محمد حسنين هيكل

الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق



دار الشروق



الإمبراطورية الأمريكية
والإغارة على العراق

الإمبراطورية الأمريكية
والإغارة على العراق

الطبعـــة الأولى : أكتـــــوبـــر ٢٠٠٣م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
ـ رابعـة العـدوية ـ مدينـة نصـر
ص . ب : ٣٣ البانوراما ـ تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩
فاكـس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى : e-mail: info@alkotob.com

رقم الإيداع : ٢٠٠٣/١٥٩٤٦
الترقيم الدولى: I.S.B.N. 977 - 09 - 0979 - 3

تصميم الغلاف والإخراج :
للفنان حلمى التونى

محمد حسنين هيكل

الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق

دار الشروق



مقدمة

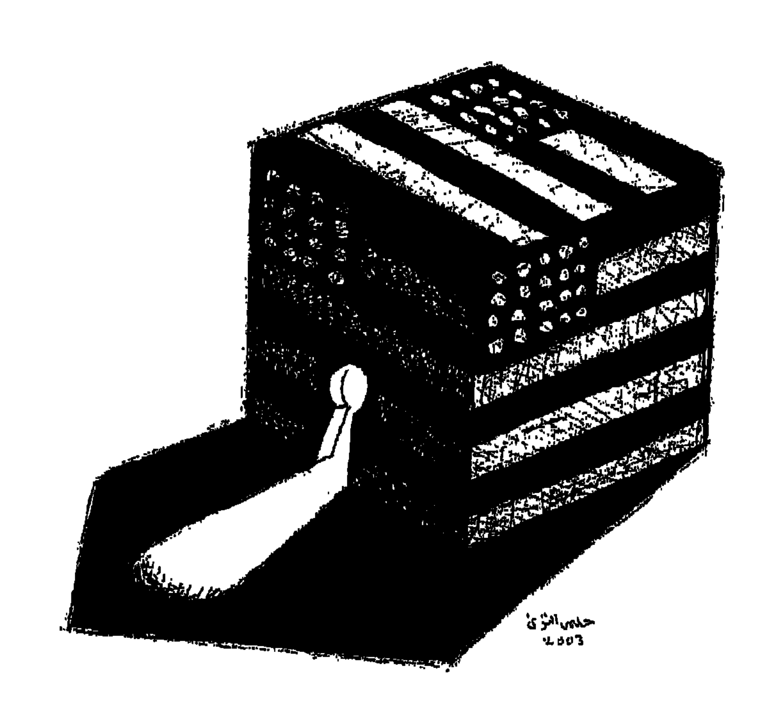
هذه الفصول قصة وقائع سياسية قائمة،

وهي في نفس الوقت شكل أحوال سياسية قادمة!

محمد حسنين هيكل



مهمة تفتيش فى الضمير الأمريكى





Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

أولا: تعامل مع شبه مستحيلات

مشكلة المشاكل بالنسبة للعالم العربى - فى المدى المنظور من المستقبل (عشرة إلى عشرين سنة) - وفى مجال السلامة القومية (تحصيل وتحصين أسباب الأمن، والقوة على تنوع مجالاتها) - هى العلاقة مع الإمبراطورية الأمريكية وإدارتها باستنارة وكفاءة - وسط شبه مستحيلات أربعة، تبدو كأنها أضلاع صندوق مغلق!

□ ضلعه الأول: صعوبة إقامة صداقة حقيقية مع الإمبراطورية الأمريكية، لأن تلك فرصة أفلتت من زمن طويل، ونظريا فإن هذه الفرصة تبدت لها احتمالات ممكنة سنة ١٩٤٥ - لكن هذه الاحتمالات تبددت عمليا سنة ١٩٤٨، (بالتحديد بعد الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى).

□ والضلع الثانى: خطورة الدخول فى عداء مطلق مع الإمبراطورية الأمريكية، لأن هذه الدرجة من العداء تصل بحركة الأشياء إلى الصدام العنيف، وذلك تحدٍ لا تستطيع الأمة احتماله، فهو فى هذه اللحظة - وللزمن المرئى - يفوق طاقتها أو يتعدى مواردها.

□ والضلع الثالث: منزلق الاندفاع إلى النهاية فى مثل هذا العداء بدون حد، لأن ذلك يصل بأصحابه إلى حالة من الكراهية العاجزة، تضرهم بأكثر مما تصيب غيرهم، وتلك وصفة فشل أكثر منها بشرى نجاح.

□ والضلع الرابع: استحالة الصبر إذا تَوَهَّم العرب أن بإمكانهم تجاهل الإمبراطورية الأمريكية وتركها لعوامل الزمن تعريها وتكسر شوكتها، كما حدث لإمبراطوريات سبقتها، لأن وزن الحقائق لا يسمح بمثل هذا التجاهل، فالواقع الراهن له أحكامه وانتظار الظنون فرض يصعب اعتماده للتصرف الآنى مع وجود الإمبراطورية الأمريكية بسطوتها وبأسها فى قلب العالم العربى - بطلبه مرة أو بطلبها مرات!

والشاهد أن الأوضاع العربية الآن تحمل أصداء ذلك الأسى المضغوط فى عبارة مأثورة عن الرئيس المكسيكى الأسبق «فارجاس» (أوائل الثلاثينيات) حين سُئِلَ وبلاده غارقة فى المشاكل عن: «حقيقة أزمة المكسيك»- وأطرق الرجل لحظة يفكر ثم قال مكررا السؤال:

«أزمة المكسيك»؟!:

ثم أضاف جوابه:

«أزمتها أنها قريبة جدا بحدودها من الولايات المتحدة- بعيدة جدا بروحها عن الله».

وذلك جار على أحوال كل الدول العربية اليوم: «قريبة جدا إلى درجة الالتصاق من الإمبرطورية الأمريكية- بعيدة جدا إلى درجة الانفصام عن أى عقل وفعل!

وهكذا فإن علاقة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية شبه مأساة إغريقية، ولو تُركت للمصادفات لانتهت بالدم- قتلا أو انتحارا للبطل- وكلاهما فى الشأن السياسى محظور، لأن مهمة السياسة- فى العصور الحديثة- وفى كل العصور- أن تمنع المأساة، وتربط الصلة بين الإرادة والتاريخ!

ومؤدى ذلك أن العلاقات العربية الأمريكية صراع لا يصح أن يُترك وشأنه- وإنما يلزم إدارته.. يُدار بالرشد، مع الوعى بأنه سوف يطول ويشتد ويزداد خشونة وقساوة.

□

ومع أن السياسة الأمريكية- فى هذه اللحظة- تبدو أمام العرب عاصفة من العنف الأحمق والجامح- إلا أن ذلك لا ينبغى أن يخيف ويغرى بالفرار، لأن واحدا من أهم دروس التاريخ: أن الإمبراطوريات العاتية تكابر حتى تصل إلى الذُرى العالية، ثم تكتشف عند الوصول هناك أن البقاء فادح التكاليف، وعندها تظهر حتمية النزول، لكن الإمبراطوريات تعاند وساعتها يبلغ العنف مداه، وذلك ما حدث لكل الإمبراطوريات سابقا: من الإمبراطورية الرومانية فى العالم القديم- إلى

الإمـبراطـوريتين الأكـبر فى الـتـاريـخ الإسـلامى (الأمـوية والعـبـاسـيـة) فى الـعـصـر الوسيط ـ إلى الإمبراطوريات الأوروبية فى العصرين القريب والحديث.

فتلك الإمبراطوريات جميعا بلغت الذُّرى زمن الصعود، وكلها بعد ذلك ـ وبسبب أعـبـاء وتكاليف الإمـبـراطـورية ـ اضطرت للنزول على السـفـوح، وكلهـا فى حـالة الصعود استعانت بالقوة، وكلها فى اتقاء النزول قاومت بالعنف.

وذلك ما يحدث للإمبراطورية الأمريكية، وإن كان فى حالتها يستدعى قدرا أكبر من الحرص والتدقيق، لأن هذه الإمبراطورية فصيلة تختلف عما سبقها.

١ ـ فهذه الإمبراطورية الأمريكية تملك من عوامل القوة الاقتصادية والمالية ما يتفوق على سابقاتها طول التاريخ.

٢ ـ وهذه الإمبراطورية توظف لخدمة أهدافها أقوى وأكبر منجزات التقدم الإنسانى فى كافة المجالات.

٣ ـ وهذه الإمـبـراطـورية عـاشـت حـيـاتـهـا بـعـيـدة عن أى تهـديد مـبـاشـر لأرضـهـا وسكانها، وراكمت من أسباب القدرة والثروة مددا وفيرا، وبالتالى قدرا ضخما من المناعة والثقة بالنفس يزيد أحيانا عن الحد.

٤ ـ وهذه الإمبراطورية تملك سطوة فى السلاح لم تتوافر لغيرها من الإمبراطوريات مع وجود توافق حرج بين التكنولوجيا العسكرية والتكنولوجيا المدنية.

٥ ـ وهذه الإمـبـراطـورية اسـتطاعت إلى جـانب سطوة السـلاح أن تـعـرض نوعـا من جـاذبية النموذج يمهد لتوسعها وانتشارها، بغواية فى أساليب الحياة ـ تعزز وسائط القوة.

٦ ـ وهذه الإمبراطورية تمكنت من أسلوب جديد فى السيطرة، يقوم على نظام شديد الجـرأة والجـسـارة إلى درجـة الاقـتـحـام والاخـتـراق لخـصـوصـيـات الدول والشـعـوب، والقدرة على خطف وعى الآخرين وارتهانه ـ أسـير إعلام مـصـور وملون ـ مكتوب وناطق ـ يعطى لنفسه احتكار وضع جدول اهتمامات الرأى العام العالمى وسحب الآخرين وراءه أو جرهم مهرولين.

□

وحصيلة ذلك أن طاقات هذه الإمبراطورية الأمريكية وأدواتها منحتها خصائص وميزات لم تتح لغيرها من الإمبراطوريات على مسار التاريخ.

لكن الحكمة الصوفية المأثورة القائلة بأنه «عند التمام يبدأ النقصان» - تظل صادقة بالعرفان وبالبرهان معا، لأن كل كائن حى له أجل ولهذا الأجل مراحل: طفولة وصبا وشباب وكهولة وشيخوخة وموت. وذلك قانون نافذ حتى على الإمبراطوريات باعتبارها كيانات حية، وعندما يصل عمر أى كائن حى إلى ذروته فإن النزول على الناحية الأخرى من التل حتمى، لأن أى كائن حى عند الذروة يكون قد استعمل إلى أقصى حد كافة مصادره وموارده، وهو حين يستعملها إلى أقصى حد - يستهلكها بنفس المقدار.

وبقواعد الحساب فإن إسراف أى كائن حى فى استعمال المصادر والموارد المتوافرة لديه، تلزمه أن يصرف وينزح منها أكثر وأسرع، وذلك مأزق الإفراط فى أى سلوك. وإذا كانت التسمية الشائعة للإمبراطورية الأمريكية أنها تحولت من قوة أعظم (Super Power) - إلى قوة كاسحة (Hyper Power) - فإن القواميس المعتمدة تورد تعبير (Hyper Power) - مترجما إلى اللغة العربية بـ: «القوة المفرطة»!

□

وأغلب الظن أن الاختبار الحقيقى أمام العرب فى المرحلة الحالية وما بعدها يتعلق بمدى استعدادهم للوقوف جنبا إلى جنب مع قوى عديدة فى العالم يهمها - كما يهمهم - تجاوزات الإمبراطورية الأمريكية، ويعنيها - كما يعنيهم - وضع حد لهذه التجاوزات ويشغلها - كما يشغلهم - إجراء حسابات دقيقة لعناصر الصراع معها لا تجعل الهدف هزيمة القوة الأمريكية، وإنما ترويضها بحيث تخضع لحكم القانون، وذلك يكفى الجميع، تاركين الباقى لحقائق الطبيعة وأحكام التطور.

والواقع أن الإمبراطوريات الكبرى فى التاريخ لا يهزمها خصومها فى صراعات مباشرة إلى النهاية - وإنما تتولى هى هزيمة نفسها بالإفراط فى استعمال القوة وفى الغرور، إذ يعجز عن مسايرة التطور ويتصور قدرته غالبة إلى الأبد!

ومع أنه مما يطمئن العرب - إلى حد ما - أنهم ليسوا وحدهم فى مواجهة الإمبراطورية الأمريكية المفرطة - إلا أنهم أكثر من غيرهم - يحتاجون إلى مهمة تفتيش فى أعماق شخصية وضمير هذه الإمبراطورية، وبحيث لا يكونون - كما وقع لهم مرات - مهزومين بلا مبرر، وأسرى بلا مقاومة، وضحايا بلا ثمن.

والواقع أن مهمة التفتيش الدقيق فى أعماق الضمير الأمريكى تكتسب أهمية مضافة من حقيقة اختلاف الإمبراطورية الأمريكية عما سبقها من التاريخ، وبحيث لا يصح معها الاكتفاء بما هو ظاهر على المواقع، أو خبئ فى الملفات، وإنما تقتضى مهمة التفتيش فحصا للأصول والجذور ينزل إلى باطن التربة، عندما انبثق أول نبت وتردد أول نفس - مع التحفظ بأن عمليات التفتيش تنطوى بالضرورة على تجوال لا تسنده خريطة دقيقة، وإنما تلفته علامات وشواهد يحاول أن يتقصاها، ويعثر فى بعض المحاولات على دليل ولا يعثر فى بعضها الآخر على شىء!

□

وفى التحضير لأى مهمة تفتيش بهذا الاتساع، فقد يلزم الاتفاق - بشكل عام - على أن أى إمبراطورية لابد أن تنشأ وتقوم وتستند على دولة - وعليه فإن البحث فى الخصوصيات الأولية للدولة الأمريكية كشاف لفهم طبائع الإمبراطورية الأمريكية وتمييز شخصيتها ومقاصدها وسلوكها وممارساتها فى السياسة (وهى التعبير اليومى عن حركة القوة)، ثم إن القصد من هذه العودة إلى البدايات لا يكون هدفه المحاكمة والإدانة، وإنما يكون مطلبه الفهم، لأن مهام التفتيش فى العادة صعبة وحتى إذا كانت لدى المفتشين خيوط يظنونها كافية لتقود خُطاهم إلى ما يبحثون عنه، فإن التفتيش فى أعماق الضمائر أكثر تعقيدا من التفتيش فى الأمكنة وفى المواقع، خصوصا إذا كانت المحاولة فى ضمير إمبراطورية كاسحة (مفرطة فى قوتها)!

ثانيا: من الدولة ـ إلى الإمبراطورية

[١]

وعلى سبيل المثال فإن الولايات المتحدة الأمريكية كما عرفتها الدنيا نشأت مهجرا ومنفًى وملاذا لعينات مختلفة ومتناقضة من البشر:

○ كانت موجة الهجرة الأولى إلى أمريكا جماعات من المكتشفين والمغامرين ذهبوا يبحثون ـ بتشجيع ملوك أوربا وأمرائها ـ عن طريق إلى الشرق يتجنب سيطرة الممالك الإسلامية الحاكمة على طريق البحر الأبيض (ممالك مصر والشام) ـ أو على طريق الحرير (ممالك الفرس والمغول) إلى قلب آسيا ـ والذى حدث أن المكتشفين الأول والمغامرين وصلوا إلى الغرب بدلا من الشرق، ثم راح ملوك وأمراء أوربا يسمعون الأعاجيب عن ثروات العالم الجديد: من أرض خصبة، ومياه وفيرة، وسهول خضراء، وجبال من معادن تخطف العيون ـ أولها الذهب.

○ وحين تولى البابوات والكرادلة مراسم إقطاع العالم الجديد ـ باسم معجزة الرب ـ إلى ملوك أوربا وأمرائها ـ كان جنود هؤلاء الملوك يسابقون الريح إلى العالم الأسطورى الجديد حتى لا يسبقهم غيرهم أو ينفرد بالثروة هؤلاء الذين اكتشفوا وغامروا ـ وكانت تلك هى الهجرة الثانية.

○ وجاءت موجة الهجرة الثالثة حين احتاجت الموارد إلى قوة عمل، ووجد الملوك والأمراء الذين لا يريدون شراكة زائدة، أن حلهم الأمثل شحن نزلاء سجونهم إلى العالم الجديد، فهناك في انتظارهم «أشغال شاقة مؤبدة» ومفيدة فى نفس الوقت، لأنها تنتج غنى متواصلا يتراكم فى خزائن السادة، بدلا من أن تستهلك طعاما فى كسر الأحجار وحمل الأثقال.

وهكذا أفرغت سجون إنجلترا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال (وغيرها) ـ زحامها فى سفن فردت قلوعها جارية عبر المحيط.

○ وكانت الموجة الرابعة طوائف من المصطهدين دينيا وسياسيا فى أوروبا، وقد سمعوا عن أرض مفتوحة بلا نهاية وبلا حدود لا يحكم فيها سلطان المدعين

بالعصمة الإلهية أو بالذات الملكية، وقرر هؤلاء المضطهدون أن يتبعوا النجوم الهادية إلى الشواطئ البعيدة، وظنهم أنهم عليها فى أمان مع معتقداتهم وأفكارهم، يجربون إقامة فردوس حلموا به وفشلوا فى تحقيقه حيث ولدوا - والأمل أن العالم البعيد قد يكون بالنسبة لهم ولادة وحياة من جديد!

○ ثم توالت موجات الهجرة وتنوعت الأشكال والألوان من كل الأنواع، ولم يمض غير قرن أو قرنين حتى ظهر على مساحة القارة الأمريكية مجتمع فريد، فهو خليط قلق ومتنافر - متحفز ونشيط، تجمعه المجازفة، وأمله فى درجة من الاستقرار أن تتولى ضرورات الحياة تعليم أهله أسلوبا ما من أساليب العيش المشترك فى عالم مازال مجهولا متراميا وراء الأفق.

□

ولم يكن عبور المحيط تلك الأيام (ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر) نزهة سهلة أو رحلة هينة، بل كانت ركوبا للصعب وموعدا مع المشقة لا يقدر عليه غير الأشداء من الناس أبدانا ونفوسا.

ولم يكن فى خيال هؤلاء الأشداء أن ينشئوا وطنا تتساوى فيه حقوق الناس ومسئولياتهم، وإنما كان مطلب كل واحد منهم أن يسبق أو يلحق، ويعوق غيره أو يعطله، وكذلك لأن الجميع متسابقون إلى وضع أيديهم على ما تطوله أطراف أصابعهم. وحين وجدوا أن أمريكا لم تكن أرضا خالية من الناس، فقد أدركوا من أول لحظة أنه إذا كان لهم أن يتملكوا الدنيا الجديدة، فإن «الآخر» (وهو الهندى الأحمر) لابد أن يختفى. كما أن اختفاءه لا يتم إلا بالقضاء عليه تخليصا ماديا ومعنويا للأرض وما عليها!

وهم بالطبع يريدون أن يجمعوا عنه معلومات كافية، لكنهم لا يريدون القُرْب منه نفسيا أو إنسانيا، لأن مثل ذلك القُرْب يضع عليهم قيدا أخلاقيا أو عاطفيا لا يحتاجون إليه.

أى أن السلاح ضرورى كل وقت، والمعلومات كل لحظة لازمة، لأن العدو غريب عنهم بالكامل - منتشر فى الأرض حيث لا يعلمون - خبير بالتضاريس متآلف معها!

....

....

[ويلاحظ أن هذا السلوك تكرر فى تاريخ الحركة الصهيونية - حين فكر «تيودور هرتزل» فى مشروع دولة يهودية فى فلسطين تكون وطنا قوميا لليهود، ووقتها بعث باثنين من الحاخامات فى رحلة استطلاع تؤكد له ولغيره أنها «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وكانت مفاجأة «هرتزل» حين تلقى من رسوليه إلى فلسطين تلغرافا شهيرا فى تاريخ الحركة الصهيونية يقول:

«العروس جميلة، ولكنها متزوجة فعلا».

وكان الحل الإسرائيلى مثل الحل الأمريكى: قتل الزوج والاستيلاء على ممتلكاته واغتصاب العروس باحتلال الأرض!].

....

....

وكانت التجربة الأمريكية سبَّاقة فى هذا السلوك، وقد مارسته إلى النهاية - ومازالت تمارسه إلى هذه اللحظة ضد أى عدو حقيقى أو متصور، بل ومارسته على المستوى الفردى موجها إلى أشخاص بذواتهم وصفاتهم. وكان القانون الأمريكى حتى سنة ١٩٧٤ يعطى لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية سلطة إصدار أوامر قتل تنفذها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على من يرى الرئيس أنهم أعداء للولايات المتحدة من زعماء العالم.

وحدث فى أعقاب الضجة الكبرى التى صاحبت سقوط الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» وعزله، أن خلفه الرئيس «جيرالد فورد» أصدر أمرا رئاسيا يُحَرِّم ممارسة قتل الزعماء السياسيين لدول أجنبية باعتبار ذلك أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، وظل هذا الأمر ساريا - إلى حد ما! - حتى أصدر الرئيس الأمريكى الحالى «جورج بوش» (الابن) أمرا رئاسيا بالعودة إليه فى حرب أمريكا المقدسة الجارية الآن (ضد الإرهاب)!

....

....

[٢]

وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية وبواقع النشأة والظهور لم تقم على قاعدة شعب بعينه، أو أمة بذاتها، أو عقيدة حلت فى قارة من الأرض وربطت ناسها، بل كانت النشأة والظهور فى إطار مغامرة تاريخية نادرة، وكذلك فإن الإمبراطورية التى قامت عليها هذه الدولة اختلفت عن الإمبراطورية البريطانية أو الإمبراطورية الرومانية، (كلتاهُما قامت على شعب بعينه) ـ كذلك فإنها اختلفت عن الإمبراطورية النمساوية أو الإمبراطورية الروسية، (كلتاهما قامت على أمة بذاتها) ـ وأيضا فإنها ليست مثل الإمبراطورية الإسلامية أو الإمبراطورية البيزنطية، (كلتاهما قامت على عقيدة حلت وتسيدت).

....

....

[وترتب على ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية لم تستطع فى أى وقت أن تستوعب فكرة الوطنية الموحدة، أو فكرة القومية الجامعة، أو فكرة الرابط الدينى الواسع، وبالتالى فإنها عند تعاملها مع أطراف تستند على مثل هذه الأسس ـ وقفت أمام حاجز ثقافى منيع أدى بها إلى مشاكل بلغت حد العناد والعداء مع بلدان تمسكت بداعى الوطنية المستقلة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى فى أوروبا (الصين ومصر وكوبا ـ وكذلك فرنسا على عهد «ديجول»).

ولأنه كان لابد من وعاء جامع يضم السكان على أرض جديدة، فقد راج ادعاء بأن الوعاء الواحد هو الجسارة ـ تشهد عليها معجزة الكشف، وسرعة السبق، وروح المغامرة وشدة القوة والبأس، وتغطية ذلك بأن العالم الجديد أرض الميعاد المتحققة فعلا ـ منحة سماوية للأقوياء والقادرين، وليس لغيرهم من الذين قعدوا فى العوالم القديمة وترددوا فى ركوب الموج العاتى لبحر الظلمات ـ وبطبائع البشر فقد نشأت فوق ذلك نزعة ادعاء بتميز أمريكى، مسحة التميز عن بقية البشر، فهُم الأكبر والأقوى، وهم الأوفر غنى، ولهذا السبب يحسدهم الآخرون

ويحقدون عليهم وذلك لا يهمهم لأن «نعمة الرب» وحدها كافأت جسارتهم وحرمت منها غيرهم!].

....

....

[وفى تعويض مفعول الوطنية أو القومية - فإن مشروع المغامرة الذى تمثل فى هجرة الأقوياء الأشداء، أعطى الأفراد نوعا من مواطنة المصلحة والأمن بديلا عن مواطنة الأرض والبلد، وكانت مواطنة المصلحة والأمن ظاهرة إنسانية مستجدة - بسيطة وشديدة البساطة لأنها لا تريد من عموم مواطنيها أن يشغلوا أنفسهم بما هو أكثر من الضرورى - لحياة تستغرق وقتهم وتستهلك جهدهم، وتبقى لهم فى الشأن العام أحد خيارين من اثنين:

- إما طمأنينة تترك كلا منهم لشاغله العادى (وحده).

- وإما أنها قلق يدعوهم إلى التنبه لخطر لابد أن يخشوه (مجتمعين).

وبناءً عليه فإن مزاج المواطن الأمريكى يعرف نفسه مع حالة الرخاء ويعرف المجموع فى حالة التهديد.

وتلك هى رسالة الخطاب السياسى من كافة الاتجاهات. فهو إما عملية لتشجيع الطمأنينة الفردية وصرفها إلى شواغلها - وإما عملية لإثارة المخاوف لتعبئة الجماعة وإثارتها، أى أنه باستمرار: بيع الحلم أو بيع الخوف، وفى الغالب فإن بيع الطمأنينة تجارة داخلية، وأما بيع الخوف فهو التجارة الخارجية].

....

....

وقد بلغ من عجز الإمبراطورية الأمريكية عن قبول فكرة القومية، أن رئيسا أمريكيا على مستوى «دوايت أيزنهاور» أتيح له أن يقود أكبر جيش متحالف فى التاريخ لمعركة تحرير أوروبا، لم يستطع أن يتقبل حتى من أقرب الأصدقاء العرب إلى السياسة الأمريكية - فكرة وجود أمة عربية يحوطها الاتصال الجغرافى

والتواصل التاريخى والعمق الثقافى المخزون فى اللغة الواحدة، والتجربة المحكومة بمصدر شرعى وقانونى غالب.

[٣]

وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية - قاعدة الإمبراطورية الأمريكية - قامت على مبدأ طارئ بالكامل لم تعرفه من قبل تجارب نشأة الدول، ففى حين كان مبدأ السابقين هو استمرار الجغرافيا وتدفق التاريخ، فإن التجربة الأمريكية كان مبدؤها الأول بالتصميم هروبا إلى جغرافيا جديدة - وانقطاعا عن تاريخ سبق. والداعى أن المهاجرين الذين قصدوا إلى أمريكا كانوا مطالبين (لدواع إنسانية وعملية) بقطع صلتهم بالأوطان التى وُلدوا فيها وتركوها وراء ظهورهم، والقبول بمخاطرة عبور المحيط وركوب أهواله (وقتها) - ملهوفين على وعد يبشرهم بالثروة الموفورة والفرصة المفتوحة، لأن ذلك هو الأمل الذى ضحى الكل فى سبيله بفراق الأهل والوطن، وكذلك كان المبدأ الذى فرض نفسه على الجميع - نسيان الماضى والتخفف من حمولاته، مسلمين أنهم فى حاجة إلى ثقافة وأخلاق وقانون من مصادر تناسب ظروفا مختلفة عن أى ظرف نشأت فيه دولة من قبل.

وهنا بدأت فى الظهور مجموعة قيم مثيرة ومرنة فى مواجهة أحوال عالمها الجديد من رغبة فى استكشافه والنفاذ إلى عمقه، والقسوة فى التعامل معه، من إدراك أنها لا تستطيع أن تعود إلى حيث كانت قبل أن تعبر المحيط.

وباختصار فإن التاريخ الجديد كان مطلوبا منه أن يكون صفحة بيضاء. وحينما بدأ التدوين فإن «قتل الآخر» كان فاتحة أول سطر، لأن القتل له وظيفة مزدوجة: ضمان الأمن (وذلك إنسانى) - وضمان المصلحة (وذلك حق من وجهة نظر أصحابه)!

وكان السطر الثانى فى تجربة مجتمعات المهاجرين - اختراع صيغة أخلاق تَدَّعى البراءة - حتى تتخفف من عبء ما اضطرت إليه وتغطى عليه بذرائع وضرورات الاستقرار والتقدم - وبإضافة من الصلوات تمزج المصلحة بأسطورة من نوع ما!

وهنا تكفلت طقوس من نوع «عيد الشكر» وفلسفته بغزل ونسج الغطاء الأخلاقى المطلوب، وتمكنت من صنع وتجهيز أعراف أخلاقية تحتاجها المغامرة الأمريكية، والعبرة فيها «أن الهندى الأحمر ليس مؤمنا بالله بحيث يستحق نعمة هذه القارة وخيرها العميم ـ كما أن الحكمة الإلهية لم تخلق موارد الطبيعة بهذا السخاء الربانى لكى يهدرها المتخلفون، وتأسيسا عليه فإن الأحق بالموارد هم الأقدر على استغلالها. ومع الوصول بالمقدمات إلى نتائجها فإن اغتصاب الأرض يصبح واجبا على المؤمنين ـ كما أن استغلالها خير الصلاة ـ لخالقهم وخالقها!».

ثم جاء دور التشريع، وكان المدخل المفتوح أمامه ـ قانون المصلحة، يقضى بأن «ما هو نافع لأصحابه ـ قانونى بالضرورة».

وكذلك أصبحت القوة كاتب النصوص، وبالتالى فإن الأمر الواقع الذى تفرضه هذه القوة: هو الحقيقة والحق فى آن واحد، حتى وإن كان عُمر هذا الأمر الواقع سنة أو شهرا ـ أو أقل!

....

....

[وبهُدى هذه التجربة الثقافية عند البذور والجذور فى نشأة وتطور الدولة الأمريكية وكذلك الإمبراطورية التى قامت عليها، فإنه ـ يمكن فهم المنطق الذى تعتمده السياسة الأمريكية حتى هذه اللحظة، بالذات فى الشرق الأوسط.

وعلى هذا المنطق فإنه لم يجلس مُفاوض عربى ـ أو محاور عربى ـ إزاء نظير له أمريكى وحاول أن يقدم ويشرح له قضية فلسطين إلا وسمع منه طلب أن يعفيه من الخلفيات التاريخية، فهى تفاصيل لم تعد تهم ـ لأن «الحاضر الراهن» هو النقطة التى نعيشها ونتصرف منها، بصرف النظر عما سبقها وجرى فى الزمن قبلها].

....

....

[وسمعت بنفسى - وأشرت إليه مرة من قبل - طلب نسيان التاريخ من الدكتور «هنرى كيسنجر» - وهو أستاذ علوم سياسية ذائع الصيت وسياسى ممارس فى نفس الوقت، وكان وقتها يشغل منصبين: وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومى لرئيسها - وبرغم هذه المؤهلات فإنه فى أول لقاء بيننا فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ (داخل جناحه فى الدور الثانى عشر بفندق هيلتون النيل) - أراد «كيسنجر» أن يضع «بروتوكول» حوارنا الذى استغرق ساعات، مركزا على طلبين:

- ☐ أرجوك أن تحدثنى عن مصر وحدها - ولا تدخل بى إلى أمور تخص بلدانا عربية أخرى غيرها، فذلك الذى تسمونه بالقومية قضية لا أعرف وقائعها!
- ☐ أرجوك أن تحدثنى عما نستطيع عمله هذه اللحظة دون عودة إلى ما كان قبل ذلك، ودعنى أذكرك بأنى عندما وصلت إلى مطار القاهرة أمس قلت للصحفيين الذين كانوا ينتظروننى، بكلمات عربية أجهدت نفسى أياما لأحفظها أن: «ما فات مات».

ومن المدهش أن ذات المنطق وإن بأسلوب أكثر رُقيا ورد فى حوار جرى فى أثينا مع عدد من أكبر المفكرين فى الولايات المتحدة وبينهم «كينيث جالبرايت» الذى قال لى بعد نِقاش طال بعد منتصف الليل «تذكر أننا نعود إلى التاريخ لكى نعرف عنه - وليس لكى نتمسك به»، وببساطة فإن المؤدى العملى لهذا المنطق هو التنازل مقدما - ليس عن التاريخ فحسب، وإنما عن القانون أيضا!].

....

....

وعليه فإن أى مفاوض أو محاور عربى مع طرف أمريكى لا يستطيع التأثير عليه أو إقناعه بحجج من نوع «عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة» - أو «بحق اللاجئين الفلسطينيين فى العودة إلى أراضيهم». وللإنصاف فإن عددا من المحاورين والمفاوضين الأمريكيين يحسنون قراءة ما هو مكتوب فى القرارات الدولية المعنية بهذه المطالب العربية، لكن عائقا من الثقافة المؤسسة لتجربة الدولة

الأمريكية - يظهر أمامهم فاصلا: بين النص القانونى المكتوب وبين المقتضى السياسى والعملى لذلك النص.

....

....

[٤]

وعلى سبيل المثال فإن المشروع الأمريكى وبسبب اتساع المسافات، وتسابق الناس فُرادى وجماعات نحو عمق القارة فى كل الاتجاهات - لم يحدد للدولة مركزا - وإن عرف لها فيما بعد عاصمة سياسية يذهب إليها ممثلو الأقاليم القريبة والبعيدة كى يباشروا مسئوليات «الضرورى» و«المشترك» بينهم - دون أن تتحول واشنطن إلى سكن دائم، أو حاضنة مؤثرة، وترتب عليه أن مراكز النفوذ والتأثير بقيت فى العمق وفى البعد، ولم تنتقل إلى المركز السياسى للدولة، وذلك أضاف إلى الفردية ورسخها على أى شعور اجتماعى (مع التسليم ببقاء تكتلات بشرية متجانسة اختارت أن تظل قريبة من بعضها لدفع الوحشة واستبقاء الألفة، ومن ذلك ما وقع حين تجاور مهاجرون من أصول فرنسية فى ولاية لويزيانا، ومهاجرون من أصول أيرلندية فى ولاية «ماساشوزيتس»، ومهاجرون من أصول اسكندنافية فى ولايات الشمال حول «مينوسوتا»، ومهاجرون من حوض البحر الأبيض (يونانيون وطليان وأسبان) فى الغرب يستعيدون شيئا من مظهر ومذاق حزام الزيتون المتوسطى يؤنسهم فى ولاية كاليفورنيا على شاطئ المحيط الهادى).

وفيما عدا هذا التجاور البشرى هنا وهناك على مساحة القارة، فإن الفردية ظلت الطابع الرئيسى للمجتمع (ولم تكن هذه الفردية ضررا طول الوقت لأنها أكسبت أصحابها قدرا من التنوع واستقلالية الرأى وضوابط للتوازن والمراجعة)، وفى المجتمع الفردى فإن النجاح أو الفشل هما معيارا الحكم على أى إنسان وعلى مكانته، وفى مجتمعات ناشئة ليست لها على الأرض الجديدة أسلاف أو أنساب - فإن معيار النجاح تعلق بالثروة، وهنا فإن بديل الأمير الأوروبى أصبح المليونير الأمريكى، مع

وجود فارق بين إقطاع الأمير وثروة المليونير، فالإقطاع ثابت له مصدر معلوم، والثروة جارية ليس من حق أحد أن يسأل فيها عن مصدر أو مشروعية - لأن النجاح في حد ذاته له قوة القانون، ومواد هذا القانون في الحالة الأمريكية (وبالتحديد في مرحلة التراكم) - تتمثل في حسابات وأرقام وليس في قيود وحدود!

وهنا لم يكن مستغربا أن تكون مقدمة الظهور الأمريكي مع مطلع القرن العشرين، وبداية الخروج الأمريكي إلى العالم، رجالا من طراز «مورجان» (وهو رأس أسرة اعتمدت ثروتها في الأصل على جد من كبار القراصنة خبأ كنزه في إحدى جزر البحر الكاريبي ثم ترك لأسرته خريطة تدل على موقعه، وعندما تمكن الورثة من فك الرموز - أصبح الكنز في العصر الحديث أهم أصول واحد من أكبر البنوك الأمريكية) - ونفس الطراز من الرجال تكرر في «جون روكفللر» (فقد تحصل على غنى أسطوري من إبادة قبائل بأكملها في «فنزويلا» كي يفسح المجال لحقول بترول تأكد له وجودها وصمم على امتلاكها، واستحق أن يوصف بأنه أسال دما على سطح فنزويلا بأكثر مما استخرج من عمق آبارها نفطا) - ونفس الطراز كذلك تكرر في «فاندربيلت» (الذي تسابق مع «مورجان» في مشاريع مد السكك الحديدية تربط أمريكا الشمالية بقضبان من الصلب تشق طريقها صاعقة نافذة في الجبال - مارقة في السهول - مكتسحة لمواطن ما بقي من قبائل الهنود الحُمر، والجيوب المنسية من جماعات المهاجرين - وكان الاعتماد في هذه المشاريع على جحافل وحشود من العبيد شبه عرايا ونصف جِياع!) - أو من طراز «دي بونت» (وهو رجل صنع ثروته من تجارة البارود يبيعه أولا لأطراف حرب الاستقلال الأمريكي مع وضد بريطانيا وفرنسا - ثم يبيعه فيما بعد لولايات الشمال والجنوب، أي تلك المطالبة بالوحدة، وتلك الراغبة في الانفصال، وتكدست ثروة الرجل من تجارة البارود لكل الناس - مع كل الناس - وضد كل الناس).

ولعل القصة الشهيرة عن «جون روكفللر» الكبير تلخص فلسفة الرجال الثلاثة وغيرهم، فقد وضع «روكفللر» على مكتبه لوحة كُتبت عليها عبارة مأثورة عن مستعمر أسباني في القرن السابع عشر هو الكونت «هيرناندو دي سوتو» تحمل نص نداء موجها منه إلى السكان المحليين في كافة مستعمرات أسبانيا في أمريكا اللاتينية يقول لهم:

«عليكم أن تعرفوا من الآن فصاعدا أنكم رعايا لملك أسبانيا ولابد أن تعتنقوا الدين الكاثوليكى (!) - ومن هذه اللحظة أنتم عمال لنا، وزوجاتكم وأولادكم عبيد عندنا، وإذا لم تمتثلوا وقع عليكم العذاب». وكان بين صنوف العذاب التى ابتكرها الكونت «دى سوتو» منشار لأشجار الخشب، أمر الكونت باستخدامه لنشر أجساد العمال المشاغبين أو الكسالى.

وكان «روكفللر» وأمثاله هم البناة الأول للقوة الإمبراطورية الأمريكية، (مع أنه لابد من الاعتراف أن نموذج هؤلاء البناة الكبار للقوة الأمريكية أطلق لدى كل مهاجر أملا بلا حدود فى الوعد الأمريكى، وإحساسا بقدرة أى رجل على الانطلاق عاليا وبعيدا).

وكان رئيس الولايات المتحدة فى أوائل القرن العشرين «تيودور روزفلت» هو الذى أطلق على هؤلاء البنائين الكبار وصف «البارونات اللصوص» (The Robber Barons)، وكان صادقا فى وصفه، فهُم اثنان فى واحد - لص وقاطع طرق فى الشباب - وبنَّاء كبير عند ذروة الحياة - وبارون مع نهاية العمر، تقى متدين وكأنه ينشد الغفران!

....

....

[وفى شهادة لصالح هؤلاء البناة للقوة الأمريكية (أو البارونات اللصوص فى وصف «روزفلت») أنهم فيما بعد اشتروا بالدولارات أجمل منجزات الثقافة الأوروبية رسما ونحتا وأثاثا، وكذلك فإنهم لم يصبحوا بارونات فحسب، وإنما تحولوا إلى أرستقراطية - بدون أصول - أقامت لنفسها قلاعا - بدون أسوار - على هيئة مؤسسات تحمل أسماءهم (روكفللر وراند وكارنيجى وغيرهم)، وهى مؤسسات تقوم أحيانا بأعمال طيبة تُماثل ما قام به أمراء الاستنارة فى أوروبا، والرجاء أن يصبح الظاهر مستغنيا عن الباطن، كما أن الحاضر يتكفل بإسدال ستائره الذهبية على الماضى، باعتبار أن النجاح وهو هبة الله يحمل معه صك البراءة!].

....

....

[والنجاح لا يضع قانونه فقط وإنما هو كذلك يختصر الإجراءات إلى طلبه. وفى كل القضايا التى تخص الولايات المتحدة فإن واشنطن لا تقيد النجاح بشرط القانون - بما فى ذلك القانون الدولى، والمنطق فى هذه الحالة أيضا - حاضر ملخصه «أن قواعد القانون الدولى كما شاعت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وُضِعَتْ دون مشاركة الولايات المتحدة وفى غيبتها (أى قبل أن تخرج الدولة الأمريكية إلى الدنيا الواسعة من وراء عُزلة المحيطات) - وعليه فإن تلك المبادئ والقواعد غير مُلزِمة إلا فى حالة أن تعترف بها الولايات المتحدة تأسيسا على وجود مصلحة أمريكية، على أنه وحتى مع الاعتراف العام يصبح تطبيق القانون انتقائيا].

....

....

[وقد يصح الانتباه فى هذه الملابسات إلى أنه مما يزكى إسرائيل لهذه الدرجة الهائلة من القبول فى الولايات المتحدة الأمريكية - أنها تظهر أمام معظم الناس هناك باعتبارها مشروعا ناجحا حقق هدفه بصرف النظر عن الوسائل أعرافا وأخلاقا - أو قانونا].

....

....

[وبهذا المنطق يمكن فهم موقف الإمبراطورية الأمريكية من قضايا الشرعية الدولية، فالأمم المتحدة ناجحة إذا كانت فى حوزتها - وفاشلة إذا كانت شرعيتها مسئولية مشتركة بين دول العالم، كما أن الإجراءات لا يصح لها أن تقع أسيرة تضارب تعدد فى المستويات أو تعقيد الصياغات.

وبهذه العقلية العملية والواقعية اختزلت الولايات المتحدة سلطة المنظمة الدولية فى مجلس الأمن وحده - ثم اختزلت سلطة مجلس الأمن فى أعضائه الخمسة

الدائمين - ثم اختزلت سلطة الخمسة الدائمين فى نيابتها وحدها عن الجميع بواقع القوة «المفرطة»، وعليه - مثلا وفعلا - فإن «ثقافتها القانونية» حرضتها ولم تردها عن «خطف» التقرير الذى قدمه العراق إلى مجلس الأمن عما يملكه - أو كان - من أسلحة الدمار الشامل، وكانت عملية خطف التقرير العراقى - في ظروف طبيعية - جريمة ابتزاز وسرقة بالإكراه تحت أى قانون. وفى وقائعها أن السفير الأمريكى لدى الأمم المتحدة أخذ معه ثلاثة من ضباط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وتوجه إلى مكتب رئيس مجلس الأمن (لشهر نوفمبر ٢٠٠٢) وهو سفير «كولومبيا» ثم طلب منه (بناء على اتصال أجراه وزير الخارجية الأمريكى «كولين باول» مع عاصمة بلاده) أن يسلمه هنا والآن - أصل التقرير العراقى الموجه إلى مجلس الأمن. ولم يكن لدى رئيس المجلس خيار غير أن يسلم التقرير إلى المندوب الأمريكى ومرافقيه لكى ينقلوه بأقصى سرعة إلى واشنطن، ولم يسمح صُنَّاع القرار الأمريكى لبقية الأعضاء الخمسة الدائمين إلا بنسخة منه (مُنَقَّحَة)، وأما بقية أعضاء مجلس الأمن، فلم يحصل أحد منهم إلا على ملخص معلومات (مصنوع يدويا)!

والأمثلة غير ذلك كثيرة أشهرها رفض الولايات المتحدة لأية أحكام صادرة عن محكمة العدل الدولية فى «لاهاى»، بما فى ذلك الحكم بإدانتها فى جريمة الحصار غير المشروع لموانى «نيكاراجوا» أيام نظام الساندينستا، وفوق ذلك حقيقة أن معظم القضايا أمام محكمة العدل الدولية «لاهاى» - مرفوعة ضد الولايات المتحدة الأمريكية!].

....

....

[يتصل بهذه الظاهرة فى نشأة الدولة الأمريكية وطبيعة الإمبراطورية المستندة إليها، أن المجتمع الأمريكى فى حسابه للنجاح على أساس الأرباح والخسائر - كان مستعدا للتكلفة المادية - مترددا ذات اللحظة إذا كانت التكلفة دما - وذلك موقف يسهل فهمه، لأنه إذا كانت فكرة «المصلحة» هى الجامع المشترك - فإن الدم لا تصبح له ضرورة، بل إنه يتعارض مع العقد الأساسى لشراكة المصلحة، بمعنى أن الشراكة

تنظيم يدخل فيه كل طرف بحصة من رأس المال، لكن الدم يظل خارج الحسبة لأنه لا يحتمل الربح والخسارة].

....

....

وذلك يفسر لماذا جاءت الولايات المتحدة متأخرة - وفى بعض الأحيان متأخرة جدا - فى كل الحروب الكبرى التى خاضتها، فقد شاركت فى الحرب العالمية الأولى مع شتاء سنة ١٩١٧ (مع أن الحرب بدأت صيف سنة ١٩١٤)، أى أن الولايات المتحدة تأخرت عن بدء الحرب ثلاث سنوات ووصلت إلى ميادين القتال مع الهجوم الأخير - وبعد أن سال الدم أنهارا - لكى تكون فى مقاعد المنتصرين وقت حساب الأرباح وتحديد نسب توزيعها!

ونفس الشىء تكرر فى الحرب العالمية الثانية، فقد بدأت تلك الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩، وشاركت فيها الولايات المتحدة بعد أكثر من سنتين أى فى ديسمبر ١٩٤١، وهى لم تدخل وتشارك إلا بعد أن تأكدت أن معركة بريطانيا التى وقفت وحدها أمام العاصفة النازية منذ اليوم الأول - كسرت شوكة الطيران الألمانى (فى سماء لندن سنة ١٩٤٠) - وأن مدرعات «هتلر» غرزت فى وحول الشتاء الروسى (سنة ١٩٤١)، وضلت طريقها فى بحور الثلج اللانهائى من «وارسو» إلى «موسكو» وعندها اقتربت الولايات المتحدة وشاركت، مع ملاحظة أنها كانت «طرفا» فى الحرب من أول يوم، لكنها من أول يوم فضلت أن يكون إسهامها بالقروض والمساعدات والإعارة والتأجير، حتى تستوفى حمامات الدم مطالبها.

وحتى الآن - هذه اللحظة - وعلى طول مسار الصعود الإمبراطورى الأمريكى، فإن الدم كان الرقم الأصعب فى حسابات المشروع، لأن أصحابه قبلوا مخاطره طلبا لمكاسبه، ولم يطلبوها لكى يسقطوا قتلى على الطريق ويكون المكسب من نصيب آخرين!

وحدث فى ميادين القتال على مسار الحرب العالمية الثانية ما هو بالفعل مستغرب، ولولا أن الوثائق الأمريكية قاطعة فى شأنه، لما كان فى مقدور أحد أن

يعتمد على حجيته. والحاصل أن الولايات المتحدة الأمريكية بدأت خطوتها الأولى فى ميادين الدم والنار بحملة «تورش» (الشعلة) وهدفها احتلال شمال أفريقيا (المغرب العربى)، لكن النزول الأمريكى على شواطئ المغرب تحت قيادة الجنرال «أيزنهاور» جاء عند تنفيذه شبيها بالسفر السياحى، لأن الجيوش «المعادية» التى تحمى المغرب كانت تابعة لحكومة الماريشال « بيتان فى فيشى»، وكان كبار الضباط الفرنسيين فى المغرب (مثل الأميرال «دارلان» والجنرال «جيرو» وغيرهما)- يتحينون الفرص للتحلل من الولاء لتلك الحكومة التى وقعت صك الاستسلام لألمانيا النازية، وكان هؤلاء الضباط الفرنسيون الكبار قد احتفظوا لأنفسهم بمسافة عن حكومة «فيشى» قابعين في الانتظار على الشاطئ الجنوبى الغربى من البحر الأبيض، آملين أن يوفر لهم البُعْد استقلالية تحرر خياراتهم إذا تغيرت موازين الحرب.

وعندما قامت الأساطيل الأمريكية بعبور المحيط آخر سنة ١٩٤٢ متجهة إلى شطآن المغرب، كانت الجيوش الفرنسية هناك مستعدة للاستقبال، وهكذا فُتحت الموانئ لاستقبال السفن دون مقاومة، وقام عُمالها بإنزال الأسلحة والذخائر بحماسة، وكانت جماهير المرحبين محتشدة، وباقات الزهور جاهزة، بل إن سلطان المغرب «محمد بن يوسف» (محمد الخامس) جاء بنفسه إلى ميناء الدار البيضاء ليكون فى انتظار وصول الجنرال «أيزنهاور» وتحيته.

على أن ما هو أغرب جاء مع المعركة الثانية للقوات الأمريكية على مسار الحرب، وهى معركة النزول فى صقلية. وكان محتملا في هذه المعركة أن تكون إنزالا حقيقيا (بكل مخاطر عمليات الإنزال من البحر إلى الشاطئ أمام تحصينات قوية ونيران معادية)- لكن البيت الأبيض تحرك لكل الوسائل، وشاغل الرئيس فيه (وهو «فرانكلين روزفلت» وقتها): كيف يمكن تقليل خسائر الإنزال فى عملية صقلية بأقل كلفة في الدم، لأن هذه الجزيرة مطلوب منها أن تتسع لنصف مليون جندى أمريكى ثم تتحول إلى منصة قفز لهم على شبه الجزيرة الإيطالية المتدلية فى البحر الأدرياتيكى.

وكان البيت الأبيض بنفسه هو الذى تولى رسم ورتب تنفيذ خطة تقليل خسائر

الإنزال فى صقلية - وكان الرسم والترتيب على شكل مقايضة مباشرة وعملية (دون روادع من أى نوع: دينى - أخلاقى - قانونى أو غيرها!)، شملت ترتيبات لا تتخفى ولا تتستر - وسياقها على النحو التالى:

□ أن «عصابات المافيا» فى نيويورك (ذلك الوقت) على اختلاف أسرها هم في الأصل مهاجرون من صقلية.

□ ولعصابات المافيا فى هذه الجزيرة أقارب وأنصار واستثمارات كبيرة توفر أرزاقا وتعقد ولاءات، بل وتشترى السلطة المحلية فى الجزيرة.

□ ومعنى ذلك أن «عصابات المافيا» قادرة على تسهيل عمليات إنزال القوات الأمريكية القادمة من المغرب إلى صقلية لكى تبدأ غزو إيطاليا (مقدمة لكسر قبضة ألمانيا وكسر رأسها أيضا!).

□ وبناء عليه فقد كلف الرئيس «روزفلت» أحد مساعديه («هارى هوبكنز») أن يعرض على زعماء مافيا نيويورك صفقة مقايضة - قبلت بها عصابات المافيا، واتفقت عليها بأعصاب باردة - وشروطها:

١ - تحصل عصابات المافيا مقدما على ٢٥ مليون دولار «لوضع قطع من الحلوى فى أشداق بعض المسئولين فى صقلية» - (كذلك سجلت مذكرة للرئيس عن الاتصالات)!

٢ - تكون للمافيا «حقوق حماية» بعد تحرير إيطاليا، وهذه الحماية يلزم أن تكون إيجابية، بمعنى أنها لا تقتصر على مجرد التغاضى عن نشاط هذه العصابات فى أمريكا وحدها، وإنما تضمن لها فوق ذلك وزيادة عليه مشاركة فاعلة ومؤثرة فى الشأن الإيطالى.

٣ - تتشاور الجهات الأمريكية المعنية مع زعماء عائلات المافيا فى ترتيب «علاقة عمل» مع أجهزة الأمن الأمريكية تكفل كذلك تغطية نشاط عصاباتها فى الولايات المتحدة ذاتها، بما فى ذلك أن يكف مكتب التحقيقات الفيدرالى عن الوقيعة بين عائلاتها وتحريض بعضها على بعضها الآخر.

وبعد هذه الصفقة - وليس قبلها - وصلت ناقلات الجنود الأمريكية إلى شواطئ صقلية، ونزل الجنرال «باتون» ومدرعاته من البحر إلى البر، وكان زعماء عائلات المافيا وأبناؤهم وزوجاتهم وأطفالهم ورجالهم وأعوانهم فى الإدارة المحلية (بل وحتى تلاميذ المدارس) يلوحون بالأعلام الأمريكية، ويهللون لوصول كل قارب من قوارب الإنزال الناقلة للجنود والأسلحة والذخائر.

ومن المدهش أن ذلك الوضع الخاص للمافيا - بناء على اتفاق النزول الأصلى فى صقلية - ظل ساريا حتى وقت قريب. والشاهد أن محاكمة السياسى الإيطالى «جوليو أندريوتى» والحكم عليه قبل أسابيع قليلة بالسجن لمدة ٢٢ سنة بتهمة التغطية السياسية على عصابات الجريمة المنظمة - جاء مظهرا من مظاهر نفاذ واستمرار ذلك الاتفاق بين حكومة الولايات المتحدة وبين عصابات المافيا سنة ١٩٤٢، وتأكيدا لسريان مفعوله حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بأكثر من ستين سنة (سنة ٢٠٠٢) - مع ملاحظة أن «أندريوتى» تولى رئاسة الوزارة فى إيطاليا ثمانى مرات! (ومن الغريب أن «أندريوتى» حينما سمع الحكم عليه بالسجن لمدة اثنتين وعشرين سنة لم يغضب ولم يثر، وإنما ذَكَّر الصحفيين بعمره (٨٥ سنة)، وكان تعليقه بعدها بسخرية: «يظهر أن هؤلاء القضاة يتصورون أن عمرى ممتد إلى الأبد!»).

ومن الأغرب فى القضايا المنظورة الآن والمتصلة بنزاهة الحكم فى عهد رئيس وزراء إيطاليا الحالى «برليسكونى» - أن ظِل عصابات المافيا مازال - حتى هذه اللحظة يحوم حول قاعة المحاكمة - يظهر ويختفى ثم يعود إلى الظهور!

....

....

[وفى تجربة الإمبراطورية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وفى مصر بالتحديد، تكررت عروض البيع والشراء أكثر من مرة:

- فى العصر الملكى فى مصر (سنة ١٩٥٠) رغبت الولايات المتحدة فى حل قضية اللاجئين الفلسطينيين، وكان أن عرضت على مصر مشروعا لشراء سيناء وتوطين

اللاجئين الفلسطينيين فيها، (وكان ذلك العرض على هامش مشروع «كلاب» وهو اسم السياسى الأمريكى الذى كُلف به). ورفض الملك «فاروق».

- وفى تجربة العصر الجمهورى سنة ١٩٥٥ حاولت الإمبراطورية الأمريكية شراء صلح منفرد بين مصر وإسرائيل بواسطة بعثة قادها «روبرت أندرسون» وزير مالية «أيزنهاور».

وكانت الصفقة خطة سرية عُرفت وقتها باسم الخطة «ألفا»، وبمقتضاها عرض «أندرسون» تَعَهُّدْ أمريكا بالمساعدة فى بناء السد العالى مقابل قبول مصر بصُلح منفرد مع إسرائيل، يكون تمهيدا لصلح عربى شامل بين العرب والدولة اليهودية، وكان ذلك بمقتضى خطة سرية أوسع هى الخطة «أوميجا».

ورفض «جمال عبد الناصر».

- وحدث بعدها فى العصر الجمهورى أيضا (سنة ١٩٥٦). وبعد تأميم قناة السويس أن الولايات المتحدة فكرت فى حل لقضية التأميم، وبعثت وفدا من رؤساء بعض شركات الملاحة الكبرى يحملون عقدا بمبلغ ٢ بليون دولار نظير الحق فى إدارة قناة السويس، ووصل الوفد إلى مصر فعلا وطلب أعضاؤه مقابلة رئيس الجمهورية الذى حولهم إلى نائبه وقتها السيد «عبد اللطيف البغدادى». وفوجئ «البغدادى» بالعرض مكتوبا ينتظر التوقيع، وأبدى دهشته، ورفض العرض حتى دون أن يعود فى شأنه إلى «جمال عبد الناصر» (الذى أقره على ما تصرف به).

....

....

[وفى وثائق مجلس الأمن القومى الأمريكى سنة ١٩٥٨ سلسلة محاضر عن اجتماعات هذا المجلس طوال شهر أغسطس من تلك السنة التى تمت فيها وحدة مصر وسوريا (فبراير ١٩٥٨). وقامت فيها الثورة ضد النظام الملكى فى العراق (يوليه ١٩٥٨)، ويتضح من هذه المحاضر أن الرئيس «أيزنهاور» راح يطرح سؤالا واحدا على مجلس الأمن القومى، ثم يعود إليه كل جلسة، مستفسرا: «هل ناصر (يقصد «جمال عبد الناصر») رجل المستقبل فى الشرق الأوسط؟».

ثم يضيف: «إذا كان كذلك فلابد أن نعقد صفقة معه».

لكن الصفقة كانت مستحيلة لأن «جمال عبد الناصر» كان لديه مشروع مختلف - وكذلك - وهو ظاهر فى الوثائق - فإن الرئيس «أيزنهاور» أعطى توجيها لرئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (آلان دالاس وقتها) باغتيال زعيمين: أحدهما هو «جمال عبد الناصر»، والثانى هو «فيدل كاسترو»، أولهما يهدد المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، والثانى يعطى مثلا سيئا لبلدان أمريكا اللاتينية.

وفى جانب منها فإن الصفقة الأمريكية كانت خيارا بين واحد من اثنين: «يقبل الآخرون بما نعرضه أو نقتلهم عندما نقرر»].

....

....

[- وفى تجربة أخيرة يذكرها الصحفى الأمريكى الأشهر «بوب وودوارد» فى كتابه الذى ظهر قبل أسابيع عن الصراع الخفى فى الإدارة الأمريكية بين معسكر نائب الرئيس «ديك تشينى» ومعسكر وزير الخارجية «كولين باول» - واقعة تستحق الالتفات، لأنها تؤكد مرة أخرى منطق البيع والشراء فى ممارسات الإمبراطورية الأمريكية، وكذلك يكشف «وودوارد» أن وكالة المخابرات الأمريكية قامت بتوزيع مبلغ سبعين مليون دولار على زعماء القبائل الأفغانية قبل بدء عمليات التدخل الأمريكى فى أفغانستان - وقد حمل مندوبون عن هذه الوكالة أموالها فى حقائب تمتلئ كل واحدة منها بثلاثة ملايين دولار نقدا، وتسلقوا الجبال إلى مقار الزعماء القبليين وتعاهدوا وتعاقدوا ودفعوا، وبرغم الصفقة فقد دارت ساقية الدم الأفغانى لتوفير الدم الأمريكى!]

....

....

[يتصل بسياسة توفير الدم الأمريكى أن حروب الإمبراطورية «المفرطة» تبدأ دائما بتمهيد مروع، بطيران عالى الكفاءة، مخيف فى قوة نيرانه وفى العادة ضد

عدو ضـعيف ومكشـوف، وهذا النوع من قـوة النيـران لا يكلف غـيـر ثمن الـوقـود والذخيـرة، فـهـو أرخص أنواع الحـروب على المهـاجم وأغـلاها على المسـتـهـدف به. والمعنى أنـه إذا كان الدم الأمريكى هو السلعـة النادرة التى تسـاوى الحـرص عليـها، فإن حياة الآخرين ـ رجالا ونساءً وأطفالا ـ لا تهم، وكذلك لا تهم مرافقهم ومنشآتهم الحيوية، ومدنهم الكبرى ومواقع الحياة عليها].

....

....

ومنطق صـفقات البيع والشـراء يعبر عن نفسه متناسـبا مع السوق ـ وفيه إبداء الغضب مـبررا فى بعض الأحـيـان، وفـيه ادعـاء الغـضب دون تبـرير ليكـون جواب الآخرين عليه باتقـاء شـره، وانتظار أن يهـرع الآخـرون خـفـافا إلـى استـرضـاء الآلـهة المستاءة من نُكران الجميل!.

وفى مثل هذه الأحوال لا يكون أمام بقية الأطراف في العالم غير أحد مخرجين:

ـ إمـا الإذعـان لما هـو مطلوب منهم لنيل الرضـاء، حـتى وإن اضطروا إلى تسـخـيـر قوتهم وثروتهم ـ مياههم وبحـارهـم ـ فكرهم وجهدهـم ـ بحيث تكون كلها في خدمة أى قرار أمريكى بلا مراجعة أو مسـاءلة.

ـ وإمـا التـردد أو التلكؤ فى الإذعـان ـ وعندهـا فـإن الولايات المتـحدة تعطى نفسـهـا حق التـصـرف منفـردة، ومن ثم ترتب لنفسـهـا سلطات تحـدد هـى حـجـمـها ومـداها بقرار منفرد بغير شريك:

ـ فمن حقها أن ترد العدوان بمثله (وهو معقول).

ـ ومن حقها أن تضرب مصادر التهديد (حسب تقديرها وحدها).

ـ ومن حـقـهـا أن تردع نوايا الأعـداء إذا لمحت نوايا العـدوان، ولـو تعـبـيـرات على الوجوه (وتلك مسـألة معقدة).

ـ وأخيرا فمن حقـهـا أن تختار آخرين تضـربهم لكى تؤدب غيرهم، ومعنى ذلك

أنها حروب «على المزاج» والضحية هى الجبهات الأسهل غالبا حتى تتم استعراضات العقاب، وترى الجبهات الأصعب وتتعظ بغير تكاليف أو مصاريف!.

....

....

[٥]

□ وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية التى قامت عليها الإمبراطورية الأمريكية لم تكن على وِفاق مع فكرة الحدود والسيادة على إقليم معين، لأن هذه الدولة لم تنشأ فى إطار دستورى وقانونى له مساحته المعترف بها وعلى القواعد التى أقرتها التجارب فى نشأة الدول وتأسيسها، والسبب أن حدود الدولة الأمريكية ظلت مفتوحة تتوسع كل يوم بمختلف الطرق والأساليب حتى أن بعض ولايات الاتحاد جرى شراؤها مثل «نيومكسيكو» ومثل «لويزيانا»، وكلاهما عمق الجنوب الأمريكى وأغنى بقاعه.

ونتج عن ذلك أن مفهوم السيادة على إقليم له حدود مرسومة - اكتسب سيولة لم تعرفها التجارب من قبل. ففى الظرف الأمريكى وقع استبدال مبدأ السيادة الثابتة - بمطلب الاتساع المستمر، وكان الاتساع الأمريكى معتمدا بالدرجة الأولى على الأمن يوفره محيطان: الأطلنطى يحميه إلى درجة العزل الوقائى عن أوربا فى الغرب، والباسيفيك يعزله بنفس الطريقة عن آسيا فى الشرق.

وبالطبع فإنه اعتمادا على عزلة المحيطين الواسعين - ظلت الولايات المتحدة طوال تمددها القارى بعيدة عن أى خطر مباشر على أرضها وسكانها. وفى حين أن عواصم أوروبا من «لندن» إلى «باريس» - إلى «برلين» - إلى «موسكو» تعرضت للدمار وللغزو، فإن «واشنطن» و«نيويورك» و«لوس أنجلوس» و«سان فرانسسكو» بقيت فى الحفظ والصون، وكانت القاعدة أن الولايات المتحدة تذهب إلى الحرب خارج أمريكا - لكن الحرب نفسها لا تذهب إلى أمريكا.

....

....

[ولعله من هنا يمكن تقدير حجم العصبية الأمريكية التى قاربت درجة الهستيريا بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد كانت تلك أول مرة يتعرض فيها قلب الإمبراطورية (مقر الشركة) للحريق، وتصيبيه داخل بيته مفاجأة الدمار فى وضح النهار!].

....

....

[٦]

□ وعلى سبيل المثال فإنه فى تفكير الشركة - حتى وإن اتسعت إلى حجم إمبراطورية - ثم كان حساب الأرباح والخسائر هو ما يعول عليه ويقاس به - فإن التوسع يجىء مع الأرباح، والانكماش يحل مع الخسائر، بمعنى أن النجاح هو الذى يستحق التعزيز، في حين أن التعثر يستوجب الانسحاب بل يفرضه دون اعتبار لكبرياء أو كرامة.

....

....

[وتجارب الإمبراطورية الأمريكية تشهد أن الرئيس الأمريكى «ريتشارد نيكسون» - بعد سلفيه «جون كنيدى» و«ليندون جونسون» - قرر الانسحاب من فيتنام الجنوبية رغم فداحة الاستثمارات والتضحيات التى دفعتها الإمبراطورية (الشركة) فى مشروعها الفيتنامى - وجاء قراره بعد هجوم «تيت» المشهور فى قلب «سايجون» عاصمة فيتنام الجنوبية، وسقوط مئات من الجنود الأمريكيين فى مبنى القيادة الأمريكية (مقر فرع الشركة الإمبراطورية) - وعندها قرر الرئيس سحب قواته دون كبرياء أو كرامة، ووصل داعى الانسحاب إلى استعمال طائرات الهليوكوبتر تحط وتقلع بالناجين من سطح مبنى السفارة الأمريكية فى عاصمة فيتنام الجنوبية.

ومرة أخرى تكرر نفس المشهد تقريبا عندما هوجم جنود قوات المارينز فى لبنان وقُتل منهم قُرابة أربعمائة فى تفجير واحد، ولم يتردد الرئيس الأمريكى «رونالد ريجان» لحظة فى سحب القوات الأمريكية إلى آخر رجل من لبنان فِرارا قبل أن تطلع شمس اليوم التالى.

ونفس الشىء تقريبا وقع زمن الرئيس الأمريكى «بيل كلينتون»، عندما نزلت القوات الأمريكية فى الصومال وسط حملة دعائية صاخبة ترفع أعلاما إنسانية جليلة، ثم إذا هى فجأة تنسحب فى ظرف أسابيع عندما تمكنت قوات زعيم قبلى هو الجنرال «محمد عيديد» - من حصار سرية من جنود البحرية الأمريكية فى قلب «مقديشيو» وقتلت معظمهم واستعملت رؤوسهم فى لعب الكرة وسط الشوارع والأزقة!

فى تلك الوقائع وغيرها - كان حساب الأرباح والخسائر هو المعيار والحكم، بمعنى أن السياسة الأمريكية لا تستوعب دعاوى الكبرياء أو الكرامة، وإنما يقنعها - أو يفرض عليها - ما تقول به الحقائق والأرقام، وما إذا كانت تمنحها فرصة التوسع وتعزيز النجاح - أو أنها تدعوها لطى الإعلام تجنبا لتعزيز الفشل!].

....

....

يتصل بذلك أن الولايات المتحدة لا تعذب نفسها بلغة العواطف أو حديث الذكريات.

ومع أن قصة الإمبراطوريات على طول التاريخ لم تعرف سخونة الغرام ودفء الحنين - إلا أن الإمبراطورية الأمريكية وصلت في إنكار العواطف والذكريات إلى مدى غير مسبوق، فالإمبراطوريات القديمة مثلا تحملت مرات بالتزامات أدبية وأخلاقية، كان ضمنها رعاية حليف أو حماية صديق، حتى أن جيوش «نابليون» وهى تنسحب من مصر بعد غزوتها الفاشلة في مطالع القرن التاسع عشر، اصطحبت معها الجنرال «يعقوب» الذى ساعدها ضد قوى المقاومة الوطنية، واعتبرت فرنسا أنه من العار عليها أن تتخلى عنه.

لكن الإمبراطورية الأمريكية وبدون عناء ثقيل على الضمير - تخلت عن أهم رجالها في الشرق الأوسط وهو شاه إيران «محمد رضا بهلوى» ورفضت أن تمنحه حق لاجئ سياسى في أمريكا، بل وكانت على وشك تسليمه إلى الثورة الإيرانية في مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين الذين احتجزهم شباب الثورة الإسلامية في السفارة الأمريكية بطهران!].

....

....

[٧]

وعلى سبيل المثال فقد قامت تجربة بناء الدولة الأمريكية (أساس الإمبراطورية الجديدة وسندها) - فكرا وفعلا وفى جزء كبير منها على جهد آخرين جرى توظيفهم بأسهل الوسائل وأرخص الأثمان، (وذلك بند آخر فى منطق حساب الأرباح والخسائر).

- ففى مجال الفكر كان أمام الدولة الجديدة مخزون التراث الأدبى والعلمى وحصيلة الفكر السياسى والاقتصادى العالمى بأكمله - وهو تراث دفعت فيه ثقافات أخرى دم الرواد من أبنائها، لكن الدولة الأمريكية حصلت عليه من أوله لآخره دون مقابل - أو حقوق ملكية علمية أو أدبية أو فكرية. (ومع أن التجربة الأمريكية أبدعت فى مجال التطبيق وتفوقت فى مجال الإدارة - إلا أن المنابع والمناهل والمراجع الأساسية جاءت إلى أمريكا عابرة للمحيط - دون عناء ومجانا).

- ثم وقع فى مجال العمل ما وقع قبله فى مجال الفكر، ذلك أن الموارد الهائلة التى كشفت غناها أمام أفواج المهاجرين أكدت لهم من أول نظرة أن استثمارها يفوق طاقة عملهم. وكانت «العبودية هى الحل»، وهنا راحت قوافل السفن تحمل قطعان العبيد من أفريقيا أكداسا (كالبضائع)، يموت نصفهم على مدة الرحلة بسبب مشاق المحيط وقساوته، ثم يصل نصفهم الآخر (بمعجزة) إلى شطآن العالم الجديد مقيدين

بالسلاسل معروضين فى المزاد (ووثائق الدولة الأمريكية تكشف أنه من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر وصل إلى الأرض الأمريكية ما بين ٢٥ ـ ٣٠ مليون أفريقى أطبقت عليهم قيود العبودية). وكان هؤلاء العبيد بشهادة كل مؤرخ لنمو الاقتصاد الأمريكى ـ هم الذين أنشأوا القاعدة الزراعية الأولى التى نهضت عليها الدولة الأمريكية ـ وهم الذين وقفوا أمام أفران الحديد والصلب ونارها اللافحة عندما توهجت الثورة الصناعية.

وأكثر من ذلك فإن المجندين السود كانوا هم الذين تحملوا بأصعب المهام فى الحروب الأمريكية كلها وآخرها وأشهرها حرب فيتنام. ورغم أن نسبة السكان من الزنوج فى الولايات المتحدة تقارب ١٢٪ من مجموع السكان ـ فإن نسبة قتلاهم فى الحرب العالمية الأولى بلغت ٣٨٪، وفى حرب فيتنام بلغت النسبة ٥٠٪، حتى أن «مارتن لوثر كنج» الزعيم الزنجى الأمريكى المشهور (الحاصل على جائزة نوبل للسلام) لم يكن يكف فى مواعظه عن الاستشهاد بالتعبير الذى يقول «إن حرب فيتنام كانت مذبحة كُلف فيها الرجل الأسود بقتل الرجل الأصفر («يقصد أهل الشرق الأقصى»).

وانتهت العبودية دون تصفية آثارها، وإنما بقى بعدها تمييز عنصرى مازال حتى اليوم جُرحا غائرا في الوجدان الأمريكى ـ مسكوتا عنه ـ لكنه حتى هذه اللحظة دون علاج، لأن الصمت عن الوجع لا يشفيه.

....

....

[وقد فقد السيناتور «ترنت لوت» عضو مجلس الشيوخ عن ولاية مسيسيبى وزعيم الأغلبية الجمهورية مركزه الرسمى لأنه تحسر على ظرف ضاعت فرصته لتشديد القيود على الزنوج، وكانت خسارة السيناتور «لوت» لمركزه لا ترجع لإساءته إلى مشاعر الأمريكيين السود، وإنما لأنه ذكر ـ أو أعاد التذكير ـ بقضية التمييز العنصرى، وهى قضية لا تزال متفجرة ـ لكن أحدا لا يريد عود ثقاب بالقرب من مستودع البارود].

وكان انعكاس هذه الملابسات على سياسة الإمبراطورية الأمريكية شديد الوطأة، فالإمبراطوريات القديمة حاولت أن تغطى استغلالها للمستعمرات بدعاوى أخلاقية من نوع «مسئولية الرجل الأبيض عن نشر الحضارة»، ومن نوع «إدخال النور إلى قارات الظلام»، ومن نوع «حرية البحار وحرية التجارة»، ومع أن هذه الدعاوى كانت ـ فى معظم الأحيان ـ شحنات من نفاق، فإن الدلالة الأهم لها أن «الأقوياء» استشعروا حاجتهم إلى سواتر أخلاقية ـ ولعل هذه السواتر الأخلاقية أحيانا اعتذار تقدمه القوة بين يديها كى تبرر لنفسها وتلتمس الصفح ـ لكنه فى النموذج الأمريكى فإن هذه السواتر الأخلاقية بدت زوائد لا تحتاجها المصالح، وبالتالى فإنه لا حاجة إليها، اتكالا على الصمت أن يؤدى واجبه حتى يجىء دور النسيان ليسدل أستاره إلى الأبد!

....

....

[وعِبْرَة ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية تعرف كيف تأخذ ولا تعرف كيف تعطى ـ وهى إذا أعطت تحسب الفوائد مركبة ـ والحساب له قواعد اقتصادية ومالية ـ وليس قانونية أو أخلاقية، وذلك درس وعاه رئيس وزراء إسرائيل الأسبق «مناحم بيجن» الذى لم يتوقف لحظة فى الإلحاح على الرئيس «أنور السادات»، مذكرا بأن «أحدا لا يستطيع أن يطلب شيئا مقابل لا شىء»، ولم يكتف « بيجن» بأن تكون مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس دفعة معنوية هائلة سبقت مقدما ـ وإنما كان حساب «بيجن» أن الأشياء التى يصح فيها الأخذ والعطاء هى المحسوسات الماديات ـ أرضا تُقاس بالكيلومترات وأحيانا بالأمتار ـ أو بضائع عينية وأى شىء غير ذلك كلام فى الهواء!].

....

....

[٨]

وعلى سبيل المثال فإن الدولة الأمريكية - قاعدة الإمبراطورية الأمريكية وسندها - وبمنطق «البضائع» - اعتمدت منطق الشركة حين يزيد إنتاجها ويتسع نشاطها ويتخطى حدود الإقليم وخطوط الماء وحواف القارات ويتطلع إلى السوق البعيدة الواسعة.

فالشركة تعتمد هناك عبر الشواطئ النائية على عملاء لها يقومون بشراء بضائعها دون مسئولية من جانبها - ثم يكون اعتمادها بعد ذلك على وكلاء محليين يمثلون مصالحها حيث تتواجد مقابل نصيب معلوم - ثم هى بعد العملاء والوكلاء المحليين تفتح لنفسها فروعا تتولى التعامل مباشرة فى السوق المحلية - وأخيرا فإنها على استعداد فى بعض المواقع المهمة أن تعطى تراخيص تصنيع محلى لمنتجاتها بمساحة اتساع السوق وإمكانياتها، وقصدها من التراخيص أن تتخذ البضائع لنفسها أعلاما مختلفة عن العلم الأمريكى («علم ملاءمة» Flag of Conveniece) - بقصد زيادة الرواج دون عقد أو تعقيدات!

....

....

[وهنا وفى التجربة الإمبراطورية الأمريكية فى الشرق الأوسط بالذات، فإن علاقة الشركة بالسوق مرت بكل المراحل:

- مرت بمرحلة «المتعامل» الإمبراطورى الكبير (بريطانيا - وفرنسا) - أو الذى كان كبيرا - ثم انتهت الحاجة إليه.

- ومرت بمرحلة الوكيل المحلى أو ما أسمته الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب نظام رجل «البوليس المحلى» وقد ظهر منه فى المنطقة عدد من المرشحين - لكن أوضاع معظمهم كانت قلقة].

....

....

وعند بداية الدخول الأمريكى إلى أسواق الشرق الأوسط، فقد كان المرشحون للوكالة عن الولايات المتحدة ـ ممثلين أو متعهدين أو شركاء فى التصنيع المحلى ـ ثلاثة:

ـ السعودية (باعتبار أن المصلحة الأمريكية الأكبر وهى البترول كامنة تحت رمال صحاريها ـ وبالتالى فهى الأوْلى نظريا).

ـ ومصر (باعتبارها أكبر دولة عربية من ناحية السكان، كما أنها الأسبق علميا وثقافيا (أيامها)، وذلك يعطيها ميزة قد تهيئها للوكالة).

ـ ثم تركيا (لكونها أكبر وأقوى دولة إسلامية، وإلى جانب ذلك فهى تحمل ذكرى آخر خلافة إسلامية، مما يمهد لها الفرصة تلقائيا).

وبالفعل فإن رئيس مجلس إدارة الشركة (الإمبراطورية الأمريكية) ـ وعند بداية الاتساع والانتشار بعد الحرب العالمية الثانية ـ جاء بنفسه إلى المنطقة يقابل المرشحين للوكالة (على كافة الدرجات)، ويجرى لكل منهم بنفسه امتحان قدرات وكشف هيئة. وهكذا فإنه فى شهر فبراير سنة ١٩٤٥ وفى أعقاب مؤتمر «يالطا» الشهير على شاطئ البحر الأسود ـ جاء إلى مصر على ظهر الطراد الأمريكى «كوينسى» ـ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وقتها «فرانكلين روزفلت».

وألقى الطراد مراسيه وسط البحيرات المرة على مجرى قناة السويس واستقبل «روزفلت» على ظهره رؤساء ثلاث دول إقليمية:

ـ استقبل الملك «عبد العزيز آل سعود» واستمع إليه طويلا، وبدا له بعض ما سمعه غريبا على «ثقافته»، فالملك «عبد العزيز» يحدثه بلغة زعماء القبائل ويقول له «أنت أخى وكنت أشتاق دائما إلى رؤيتك ـ وأريد أن يكون تعاملى معك أنت وليس مع غيرك لأنك رجل مبادئ ونصير حقوق، ونحن العرب نتطلع إليك فى طلب العدل والإنصاف من تحكم واستبداد الآخرين (يقصد الإنجليز!)».

(وصحيح أن الملك «عبد العزيز» تحدث فى موضوع المظلومين من الفلسطينيين، وأبدى تخوفه من فتح أبواب ذلك البلد العربى لهجرة يهودية غير محددة، إلا أن لهجة الملك كانت رجاءً ونداءً إلى الرئيس الأمريكى باعتباره «السيد القوى العادل»،

وكان الملك السعودى حريصا على التركيز بأنه هو والرئيس الأمريكى «توأمان فى الروح»، وحتى فى الظروف الصحية، لأن كليهما غير قادر على المشى، فالرئيس الأمريكى يجلس على مقعد متحرك بسبب إصابته بشلل الأطفال، وبانى الدولة السعودية وهنت عظام ساقيه فلم تعودا قادرتين على حمل قامته الطويلة، وكذلك أهداه «روزفلت» كرسيا متحركا).

وقد أعجب «روزفلت» بالملك «عبد العزيز»، لكنه نوع من الإعجاب لا يؤهل لاختيار وكيل محلى، فقد كتب «روزفلت» عن لقائه بالملك «عبد العزيز» يقول: «بدا لى الرجل طرازا بدويا من النوع المتوحش النبيل، يذكر بأزمان غابرة وتقاليد تعود إلى عصور لم يعد لها الآن مكان»، (والغريب أن تعبير المتوحش النبيل هو نفس التعبير الذى شاع عن بعض زعماء قبائل الهنود الحُمر الذين أحسنوا الظن فى المهاجر الأمريكى).

- واستقبل «روزفلت» بعد ذلك - ملك مصر «فاروق» - واستمع إليه أكثر من ساعة، ولفت نظره أن الملك جاء إلى مقابلته على ظهر الطراد «كوينسى» يرتدى زى «أميرال أسطول» - ثم وجده يصرف معظم الوقت معه فى الشكوى من الطريقة التى يعامله بها السفير البريطانى فى مصر (اللورد «كيلرن»)، وكيف أنه يقوم بإذلاله داخل مملكته ويستقوى عليه داخل قصره إلى درجة حصاره بالدبابات ليفرض عليه رئيسا للوزراء لا يريده («مصطفى النحاس»).

ولم يعجب «روزفلت» بالملك «فاروق» وتساءل كما كتب فى يومياته - قائلا: «لا أعرف لماذا كان ملك مصر يرتدى زى أميرال أسطول بحرى، وهو لا يملك فى البحر غير يخت للنزهة، إن «فاروق» يذكرنى بجيل من أمراء أوروبا الذين أغرقهم الترف حتى ذابت عندهم إرادة الفعل وأخذتهم المظاهر حتى ضيعت منهم «جوهر الشخصية»!

ولم يحصل فاروق على رخصة التوكيل الأمريكى، (وربما لم يكن قد خطر بباله حتى تلك اللحظة طلب الوكالة، لأنه ظن واهما أن مستقبل مصر سوف يظل مربوطا ببريطانيا، ولم يدرك الملك «فاروق» حجم الدخول الإمبراطورى الأمريكى إلا فى مرحلة لاحقة!).

- ثم استقبل «روزفلت» رئيس جمهورية تركيا «عصمت أينونو»، واستمع إليه، واكتشف أن تركيا الحديثة لها رأى بالغ السوء فى العرب عموما، لأنهم خانوا الخلافة العثمانية وقت الحرب العالمية الأولى وتعلقوا بأذيال الإنجليز، وقد خص الرئيس التركى كلا من السعوديين والهاشميين بالجزء الأكبر من كلامه عن الخيانة العربية التى لا يصح الاعتماد عليها - شريكا، وإنما يصح التعامل معها تابعا، فالعربى - فى رأيه - مهيأ لأن يُقاد ولا يقود، ويُساق بأمر الغالبين ولا يُدعى للتعاون على قدم المساواة معهم.

وأدرك «روزفلت» أن «تركيا» قد تصلح لدور فى البلقان موصول على نحو ما بأوروبا، لكنها لا تنفع وكيلا فى الشرق الأوسط، لأن تاريخها (برغم الإسلام) ليس متوافقا مع مزاج بقية المنطقة وأغلب دولها عربية - بينها وبين تركيا (العثمانية) رواسب وتعقيدات مازالت حية فى ذاكرة الطرفين.

وكذلك لم ينجح «عصمت أينونو» فى اختبار الوكالة.

ومن المدهش أنه منذ ذلك الوقت وحتى هذه اللحظة لم يتغير رأى الولايات المتحدة كثيرا فى تقييم المرشحين من المتعهدين بين أهل المنطقة!

....

....

[وعندما قامت إسرائيل فإن بحث (الشركة) الإمبراطورية الأمريكية عن وكيل لها فى الشرق الأوسط وجد جواب سؤاله.

- فإسرائيل وكيل مؤتمن لأنه من خارج «الأسرة» - غريب عن المنطقة - دينا وعرقا - ثقافة ومشروعا.
- وإسرائيل لهذه الأسباب شريك موثوق فيه لأنه يحتاج إلى الإمبراطورية الأمريكية (الشركة) بمقدار حاجتها إليه، وذلك يزكى ولاءه ويضمنه.
- وهذا الوكيل الإسرائيلى المؤتمن نجح في إثبات وجوده وإشهار دوره في المنطقة سنة ١٩٤٨، وقدم مؤهلات لها الحظ الأوفر من القبول، فقد بين بالتجربة أنه

طرف قوى وناجح - قادر أن يتصرف بالمنع والردع، تاركا للإمبراطورية الأمريكية تحصيل الأصول والأرباح، مقابل أن ترد له نسبته المقررة فيها].

....

....

[ومع الأيام والتجارب - خصوصا فى عهد الرئيس «ليندون جونسون» فى ستينيات القرن العشرين - جرى تجديد وتأكيد التعاقد الإسرائيلى مع الإمبراطورية الأمريكية (الشركة) فى المنطقة، وكان مما يزكى الوكيل الجديد عوامل تمتد إلى عمق التجربة فى الحالة الإسرائيلية كما فى التجربة الأمريكية، لأن الثقافة تلعب دورها فى إقامة التحالفات بين المجتمعات (والمجتمع الإسرائيلى - كما هو حال المجتمع الأمريكى - هجرة وعنف واستيطان وتعامل بالقوة يملك عناصرها وأولها السلاح)، وكذلك وجهت الإمبراطورية الأمريكية (الشركة) عهدة التصنيع الإقليمى - والتوزيع - فى الشرق الأوسط إلى إسرائيل، ولم تغير رأيها حتى هذه اللحظة.

....

....

[وعلى عشاء فى بيت «كاترين جراهام» صاحبة جريدة الواشنطن بوست الأسطورية، وخلال حوار طويل على مائدتها مع «زبجنيو برجنيسكى» مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى السابق «جيمى كارتر» - قال لى الرجل بصراحة: إذا أردتم اعتبار علاقة إسرائيل الخاصة بالولايات المتحدة نوعا من الانحياز، فهذا حقكم، ولكن دعنا لا نخدع أنفسنا وننسى لحظة، أن قوة إسرائيل العسكرية (تقليدية ونووية) كانت هى التى ساقت الرئيس «السادات» إلى رحلته «التاريخية» للقدس، كما أن هذه القوة هى التى أوصلت العرب جميعا - رضًى أو غصبًا - إلى أبواب البيت الأبيض، طالبين وراجين (وفى قول سياسى عربى من الجيل الجديد - متوسلين (أو متسولين)!

ومن هذه الحقيقة سابقا (وقبل تأثير اللوبى اليهودى فى واشنطن لاحقا) تظل إسرائيل هى الوكيل المعتمد والوحيد للإمبراطورية الأمريكية، يضاف إلى كفاءتها

أنها الوكيل المأمون الذى يمكن الاعتماد عليه والاطمئنان إليه، خصوصا أن الدولة اليهودية تبدو أمام الولايات المتحدة (على الأقل) دولة «ديمقراطية» يمكن التنبؤ بقرارها «غدا» لأنه قرار «مؤسسات» وليس قرار أفراد يكونون اليوم فى السلطة ـ وخارجها غدا!].

....

....

وفى المحصلة فإنه لا يحق للعرب أن يظهروا فى العتاب والشكوى، أو الاستغراب والألم، لأن واشنطن تسمع لإسرائيل قبل غيرها، وتقبل منها أكثر مما تقبل من أى طرف آخر.

ومن المفارقات أن الدكتور «هنرى كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة على عهد الرئيس «نيكسون» وبفكر الوكالة والوكيل، أبدى سعادته الغامرة بقرار الرئيس «السادات» ـ سنة ١٩٧٢ ـ طرد الخبراء السوفييت من مصر، لكنه فى نفس الوقت استغربه ـ بلا ثمن ـ ولم يكتم شعوره بل عبر عنه مدهوشا وسائلا «لماذا لم يتصل بنا مسبقا ويطلب مقابلا له؟».

وعندما قام الرئيس السادات بزيارته إلى القدس ـ سنة ١٩٧٧ ـ فإن محاضر مجلس الأمن القومى الأمريكى تكشف عن سؤال ظل الرئيس «كارتر» يردده «ما الذى دفعه إلى هذه الخطوة ـ وعلى أى شىء أجرى حساباته لنتائجها؟».

....

....

[والغريب أن تلك كانت أسئلة «مناحم بيجن» رئيس وزراء إسرائيل في نفس اللحظة حتى وهو يصافح الرئيس «السادات» على أرض مطار بن جوريون قرب القدس!].

....

....

وكان «كارتر» مُعجبا بالرئيس «السادات» مشجعا لذهابه إلى إسرائيل ما دامت المسئولية عليه وليست على غيره، وظل «كارتر» مأخوذا بالزيارة ليومين، ثم أفاق يحاول مع غيره إنجاحها، لكنه وغيره من أقطاب إدارته اعتبروها مخاطرة فردية تحولت إلى أمر واقع يكسر عقدة مستعصية وعليهم الآن أن يهرولوا لتدعيمها، لكنهم ببساطة لم يجدوا فيها ما يبرر إعطاء وكالات لأنها تَصَرُّف يصعب أن تُبنى عليه سياسات قابلة للاستمرار، وتقوم عليه علاقات تمكن من الاستمرار في السوق!

....

....

[٩]

وعلى سبيل المثال فإنه إذا جرى اتخاذ مثال الشركة فى نشأة الدولة الأمريكية - فإن ممارسات أى شركة لا تعرف مرجعية لأى تعاقد غير فائدته المباشرة هذه اللحظة بالنسبة لها، فإذا قلت الفائدة فالتملص من روح الالتزام تمهيدا لإسقاط بنوده!

....

....

[وبهذه المرجعية - قبل غيرها - يمكن حساب الطريقة التى خرجت بها الإمبراطورية الأمريكية من معاهدات الحفاظ على البيئة (معاهدة كيوتو)، و(اتفاقية) حظر استخدام الأسلحة البيولوجية، و(ميثاق) الحساب عن الجرائم الدولية (اتفاقية روما). وكانت الولايات المتحدة (ومعها الصومال فقط) هى التى رفضت التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بشأن حقوق الأطفال - وهى التى تحفظت وعرقلت اتفاقية العقاب عن جرائم الحرب، ومع أنها الدولة التى صاغت اتفاقيات «التجارة العادلة» مع أوروبا التى تمنع الدعم الحكومى للسلع تأكيدا لحرية المنافسة الاقتصادية - فقد كانت هى التى خالفتها بدعم هائل لمنتجات الزراعة والصناعة، وفيها عقود بيع الطائرات الأمريكية!

ومن غرائب ما يرويه الرئيس الحالى لمجلس العموم البريطانى «روبن كوك» عندما كان وزيراً للخارجية (فى الفترة الانتخابية الأولى من رئاسة «تونى بلير» للوزارة) أنه جلس يتفاوض مع وزيرة الخارجية الأمريكية «مادلين أولبرايت» وقتها، والموضوع هو «كوسوفو» ثم وقع خلاف بين الاثنين فى إحدى النقط، وقال وزير الخارجية البريطانى لزميلته الأمريكية:

«مادلين... إن خبراءنا القانونيين لا يوافقون على ما تطلبون منا»!

وردت «مادلين أولبرايت» وفق رواية وزير الخارجية البريطاني:

«روبن... إذن فقد جاء الوقت لكى تغيروا مجموعة خبرائكم القانونيين» !!].

....

....

[وكذلك يضيع كل جهد عربى فى التذكير بشىء يسمونه «الشرعية الدولية». ذلك أن النصوص التى تجرى فى أحاديثهم تنزل على آذان صماء، أو تصل إليها أصداء الحروف والألفاظ - إذا وصلت - بنبرات تطن فى فضاء أزمنة تجاوزتها الحقائق وتركتها وراءها!

والمعنى أن التأثير الحقيقى على فِكر الولايات المتحدة لا تكفله مرجعية يقول بها نص، وإنما لابد لها من حقائق قوة - تسندها إرادة تستطيع!].

....

....

[١٠]

وعلى سبيل المثال فى تجربة الدولة الأمريكية (وبعدها إمبراطوريتها)، أنها الدولة الأولى فى العالم التى بدأت فور إنشائها تدعو أبناء الشعوب والأمم للهجرة إليها، وكان هدفها بالطبع جذب حجم من السكان يكفل تلبية المطلوب الإنسانى لاستغلال الموارد الطبيعية.

ويستحق الالتفات أن الولايات المتحدة دعت أنفع العناصر فى أكثر مجتمعات الدنيا تقدما كى يهرعوا عبر المحيط قاصدين إليها، وهنا فقد كان لابد للدعوة أن تستعير لنفسها كل محسنات الغواية، ومن الطبيعى أن تكون أسطورة الفرص اللامحدودة مغناطيسا يجذب. ولأن أمريكا كانت بالفعل غنية، فإن «أسطورة الفرص» المتاحة كان لها أساس ينتظر من يعبئه ويعلبه ويبيعه للباحثين عن فرص ليس لها حد وليس عليها قيد!

وكان النداء الأمريكى إلى الباحثين عن الفرص فى الدنيا - أكبر ممارسة لفنون الإعلان عرفتها العصور. وبهذه الممارسة ظهرت قوة الشعار يختزل رسالته فى كلمتين أو ثلاث تتحول معها الرسالة - بالتكرار - إلى رمز يستدعى كل المخزون فيه، ويذكر به سريعا وشاملا: فأمريكا هى «أرض الفرص» - وهى «أرض الوفرة» - وهى «قصة النجاح المتاح لكل الناس».

....

....

[وفى هذا الإطار فإن السياسة الأمريكية اعتمدت قوة الشعار ونقلته من مجال الدعوة للهجرة إلى مجالات السياسة والتجارة من نوع: «معنا أو مع الإرهاب»! (وذلك ليس خيارا حقيقيا مقنعا) - ومن نوع «نزع سلاح الدمار الشامل من يد «صدام حسّين» » (وهى أول من يعرف أنه لم يبق فى العراق من هذه الأسلحة شىء) - ومن نوع «التصدى لـ «إمبراطورية الشر» (وكانت تعنى الاتحاد السوفيتى في وقت كان الاتحاد السوفيتى يتآكل ويتداعى أمام نظر الجميع) - ومن نوع «محور الشر» فى تعبير الرئيس «بوش»، ويقصد حصار العراق وإيران وكوريا الشمالية (دون أن يكون هناك رابط أو وجه شبه بين البلدان الثلاثة)].

....

....

وهنا فإنه يتعين على كل الأطراف المتعاملة مع الولايات المتحدة أن تهتم بالشعار الذى تطلقه واشنطن فى اتجاهها، لأن الشعار فى حد ذاته يملك بالتكرار قوة إقناع

لها قابلية أن تتحول إلى سياسة، ومن عملية إعلان تبدو سطحية ومؤقتة إلى عنصر ضغط يمارس سلطانه بقدرة ذاتية فيه على الحركة أو التحريك.

والحقيقة أن الشعارات تكتسب بما ينصب فيها بالتكرار كل يوم - خطورة كرة ثلج تبدأ صغيرة ثم تزيد عليها وهى تتدحرج على السفوح طاقة تدمير لم تكن متصورة عندما سُمع صوتها فى البداية.

....

....

ثالثا: الحرب فى تاريخ أمريكا

يبقى أن الدولة الأمريكية التى قامت على العنف علمت الإمبراطورية الأمريكية درس عمرها الذى حفظته عن ظهر قلب ولم تسمح لنفسها أن تنساه لحظة.

- قامت الدولة بالعنف، ولم يكن ممكنا أن تقوم بغيره، لأن الأخلاق والقوانين لا تقنع أحدا بأن يتخلى عن أرضه وموطنه وحياته للغرباء، إلا إذا كان مرغما ومقهورا.

- وبالحرب حقق «جورج واشنطن» استقلال أمريكا، وبالحرب حقق «إبراهام لينكولن» وحدة الولايات الأمريكية شمالا وجنوبا وصنع الدولة الأمريكية الحديثة، وبالحرب أيضا قامت هذه الدولة بتأمين جوارها القريب للقفز عبر المحيطات إلى الأبعد والأوسع.

- ولم تحدث حرب عالمية فى القرن العشرين إلا وكانت الولايات المتحدة طرفا فيها، وذلك ما جرى فى الحرب العالمية الأولى وفى الحرب العالمية الثانية التى جاءت نهايتها وقد سجلت الولايات المتحدة أنها القوة الوحيدة التى استعملت السلاح النووى، ثم إنها استعملته دون ضرورة ماسة إليه، لأن هزيمة اليابان كانت تحققت أمامها بالسلاح التقليدى وإلى حد دفع اليابان لطلب شروط وقف القتال عن طريق المفوضية اليابانية فى برن (عاصمة سويسرا). وبرغم ذلك فإن «ترومان» أمر باستخدام السلاح النووى لتجربته عمليا من ناحية، ومن ناحية

أخرى لإنذار الاتحاد السوفيتى مبكرا قبل أن تحدثه نفسه بإمكانية أن يكون ندا للولايات المتحدة متوهما بانتصاراته الكبرى ضد جيوش هتلر!. ومن ناحية ثالثة فقد وقع استعمال السلاح النووى كإعلان للعالم بأن عهدا إمبراطوريا جديدا قد أطل على الدنيا، وهذا العهد الإمبراطورى أمريكى ولا ينبغى لأحد أن يجهل هذه الحقيقة أو يتجاهلها!

□

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين كانت الولايات المتحدة تقاتل للسيطرة على مقدرات وثروات أمريكا اللاتينية. وفى فترة ما سُمى بالحرب الباردة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تتوقف عجلة الحرب الأمريكية، بل إن كل رئيس أمريكى كان يعرف أن مكانته بين ساسة بلاده وفى تاريخها لا تكتمل إلا بأن تكون له «حربه الخاصة»، يثبت فيها «رجولته» ويظهر للشعب الأمريكى أنه وفى لعقيدته، وممثل لفحولة هذه العقيدة، وقادر على الاختبار: نار أمريكية ودم الآخرين!

وطوال نصف قرن وأكثر من الحرب الباردة خاض رؤساء الولايات المتحدة حروبهم الساخنة مباشرة أو بالوساطة، إما عن طريق تحريض أطراف أخرى على الاقتتال فيما بينها، وإما بحروب الانقلاب من الداخل على نظم تقاوم المسعى الإمبراطورى الأمريكى.

□ كان الرئيس «هارى ترومان» هو ساكن البيت الأبيض عندما عصفت رياح الحرب الباردة (١٩٤٥ - ١٩٥٢)، لكن الرئيس «ترومان» خاض حروبا ساخنة فى كوريا وفى اليونان وفى إيران، ومن المفارقات أن قائده العسكرى لإدارة هذه الحروب الثلاثة كان رجلا واحدا هو الجنرال «فان فليت».

□ وكان خلف «ترومان» على رئاسة الولايات المتحدة عسكريا من الأصل والأساس هو الجنرال «دوايت أيزنهاور»، ولم تتوقف حروب «أيزنهاور» بخلعه للزى العسكرى وارتدائه لزى مدنى ليدخل به البيت الأبيض.

وكان «أيزنهاور» يقول إنه كرجل عسكرى عرف مأساة الحرب وأدرك أفضلية تجنبها، لكن «أيزنهاور» لم يجنح إلى السلم، وإنما اختار أسلوب الانقلاب من الداخل بالمخابرات وبالسلاح.

وذلك حدث ضد حكومة «أربينز» فى جواتيمالا، وضد حكومة الدكتور «مصدق» فى إيران، وكان ذلك هو العهد الذهبى لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فى مزج المؤامرة مع السلاح لضرب حركات التحرر والثورة فى العالم الثالث خصوصا.

....

....

[وأتذكر حوارا فى تلك الفترة مع زعيم الهند ورئيس وزرائها الكبير «جواهر لال نهرو»، وقد جرى هذا الحوار فى بيت الزعيم الهندى وسط دلهى سنة ١٩٥٨ - وكان «نهرو» فى فترة نقاهة بعد أزمة كلى داهمته بينما كان يتحدث أمام مجلس النواب الهندى، لكنه - كعادته - حتى وهو على فراش المرض يريد أن يسمع ويريد أن يحاور، ويومها فى حجرة نومه ومعنا مساعده الأقرب إليه وقتها «كريشنا مينون» قال «نهرو»:

«نحن محاصرون فى منافسة بين قوتين أمريكيتين، واحدة شريرة غامضة تُستعمل للتطويع والإخضاع (هى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية)، والثانية براقة وخدَّاعة (تستعمل للغواية والإغراء) وهى هوليوود (عاصمة السينما)».

ومشكلتنا أنه إذا فازت وكالة المخابرات المركزية أصبحت حريتنا مهددة، وإذا فازت هوليوود تصبح ثقافتنا مهددة.

وتدخل «كريشنا مينون» يُذَكِّر «نهرو»: بأنه نسى قوة ثالثة لابد أن تدخل في المعادلة وهى قوة «البنتاجون» (وزارة الدفاع)، ورد «نهرو» قائلا لمينون: «لك حق - ولكنى أظن أن فقدان الناس لحريتهم وفقدانهم لثقافتهم يمكن أن يتم بغير صخب، وحتى دون أن يشعروا - لكن السلاح عندما يتحرك يثير ضجة تُنَبِّه الآخرين إلى أنهم معرضين لتهديد النار!].

....

....

بعد «أيزنهاور» جاء «جون كنيدى» رئيسا للولايات المتحدة ينشر على العالم وعدا

بحدود جديدة ـ لكن «جون كنيدى» كان عليه أن «يثبت رجولته» بالحرب وقد فعلها فى خليج الخنازير ضد كوبا ـ وعندما لم تنجح حربه فى تحقيق هدفها، كان عليه أن ينتظر فرصة أخرى واتته حين أصدر الأمر بقتل رئيس فيتنام الجنوبية «نجوديم»، ثم مارس هذه الرجولة مرة أخرى سنة ١٩٦٢ بفرْض حصار حول الكاريبى كاد أن يتسبب فى حرب نووية مع الاتحاد السوفيتى، ثم مارسه مرة ثالثة بفتح باب التدخل الأمريكى الواسع فى حرب فيتنام.

وكانت رئاسة «ليندون جونسون» تكملة لرئاسة «جون كنيدى»، وكذلك واصل حرب فيتنام إلى النهاية، وقد استغرقته بغير حد، وتمادى فيها إلى درجة الهجوم على فيتنام الشمالية مباشرة، وبرر هجومه بحجج ثبت للكونجرس الأمريكى أنها ملفقة، وكان ضمنها الزعم بوقوع اعتداء على الأسطول الأمريكى فى خليج تونكين الذى ثبت أنه كان عملية «مصنوعة» لتبرير الهجوم، ثم كانت ذروة حروب «جونسون» الخفية دوره فى «هندسة» حرب الشرق الأوسط سنة ١٩٦٧ لصالح إسرائيل وضد العرب وأولهم مصر.

وبعد «جونسون» جاء «ريتشارد نيكسون» ليمد دائرة الحرب من فيتنام إلى ما حولها فى لاوس وكمبوديا، وفى عهد «نيكسون» دخلت الولايات المتحدة بمشورة وزير خارجيته «هنرى كيسنجر» حروبا وانقلابات من الداخل فى أفريقيا، وفى أمريكا اللاتينية بالذات ضد حكومة شيلى الشرعية وضمنها قتل رئيسها «الليندى» على سلم قصره ـ وكانت الذروة فيما يتعلق بالعرب دور «نيكسون» و«كيسنجر» فى معركة العرب سنة ١٩٧٣ إلى الدرجة التى دعت الرئيس «السادات» فى ذلك الوقت إلى قبول وقف إطلاق النار قائلا فى رسالة مكتوبة بخط يده إلى شريكه الرئيس «حافظ الأسد»: «إننى أستطيع أن أحارب إسرائيل ـ لكنى لا أستطيع أن أحارب الولايات المتحدة!».

□

وكان «جيمى كارتر» وهو الرئيس الأمريكى الوحيد الذى حصل على جائزة نوبل للسلام ـ بادئ حرب مسلحة ضد الاتحاد السوفيتى بالوساطة فى أفغانستان، وكان هو ومعه مستشاره للأمن القومى «زبجنيو برجينسكى» ورئيس مخابراته

«ستانسفيلد تيرنر» أصحاب نظرية «تسليح الإسلام» لكى يطارد ويطرد الإلحاد الشيوعى فى أفغانستان، وكان ذلك الإسلام المسلح والمدرب بواسطة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية هو نفسه انتقام العناية الإلهية من المسلمين الذين رضوا أن ينخرطوا فى صفوفه تحت رايات الجهاد المزعوم، فالمقاتلون المسلمون الذين حملوا السلاح أصبحوا هم الإرهابيون الذين تطاردهم الولايات المتحدة مستعينة بحكوماتهم - حتى جاء وقت وجدت فيه هذه الحكومات نفسها أنها مطاردة مثل شبابها الذين غرر بهم - لا فارق بين شباب وقع في الخديعة و«جاهد» - وحكومات وقعت في الفخ وأطاعت!

والداعى أن الحروب تهتم بالغايات وتحافظ عليها، أما الوسائل فهى تؤدى دورها وتستنفد صلاحيتها ولا يعود لها نفع سواء كانت الأدوات من حديد وصلب أو ناس من لحم ودم!

□

بعد «كارتر» جاء الرئيس «رونالد ريجان» وقد أثبت هو الآخر رجولته فى الحرب، وكانت حروب الرجل على مثال ثقافته - سينمائية : فقد بدأ برواية هزلية فى بنما ضد الجنرال «نورييجا» - ثم أعقبها بواحدة تليفزيونية على ساحة جزر «أجرانادا» وكانت تلك معركة قصد بها أن تغطى على مهانة الانسحاب المفاجئ من لبنان بعد نسف مقر قيادة قوات جنود البحرية «المارينز» على حافة بيروت.

وبعد «ريجان» جاء «بوش» الأب ليثبت رجولته بحرب الخليج الأولى، وبالنزول فى آخر أيام رئاسته على شواطئ الصومال دون قتال فى غزوة شنها باسم الإنسانية، ثم هجرها خلفه «بيل كلينتون» الذى أثبت «رجولته» بالسلاح هو الآخر، على شكل موجات من قذائف الصواريخ موجهة إلى «بغداد» وإلى «الخرطوم» وإلى بيت يسكنه «أسامة بن لادن» فى ضواحى قندهار!

ثم جاء الدور أخيرا على «بوش» الابن ليثبت «رجولته»، وكما هو لازم - بصخب السلاح وحشد القوات والتهديد بالحرب.

والحقيقة أنها بعد الدولة المحاربة - إمبراطورية تحمل السلاح وتعتبره وسيلتها

المجربة لتحقيق مطالبها، وأكثر من ذلك فهى تعتبر - وعلى لسان الرئيس «جورج بوش» نفسه - «أن الحرب هى الوسيلة التى تكتشف بها الأمم موارد قوتها الداخلية قبل قوتها الخارجية، والبوتقة التى تتبلور فيها شخصيتها وتتجسد إرادتها - ثم هى بعد ذلك أوثق رباط لوحدتها وأقوى حافظ لتماسكها»، وهنا فليس مصادفة أن الولايات المتحدة الأمريكية فى فترة الحرب الباردة شاركت فى سبعين نزاعا مسلحا وتدخلت بالعنف فى الشأن الداخلى لأكثر من مائة دولة!

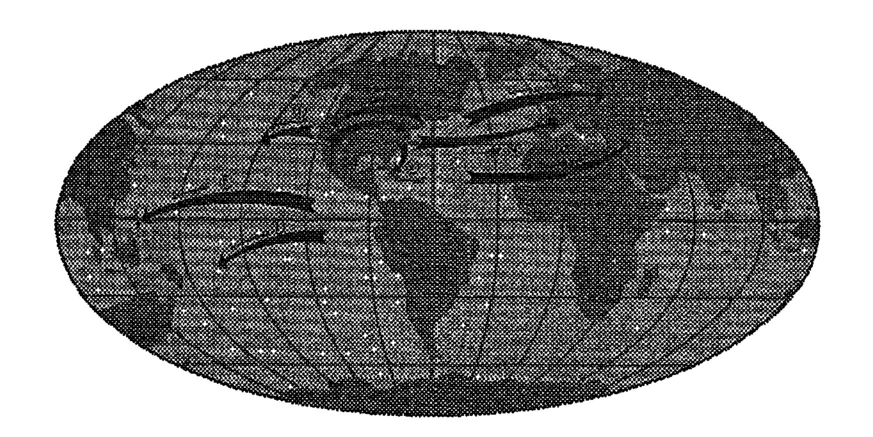
ومع ذلك فإن بعض العرب المحبين للسلام لا يملون تكرار القول بأن «الحروب لم تقدم حلا لأى مشكلة فى التاريخ»، وهو قول فيه بعض الصحة، لكن فيه الكثير مما يحتاج إلى المراجعة.

فليس فى وظيفة الحروب حل المشاكل، ولكن فى وظيفة الحروب أن تكسر الحواجز وتفتح الأبواب وتضبط موازين القوة بما يتيح للسياسة أن تؤدى دورها وتحقق هدفها بتصميم وعزم!

□

وكانت هذه مهمة تفتيش فى الضمير الأمريكى صعبة بالطبيعة - ناقصة بالضرورة - لكنها فى كل الأحوال محاولة مُلِحَّة ومتكررة فى طلب الفهم أو بعض منه، لعل وعسى يتمكن من يقدر من العرب على الوقوف مع آخرين فى العالم - أن يجعلوا الفهم مقدمة لهدف لا يتزيد فى مطلبه عن مجرد نزع غرور إمبراطورى يتبدى تصميمه على أن يكون خاتمة إمبراطوريات التاريخ إلى الأبد - أو طوال القرن الحادى والعشرين على الأقل!

الإمبراطورية على الطريقة الأمريكية



١ـ الأكبر ـ والأسرع ـ والأسهل!

لدى الشعب الأمريكي باستمرار غرام بالأرقام القياسية، واهتمام باحتكارها من الأقوى إلى الأكبر، ومن الأعلى إلى الأسرع، ومن الأطول إلى الأعرض ـ وإلى ما لا نهاية له من أفعال التفضيل فى وصف كافة مجالات الحياة.

وفى جدول الأرقام القياسية على مسار التاريخ من بدايته إلى نهايته (إذا كانت للتاريخ نهاية) ـ فإن الصعود الإمبراطورى الأمريكى هو قصة تتفوق على غيرها، لأنه فى حدود قرن لا يزيد (القرن العشرين) تمكنت الإمبراطورية الأمريكية أن تصبح الأقوى، والأكبر، والأعلى، والأطول، والأعرض ـ كله فى الوقت نفسه.

والشاهد أن الزحف الإمبراطورى الأمريكى بدأ حركته فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ـ مباشرة عقب انتهاء الحرب الأهلية فى أمريكا وفور تضميد جراحها، وعندما حلت تسعينيات القرن العشرين كان الانتشار الإمبراطورى الأمريكى قد غطى وجه الكرة الأرضية، وكانت الإمبراطوريات الأخرى بما فيها الإمبراطورية الروسية ـ وهى الوحيدة التى بقيت بعد الحرب العالمية الثانية ـ قد تهاوت بنفاد الموارد، أو نفاد الجهد، أو نفاد الإرادة!

ويمكن أن يُقال أن الإمبراطورية الأمريكية فهمت واستوعبت دروسها من كل ما قابلته على أرض الواقع، أو من بطون الكتب، أو من قصص المغامرات ـ بل ومن قصائد الشعر وأدب الرحلات!

- ☐ من أرض الواقع، التقطت الولايات المتحدة أهمية الانتشار السريع وتركيز القوة، ففى تجربة إنشائها كان هاجس أهلها حيث وصلوا هو ملء قارة بأكملها من المحيط إلى المحيط على عجل، ثم توحيد أقاليم هذه القارة بالسلاح لأنه الأسهل والأنجح ـ بحيث يكون هؤلاء الذين تمكنوا من أغنى قارات الأرض فى وضع

يسمح بتجميع طاقاتها، وبناء قاعدة مأمونة لحياتهم عليها فى حماية أوسع المحيطات.

☐ ومن بطون الكتب كان من حظ الولايات المتحدة أن وحدتها كدولة - وقد تحققت بوحشية الحرب الأهلية بتكلفة نصف مليون قتيل، وهو ما يزيد على أى خسائر بشرية تكلفتها في أى حرب عالمية خاضتها - توافقت مع الوقت الذى كانت فيه أصداء نظرية «داروين» عن «أصل الأنواع» (قصة النشوء والارتقاء) - تملأ الأجواء، وتشرح لدنيا بهرتها كشوفات الجغرافيا والعلوم درسا مؤداه، أن «البقاء للأقوى»، وأن الفائزين فى صراع الحياة هم الأقدر على التكيف والتلاؤم ومغالبة العوائق وإزاحة غيرهم. ومع أن صراع الحياة شغل أوروبا (كما شغل أمريكا)، فقد كان درس البقاء للأقوى حيًا فى الممارسة الأمريكية المستجدة، وبعيدا فى الذاكرة الأوروبية المعتقة، ثم إن الغِنى الأوروبى من مكتسبات الثقافة والفنون كان فى استطاعته ترويض الغرائز، ووضع شىء من العقل فى رأس الوحش (الدارويني) الذى هو أقدر المخلوقات على البقاء!

☐ ومن قصص المغامرات أعجبت الولايات المتحدة بالقرصان الشهير الكابتن «مورجان» (الذى تمكنت أسرته فى عصور لاحقة من العثور على كنزه واستعملته فى رأس مال بنك مورجان العتيد) - وكان الإعجاب الأمريكى بمورجان استيعابا لفلسفة ذلك القرصان الذكى، وجوهرها يظهر فى مقولته: «أن القرصان العادى هو الذى يغير على السفن المسافرة ويقتل ركابها الأبرياء وينهب حمولاتها من الأشياء والنقود، وأما القرصان الذكى فإنه لا يغير إلا على سفن القراصنة الآخرين، ينتظرهم قرب مكامنهم - عائدين مُحَمَّلين بالغنائم، مجهدين من القتل والقتال، ثم ينقض عليهم محققا جملة أهداف:

- يحصل على كنوز عدة سفن أغار عليها القرصان العادى فى رحلة شاقة وطويلة - لكن القرصان الذكى يحصل عليها جاهزة بضربة واحدة.

- لا يرتكب بالقرصنة جريمة، لأنه نهب الذين سَبَّقوا إلى النهب، وقتل الذين سَبَّقوا بالقتل - وعليه فإن ما قام به لم يكن جريمة وإنما عقاب عادل، ولم يكن قتلا وإنما هو القصاص حقا.

إن القرصان الذكى بهذا الأسلوب يصنع لنفسه مكانة وهيبة تذكرها تقارير النهار وتتذكرها حكايات الليل!

ومعنى تطبيق أسلوب الكابتن «مورجان» - أن الولايات المتحدة لا تشغل نفسها بالسيطرة على بلدان مفردة وإنما تأخذ الأقاليم بالحزمة، ولا تبلع الدول لقمة بعد لقمة، وإنما تبلع المائدة الإمبراطورية بكل ما عليها، بما فى ذلك الأطباق والأكواب، وأدوات الطعام - والمفارش أيضا (وذلك متسق بثقافة التجربة مع الاستيلاء على قارة بأكملها عامرة بكل ما تحمله في بطنها وعلى ظهرها)!

□

كانت بداية الحلم الإمبراطورى الأمريكى الذى خرج ليقوم بدور «آكل الإمبراطوريات» أواخر القرن التاسع عشر - هى البدء بالأقرب، أى: إمبراطوريات أسبانيا والبرتغال - فتلك قوى أصابها الوهن بعدما أفسدها الذهب المنهوب من كنوز قبائل وشعوب أمريكا اللاتينية، ومع ذلك فهى لا تزال مصممة على ادعاء العظمة فى جنوب ووسط نصف الكرة الغربى تحسب نفسها سيدة ممتلكات تعتبرها لها بحق الاكتشاف والفتح.

وكانت الإغارة على ممتلكات أسبانيا والبرتغال مهمة سهلة إلى حد كبير، ولعلها فتحت شهية الإمبراطورية الجديدة وأكدت لها - مرة أخرى - صحة نظريتها فى الإغارة على الإمبراطوريات السابقة للحصول على كل شىء - ومرة واحدة - وليس على مراحل أو على آجال، تتغير خلالها الموازين.

ومع بداية القرن العشرين كانت الولايات المتحدة منهمكة تدرس أحوال إمبراطوريات أوروبا، سواء منها المتهالكة بطول السنين أو تلك المتماسكة تصلب عودها وتعطى نفسها عمرا متجددا بكل الوسائل!

كان ذلك شاغل الولايات المتحدة الأمريكية - عارفة أنها تخالف به وصية الجنرال «جورج واشنطن» - مدركة وهى تتابع مجرى الحوادث فى أوروبا - (بعد توحيد ألمانيا - وحرب السبعين - وسقوط دولة نابليون الثالث - ومشهد كوميونة باريس المؤذن بعصر من الثورات الاجتماعية) - أن القارة القديمة مقبلة على حرب عالمية

لإعادة توزيع المستعمرات - وشعورها أن الفرصة سانحة لها تخرج إلى أعالى البحار.

وكان التحدى الأكبر الذى يواجه الولايات المتحدة هو كيف يمكن إزاحة تلك الإمبراطوريات القديمة والاستيلاء على ممتلكاتها بتطبيق أسلوب الكابتن «مورجان»، حتى وإن كانت تجربة الحظوظ فى بحار بعيدة ضد إمبراطوريات مازالت متعافية، - يعنى أن المهمة هذه المرة أصعب فقد كانت إمبراطورية كل من أسبانيا والبرتغال موجودة فى حوض المياه الأمريكى، كما أن كلتا الإمبراطوريتين نزل عليها الغروب فعلا - وأما فى حالة الإمبراطوريات الأوروبية فإن عملية الاستيلاء سوف تتم على الشواطئ البعيدة، والشمس هناك بعد الظهر!

وكذلك مضى الزحف الإمبراطورى الجديد من أول خطوة بالعنف، وفى حين أن الإمبراطوريات السابقة مارست زحفها تسللا، فإن الإمبراطورية الأمريكية مارسته اقتحاما. وعلى سبيل المثال وفى حالة الإمبراطورية البريطانية فإن بدايتها الهندية تركزت فى نشاط شركة الهند الشرقية البريطانية، والذى حدث أن الشركة قامت أولا بإنشاء مراكز لتجارتها على شواطئ البنغال، مهمتها أن تقوم على تفريغ سفن الشركة الحاملة لبضائعها من إنجلترا (أو من غيرها) وتحافظ عليها فى مخازنها حتى مواسم شحنها إلى الداخل. وفى نفس الوقت تستقبل منتجات ومحاصيل الداخل لوضعها على السفن تعود بها إلى إنجلترا (أو غيرها). وكان مطلع الظهور الإمبراطورى المسلح فى الهند، حراس مخازن شركة الهند الشرقية، ثم تحول حراس الشركة إلى شبه قوة مسلحة خاصة، ومرت مائة سنة قبل أن يلحق جيش إنجليزى نظامى بمليشيا شركة الهند الشرقية التى أصبحت بذاتها نواة حكومة الهند، وهى واحدة من أرقى البيروقراطيات التى عرفها تاريخ علم الإدارة! حتى بلغ من كفاءتها أنها قامت بدور حكومة بريطانية موازية فى دلهى - للحكومة البريطانية الأصلية فى لندن، وساعدتها على ذلك دواعى التمدد الإمبراطورى البريطانى وضرورات حماية الممتلكات البريطانية - وكانت هذه مسئوليات تقتضى - من قبل ثورة الاتصالات الحديثة - تفويضا واسعا للأطراف، بسبب وجود المركز بعيدا فى الزمان قدر بعده فى المكان، وكذلك أصبحت حكومة الهند الاستعمارية

مستودع خبرة إمبراطورية هائلة، ومدرسة عالية الكفاءة تخرج منها أكفأ الوزراء والمشرعين والدبلوماسيين والإداريين فى مختلف مجالات الخدمة العامة فى «لندن» عاصمة الإمبراطورية ذاتها.

ولم تكن تجربة الإمبراطورية الأمريكية تسمح لمثل هذا النموذج أن يتكرر، بل على العكس فالإمبراطورية الأمريكية تصادف توسعها وانتشارها مع ثورة فى وسائل الاتصال - سمحت بإدارة هذا التوسع والانتشار من واشنطن مباشرة، كما أن الإدارة جرت باندفاع يتعجل تحقيق مطالبه. ومع أن اللغة الناعمة بدت فى بعض المناسبات مستعارة من تجارب إمبراطورية سابقة، فإن الاندفاع والعجلة والعمل المباشر من واشنطن لم تلبث جميعها حتى كشفت وجها آخر يغلب عليه العنف والقسوة وهو حتمى - عندما لا تكون القوة مهيأة بالتجربة لحكمة الصبر، ولا تكون الثقافة كافية لترويض الغرائز، وفى مطلق الأحوال فإن مخالب النسر (وهو شعار الولايات المتحدة) لم تخلق مناسبة لغطاء قفاز من جلد أو حرير!

٢- المهام الإمبراطورية المقدسة والإلهية!!

فى الفصل الرابع من كتابه الموثق عن «الإمبراطورية الأمريكية» يحكى مؤلفه «ستانلى كارنوف» - بالتفاصيل سياسةً وأدبًا - حكاية التوسع الأمريكى فى آسيا، ومن الغريب أن «كارنوف» يختار لهذه الفصول عنوانا يقول «أمريكا تتجه إلى العولمة» «America Goes Global».

ويقدم «كارنوف» لحكايته بتحليل مستفيض للفكر الأمريكى فى تلك اللحظة الإمبراطورية من أواخر القرن التاسع عشر - تسعينيات ذلك القرن - ويعرض مجموعة ملاحظات فى موضعها الصحيح:

- أن الولايات المتحدة نشأت ونمت - بطبائع الجغرافيا والتاريخ - دولة متحركة لا تطيق الوقوف مكانها، وتعتقد أن الوقوف لا يكون إلا استسلاما لحصار أو تمهيدا لتراجع، أي أن غرائزها ودوافعها تحفزها دائما لأن تتقدم وتتقدم - تنتشر وتنتشر.

○ وحتى تلك اللحظة من الزمن - أواخر القرن التاسع عشر - كان التقدم والتوسع يجـرى على أسـاس ملء المسـاحـة من خط الماء (الأطلسى) - إلى خط الماء (الباسيفيكى)، وقد قبلت الولايات المتحدة ضريبة الحرب الأهلية لهذا السبب وحده - وهو ملء المساحة من الماء إلى الماء بدولة واحدة قوية.

○ وكان الوصول من الماء إلى الماء عملية تمت بسلاح النار معظم الأحيان، وبسلاح الذهب بعضـها، لأن عددا من الولايات مثل لويزيانا وآلاسكا جرى شـراؤها بالذهب (وكان استعمال الذهب فى شراء الولايات أكثر عدلا من استعمال قطع الزجاج الملون - ملء قدح من الخرز - وهو بالضبط ما دفعه مهاجرون هولنديون فى صفقة شراء جزيرة «مانهاتن» - قلب نيويورك).

○ وفور انتهاء الحرب الأهلية فإن الولايات المتحدة مضت تتطلع عبر الماء على الناحيتين إلى آسيا وأوروبا، وتشعر بهدير محركاتها الداخلية توجهها إلى الشواطئ البعيدة، بادعاء «مهمة مقدسة» و«قدر محتوم» يكلفها بملء كل فراغ على الأرض، وتغطية أى غياب للبشر - والأمريكيين بخاصة - عن موارد الثروة والغنى. وبالطبع كان اتجاه آسيا عبر الباسيفيكى هو الأفق المفتوح ينتظر، لأن الولايات المتحدة لم تجهز بعد لأوروبا، والمهاجرون بموروث ذكريات - خفت ولم تتلاش مع السنين - ظلوا واعين أن أوروبا دولا قوية، وأن مواقع مواردها وثروتها ليست فراغا ينتظر «تكليفا مقدسا» أو «قدرا محتوما» تحمله أمريكا.

○ ويورد «كارنوف» فى التعبير عن التطلع الأمريكى إلى الأفق الآسيوى، قصيدة لشاعر أمريكا الكبير «والتر ويتمان» يقول مقطع منها:

عندما أقف على شاطئ كاليفورنيا وأمد البصر إلى بعيد.

أسأل بلا كلل أى شىء هناك وراء هذا البحر لم يُكتشف بعد.

أشعر ومازلت طفلا صغيرا على هذه الأرض أننى رجل كبير.

وأن ذلك الأفق اللامتناهى الذى يظهر أمامى.

يناديني أن أعبر الماء حتى «أحيط بالمحيط»!

لكن داعى الأفق - يستطرد «كارنوف» - لم يكن خيال شعراء، بل مطلب جماعات مصالح تبحث عن مجالات للتوسع تلبى هاجس أمريكا الدائم إلى الانتشار، فقد تجمع رجال صناعة، ومُلاك ترسانات سفن، وأصحاب بنوك - راكموا أرباحا طائلة أثناء الحرب الأهلية، ثم أصبحت خشيتهم بعد انتهائها أن تتقلص رؤوس أموالهم أو تذوب. وفى صحبة هؤلاء كان هناك عسكريون - خصوصا من الأسطول (الذى لعب دورا مهما فى الحرب الأهلية) - يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية مطالبة بالخروج من القارة، لأن «المحيطات الحامية» يمكن أن تتحول إلى «المحيطات العازلة» - فإذا أُريد لها أن تستبقى مهمة الحماية على الناحيتين، فمن الضرورى - إذن - عبورها إلى بعيد، والتمسك عند هذا البعيد بمواقع تلعب دور محطات الإنذار تمكن من الدفاع، أو تكون مراكز انطلاق إذا ما استجدت حاجة لهجوم.

- وسنة ١٨٩٠ وتحت ضغوط المُنادين بالتوسع والانتشار، أقر الكونجرس اعتمادات لبناء خمس عشرة مدمرة حديثة، وست بوارج «ذات قوة نيران غير مسبوقة»، لكى يكون من ذلك أسطول بحرى يوازى الأسطول الألمانى - !- وأطلق ضباط البحرية يتزعمهم الأميرال «ستيفن لوس» دعوة تنادى بضرورة أن تتحول الولايات المتحدة إلى دولة حرب، «لأن الحرب تجربة ليس لها نظير فى تمتين وحدة الشعوب، وكشف صلابة معدنها، وتنشيط هممها، وتفتيح عقولها، وداعيها إلى حُسن استغلال مواردها المادية والمعنوية».

- وبلغ من قوة النداء المطالب بالانتشار والتوسع أن بعض الداعين إليه أخذوا زمام الأمور فى أيديهم وتصرفوا على مسئوليتهم وباختلاق الفرص وتلفيقها، وكان من هؤلاء قنصل أمريكا فى جزر هاواى «جون ستيفنس» الذى حَرَّضَ مجموعة من زُراع القصب الكِبار وعددا من أصحاب الأموال وطائفة من قساوسة الكنيسة لكى يقوموا بانقلاب على ملكة الجزر الأسطورية «ليلى أوكولانى»، وبالفعل جرى ترتيب الانقلاب على الملكة أثناء وجود السفينة الحربية الأمريكية الزائرة «بوسطن»، وكان بحارتها - الذين نزلوا إلى الشاطئ لتعزيز حركة الانقلاب، هم الذين أخذوا العلم الأمريكى من دار القنصلية الأمريكية ورفعوه على القصر الملكى فى «هونولولو»، ثم كتب القنصل تلغرافا إلى واشنطن يقول بالنص:

«لقد استوت ثمرة الكمثرى فى هاواى، وهذه ساعة قطفها».

ثم عاد القنصل يعزز تلغرافه الأدبى بتقدير عملى للموقف يقول فيه:

«إن «واجبات الشرف» تحتم علينا أن نحتل هذه الجُزُر ملكا خالصا للولايات المتحدة، وإذا لم نفعل ذلك فإن الحكومة البريطانية سوف تفعله، خصوصا وهى تدعى بحق قانونى عليها، باعتبار أن الكابتن الإنجليزى «كوك» هو أول من وصل إلى هذه الجُزُر واكتشفها».

ويورد «ستانلى كارنوف» بعد هذه الواقعة تعليقا كتبه المفكر والمؤرخ «جورج كينان» بعد ستين سنة قال فيه: «إنه منذ ذلك اليوم أصبحت تعبيرات مثل «واجب شرف»، و«مهمة مقدسة»، و«حتمية ضرورية» تعبيرات شائعة تفصل وتطرز كساءً لمطالب القوة الأمريكية!

وبحكم «واجبات الشرف» و«المهام المقدسة» و«الحتميات الضرورية» انطلق الزحف الأمريكى فى المحيط الهادى نحو الشواطئ البعيدة يتقدم وينتشر.

- يوم الثلاثاء من شهر يناير ١٨٩٧ دخلت مجموعة بحرية من الأسطول الأمريكى إلى ميناء «هونولولو» (كان الكومودور ستيفنس هو قائد مجموعة الاحتلال).

- ويوم الخميس ٣٠ أبريل ١٨٩٨ جاء الدور على الفلبين فتقدمت قطع من الأسطول الأمريكى إلى خليج «كوريجيدور»، ثم نزل بحارة الكومودور «جورج ديوى» إلى خليج العاصمة مانيلا (بداعى إنقاذها من أزمة داخلية).

- وبعد أسابيع تذكر ضباط الأسطول الأمريكى أنهم فى لهفتهم على عملية غزو الفلبين، نسوا محطة مهمة وسط المحيط هى جزيرة «جوام»، وكذلك قصدت إليها مدمرة أمريكية - اسمها «شارلستون» - يقودها الكابتن «هنرى جلاس»، الذى تلقى تعليماته فى ظرف مقفول يفتحه عندما يرى الجزيرة أمامه من بعيد، وحين فعل، قرأ أمرا من قيادته يقول له:

«نحن لا نعرف شيئا عن مساحة «جوام» ولذلك عليك قبل مهاجمتها أن تدور حول الجزيرة لتقيس اتساعها، وتستنتج حجم القوات التى يمكن أن يكون الأسبان تركوها هناك لحمايتها بعد أن تسلموها من الكابتن «ماجلان» الذى اكتشفها».

لكن الكابتن «جلاس» قرر اختصار الإجراءات واقتحام ميناء جزيرة «جوام» الرئيسى «سان لويس دابرا»، واقترب فعلا من الميناء ثم راح يطلق أكبر مدافعه دون رد عليه، وواصل تقدمه على مهل حتى لمح بحارته قاربا يتوجه نحوهم قادما من الميناء يرفرف عليه علم أسبانى، وبعد نصف ساعة كان القارب وضابطه بحذاء «المدمرة شارلستون»، يطلب إذنا بالصعود إلى ظهرها لمقابلة قائدها، ومَثُلَ الضابط الأسبانى أمام الكابتن «جلاس» يقول: «إنه يجىء إليه معتذرا لأن الميناء لم يستطع أن يرد تحية مدمرته لعدم وجود ذخيرة لمدافعها» ـ وسأله الكابتن «جلاس» مندهشا: «أية تحية؟»، وأجاب الأسبانى: «تلك الطلقات التى أعلنتم بها وصولكم عندنا»! ـ ورد الكابتن الأمريكى بِحِدَّة: «لم تكن طلقاتنا تحية ودية، وإنما إجراءً هجوميا، فنحن فى حالة حرب معكم!»، ثم استطرد «لكننا الآن نعرف أنكم بلا ذخيرة، وعليه فليس أمامكم غير تسليم الميناء»، ثم أضاف موجها كلامه للضابط الأسبانى الذى انعقد لسانه من الدهشة «عليك الآن أن تذهب وأن تعود بالحاكم العام للجزيرة لكى يوقع معنا عقد تسليم وتَسَلُّم!».

□

كان الرئيس «ويليام ماكينلى» الذى بدأت أثناء رئاسته أولى محاولات التوسع والانتشار الإمبراطورى الأمريكى ـ شخصية غريبة، (ومن المدهش أنها تحمل وجوه شبه مع الرئيس الأمريكى الحالى «جورج بوش» ـ فقد كان رجل أعمال وسياسيا لا يملك التجربة الناضجة ولا الخلفية الثقافية التى يعتمد عليها فى سياسته وقراره، ولهذا كان جل اعتماده على مساعديه وعلى جماعات الضغط من أصحاب المصالح، وقد رُويت عنه ـ فيما يحكيه «ستانلى كارنوف» فى كتابه عن الإمبراطورية الأمريكية (فى آسيا) ـ نكتة شاعت تقول:

«سؤال ـ كيف يتشابه عقل الرئيس «ماكينلى» مع سريره»؟

ورد السؤال:

«كلاهما لابد أن يرتبه له أحد قبل أن يستعمله!».

ثم يورد «ستانلى كارنوف» فى كتابه (صفحة ١٢٨) مشاهد تبدو وكأنها تجرى

اليوم (سنة ٢٠٠٣) فى البيت الأبيض - وكلاما يصح أن يقوله الساكن الحالى لهذا البيت الأبيض (الذى تتولى مستشارته للأمن القومى السيدة «كونداليزا رايس» مهمة ترتيب عقله كل يوم قبل أن يستعمله، تاركة ترتيب سريره لغيرها!).

ويكتب «كارنوف»:

«كانت المناقشات فى أمريكا محتدمة حول ما ينبغى عمله مع البلدان التى احتلتها الأساطيل الأمريكية فى الباسيفيك، وكانت فكرة «الإمبراطورية» تجربة مستجدة على الولايات المتحدة، وكان على الرئيس «ماكينلى» أن يفصل فى الأمر بقرار».

وفى سبتمبر ١٨٩٨ استقبل الرئيس وفدا من قساوسة جمعية الكنائس التبشيرية، الذين فوجئوا به بعد أن انتهت جلسته معه يقول لهم:

«عودوا إلى مقاعدكم أيها السادة لأنى أريد أن أقص عليكم نبأ وحى سماوى ألهمنى (Inspiration of divine guidance).

أريد أن أقول لكم أننى منذ أيام لم أنم الليل بسبب التفكير فيما عسى أن نصنعه بتلك الجزر البعيدة (يقصد الفلبين بالذات) - ولم تكن لدى أدنى فكرة عما يصح عمله، ورُحت أذرع غرفة نومى ذهابا وجيئة أدعو الله أن يلهمنى الصواب، ثم وجدت اليقين يحل فى قلبى والضوء يسطع على طريقى.

إن هذه الجزر جاءتنا من السماء، فنحن لم نطلبها ولكنها وصلت إلى أيدينا مِنة من خالقنا ولا يصح أن نردها، وحتى إذا حاولنا ردها فلن نعرف لمن؟ - ولا كيف؟

وقد بدا لى أولا - أنه من زيادة الجُبْن وقلة الشرف والتخلى عن الواجب أن نعيدها إلى أسبانيا (المالك الأصلى). ومن ناحية ثانية - وجدت من سوء التصرف والتبديد أن نعهد بها إلى قوى أوروبية متنافسة على المستعمرات فى آسيا مثل فرنسا أو ألمانيا (التى كان قيصرها «ويلهلم» - الملهوف على أى مستعمرة يستطيع أن يمسك بها - يريد إرسال أمير ألمانى لتتويجه على عرش جديد فى الفلبين!). ومن ناحية ثالثة - أحسست أنه من غير الملائم أن نترك هذه الجزر لحماقة وجهل سكان محليين لا يصلحون لتولى المسئولية.

وكذلك فإن الخيارات المفتوحة أمامنا تركزت فى حل واحد هو فى الواقع لمصلحة

الفلبين قبل أى طرف آخر، وهذا الحل هو ضم الجزر إلى أملاكنا، بحيث نستطيع تعليم سكانها ورفع مستواهم وترقية عقائدهم المسيحية ليكونوا حيث تريد لهم مشيئة الرب، أخوة لنا فدتهم تضحية المسيح كما فدتنا!».

□

ودارت مناقشات واسعة فى الكونجرس حول «الأملاك الأمريكية» وراء البحار، وهل هى «إمبراطورية» - وإذا كانت «إمبراطورية» فهل يليق ذلك بمجتمع المهاجرين الذين اختاروا الحرية فى العالم الجديد؟ - وإذا لم تكن الممتلكات الجديدة «إمبراطورية»، فكيف يمكن توصيف وضعها الراهن تحت العلم الأمريكى؟

وتصادف وقت احتدام المناقشات فى الكونجرس أن الشاعر البريطانى «رديارد كيبلنج» - (وهو صاحب المقولة المشهورة «بأن الشرق شرق - والغرب غرب - ولا يلتقيان») - كان يزور أمريكا لأول مرة ولعله أراد تشجيع معسكر أعضاء الكونجرس الذين «يفضلونها إمبراطورية»، وكذلك فإنه نشر قصيدة فى مجلة ذات نفوذ تلك الأيام - قائلا للأمريكيين:

«لا تنزعجوا من تحمل مسئولية هؤلاء الذين وقعت أقدارهم فى أيديكم.

سوف تجدون أنهم مخلوقات متعبة: نصف شياطين ونصف أطفال.

افهموا أن أمريكا لم يعد فى مقدورها أن تهرب من رجولتها.

تعالوا كى تمارسوا هذه الرجولة الآن، حتى وإن كانت نتيجتها جحود فضلكم.

اقبلوا متذرعين بالشجاعة وبالحكمة وتعلموا من تجربة من سبقوكم».

□

وربما أن واحدة من أشهر المداخلات أثناء مناقشات الكونجرس (سنة ١٨٩٨) فى مسألة الإمبراطورية وردت فى خطاب السيناتور «ألبرت بيفردج» عضو المجلس عن ولاية «فرجينيا»، وورد فيها قوله فى سياق خطاب عنوانه «زحف العلم» «The March of the Flag»، ما نصه:

«عليكم أن تتذكروا اليوم ما فعله آباؤنا - علينا أن ننصب خيمة الحرية أبعد فى

الغرب، وأبعد فى الجنوب. إن المسألة ليست مسألة أمريكا، ولكنها مسألة زمن يدعونا إلى الزحف تحت العلم، حتى ننشر الحرية ونحمل البركة إلى الجميع. علينا أن نقول لأعداء التوسع الأمريكى، أن الحرية تليق فقط بالشعوب التى تستطيع حكم نفسها، وأما الشعوب التى لا تستطيع فإن واجبنا المقدس أمام الله يدعونا لقيادتها إلى النموذج الأمريكى فى الحياة، لأنه نموذج الحق مع الشرف. فنحن لا نستطيع أن نتهرب من مسئولية وضعتها علينا العناية الإلهية لإنقاذ الحرية والحضارة، ولذلك فإن العلم الأمريكى يجب أن يكون رمزا لكل الجنس البشرى».

وانتهت مداولات الكونجرس بما ملخصه أنها «الإمبراطورية» بالواقع، حتى وإن لم تكن تلك تسميتها باللفظ، وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تمارس مهام الإمبراطورية بإخضاع كل مقاومة. وينقل «ستانلى كارنوف» (فى صفحة ١٨٨) فقرة من تقرير كتبه أحد أعضاء الكونجرس بعد زيارة قام بها إلى الفلبين ما نصه:

«إن القوات الأمريكية اكتسحت كل أرض ظهرت عليها حركة مقاومة، ولم تترك هناك فلبينيا واحدا إلا قتلته. وكذلك لم يعد فى هذا البلد رافضون للوجود الأمريكى لأنه لم يتبق منهم أحد». ثم أضاف عضو مجلس الشيوخ طبق ما نقل عنه صحفى رافقه فى رحلته ما نصه: «إن الجنود الأمريكيين قتلوا كل رجل وكل امرأة وكل طفل وكل سجين أو أسير وكل مشتبه فيه ابتداءً من سن العاشرة، واعتقادهم أن الفلبينى ليس أفضل كثيرا من كلبه - وخصوصا أن الأوامر الصادرة إليهم من قائدهم الجنرال «فرانكلين» قالت لهم «لا أريد أسرى - ولا أريد سجلات مكتوبة!».

وفى أجواء ذلك التناقض بين ادعاء الحرية وواقع الإمبراطورية - قام رجل وُصف بأنه فوضوى اسمه «ليون شولوجونى» - باغتيال الرئيس «ويليام ماكينلى» يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠١ - وكذلك انتهت حياة أول بناة الإمبراطورية الأمريكية، وأصبح نائبه «تيودور روزفلت» رئيسا للولايات المتحدة، وكان «روزفلت» أكثر تشددا من رئيسه فى الدعوة للتوسع والانتشار، ومع ذلك فإن «روزفلت» فور توليه الرئاسة، رأى ضرورة الانتظار أمام شواطئ آسيا، لأن الزحف الأمريكى هناك بلغ مداه الممكن - فى الوقت الراهن على الأقل!

□

يستدعى الالتفات فى سياق هذا الفصل من كتاب «ستانلى كارنوف» أنه بعد احتلال جزر المحيط الهادى من هاواى إلى الفلبين قرب شواطئ آسيا - أن مناقشات محتدمة جرت فى واشنطن حول الخطوة التالية، فقد ارتفعت نداءات تطالب بأن الدور قد حان على إندونيسيا، لكن الرئيس «تيودور روزفلت» كان له رأى آخر يدعو إلى التروى تأسيسا على أسباب عرضها:

أولها: أن جزر «هاواى» «التى قُمنا باحتلالها» كانت أرضا خالية - فيها سكان ولم تكن فيها دولة ولا عقيدة راسخة - ومع أن «الفلبين» كانت تابعة لأسبانيا - فقد ظهرت فيها حركة استقلال قوية تعادى الدولة المحتلة وتقاوم نفوذها، يضاف إلى ذلك أن «الفلبين» كانت مسيحية كاثوليكية بحكم النشاط التبشيرى الكثيف للملوك الأسبان!

ثانيها: أن إندونيسيا ليست جزيرة واحدة أو اثنتين أو ثلاثة، وإنما آلاف الجزر، واحتلالها جميعا عبء ثقيل لا نحتاج إلى حمله، واحتلال بعضها دون البعض الآخر «يعرض مواصلاتنا الداخلية لمخاطر تنتج عنها خسائر فى الأرواح لا نريدها!».

ثالثها: أن «إندونيسيا» بلد مسلم ودخولها يضع التوسع الأمريكى فى صراع مع دين «لا نعرف عنه ما فيه الكفاية»، فنحن نعرف المسيحية بمذاهبها المتعددة - «لكننا بالنسبة للإسلام سوف نواجه خصما لا نفهمه».

رابعها: أن إندونيسيا تجعلنا على قرب شديد من اليابان ومن الصين، وهذه بلدان كُبرى يحتاج التعامل معها إلى استعدادات خاصة، ويستحيل التصرف معها بالمستوى الذى جربناه فى «هاواى» و«الفلبين» و«جوام».

....

....

[وكذلك ظلت ضرورات التعامل مع اليابان والصين إشكالية معلقة من وقتها وطول القرن العشرين حتى حسمها الجنرال «دوجلاس ماك آرثر» القائد العام لقوات الحلفاء فى آسيا بنظرية تُنسب إليه حتى هذه اللحظة مؤداها:

«أن الولايات المتحدة فى آسيا تستطيع فقط أن تكون دولة بحر ولا يصح لها أن

تنزل على البر الآسيوى وتخوض فيه إلى العمق، لأن ذلك يفرض عليها أعباء لا تقدر عليها وتضحيات لا داعى لها، لأن العمق الآسيوى بلا نهاية بالبشر والموارد - وبالعقائد والأفكار.

وبناء على ذلك فإن ما تستطيعه الولايات المتحدة وتقدر عليه - بلا تكاليف تُذكر أو تضحيات لا تحتمل - هو التمركز على الجزر المقابلة لشواطئ آسيا، والتدخل عند اللزوم بالأساطيل أو بالطائرات من قواعد تلك الجزر أو من حاملات الطائرات».

وجاءت حرب فيتنام لتصدق على نظرية «ماك آرثر» وتؤكدها، ذلك أنه ما أن نزلت الجيوش الأمريكية ودخلت فى عمق فيتنام حتى أصبحت فريسة مكشوفة تحت رحمة قوات «الفيت كونج» وغاراتها المتواصلة على مؤخرة القوات وأجنابها، إلى أن اضطر الرئيس «نيكسون» للانسحاب من فيتنام بلا كبرياء أو كرامة !].

....

....

وعلى أية حال فقد كان الرئيس الأمريكى الجديد - تلك الأيام - «تيودور روزفلت» مشغولا بالفعل فى اتجاه إمبراطورى آخر ركز عليه اهتمامه حتى وهو نائب للرئيس «ماكينلى»، ذلك أنه بينما كان الرئيس يركز بصره على المحيط الهادى إلى شواطئ آسيا، كان نائبه «تيودور روزفلت» يمد بصره إلى الناحية الأخرى من المحيط الأطلنطى نحو شواطئ أوروبا.

وبالفعل كان «روزفلت» هو القوة الدافعة وراء قرار اتخذه الكونجرس الأمريكى بمناصرة ثورة استقلال كوبا عن أسبانيا، واعتبار هذه الثورة «مهمة مقدسة» و«ضرورة حتمية» لا تستطيع الولايات المتحدة أن تشيح البصر عنها أو تغلق آذانها عن استغاثة ثُوارها ضد طغيان استعمار أسبانيا.

وكان «تيودور روزفلت» صاحب قول مشهور ملخصه «إن الدولة المقتدرة هى التى تستطيع تحويل الطوارئ إلى ضرورات»، وكذلك تحول شعار مساندة الحرية فى كوبا إلى قرار «حتمى» بإعلان الحرب على أسبانيا (الدولة المستعمرة لكوبا).

وتمكن الأسطول الأمريكى من إنزال قواته إلى الجزيرة تحارب جنبا إلى جنب

مع الثوار ضد جيش الاحتلال الأسبانى فى ظل إعلان بأن قوات الرئيس الأمريكى «تيودور روزفلت» سوف تخرج من كوبا فى نفس اللحظة التى تخرج منها قوات الملكة الأسبانية «ماريا كريستينا».

وانتصرت الثورة الكوبية ووقَّعَت أسبانيا معاهدة اعتراف باستقلال كوبا وسحبت بالفعل قواتها من هناك - لكن القوات الأمريكية المُناصرة للحرية - !- بقيت، ودعوى «روزفلت» «أن بقاء القوات ضرورى لدعم الاستقرار، لأن الفوران المصاحب للاستقلال يمكن أن يزعزع الاستقلال الكوبى!».

ومضى «تيودور روزفلت» بعدها يخلع آخر المواقع الباقية لأسبانيا وللبرتغال من أمريكا اللاتينية (فى بورتوريكو وبنما وغيرها من المواقع فى أمريكا الوسطى)، معتبرا أن جهود الإمبراطوريتين لاكتشاف أمريكا (شمالا وجنوبا) بعثة حضارية - لكن بقاء الإمبراطوريتين بعد زمانهما تطفل استعمارى وهمجية!

وكذلك تقدمت الإمبراطورية الجديدة تأخذ الإمبراطوريات القديمة جاهزة بأصلها وفصلها على طريقة الكابتن «مورجان» حين يغير على سفن القراصنة المثقلة بغنائمها، («الجمل بما حمل» حسب التعبير العربى الشائع!).

٣ - ٨ إمبراطوريات من أنواع مختلفة!

بعيدا عن كتاب «ستانلى كارنوف» فإن نشأة وقيام الإمبراطورية الأمريكية قصة تستحق التأمل والدرس، لكنه قبل الدخول بعيدا فى التفاصيل، يصح الالتفات إلى أن الإمبراطورية حلم يتجلى عادة فى استعداد يتعرف على طموحاته، ويحس بضغطها عليه، ثم يجد توجهاته وخطاه تتدافع تلقائيا واحدة بعد واحدة، وإذا القوة المعنية ماشية بالفعل على الطريق إلى أحلام كانت فى وعيها الباطن تتمناها، وقد عبرت عنها دون قصد أحيانا وبغير إلحاح مرات، على أنها فى النهاية على الطريق إليها - مكتشفة أن ذلك كان من البداية فى قلبها، أى أن حركة الإمبراطورية عند التطبيق طموح - تعززه وسائل تتنامى - واندفاع يوجه نفسه ويعدل مساره بإصرار وباستمرار - نحو مبتغى مطلوب.

وعندمـا سُئل الرئيس الأمـريكي الذي تصـادف وجـوده في البـيت الأبيض تلك السنوات الخطيرة من بدايات القرن العشـرين وهو الرئيس «تيودور روزفلت» عما إذا كانت سياسة الولايات المتحدة هي بناء إمبراطورية، نفى الرجل وأنكر، وربما لم يكن في قصـده أن يكذب حين قال: «إن البلد الذي قام على فضيلة الحـرية، يصـعب عليه أن يقع في خطيئة الإمبراطورية!».

ذلك أن الطموح لا يعتبر مطالبه تزيدا، بل يعتبرها تكملة تلقائية لطبائع الأشياء.

وبصـرف النظر عن الاعـتـراف بالخطيـئـة أو الادعـاء بالبـراءة، فـإن كلمـة الإمبـراطورية ترددت صـوتا عاليـا وصدى مدويا في الكونجرس الأمـريكي، وفي الإعلام الأمريكي (خصوصا صحف راندولف هيرست).

□

وفي تلك الفـتـرة من أوائل القـرن العـشـرين ظهـرت تيـارات فـاعلة في الولايات المتحدة تتأمل وتدرس أحوال الإمبراطوريات الأوروبية المتصارعة، وتفكر فعلا في إرثها، وفي التأمل والدرس عنصران محددان:

١ ـ عنصر عملي (اقتصادي وتنفيذي) ـ هو نفس منطق الكابتن «مورجان» قرصان القراصنة الذي ينتظر العائدين بأكداس الغنائم بعد غاراتهم على السفن واحدة واحدة، ثم يستولي على ما فيـها كله بضـربة واحدة ـ سـريعة في حـركتـها ـ ضامنة لغنائمها ـ مقللة من خسائرها.

٢ ـ وعنصر ثقافي (تجريبي وطبيعي) لأن المهاجرين الذين أنشئوا الولايات المتحدة الأمريكية لم يعرفـوا ـ في بداية التـجربة ـ عدوا يتمثل أمامـهم على هيئة دولة بالذات تهددهـم، وإنما عرفوا عدوا «بالعمـوم» و«بالنوع» يجسـد الخطر أمـامهم على هيـئة جنس بشري سكن القـارة قبلهم هو «الهنود الحُمر»، وفي مواجهـتهم لهذا الخطر، فإنهم واجهوه على المشـاع، وتعاملوا معه بعموم (حتى وإن حاولوا خلال المواجهة تفريق القبائل واستغلال ضعف الزعماء واللعب على تناقضـاتهم القبلية والشـخصـية) ـ أي أنهـم عرفـوا التهديد الكلي وتعاملوا معه، ولم يعرفـوا التهديد الجزئي ولم يشغلوا أنفسـهم كثيرا به.

وعندما حان الوقت فإن الإمبراطورية الأمريكية لم تتصرف إزاء مواقع الطلب والطموح إزاء دولة بعد أخرى أو موقعا بعد موقع، وإنما كانت الإستراتيجية الأمريكية هى التصرف إزاء المجموع كله، أى مع الإمبراطوريات المرغوب في إرثها كاملة شاملة (الوطن الأصلى والأقاليم والمستعمرات) مرة واحدة.

....

....

[يسترعى التفكير أن المشروع الأمريكى الإمبراطورى تعامل بنفس المنطق مع التيارات والحركات السياسية الواسعة.

وعلى سبيل المثال فإن المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى صراعه مع الشيوعية، لم يتعامل معها دولة بعد دولة وإنما تعامل معها بوصفها «كتلة»، وكانت تحركات واشنطن إزاء الأجزاء (الدول) فى هذه الكتلة أشبه بـ«جس المواقع» و«اختبار الصلابة» و«البحث عن فجوة» فى هذه اللحظة أو تلك من عصر الحرب الباردة، وذلك جرى مع بولندا ومع المجر ومع ألمانيا الشرقية، حيث كانت هذه المحاولات جميعا تحركات آنية تبحث عن مداخل، وأما استراتيجية الصراع فلم تتوقف طويلا أمام الأقاليم أو الدول، وإنما كان شاغلها: «الكل» - أى «الكتل»!

....

....

والملاحظ أن نفس الشيء جرى فى حالة المواجهة مع تيار القومية العربية، ففى العالم العربى كانت الأقاليم والدول مجرد بحث عن مداخل أو فجوات للاختراق والتطويق، وأما الاستراتيجية الأساسية فقد كان هدفها التيار في مجمله، والحركة فى مجموعها. وعندما وقع الدخول الأمريكى الكبير فى مصر منتصف السبعينيات - فإن الإمبراطورية الأمريكية كانت على وعى بأن مصر فى حد ذاتها ليست الهدف، وإنما الباب الأوسع إلى الدائرة العربية بكاملها (من الخليج إلى المحيط!).

....

....

والمدهش أن هذا المنطق هو ما جرت ممارسته فى السلع كذلك وليس فى الأقاليم فقط، وفى الموارد بعموم وليس فى الدول بخصوص.

فالولايات المتحدة لم تتعامل فى قضية البترول مع امتياز واحد أو منطقة واحدة، وإنما تعاملت مع البترول كسوق عالمية شاملة لكل شىء: من البحث إلى الإنتاج إلى النقل إلى التصنيع إلى التوزيع.

بمعنى أن الولايات المتحدة لم تتعامل مع السعودية أو إيران أو فنزويلا كمواقع متفرقة، وإنما تعاملت مع البترول حيث كان، وذلك تغيير أساسى فى الأسلوب الإمبراطورى، وبمقتضاه فإن الموارد - بعد الأفكار وبعد الأقاليم - أصبحت هى الأخرى كلية - شاملة - وجامعة].

وفى تلك الفترة المثيرة من أوائل القرن العشرين - وقبل الحرب العالمية الأولى، تبدت الصورة الإمبراطورية أمام أنظار المعنيين بها فى الولايات المتحدة محددة وجلية - ذلك أنه بعد زوال إمبراطورية أسبانيا والبرتغال - وجدت الولايات المتحدة أمامها ثلاثة أنواع إمبراطورية:

□ النوع الأول إمبراطوريات قديمة متوسعة ومنتشرة، وقد بقيت منها اثنتان هما إمبراطوريتا بريطانيا وفرنسا.

وكان باديا أن بريطانيا وفرنسا هما ما يُحسب له حساب فيما بقى من إمبراطوريات أوروبية (بعد زوال أسبانيا والبرتغال).

□ هناك نوع ثانٍ من الإمبراطوريات الباقية فيه ثلاثة تسودها حالة قلق، سببه ما يصاحب تقدم العمر وحلول المرض، وهذه الإمبراطوريات الثلاث هى: الإمبراطورية الروسية (أسرة رومانوف) - والإمبراطورية النمساوية الهنجارية (أسرة هابسبورج) - وإمبراطورية الخلافة الإسلامية (آل عثمان).

وهذه الإمبراطوريات الثلاث تشترك فى خصائص متشابهة:

○ الخاصية الأولى أنها جميعا تحت سيادة أسر مالكة شاخت ووهنت عزيمتها وترهلت إرادتها، وأسوأ من ذلك فقد تحلل أمراؤها الورثة بترف الحياة ونعومة

العيش حتى تدنت الأحلام الكُبرى إلى دسائس قصور وحكايات غرام ومطاردات لذة.

- وكان آخر قياصرة أسرة «رومانوف» (ألكسندر) ألعوبة فى يد زوجته، فى حين كانت القيصرة ذاتها لعبة فى يد راهب أفاق (راسبوتين).

- وكان يُقال أن أسرة هابسبورج وسعت رقعة إمبراطوريتها فى غرف النوم أكثر مما وسعت رقعتها فى ميادين القتال، لأن أمراءها المرفهين كانوا يتزوجون من أميرات الممالك الأوروبية الصغيرة، ويتحول إرث الأميرات إلى ولايات وأقاليم تنضم إلى الإمبراطورية النمساوية الهنجارية، وانتهت إمبراطورية غُرف النوم بمأساة، لأن ولى عهدها (رودلف) قتل نفسه منتحرا بسبب جميلة من عامة الناس لم يستطع أن يتزوجها!

- ولم تكن أسرة آل عثمان أفضل حالا، فقد كانت قصور السلاطين الأواخر للإمبراطورية مليئة بقصص الجوارى والأغوات الذين يتلاعبون بالخلفاء وزوجاتهم وبالأمراء والقواد والوزراء.

○ والخاصية الثانية فى هذه الإمبراطوريات الثلاث أنها جميعا (على خلاف الحال فى إمبراطوريات بريطانيا وفرنسا وحتى أسبانيا والبرتغال وهولندا) - ليست إمبراطوريات منتشرة، وإنما إمبراطوريات دارت حول نفسها وتمددت من داخل مواقعها دوائر تتسع وتزداد اتساعا كلما وجدت فرصة.

فالإمبراطورية الروسية ضمت ما حولها فى كل الاتجاهات، وكذلك فعلت الإمبراطورية النمساوية الهنجارية، وكذلك أيضا فعلت الإمبراطورية العثمانية.

وكان ذلك الوضع يصيب هذا النوع من الإمبراطوريات بعوارض تمس القلب مباشرة.

وعلى سبيل المثال فإن الإمبراطورية البريطانية كانت تستطيع أن تواجه تمردا فى الهند، أو ثورة فى مصر، أو عصيانا فى جنوب أفريقيا، لكن هذه المشاكل فى الإمبراطورية المتوسعة المنتشرة تظل هناك فى مكانها بعيدة عن مركز إمبراطورى

أعلى يدير أزماته عن بعد، ويتعامل مع المشاكل دون عبء مباشر يضغط على قلبه وأعصابه.

وعكس ذلك تماما بالنسبة لنوع الإمبراطوريات الملتفة حول نفسها، ففيها - وهى متصلة متمددة من حول المركز - يكون أى تمرد أو ثورة أو عصيان حدثا واقعا فى قلب الوطن الأصلى ذاته، مؤثرا على وحدته وبالتالى - ضاغطا على أعصاب صانع القرار فيه، لأن أى اضطراب فى الأمور يصل سريعا إلى علم الكافة محرضا، وناقلا للعدوى!

□ وكان هناك نوع ثالث من الإمبراطورية أقرب ما يكون إلى مشروعات طموحة تتشكل، لأنها هذه اللحظة قوى طالعة محرومة وجائعة - تفتحت شهيتها بأوسع من وسائلها، وانطلقت أحلامها وراء البحار إلى بعيد.

وكان هذا النوع فى تلك الفترة الهامة من بدايات القرن العشرين يضم ثلاث إمبراطوريات أو مشروعات إمبراطورية:

○ مشروع ألمانى تمثله مطامع القيصر «ويلهلم الثانى» الذى عاد يحلم من جديد بالرايخ الألمانى (أى وحدة الأمة الألمانية متمثلة فى الناطقين بلغتها والمنتمين إلى ثقافتها) - وكان حلم «ويلهلم» يستلهم الانتصار الهائل الذى أحرزه مستشار ألمانيا الحديدى «بسمارك» عندما حقق وحدة ألمانيا وقاد انتصارها على فرنسا فى حرب السبعين، ثم دخل إلى قلب باريس يسقط عرش نابليون الثالث!

وفى أوائل القرن العشرين بدا القيصر الألمانى - بتشجيع مستشاره «فون بيلو» - مندفعا بأقصى قوة فى بناء أسطول بحرى ينافس به الأسطول البريطانى، عارفا أن السيادة على البحار هى عماد الإمبراطورية، وكان تركيز «ويلهلم» الظاهر على تجهيز أسطول هائل من الغواصات، وبذلك فإن طموحه بدا واضحا، ومتجها إلى صدام مع بريطانيا.

○ ومشروع إمبراطورى إيطالى، ظاهره أن إيطاليا التى حققت وحدتها عادت تحلم بالزمن الرومانى، وتجيل النظر فى البحر الأبيض، وتسترجع نداء قيصر الشهير بـ: «أنه بحرنا»، وكانت إيطاليا بالفعل قد عبرت واحتلت ليبيا، متوازية فى

ذلك مع خط السباق الإمبراطورى الأوروبى جنوب ذلك البحر، وذلك سباق جرت فيه بريطانيا إلى مصر ـ وفرنسا إلى تونس والجزائر والمغرب ـ وفى الفجوة بين الاثنتين هرعت إيطاليا إلى الشاطئ الأفريقى وراحت تدور حول شرق القارة السوداء تبحث عن شواطئ جديدة تنزل عليها، وقد عثرت بالفعل على موقع قدم على القرن الأفريقى وحوله.

○ وأخيرا مشروع إمبراطورى يابانى، ومع أنه مشروع غير أوروبى، فقد شوهد من بعيد ملهوفا على التوسع، وعلى القضم والبلع، خصوصا بعد أن تمكن فى معركة بورت آرثر (سنة ١٩٠٥) من هزيمة الأسطول الروسى فى المحيط الهادى وتحطيمه بالكامل.

وبدا أن الصين مكشوفة أمام يابان جائعة ـ أقبلت بهمة على عملية تصنيع هائلة تحتاج إلى مواد خام وفيرة وأسواق مستهلكة واسعة.

□

كان أنصار المشروع الإمبراطورى الأمريكى يتابعون مقدمات الحرب العالمية الأولى، وأولهم البيت الأبيض وفيه ذلك الوقت الرئيس «وودرو ويلسون» ـ وقد رأوا جميعا نُذُر العاصفة، وتقديرهم أنها آتية لا محالة، وهى على الأرجح سوف تحمل للولايات المتحدة الأمريكية فرصة مفتوحة لسباق الإمبراطورية، وعندما نشبت الحرب ـ كان أول تصريح للرئيس الأمريكى «وودرو ويلسون» بما نصه: «إن الولايات المتحدة محايدة فى هذه الحرب ـ وحيادها بالفكر وبالفعل معا!».

ولم يكن ذلك صحيحا لأن الولايات المتحدة كانت شريكا فى تلك الحرب من أول يوم، وحسابها للنتائج أن معاركها سوف تحسم مستقبل القرن العشرين كله (أو ما بقى منه، أى ٨٦٪ من عمره)، وذلك تقدير تترتب عليه نتيجة مؤداها أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تترك القرن العشرين يتدفق فى مجاريه بعيدا عنها، وفى الواقع فإن نصف ما قاله الرئيس «ويلسون» لم يكن صحيحا، فبلاده لم تكن محايدة بالفكر بل منحازة من اليوم الأول، وأما فى الفعل فإن الولايات المتحدة أرجأت قرارها ـ كما هو متوقع ـ حتى تمر عين العاصفة بعيدا عنها!

وتكشف الوثائق الأمريكية (وضمنها مجموعة أوراق الرئيس «وودرو ويلسون» نفسه) أن واشنطن رتبت انحيازها بالفكر فى الحرب - على درجات:

١ - الدرجة الأولى أنها مطالبة بالحيلولة دون انتصار ألمانيا، لأن المشروع الإمبراطورى الألمانى يبدو أقرب إلى النجاح قبل غيره، لأن الدولة القائمة به في أوج شبابها، وإذا انتصرت في الحرب فإنها سوف تدخل إلى الساحة بعنفوان شديد لم تعد تتمتع به إمبراطوريات أوروبا الكبرى (بريطانيا وفرنسا).

وكذلك فإن المشروع الألمانى يجرى فى قلب أوروبا ويستند على الدولة التى تمثل هذا القلب، بعد أن حققت وحدتها وبدأت فى بناء نهضة صناعية وعسكرية لابد أن يُحسب حسابها.

(وكان المشروع الأمريكى يزيح المشروعات المتبقية الأخرى جانبا في هذه اللحظة: المشروع اليابانى بعيد في طرف آسيا - والمشروع الإيطالى - ولو أنه في قلب أوروبا - رخو وطرى).

وبالحساب البسيط فإن ذلك كان يعنى مساعدة بريطانيا وفرنسا بوسائل غير مباشرة لعلها تغنى عن تدخل سريع تستدعيه التطورات إذا أحرزت ألمانيا انتصارات واضحة أو شبه محققة - أو لعلها تستنزف من قوة ألمانيا كل ما يمكن استنزافه قبل الدخول الأمريكى.

٢ - وفى الدرجة الثانية بحسابات الإمبراطورية - فإن الولايات المتحدة الأمريكية توقعت - ولم يكن ما توقعته خطأ - أن الإمبراطوريات القديمة الملتفة حول نفسها - الهنجارية النمساوية (آل هابسبورج)، والروسية (آل رومانوف)، والخلافة الإسلامية (آل عثمان) - سوف ينفرط عقدها فى هذا الصراع العالمى الهائل، لأن تلك الإمبراطوريات تيبَّسَت عضلاتها بالشيخوخة وانعزلت عن حقائق العالم المتغيرة بأجواء قصورها التى تحولت إلى معارض للأثاث والتحف - تسكنها أشباح من الماضى.

ولم تكن الولايات المتحدة تتوقع إرثا من تلك الإمبراطوريات الملتفة حول نفسها، والمنطق أن نهاية هذا النوع من الإمبراطوريات تجىء بالسقوط والانهيار حطاما

وركـامـا يتـهـاوى حـيث هو، وهـناك يقـع إرثه واقـتـسـامـه (وذلك على عكس الإمـبـراطوريات المتسـعـة المنتـشـرة، فتلك يتناثر إرثها وراء البحار والمحيطات، بما يجعله فى مطال كل من يملك السيطرة على المسافات).

وعندما جاءت نهاية الإمبراطوريات الثلاث الملتفة حول نفسها، فإن الولايات المتحدة وجدت ما توقعته، ومع ذلك قابلتها مفاجآت:

- توقعت - ولم تفاجأ بانفراط الإمبراطورية النمساوية الهنجارية، التى انفك عقدها وتحولت حباته إلى عدد من الدول المستقلة فى البلقان وشرق أوروبا (وهنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترث إمبراطورية آل هابسبورج ولم تكن تتوقع إرثها).
- وتوقعت الولايات المتحدة - لكنها فوجئت - عندما وقع تساقط الإمبراطورية الروسية (قياصرة آل رومانوف) - فقد رأت النظام القيصرى الذى انهزم فى ميادين القتال يتهاوى من الداخل أمام ثورة شيوعية أقامت نظاما سوفيتيا راح يمسك بالإمبراطورية من جديد، بدعوى الاتحاد السوفيتى (وهنا أيضا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترث مُلك القياصرة، وفى الغالب فإنها لم تكن تتوقع إرثها، لكن قيام إمبراطورية ثورية حمراء أزعجها، وعلى أى حال فقد اعتبرت تلك مرحلة من الصراع العالمى لها دور آخر - قادم!).
- ومع أن السياسة الأمريكية توقعت سقوط الخلافة العثمانية، فقد فاجأها أن الإرث وقع غنيمة فى يد بريطانيا وفرنسا، بمقتضى اتفاقية «سايكس بيكو» التى وزعت أملاك السلطان المسلم فى الشرق الأدنى بين الإمبراطوريتين الأوروبيتين (بريطانيا وفرنسا). كذلك فإن غنيمة الشرق الأدنى جرى الاتفاق عليها وتوزيعها فعلا ودون تشاور معها - لأن الذين حصلوا على إرث الخلافة العثمانية فى هذا الشرق الأدنى كانوا هم الذين تواجدت جيوشهم فعلا على أرضه، وبينهم حرب قسمة غنائم كانت فى حوزتهم فعلا.

وتظهر الوثائق الأمريكية (وفيها أوراق «وودرو ويلسون») - أن الولايات المتحدة راودها - عند دخول الحرب - حلم أن تنتدب للوصاية على بعض بلدان الشرق

الأدنى، وضمنها فلسطين (لكن ذلك الحلم لم يتحقق وقتها وقد تحقق وزيادة بعد فترة صبر لم يطل !).

□

والحاصل أن السياسة الأمريكية فرضت مطلبها الأول فى الحرب العالمية الأولى وهو منع انتصار ألمانى يضع على الساحة الدولية إمبراطورية جديدة فى عنفوان شبابها، قادرة - إذا انتصرت - على التصدى. لكنه بعد تحقيق هذا الهدف الأولى، قدرت السياسة الأمريكية أن النتائج - ولو أنها غير وافية بمطالبها الإمبراطورية المستقبلية - هى أقصى ما تسمح به تلك اللحظة الدولية، وأن عليها انتظار فرصة أخرى قادمة، خصوصا أن ما بقى أمامها من الإمبراطوريات (بريطانيا وفرنسا) - محكوم عليه برغم انتصاره فى الحرب العالمية الأولى.

وهنا فإن الولايات المتحدة لم تشارك فى عصبة الأمم، وهى شكل النظام الدولى الذى قام فى أعقاب تلك الحرب، بل تركت النظام لأصحابه ورجعت تنتظر الفرصة القادمة من وراء المحيط.

وكذلك فإن قائمة الإمبراطوريات وقع اختزالها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى من ثمان إلى ثلاث، اثنتان منها إمبراطوريات منتشرة (فرنسا وبريطانيا) - (وثالثة غامضة فى روسيا، شيوعية سوفيتية لم تظهر ملامحها ولا خططها، وإن كانت عالمية فكرتها تُنبئ مبكرا بأنه سوف يكون لها دور وحسابات وعواقب !).

وأدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإرث الإمبراطورى الأكبر مؤجل إلى موعد ليس بعيدا - لكنه على الأرجح موعد لن يطول انتظاره دهرا.

....

....

[وسمعت المفكر الاستراتيجى العظيم وألمع كُتَّاب القرن العشرين «والتر ليبمان» يروى للرئيس «جمال عبد الناصر» (مارس ١٩٥٧) - لمحة من حوار دار بينه وبين الرئيس «وودرو ويلسون» (سنة ١٩٢٠)، ووقتها كان «ليبمان» عقلا مفكرا بجوار

رئيس الولايات المتحدة (زمن الحرب العالمية الأولى)، ووقتها كان موضوع الحوار بين المفكر والرئيس الأمريكى، قرار «ويلسون» بترك أوروبا وفيها عصبة الأمم، والعودة مرة أخرى إلى «فلسفة العزلة الأمريكية» فى انتظار الظروف. وكان بين ما قاله «ويلسون» أثناء ذلك الحوار «أن عصبة الأمم لن تنجح لأن الإمبراطوريات القديمة سوف تمارس فيها ألعابها المعهودة»، وأضاف «ويلسون» ملاحظة مؤداها «أن هذه الإمبراطوريات العجوزة لا تريد أن تذهب إلى نهايتها بهدوء مثل الأفيال المرهقة بالسنين الطوال».

وقال «ليبمان» «إنه لا يخالجه شك فى أن الإمبراطوريات القديمة على حافة الغروب».

ورد «ويلسون» «بأنه يستطيع أن يرى نهاية عصور إمبراطورية تتهاوى تحت مطارق الزمن - لكنه لا يستطيع أن يتصور اختفاء الإمبراطورية البريطانية، فالإنجليز بالذات راكموا خبرة طويلة فى مقدرة البقاء، تساعدهم عليها مرونة إزاء تحولات التاريخ شديدة الكفاءة».

ورد «ليبمان» بما مؤداه: «سيدى الرئيس - ليس لنا أن نخشى الإمبراطورية البريطانية، فنحن - لدواع كثيرة (فيها وحدة اللغة) - لدينا شهادة إرث طبيعى للإمبراطورية البريطانية، حتى وإن ظلت بريطانيا على قيد الحياة.

وطبقا لرواية «ليبمان» لجمال عبد الناصر - (وفى حضورى) - فإن «ويلسون» أطرق لحظة ثم قال لصديقه: «والتر - أظن أنك على حق - ولكن متى؟ وفى أية ظروف؟ وبأى ثمن؟!».

وفى سياق روايته لجمال عبد الناصر، أضاف «والتر ليبمان» (وهو يستعيد سنة ١٩٥٧ وقائع حوار سنة ١٩٢٠) - مضيفا - ربما لتقليل هواجس شاعت فى الشرق الأوسط بعد حرب السويس عن مشروع نظام أمريكى جديد لحماية المنطقة عُرض على بلدانها يحمل اسم مشروع «أيزنهاور»، وكانت الهواجس العربية إنه «نفس المشروب الإمبراطورى القديم، معبأ فى زجاجات جديدة» - وكذلك قال «ليبمان» لجمال عبد الناصر: «إنه يتصور أن الولايات المتحدة لديها حلم يمكن وصفه بأنه

«إمبراطورى» - لكن هذا الحلم حين يتحقق سوف يختلف عن مثال الإمبراطوريات القديمة، بمعنى أنه لن يكون فرضا للسيطرة، وإنما دعوة إلى «شراكة» مع التسليم باحتمالات الخلل فى عدالة «الشراكة» بين طرف بالغ القوة وشركاء أقل منه قوة، وأحيانا أقل بكثير! - لكن تحقيق قدر من العدل يتوقف على إرادة الأقل قوة ودرجة استعداده للمقاومة!».

....

....

ومن المدهش أن أمريكا العائدة إلى شواطئها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بعد خسائر بشرية في معاركها أقل من خسائر بولندا وأقل من خسائر رومانيا - أصرت على أن تقتضى نصيبها من تعويضات المهزومين (إمبراطوريات المجر والنمسا وتركيا، وروسيا - وكذلك مشروع الإمبراطورية الألمانية) - ذهبا وليس أى شىء آخر.

وكان نصيب أمريكا من التعويضات هو الأكبر بدعوى أن دخولها الحرب هو الذى قلب موازينها، وبناءً عليه فمن حقها المطالبة بتطبيق القاعدة الشهيرة فى ألعاب القمار، وهى «أن الفائز يأخذ كله»، The Winner takes all.

وبهذا المنطق بعث الرئيس «هاردنج» - الذى خلف «ويلسون» - إلى أوروبا بممثل خاص له - «تشارلز داون» رئيس إدارة الميزانية الفيدرالية - لكى يشرف على شحن ذهب التعويضات من ممالك آل هابسبورج وآل رومانوف وآل عثمان وآل هوهنزلرن، ويرصها صناديق فوق صناديق على البواخر إلى أمريكا.

وفى حين أن شركاء أمريكا من المنتصرين فى الحرب مثل بريطانيا وفرنسا كانوا يأخذون النصيب الأكبر من تعويضاتهم عينا (مصانع وآلات وسندات) - فإن الولايات المتحدة أخذت نصيبها ذهبا، وكانت الإمبراطوريات الأخرى المنتصرة (بريطانيا وفرنسا) على استعداد لأى شىء ترضى به الولايات المتحدة وتترك أوروبا وشأنها وتعود إذا شاءت إلى شاطئ المحيط الآخر - محملة بالذهب.

(أى أن نظرية الكابتن «مورجان» طرحت نفسها مرة أخرى، على أساس أن

المنتصر الذكى لا يشغل باله بالحصول على الأصول الإمبراطورية، وإنما عليه أن يتوجه مباشرة إلى البنوك - وينزح ما فيها وينقله إلى حوزته !!).

٤ - الفرصة الآن سانحة!

طوال العشرينيات من القرن الماضى كانت الولايات المتحدة الأمريكية مشغولة عن حلمها الإمبراطورى بشئون الداخل، فقد دهمتها عواقب الحرب العالمية الأولى، بما فيها عملية فك التعبئة العسكرية لقلاع الإنتاج الضخمة وإعادتها مرة أخرى إلى صنع السلع المدنية، كما تفاقمت مشاكل التعامل مع المجندين العائدين إلى الوطن الأمريكى من خنادق الوحل والدم فى أوروبا. وكان هؤلاء الجنود يطمحون الآن إلى «مكافأة السلام» تمنحهم استقرارا وفرص عمل وضمانات وحقوقًا تصوروها فى انتظارهم، مضافا إلى ذلك أن بعضا من أفراد هذه القوات عادوا من أوروبا يحملون معهم بذور فكر يسارى سَرَى فى خنادق القتال يحرض الجنود على مطالب فى أوطانهم لابد أن تتناسب مع حجم تضحياتهم.

وفى وقت من الأوقات تلك الفترة قام الجنود العائدون من أوروبا بمحاصرة البيت الأبيض عند نهاية شارع بنسلفانيا - (قلب واشنطن) - وأعلنوا قوائم مطالبهم على رئيس أمريكى اهتزت أعصابه (هوفر) إلى حد استدعاء قوات الجيش العامل، يحمى العاصمة ويفض الإضراب ويفرق جموع العمال «الشيوعيين»، كما وصفتهم بعض الصحف الأمريكية. ومن المفارقات أن قائد الجيش العامل الذى نزل يفض الإضراب ويؤدب المظاهرات الجامحة كان الجنرال «دوجلاس ماك آرثر» (الذى أصبح فيما بعد رئيسا لأركان حرب الجيش الأمريكى) - وكان مساعده فى معركة شوارع واشنطن هو الجنرال «دوايت أيزنهاور» (الذى أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة).

وبدت صورة العالم الجديد فى أوروبا فوضوية إلى حد أن جريدة «التيمس» نشرت سلسلة مقالات أبرزت مخاوفها من أن تتحول أمريكا إلى قارة بلشفية حمراء.

□

وكانت تلك هى الأجواء التى عاشتها الولايات المتحدة حتى وصلت إلى الأزمة المالية الكبرى سنة ١٩٢٩، ثم جاء الإنقاذ بانتخاب «فرانكلين روزفلت» (ابن عم لرئيس سبقه هو «تيودور روزفلت»)، ومع الرئاسة الأولى لفرانكلين روزفلت (١٩٣٢) وبعد سياسة العدل الاجتماعى الجديد «New Deal» التى أعلنها وطبقها، وعادت بها الولايات المتحدة إلى حياتها الطبيعية - رجع الحلم الإمبراطورى يشغل نخبها السياسية والبيت الأبيض فى المقدمة.

ومن واشنطن كان «روزفلت» يتابع ما يجرى فى أوروبا، ويشغله «صراع الإمبراطوريات»، الذى عاد (كما كان متوقعا) يتجدد مرة أخرى دافعا إلى القارة نُذُر عواصف تتجمع من جديد.

- بدأت إيطاليا تشهد صعودا للحركة الفاشية بقيادة «بنيتو موسولينى» الذى وصل إلى السلطة، وشعاره مرة أخرى هو الشعار الرومانى القديم فى وصف البحر الأبيض المتوسط بـ«أنه بحرنا».
- وقامت ألمانيا من وسط ركام الهزيمة فى الحرب العالمية الأولى، ونفضت عن نفسها رداء الهوان الذى فرضته عليها معاهدة فرساى التى أملاها المنتصرون على المنهزمين.

وحدث فى نفس الوقت الذى وقع فيه انتخاب «روزفلت» رئيسا للولايات المتحدة - أن «أدولف هتلر» كان يصعد نحو القمة فى «ميونيخ» قائدا للحزب النازى، ثم يزحف إلى برلين زعيما لألمانيا، ملتزما بمشروع «إحياء الرايخ الثالث» ليعيش «ألف عام» - كما كان يقول - ثم يصلب «هتلر» عوده ويقف عنيدا مطالبا بحق ألمانيا فى المستعمرات، خصوصا تلك التى انتزعها الحلفاء (بريطانيا وفرنسا) منها فى القارة الأفريقية بالذات (وضمنها تنجانيقا التى حصلت عليها بريطانيا وأصبح اسمها تنزانيا فيما بعد - وضمنها كذلك الكاميرون التى وقعت فى نصيب فرنسا).

- وفى الوقت نفسه أيضا كان الحزب العسكرى المطالب بالتوسع فى اليابان، يمسك بسلطة القرار فى طوكيو فارضا نفسه على الإمبراطور «هيروهيتو».

وتزامن ذلك مع ازدياد سطوة الزعيم السوفيتى «جوزيف ستالين» الذى خلف

«لينين» مؤسس الدولة الشيوعية - والذى أمسك روسيا بقبضة من حديد، مستغلا موارد بلد هو الآخر بحجم قارة كاملة - ومحاولا أن يبنى من التخلف القيصرى دولة صناعية قادرة على المنافسة والتفوق: اقتصاديا وعسكريا، وفوق ذلك بُشْرى بفردوس من العدل الاجتماعى والمساواة - يطرح نفسه على شعوب الأرض!

وكان تقدير «روزفلت»، أن هناك حربا عالمية على الأفق، وتوقعه أنها سوف تدور بالدرجة الأولى بين ألمانيا وإيطاليا من ناحية - وبين بريطانيا وفرنسا من الناحية الأخرى، وبدت تلك الصورة المحتملة أمام عينيه شديدة الوضوح.

وفى ذلك الوقت المبكر لم يكن لدى «روزفلت» تصور واضح لمسلك الاتحاد السوفيتى ولا لمسلك اليابان، ولعل ظنه أن كلا البلدين سوف ينتظر حتى يرى اتجاه العواصف ثم يقرر كيف يستفيد من هبوبها ويستغل التطورات والنتائج.

□

وطبقا لوثائق البيت الأبيض (مدعومة بمذكرات وزراء «روزفلت» الكبار وفيهم «كوردل هل» وزير الخارجية - و«هنرى مورجنتاو» وزير المالية - والجنرال «جورج مارشال» رئيس أركان الحرب (ووزير الخارجية فيما بعد) - فإن التفكير الاستراتيجى للرئيس «فرانكلين روزفلت» وبصفة عامة - نصف استكشافية وشبه تجريبية كان خطا يجرى، وتتحدد أثناء جريانه - مقاصد وتوجهات.

ومجمل تقديرات «روزفلت» ذلك الوقت:

١ - الحرب التى تلوح نُذُرها الآن هى - أخيرا - الفرصة السانحة للولايات المتحدة لتقفل صفحة الإمبراطوريات القديمة، وتفتح صفحة الإمبراطورية الأمريكية، لأنها الأجدر وحدها على «فرض سلام» تقدر عليه مواردها وطاقاتها - وهى ليست قادرة على ذلك فقط، وإنما هى تستحقه لأنها قلعة الغِنى فى العالم وذروة تقدمه.

٢ - وفيما يتعلق بالصراع الأوروبى وهو دائرة الحرب الأساسية، فإن خطة الولايات المتحدة هذه المرة ليس لها أن تختلف عما كان أثناء الحرب العالمية الأولى ومؤداها، الحيلولة دون انتصار ألمانيا وإيطاليا كذلك، لأن الإمبراطوريات

الجديدة تكون أكثر عنفوانا من تلك القديمة، وبالتالى فإن «هتلر» لا يجب أن ينتصر، وكذلك «موسولينى».

٣ - ومعنى ذلك أن بريطانيا وفرنسا لابد أن تخرجا من حمام الدم الأوروبى سالمتين، وفى نفس الوقت غير قادرتين هذه المرة على الاحتفاظ بإمبراطورياتهما الشاسعة (فى آسيا وأفريقيا).

ومعنى ذلك أن انتصار الحلفاء الأوروبيين يصح أن يتم داخل حدود لا يتجاوزها، وإلا فإن ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى سوف يتكرر بعد الحرب العالمية الثانية، ولا تتمكن الولايات المتحدة من فرض رأيها ورؤيتها لمصائر العالم فوق سطوة إمبراطورياته القديمة المتهالكة.

٤ - من الأنسب للولايات المتحدة هذه المرة أيضا، أن تظل بعيدة عن ميادين القتال حتى آخر لحظة، على أنها خلافا لموقف «ويلسون» فى الحرب العالمية الأولى لن تعلن حيادها «فكرا» و«فعلا»، وإنما عليها أن تكشف وتظهر انحيازها الفكرى ضد النازية، لأن تلك مسألة أخلاقية - وأما عمليا فإنها سوف تترك بريطانيا وفرنسا وحدهما وسط «عاصفة الحرب»، وتراقب هى من بعيد حتى ينزف كلا الطرفين دمه، ويترنح تحت مطارق الحديد.

٥ - إذا كانت سياسة الاتحاد السوفيتى واليابان هى الانتظار والمتابعة حتى تظهر حركة الموازين، فإن الولايات المتحدة الأمريكية يتعين أن تتذرع بالصبر أطول، وهى قادرة على ذلك بحكم أمان المحيطات.

ففى حين أن روسيا ملاصقة من الشرق غرب أوروبا بحيث يصل إليها صدى المدافع، فإن الولايات المتحدة بعيدة.

كما أن حال اليابان نفس الشىء، لأن اليابان على تماس مباشر مع أطراف الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية فى آسيا (الهند والهند الصينية).

وعليه فإن الولايات المتحدة تقدر وتملك أن تكون آخر الصابرين - لكى تكون أول الوارثين!

□

وفى بداية الحرب بدت الشواهد أمام «روزفلت» مثيرة للقلق، فبريطانيا وفرنسا اللتان دخلتا الحرب أخيرا (سبتمبر ١٩٣٩) بعد سلسلة من التراجعات المهينة أمام «هتلر» (الذى ضم النمسا بالكامل وقضم نصف تشيكوسلوفاكيا، واستعد لالتهام أجزاء من بولندا) - لا تظهران عبر المحيط مستعدتين للحرب، وأول شاهد أن البلدين معا يملكان نحو ألف طائرة قاذفة مقاتلة - في حين أن «هتلر» استعد بقرابة ثلاثة آلاف طائرة، ونفس النسبة تقريبا فى المدرعات، وفى البحرية - إلى درجة أن الأسطولين البريطانى والفرنسى وقعا تحت تهديد أسطول هائل من الغواصات الألمانية الحديثة - أصبح فى مقدوره إغراق ٥٠٠ ألف طن كل شهر من الحمولات البحرية للحلفاء!

لكن أجراس الخطر راحت تدق فى واشنطن عندما فوجئت بالسقوط السريع لفرنسا واستسلامها، ودخول الجيش الألمانى لاحتلال باريس (يونية ١٩٤٠)، ثم تلا ذلك أن إيطاليا دخلت الحرب واعتقادها أن الحلفاء هزموا، وأن سقوط فرنسا لابد أن يتبعه استسلام بريطانيا.

وكان البيت الأبيض يتابع بقلق وتوتر، وتوقع «روزفلت» أن «هتلر» يستعد لغزو بريطانيا عبر بحر الشمال (خطة أسد البحر) - وكذلك انهمك الرئيس الأمريكى يبحث خطط طوارئ للتدخل على عجل فى أوروبا قبل أن تتمكن ألمانيا من نصر نهائى يمكنها من الإرث الإمبراطورى الأعظم، لكن الزعيم الألمانى «أدولف هتلر» ارتكب فى تلك اللحظة الفارقة غلطة عمره، فقد تحول عن عملية «أسد البحر» إلى عملية غيرها فى الشرق هى عملية «بربا روسا» (غزو الاتحاد السوفيتى) - وبها فإن «هتلر» لم يغرز فى فيافى الثلوج الروسية فحسب، وإنما ضاعت على «ستالين» - كذلك - مزايا سياسة الصبر التى كان يلتزمها، وبدلا من أن يصبح وارثا إمبراطوريا، وجد نفسه يدافع عن حياته ذاتها!

وتشجعت اليابان وكان «روزفلت» يريدها أن تتشجع وتدخل الحرب حتى ولو كان دخولها ضد الولايات المتحدة نفسها، وذلك ما فعلته طائرات أسطول الجنرال «ياماموتو» فى «بيرل هاربور»، وكان «روزفلت» يتوقعه ولعله سعى إليه، لكى يقنع

الرأى العام الأمريكى أن الولايات المتحدة تدخل الحرب مضطرة للدفاع عن نفسها وليس بدافع إرث إمبراطورى تسعى إليه قياداتها المالية والاقتصادية والسياسية.

□

ودخلت الولايات المتحدة إلى الحرب فعلا فى ديسمبر ١٩٤١ - وكانت الموازين قد مالت بشكل لا يقبل التباسا!

ولم يضيّع «روزفلت» وقتا:

١- قبل بالاستراتيجية العليا للحرب كما وضعها الفيلد مارشال «آلان بروك» رئيس هيئة الأركان الإمبراطورية (البريطانية)، وبمقتضاها فإن الحرب ضد «هتلر» لتحرير أوروبا تكون هى ميدان المجهود الأول للحلفاء - ثم تجىء الحرب ضد اليابان فى المرحلة الثانية، والتقدير أن هزيمة الدولة القائدة للمحور، وهى ألمانيا النازية - تقضى على العدو الأكثر خطورة وتكشف حلفاءه الأضعف وراءه (اليابان - وقبلها إيطاليا).

٢- فى مقابل هذا التأجيل للمعركة مع اليابان (وهى صاحبة الأولوية من وجهة نظر الرأى العام الأمريكى) - فإن الولايات المتحدة تحصل على وضع خاص فى دول الكومنولث القريبة منها أو القريبة من مسرح العمليات ضد اليابان عندما تجىء اللحظة، وعلى هذا الأساس انتشرت القواعد الأمريكية والتسهيلات وأدوات ووسائل النفوذ السياسى فى كندا - وفى أستراليا.

٣- ومع حاجة بريطانيا الشديدة - وعلى عجل - إلى حشد من مدرعات جديدة تدعم مسرح العمليات فى الشرق الأوسط، استعدادا للمعركة الكبرى فى العلمين (أغسطس ١٩٤٢) - شحنت الولايات المتحدة فورا فرقة دبابات - قوامها ثلاثمائة دبابة حديثة من طراز «جرانت»، ثم تعللت بأن وجود هذه الدبابات الأمريكية يتطلب حضورا أمريكيا مباشرا فى ساحة الشرق الأوسط، وكذلك ظهرت قواعد أمريكية فى المملكة العربية السعودية (الظهران)، وفى الخليج (مطار البحرين)، وفى مصر قاعدة (هاكستب) البرية، وهى مازالت حتى الآن تحمل هذا الاسم، ومطار «باين» وكان أيامها في الموقع الذى حل فيه مطار القاهرة الدولى الآن.

....

....

ثم بدأت المشاركة الأمريكية عمليا فى ميادين القتال بحملة «تورش» «Torch» التى نزلت بها القوات الأمريكية تحت قيادة الجنرال «دوايت أيزنهاور» فى شمال أفريقيا، وكانت تلك هى العملية التى جرى ترتيبها والنزول بمقتضاها على شواطئ المغرب (فى شبه رحلة بحرية سياحية، بعد أن جرى التنسيق مع جنرالات الجيش الفرنسى هناك، ممن بقوا بعيدين بعرض البحر عن حكومة «فيشى» التى استسلمت للألمان).

ومن المغرب بدأ الاستعداد للقفز نحو صقلية (بالترتيب والتنسيق مع عصابات المافيا)، وكذلك راح التواجد العسكرى الأمريكى حول البحر الأبيض يحتل مساحة أكبر من المشاركة العملية الأمريكية على جبهات القتال.

☐

ولم يلبث الرئيس «فرانكلين روزفلت» أن لحق بالقوات الأمريكية فى شمال أفريقيا، نازلا فى ميناء الدار البيضاء وفى استقباله قادة جيوشه، وأولهم «أيزنهاور» و«عمر برادلى» و«مارك كلارك» وبعدهم جنرالات فرنسا، ووسط الجميع سلطان المغرب «محمد بن يوسف» (محمد الخامس)!

وطار رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل» يلحق بحليفه الأمريكى الكبير فى الدار البيضاء!

وفى المغرب بدأ رئيس الوزراء البريطانى يشك فى نوايا صديقه «روزفلت»، ذلك أن خطط النزول فى صقلية وهى هدف القمة بينه وبين الرئيس الأمريكى لم تأخذ وقتا طويلا، ثم اكتشف «تشرشل» أن حليفه وصديقه «روزفلت» يقضى كل وقته فى محاولة لتأسيس وجود عسكرى ونفوذ سياسى أمريكى فى المغرب، وأنه دعا سلطان المغرب (محمد بن يوسف - محمد الخامس) إلى عشاء بينهما فى قصر «أنفا»، ثم راح يحدثه عن مستقبل بلاده بعد الحرب - بعيدا عن فرنسا (وهى الدولة المستعمرة) - وقريبا من أمريكا (وهى جارة مباشرة للمغرب على الشاطئ الآخر للأطلنطى)!

وحين سمع «تشرشل» بما دار فى العشاء، سارع إلى لقاء «روزفلت» لحديث صريح تسجله محاضر الطرفين (البيت الأبيض - و ١٠ داوننج ستريت مقر رئاسة الوزارة البريطانية)، وطبقا لهذه المحاضر فإن «ونستون تشرشل» لفت نظر «روزفلت» إلى أن بعض التصرفات الأمريكية فى المغرب - وفيها «بأمانة» عشاء الرئيس مع سلطان المغرب - يمكن أن تغضب فرنسا وتخسرها كحليف فى الحرب.

وتساءل «روزفلت» «عن أى فرنسا يتحدث «ونستون» - وأين فرنسا الآن؟» - أليست هى بلدا احتله الألمان، ثم إننا نحن (وأنتم) تعهدنا بتحريره مع غيره من بلاد أوروبا التى سقطت أو استسلمت لهتلر؟».

ورد «تشرشل» «بأنه يقصد حركة فرنسا الحرة التى يقودها الجنرال «ديجول».

ورد «روزفلت» «بأنه لا يعرف شيئا عن هذه الحركة، وقد سمع عن «ديجول»، لكن «ديجول» فى رأيه اختراع لخلق شبح سياسى يمكن التعامل معه كممثل لفرنسا ولصالح بريطانيا!».

ويضيف «روزفلت» «أن هناك فرنسا واحدة نصفها تحت احتلال ألمانيا مباشرة ونصفها الآخر تحت احتلال غير مباشر بمقتضى معاهدة استسلام وقع عليها الماريشال «بيتان» رئيس الحكومة الفرنسية فى «فيشى» - ويستطرد «روزفلت» «نحن لم نقطع علاقاتنا بهذه الحكومة فى فيشى ولدى هناك ممثل رئاسى خاص - كما تعلم - هو الأميرال «ليهى»، لكننا نعرف - وهم يعرفون - أنهم بلد محتل يتقرر مصيره - مثل مصير غيره - بعد التحرير.

وحاول «تشرشل» تذكير «روزفلت» بأن كل عناصر المقاومة الفرنسية - بما فى ذلك كبار ضباط الجيش فى الإمبراطورية الفرنسية وراء البحار وحكام المستعمرات، والتجمعات الفرنسية الكبيرة فى الخارج والهيئات الفرنسية الكُبرى (وفيها شركة قناة السويس الدولية) - وقفوا جميعا وراء «ديجول» واعتبروه رمزا لإرادة المقاومة، وعليه فإنه إذا كان الماريشال «بيتان» يمثل فرنسا المحتلة أمام الألمان، فإن «ديجول» يجب الاعتراف به ممثلا فعليا لفرنسا الحرة خارج أوروبا، وحليفا فى الحرب حتى يتحقق النصر.

ورفض «روزفلت» كل طروحات «تشرشل»، وفى تفكيره - كما يروى المؤرخ الكبير «آرثر شلزينجر» فى كتابه الضخم عن «روزفلت» - أن الرئيس الذى قاد الولايات المتحدة الأمريكية حتى أبواب النصر كان رأيه:

- أن الجنرال «ديجول» لا يمثل إلا نفسه، وأن أمريكا لن تعترف له بما هو أكثر من ذلك مهما كانت درجة اعتداده بدوره وادعائه بتمثيل فرنسا، كما أن الرئيس الأمريكى لا يرى فيه إلا محاولة كاريكاتورية للمزج بين شخصيات «جان دارك» و«نابليون» و«كليمنسو» (زعيم فرنسا فى الحرب العالمية الأولى)، وأنه - فى هذا الموضوع - على خلاف لا يداريه مع بريطانيا، التى تريد أن تستعمل «ديجول» كحليف صغير فى الحرب يسهل عليها انتزاع الإمبراطورية الفرنسية لصالحها، لأنها مازالت رغم ما أصابها - تطمع إلى تعويض خسائرها فى الحرب بإرثها، وذلك ما فعلته فى الشام (سنة ١٩٤١) حين دخلتها بقصد تحريرها من أصدقاء الألمان (حكومة فيشى) ثم تركت فيها واحدا من جنرالاتها وهو «سبيرز»، وتكليفه أن يهندس عملية «ربط» الشام ببريطانيا ونفوذها.

- أن «روزفلت» لا يستطيع أن يتصور فرنسا بعد الحرب إلا دولة من الدول المحررة بجهود غيرها، وليس بجهودها الذاتية، وهذه الدول وضمنها فرنسا يجب أن تقبل الحياة منزوعة السلاح، حتى لا تعود أوروبا إلى سباق سلاح جديد يشعل نيران حرب عالمية ثالثة!

ومن المفارقات - على الناحية الأخرى - أن «جان لاكوتور» مؤرخ حياة الجنرال «ديجول» يروى عن الزعيم الفرنسى قوله: «إننى أستطيع أن أفهم إنجلترا والصين وألمانيا، لكنى لا أستطيع أن أفهم أمريكا لأنه ليست لها فى التاريخ مفاتيح تمكن من ذلك».

وعندما ظهرت طلائع انتصار الحلفاء، وتقرر عقد مؤتمر «يالطا» (ميناء البحر الأسود الجميل) - فإن «روزفلت» رفض دعوة فرنسا للمشاركة فيه، قائلا «إنه لا «ديجول» ولا غيره يمثل فرنسا»، ثم إن «فرنسا لن تكون طرفا فى بحث أمور ما بعد الحرب، وإنها سوف تكون موضوعا من موضوعات ما بعد الحرب، فقد استسلمت ونحن حررناها، وكذلك يجب أن يكون».

....

....

كانت الأمور واضحة من وجهات نظر مختلفة أمام «روزفلت» وأمام «تشرشل» أيضا:

- بالنسبة لروزفلت كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الوقت قد حان - حتى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الثانية، لكى تؤول أملاك فرنسا إلى نفوذ أمريكا، وكذلك كان من شمال أفريقيا إلى الشام ومن غرب آسيا إلى جنوب شرق آسيا (الهند الصينية الفرنسية وضمنها فيتنام).

- وبالنسبة لتشرشل وقد كان يتابع ما يجرى ويفهم مغزاه، فإنه راح يقاوم ويصر - لكنه خسر المعركة، وأصبح عليه أن يتراجع إلى خط دفاعه الثانى، وأن يستميت عليه، فقد خشى أن الدور فى ابتلاع الإمبراطوريات واصل إلى بريطانيا، ولم يبق أمامه غير أن يقف فى الخط - يعاند ويقاوم، فهو على حد قوله «لم يصبح رئيسا لوزراء ملك بريطانيا حتى يقوم على تصفية إمبراطوريته!».

وكان «تشرشل» فى صميم قلبه يدرك أن هذه معركة لا تحتاج إلى عنف المواجهة، ولا يمكن حسمها بصراع مكشوف، وإنما عليه أن يستدعى إليها كل خبرة وحكمة ودهاء إمبراطورية لم تكن تغرب عنها الشمس!

ولم تجد خبرة وحكمة ودهاء الإمبراطورية البريطانية، لأن حقائق القوة هى الحكم الأول والأخير فى بقاء الإمبراطوريات أو زوالها.

□

وفى الحقيقة فإن «روزفلت» كان فى عجلة من أمره، واعيا إلى أنه إذا كان عليه أن يجرد بريطانيا من ممتلكاتها، فإن عليه أن يفعل ذلك وقت الحرب وليس بعدها. وتروى الوثائق الأمريكية أن «روزفلت» كتب توجيها رئاسيا (بتاريخ ١٩٤٣) موجها إلى «جيمس لانديس» (مدير العمليات الاقتصادية فى الشرق الأوسط)، يشير فيه إلى أهمية بترول الشرق الأوسط وخطورة الموقع الاستراتيجى للمنطقة قائلا:

(الوثيقة رقم ١٥٤١/ ٢٤ ـ البيت الأبيض)

٨ مارس ١٩٤٤

«من الرئيس روزفلت

إلى والتر جيمس لانديس (مدير العمليات الاقتصادية فى الشرق الأوسط)

عزيزى «والتر لانديس»

إن الشرق الأوسط منطقة توجه للولايات المتحدة مصالح حيوية، والحرص على هذه المنطقة وتجنيبها شرور قلاقل الماضى، هو أمر له أهمية متزايدة لها قيمة بالنسبة للعالم كله، وخاصة بالنسبة للتفاوت فى استعمال الموارد الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة.

ومع أن الولايات المتحدة لا تنوى ولا ترغب فى التدخل فى الشئون الداخلية لهذه المنطقة، فإن هذه الحكومة حريصة على أن ترى أن موقع وموارد هذه المنطقة في خدمة كل الأمم دون تمييز، وهدفنا على هذا الأساس أن تُصان مصالح كل الأطراف، وأن تتوقف الميزات التى يختص بها طرف على حساب باقى الأطراف».

....

....

وكانت وراء العبارات معانٍ وإشارات كفيلة بإثارة قلق رئيس الوزراء البريطانى، فقد أحس (قبل أن تتاح له فرصة قراءة النصوص وهى سرية في ذلك الوقت) ـ أن الولايات المتحدة لا تبغى قسمة عادلة للموقع والموارد، وإنما هى ماضية إلى هدفين متوازيين فى الشرق الأوسط:

أولهما: تواجد حاكم فى المراكز المهمة استراتيجيا فى المنطقة.

ثانيهما: نصيب الأسد فى ثرواتها الهائلة نفطيا.

وكان «تشرشل» يقاوم بكل جهده، واتجاه الريح ضده مهما حاول.

○ وكان ضمن محاولات «تشرشل» أن يدعو إلى نوع من الوحدة فى مجتمع

الناطقين باللغة الإنجليزية على جانب الأطلنطى، فيقوم اتحاد «أنجلو أمريكى» يرضى كل الفرقاء بتقاسم المصالح بينهم.

ولم يكن «روزفلت» يمانع في أى دعوى للوحدة تستند على اللغة الإنجليزية، لأن اللغة في حد ذاتها خطاب، وما يعطى لأى خطاب قيمته هو المضمون - فإذا كان مضمون الأبجدية الإنجليزية هو حقيقة القوة الأمريكية - إذن فإن «تشرشل» يستطيع أن «يتخيل» ما يشاء كما يشاء!

○ وكان ضمن محاولات «تشرشل» أيضا أن يلفت النظر إلى الخطر السوفيتى، وكان هو صاحب تعبير «الستار الحديدى» الذى يوصى بأن الشيوعية المتحصنة وراء الخط الفاصل بين شرق أوروبا وغربها - هى الخطر الداهم على الحضارة الإنسانية كلها.

ولم يكن في أمريكا من يمانع في ذلك، لكن الفعل وليس القول هو صانع الحقائق، وهكذا قامت الولايات المتحدة - معترفة بالخطر السوفيتى - بإنشاء سلسلة من الأحلاف العسكرية تطوق الاتحاد السوفيتى من كل اتجاه، وأولها حلف الأطلنطى في أوروبا، وحلف جنوب شرق آسيا (لمواجهة الصين حليف السوفييت وقتها) - ثم محاولة إنشاء حلف في الشرق الأوسط تصدرت له بريطانيا، (لكن خُطى هذا الحلف الأخير تعثرت في حرب السويس سنة ١٩٥٦).

وبرغم أن بريطانيا ظلت حتى بعد حرب السويس تعاند فيما يتعلق بالشرق الأوسط لاعتقادها أنه بموقعه وثرواته - احتياطى أخير لها، فإن هذا الاحتياطى جرى شراؤه منها فى صفقة قيمتها أربعمائة مليون دولار كانت ضرورية لإنقاذها من أزمتها المالية الخانقة فى أعقاب حرب السويس.

وفى مؤتمر «برمودا» (مارس ١٩٥٧) الذى جمع بين الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» (وهو جنرال أمريكا الشهير زمن الحرب) - ورئيس وزراء بريطانيا «هارولد ماكميلان» - (وهو الوزير البريطانى المقيم الملحق بقيادة «أيزنهاور» وقت الحرب) - جرى توقيع اتفاق مكتوب جاء الأغرب من نوعه فى تاريخ الإمبراطوريات، فقد ظهرت فيه إمبراطورية قديمة تسلم ممتلكاتها لإمبراطورية جديدة، وكأن الأقاليم والدول بضائع فى المخازن أو على ظهر السفن.

وكان نص الاتفاق كما يلى:

«اتفاق على تخفيض الالتزامات البريطانية وراء البحار

١ ـ أن الرئيس الأمريكى يعبر لرئيس الوزراء البريطانى عن فهمه للضرورات التى تدعو الحكومة البريطانية إلى تخفيف أعبائها فى الشرق الأوسط، وهو يتعاطف مع رغبة هذه الحكومة فى جعل التزاماتها فى المنطقة متوازنة مع مواردها الاقتصادية والعسكرية.

٢ ـ أن الرئيس أخطر رئيس الوزراء البريطانى بأن الولايات المتحدة لن تستطيع تحمل كل الأعباء البريطانية التى ترى الحكومة البريطانية أنها مضطرة إلى التخلى عنها، ولهذا فإن الولايات المتحدة تأمل فى أن تواصل الحكومة البريطانية إخطار الحكومة الأمريكية بخططها فى المستقبل.

٣ ـ أن الرئيس سوف يتخذ الترتيبات التى تكفل استمرار التشاور مع الحكومة البريطانية فى المسائل والحالات التى يتعين فيها استطلاع رأى الحكومة البريطانية، وسوف يكون ذلك موضع الاعتبار.

٤ ـ أن الرئيس يعرب عن أمله فى أن الحكومة البريطانية سوف تقوم بتخفيضات تدريجية ومنتقاة بما يناسب المصالح الغربية بصفة عامة، ويتفق مع مطالب الأمن الضرورية للسلامة المشتركة».

٥ ـ أن حكومة الولايات المتحدة سوف تقدم للحكومة البريطانية دعما ماليا فوريا مقداره أربعمائة مليون دولار.

□

وعندما غابت الشمس عن الإمبراطورية البريطانية ـ كان صقيع الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى يملأ ساحة الصراع العالمى، وكانت الإمبراطورية الأمريكية تديره على ناحيتها بإصرار مارس كل أساليب الحرب النفسية والاقتصادية والسياسية.

وعلى امتداد عقود هذه الحرب الباردة، كان المطلب الإمبراطورى الأمريكى عهدة

لدى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، التى طاحت فى العالم الثالث بالانقلابات والحروب المحدودة والحملات النفسية، وفيها التخويف والتشهير وزعزعة استقرار النظم واغتيال زعمائها بالرصاص (كما حدث مع «الليندى» فى شيلى) - أو بالسم (كما جرت محاولة مع «كاسترو» فى كوبا) - أو بالقتل المعنوى (كما حدث لأحمد سوكارنو فى إندونيسيا) - أو بالخنق الاقتصادى (كما حدث لدول عديدة طوقها الحصار وفيها من العالم العربى حتى وقت قريب السودان وليبيا واليمن).

وكانت سياسة الانقلاب من الداخل لعبة أثيرة للوكالة أثبتت جدواها فى عدد من بلدان آسيا وأفريقيا، ولم يكن الهدف من هذه الانقلابات احتلال مواقع على عجل للحصول على موارد بسرعة، فذلك كله يستطيع أن ينتظر، لكن المهم قبل أى شىء هو إخلاء ساحات وإزاحة واقتلاع أفكار وحركات ورجال، ومنعهم من تثبيت أقدام فى أرض، وزرع بذرة فى تربة. وليس مهما إذا كان من عواقب ممارسات الإزاحة والاقتلاع أن تنحدر بعض البلدان أو الأقاليم إلى الخراب أو إلى الفوضى، لكن المهم - وفى زمن الحرب الباردة - ترك الساحات خلاءً مفتوحا بما عليها، ولو كانت خرابا وفوضى- حتى يستطيع النسر الإمبراطورى الأمريكى الذى يحوم عاليا فاردا جناحيه فى الأجواء - أن ينقض حين يلمح غنيمة أو يحط حيث يشم رائحة!

....

....

وعندما انتهت الحرب الباردة - كانت سفينة الإمبراطورية الروسية (السوفيتية) جانحة على الشاطئ، لأن ربانها الأخير (الكابتن «جورباتشوف») لم يكن يعرف ما فيه الكفاية عن معارك البحار وسط الأنواء والعواصف، وكانت حمولته - أقاليمه وجمهورياته - تنتقل أمام عينه إلى حوزة إمبراطورية أخرى (عليها الكابتن «ريجان» يؤدى الدور التقليدى للكابتن «مورجان»!).

وكانت هذه الإمبراطورية الأمريكية - هى الإمبراطورية الأخيرة والنهائية أو كذلك القصد والعزم ووراءهما التخطيط!

هــذا الإعصـــار الأمريكى!



١ ـ أسلوب جديد فى استخدام السلاح:

لكى يمكن فهم وتحليل مشهد هذا الإعصار الأمريكى الذى يضرب المنطقة العربية هذه اللحظة (أبريل ٢٠٠٣) ـ فقد يلزم الاتفاق كمقدمة ـ على مجموعة من الطبائع والأحوال، وبقع اللون والظل والفراغ فى هذا المشهد ـ حتى تبين الصورة وتتضح التفاصيل.

ومع أن مشهد هذا الإعصار الأمريكى العاتى فيه الكثير مما هو مألوف ومعروف ـ إلا أنه فى بعض الأحيان وعندما تحل الطوارئ ـ يكون استرجاع المألوف والمعروف ضروريا ولازما لسببين:

ـ من ناحية ـ إعادة التأكيد ـ حتى مع محظور التكرار.

ـ ومن ناحية ثانية ـ فرز المألوف المعروف عما هو طارئ مستجد ـ وذلك هو الطلب!

□

١ ـ وبداية فإنه يلزم الاتفاق على أن حركة التاريخ مجرى إنسانى عريض وعميق صبت فيه الجماعات والشعوب والأمم ملكاتها الفكرية والعقلية، ومنجزاتها فى العلوم والتكنولوجيا، وما حققته من حصيلة الإنتاج والتراكم، وما تجمع لديها من مطالب القوة والتفوق ـ محفوفة بما توفر لديها من حكمة وقيم وفلسفة وفن.

٢ ـ ثم إنه يلزم الاتفاق ـ أيضا ـ على أن التدافع الهائل للحركة الإنسانية عبر التاريخ هو الذى سمح بظهور مجتمعات ودول وإمبراطوريات ضخمة برزت على طول مجراه، وأن هذه المجتمعات والدول والإمبراطوريات حافظت وأضافت فى أحوال صعودها أو انحلالها على مستودع ذاكرة إنسانية متعددة فى منابعها الثقافية متلاقية فى مجرى واحد أصبح منهلا وموردا لكل من يريد أن يدرس ويستوعب قصة الحضارة من بدايتها وحتى اللحظة الراهنة.

٣ ـ ويلزم الاتفاق بعدها مباشرة ـ على أن قصة الحضارة يقوم على تمثيلها كل بطل علا صيته في زمانه. وفى أزمنة قريبة فإن تمثيل الحضارة الإنسانية تجلى مرة بملامح فرنسية على عهد «لويس الرابع عشر»، ومرة بملامح إنجليزية على عصر «فيكتوريا»، وأخيرا تجلى بملامح أمريكية ابتداء من رئاسة «فرانكلين روزفلت» للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ـ دون أن يعنى ذلك أن عصور «لويس الرابع عشر» أو «فيكتوريا» أو «فرانكلين روزفلت» هى كاتبة النص الحضارى ـ فذلك النص كتبته الثقافات الإنسانية جمعاء، وتعاقب على تمثيله النجوم مع اختلاف العصور، وقامت عليه الإمبراطوريات بأحكام التقدم والغلبة!

٤ ـ ويلزم الاتفاق ـ كذلك ـ على أن الإمبراطورية الأمريكية حلقة أخيرة فى سلسلة متوالية من الإمبراطوريات ـ لكن هذه الإمبراطورية الأمريكية جاءت لأول مرة فى التاريخ مستغنية عن وطنية شعب على أرض ـ أو جامع أمة بعلاقة قرابة أو لغة أو تاريخ، لأن قيامها بالدرجة الأولى لم يكن له رابط غير المصلحة ـ تعبر عنها «السوق» فى نهاية المطاف، وكان توسيع السوق هو حافز الحرب الأهلية الأمريكية كى تضم الجنوب الزراعى إلى الشمال الصناعى وتتمدد غربا، ثم تعبر المحيطات إلى عوالم أبعد ـ أى سوقا أكبر.

٥ ـ ويلزم الاتفاق ـ أخيرا ـ على أن هذه الإمبراطورية الأمريكية وبأحوال وظروف نشأتها وصعودها، أخذت بنزعة القوة لبلوغ غاياتها حتى وإن جاء ذلك على حساب قيامها على التراكم الحضارى الإنسانى، ولأن منطق السوق الذى هامت غراما به هو بطبائعه عملية إزاحة لأى منافسة ـ وإصرار يسعى بالضرورة نحو سيطرة غير مشروطة ـ وذلك طبع الاحتكار.

وكان استعمال القوة فى عهود إمبراطورية سبقت ـ مغلفا على الأقل ـ باعتبارات ملاءمة إنسانية جرى عليها العُرف واستقرت التقاليد.

....

....

[وفى هذا الموضع أتذكر حوارا أشرت إليه من قبل - دار بينى وبين القائد العسكرى البريطانى ذائع الصيت الماريشال «مونتجمرى» (بطل العلمين، وهى واحدة من أهم معارك الحرب العالمية الثانية - وقد جرت على صحراء مصر الغربية خريف سنة ١٩٤٢ ضد الجيش الألمانى) - وفى هذا الحوار أورد الماريشال العتيد ما أظنه نوعا من التوصيف «المحترم» لشروط استعمال القوة المسلحة (الحرب) - وقال الماريشال فى كلامه:

«إنه لابد في استعمال قوة السلاح من توافر عناصر مبدئية لتسويغ الحرب مؤداها: أن يكون لدى شعب أو أمة أو إمبراطورية هدف مطلوب سياسيا، وممكن عمليا، وجائز قانونيا، ومبرر أخلاقيا».

ومع أن القوانين والأخلاق فيما سبق من تجارب التاريخ - تعرضت للذرائع والأهواء، إلا أن استعارة مبادئها - حتى تعسفا - لم يغب قط عن ساحات الحرب. وبساتر المبادئ فإن الحروب الاستعمارية لم تكن للاستيلاء على موارد وأقدار شعوب - وإنما كانت «لنشر الحضارة فى قارات الظلام»، أو «منع الرق» وتحريم استغلال الإنسان للإنسان (رغم أن الجماعات المهيمنة لم تؤرق نفسها ببؤس الرق إلا عندما اطمأنت إلى أن طاقة البخار حاضرة لتعويض عضلات العبيد، وأنها كذلك طاقة أرخص!).

وعلى نفس القياس فإن الحرب العالمية الأولى لم تكن مذبحا هائلا للبشر من أجل توزيع المستعمرات - وإنما كانت حربا من أجل الحرية والتحرر.

والحرب العالمية الثانية التى انتهت بكابوس نووى، لم تكن حربا ورثت بها أمريكا ما سبقها من إمبراطوريات - وإنما كانت حربا لتصفية شرور النازية والفاشية.

والمعنى أن الحروب على طول التاريخ، احتاجت إلى سواتر أو ذرائع قانونية وأخلاقية أو شبه قانونية وأخلاقية، وأما فى حالة الإمبراطورية الأمريكية فإن استعمال القوة مع تركيزها أو احتكارها - جاء مكتفيا بما لديه، مستغنيا عن أية إضافات إنسانية «جمالية» - فوقه!

....

....

[وهنا فإن منطق القوة الأمريكية حين تمارس دورها ـ عبر عن نفسه بأصرح وأصدق ما يمكن بنظرية الدكتور «هارلان أولمان» (وهو أحد المستشارين المسموعين فى البيت الأبيض، وفى الأصل أستاذ علوم سياسية فى كلية الدفاع الوطنى) ـ وكان تعبيره عن نفسه أقرب إلى البوح ـ بحيث يصح أن يستعاد للتذكر والتفكر.

فقد كتب الدكتور «أولمان» مذكرة بعنوان «الصدمة والرعب» ((Shock and awe وُضعت أمام الرئيس الأمريكى ونشرتها الصحافة الأمريكية (وبينها جرائد نيويورك تيمس، وواشنطن بوست، ولوس أنجلوس تيمس) ـ وفيها يقول بالنص:

«إن الولايات المتحدة عليها أن تستعمل أقوى شحنة من القوة المكثفة والمركزة، والكاسحة ـ بحيث تنهار أعصاب أى عدو يقف أمامها، وتخور عزيمته قبل أن تنقض عليه الصواعق من أول ثانية فى الحرب إلى آخر ثانية، ويتم تقطيع أوصاله وتكسير عظمه وتمزيق لحمه دون فرصة يستوعب فيها ما يجرى له».

ومن المقلق أن الدكتور «أولمان» ظهر بنفسه على شبكة C.B.S (وهى أكبر شركات التليفزيون الأمريكية) فى ٩ فبراير الماضى يتحدث عن «نظريته فى الحرب» مركزا على عدة شروط:

ـ أن استعمال أقصى درجات العنف من أول لحظة كفيل بتوليد إحساس بالعجز لدى العدو، يجعله مأخوذا بطغيان تفوق عليه لا مثيل له (ولعل ذلك الأثر هو المقصود من مشاهد الحشد العسكرى الأمريكى المتوحش حول العراق من قبل بدء أية عمليات، والظاهر أنه أحدث أثره ساحقا فى عدد من العواصم العربية وصلت إلى التسليم اليائس بأنه طوفان كاسح لا يمكن إيقافه ـ ومن قبل أن تقتحم الجيوش حدود العراق!).

ـ أن تكون بداية الضربة الأولى على بغداد حاملة لـ ٨٠٠ صاروخ من طراز كروز متلاحقة على مدى يومين أى بمعدل صاروخ كل أربع دقائق، وفى هذين اليومين ـ طبقا لأولمان ـ فإنه لابد من تدمير كافة محطات الطاقة والماء، وعليه فإنه عندما يجىء

اليوم الثالث يكون «سكان العاصمة العراقية قد تأكد استهلاكهم نفسيا ومعنويا - قبل ماديا وجسمانيا».

- والأثر الذى يجب أن تُحدثه اللحظة الأولى من الحرب، لابد أن يكون مقاربا لأثر قنبلة هيروشيما التى أقنعت القيادة العليا اليابانية والإمبراطور «هيروهيتو» بأن حياتهم ذاتها تحت رحمة الغزاة، وفى رأى «أولمان» أن ذلك ممكن فى حالة العراق حتى إذا لم يقع استعمال قنابل نووية، اكتفاءً «بأسلحة متفوقة» لها قوة فتك غير محدودة.

ثم يختم الدكتور «أولمان» شرحه لنظريته فى حديثه التليفزيونى بقوله: «إنه قام بتدريس منهج كامل عن نظريته لكبار القادة السياسيين والعسكريين فى كلية الدفاع الوطنى، وكان بين الجالسين على مقاعد الدرس والتحصيل أمامه: «كولين باول» (رئيس هيئة الأركان السابق فى إدارة بوش (الأب)، ووزير الخارجية الحالى فى إدارة بوش (الابن) !».

(وذلك فى الوقت نفسه - حتى تتصل الجذور بالفروع - منطق يختصر الوقت، ويقلل فى التكاليف، ويوفر الخسائر فى أرواح المهاجمين الذين تربوا على أن الوطن مساهمة فى شركة وليس تضحية بدم)].

....

....

٦ - يجيء بعد ذلك فى سياق ما يلزم الاتفاق عليه - أن هذه الاستراتيجية فى استعمال القوة المسلحة الصاعقة، لم يكن ممكنا تطبيقها فى زمن الحرب الباردة، لأن وجود الاتحاد السوفيتى فى مواجهة الإمبراطورية الأمريكية فرض درجة من التحفظ استوجبها ميزان الرعب النووى.

ومع أن كلا من «القوتين الأعظم» زمن الحرب الباردة، كلتاهما اهتمت بالحروب المحلية المحدودة وربما شجعتها وحرضت عليها كميادين لاختبار القوة، واحتلال - أو إخلاء - المواقع، فإن «الإمبراطوريتين الأكبر» فى نفس الوقت وعلى امتداد قرابة نصف القرن حرصتا على حصر دائرة النار وإبعادها بكل وسيلة عن خط التماس المباشر بينهما.

وهكذا فإن الصراع بين الإمبراطوريتين - إمبراطورية السوق وإمبراطورية الشيوعية - دار بالوساطة، ودار بالأساليب الخفية والنفسية والاقتصادية، أملا فى اتقاء المحظور وتجنب الدمار المتبادل فى جحيم نووى!

٧ - وأخيرا يلزم الاتفاق على أنه فى تلك الفترة الحرجة (من الحرب الباردة) - فإن الولايات المتحدة الأمريكية، منحت تفويضات مفتوحة فى مناطق مختلفة من العالم لقوى إقليمية كلفتها بدور رجل البوليس المحلى ينوب عنها فى استعمال السلاح عندما تقتنع الولايات المتحدة بأن دور السلاح قد حان فى التعامل مع بؤر مقاومة فى إقليم معين - ثم إنه فى إطار هذه التفويضات برز دور إسرائيل فى الشرق الأوسط قبل أى وكيل غيرها (مثل كوريا الجنوبية أو جنوب أفريقيا العنصرية أو إيران الشاهنشاهية)، وزاد أن إسرائيل نتيجة اعتبارات إضافية، تمكنت من خلق توافق استراتيجى مع الولايات المتحدة شجعته الإمبراطورية الأمريكية واستفادت من نتائجه.

والشاهد أن إسرائيل إلى جانب التوكيل الممنوح لها فى حفظ المصالح الإقليمية للولايات المتحدة - بدت قادرة - بالزيادة فوقه - على تعبئة يهود العالم وراء الولايات المتحدة - وعلى التأثير فى أهم وسائل الإعلام والترفيه - وعلى جمع المعلومات من قلب الاتحاد السوفيتى ومحيطه - ومستعدة لأية مهمة تكلف بها دون تدقيق فى المقاييس والمعايير - وذلك خلق فى الشرق الأوسط - ضمن ما خلق - تناقضا بين الحقائق وخللا فى الموازين: بحكم أن المصالح الأمريكية كلها عند العرب، وتأمين نفس المصالح موكول إلى إسرائيل - مع تفويض لها تتصرف كما ترى - أو كما يُطلب منها!

٢ - سباق بين «البيان» - و«الإعلان»!

بعد ذلك وفى طلب مزيد من الفهم والتحليل لمشهد هذا الإعصار الأمريكى العاتى الذى يضرب المنطقة العربية، فقد يكون مطلوبا استعادة بعض المشاهد - بعد لزوم الاتفاق على مقدمة له سبقت.

ومع أن المشاهد فيها - بدورها - ما هو مذكور ومشهور، إلا أن مراجعة المذكور والمشهور قد تكون ضرورية - لسببين أيضا:

- استثارة الذاكرة وتحفيزها - من ناحية.

- والربط والوصل بين المواقف إذ يتضح سياقها - من ناحية ثانية.

١ - وعلى سبيل المثال فقد يكون مطلوبا استعادة أسلوب الدعوة والترويج التى اتبعتها القوتان الأعظم فى فترة الحرب الباردة، لأن الحرب الباردة كانت على الواجهة محاولة من كل طرف لتقديم نفسه للعالم، وتزكية نظامه أمام الشعوب، وتصويره على أنه شكل المستقبل، وبضرورة الأشياء فقد كانت طبيعة كل واحدة من القوتين موجهة لأسلوبها في الدعوة والترويج.

وفى حين أن الإمبراطورية الشيوعية اعتمدت أسلوب التبشير بفردوس تصنعه الطبقة العاملة بريئا من الاستغلال - فإن الإمبراطورية الأمريكية - وهى بالدرجة الأولى «إمبراطورية سوق» - اعتمدت أسلوب الإعلان فى توزيع وبيع السلع!

وفى حين أن الإمبراطورية الشيوعية أخذت بالخطب الرنانة والبيانات الحماسية، يجيء ختامها دائما هتافا بالتحية «لنضال الشعوب» و«بسالة كفاحها» - فإن الإمبراطورية الأمريكية أخذت بفنون الإعلان، وأهمها أنه شعار واحد يقول كل شيء فى عبارة واحدة مختصرة تستثير صورا حافلة بالتشويق والإثارة.

وفى حين أن الفردوس الشيوعى (مثل أى نعيم مقيم) مؤجل إلى ما بعد إتمام «بناء الشيوعية» - فإن السلع الأمريكية معروضة للكافة وفى إيحاءاتها أن شكل زجاجة الكوكاكولا وحده وإلى جانبه عبارة «هى الأصل» جاهز لاستدعاء مذاق منعش، وأن صورة ملونة للهامبورجر وإلى جانبها عبارة «لحم صاف» جاهزة لاستدعاء الشبع والامتلاء، (بل إن صورة الشارة المعدنية الصغيرة لسيارة كاديلاك جاهزة دون زيادة كلمة واحدة، لخلق جو من الفخامة والعز يجرى على أربع عجلات!).

وبالفعل فإن معروضات السوق الجاهز فعلا، تمكنت من إزاحة وعد الفردوس المنتظر!

كان أسلوب الإعلان الأمريكى يقول كل شيء فى عبارة واحدة أو صورة واحدة، وكان البيان الشيوعى وعدا مبهما يكرر ويزيد إلى درجة القتل بالملل!

ومن المدهش أن الإعلان الذى يكتفى بعبارة واحدة وصورة واحدة، أدى فى مجال السياسة إلى مشاهد ملفقة، لكنها - اعترافا بالواقع - حققت غرضها.

....

....

[وأتذكر أيام كنت أغطى وقائع الثورة الإسلامية فى إيران أننى صادفت طواقم عدد من شركات التليفزيون الأمريكية تبحث فى «طهران» و«قم» و«أصفهان» عن مظاهرات تحرق العلم الأمريكى، وكانت تلك هى الصورة المطلوبة لإظهار أن الثورة الإسلامية عدو للولايات المتحدة وللغرب، وبالتالى فإن الرأى العام الأمريكى والأوروبى عليه أن يعاديها.

وفى مرة من المرات فى ساحة «الشاهياد» في طهران، صادفت موقفا لا يكاد يُصَدَّق، فقد وصل طاقم إحدى وكالات التليفزيون الأمريكى جاهزا بمصوريه وعدساتهم، واللافت أنهم جاءوا معهم أيضا بمجموعة من الأعلام الأمريكية يسلمونها بأيديهم إلى المتظاهرين كى يحرقوها أمام الكاميرات، وكان المتظاهرون بحماستهم متلهفين على تخاطف الأعلام الأمريكية وإشعال النار فيها إظهارا لمشاعرهم، دون أن يخطر لهم أنهم وقعوا - غير مدركين - فى شراك فخ الصور، الذى يبغى تسجيل المشهد الذى يقول كل شىء - ويعبر عن كل «واقع» - فى لقطة واحدة.

وفى الممارسة العملية فإن الخطاب على الناحيتين لم يلبث أن فقد مصداقيته :

- فخطاب الإعلان الأمريكى ظل سطحيا كالقشرة يحرض على شراء سلع، ولا يستطيع تأصيل قيم.

- وخطاب البيانات - السوفيتى - أصبح تناقضا مع الواقع يبشر بالجنة ويسوق الناس نحوها على الطريق - بعصا غليظة (على حد تعبير الزعيم السوفيتى «نيكيتا خروشوف» في نقده الشهير للزعيم الشيوعى «جوزيف ستالين»!).

....

....

[ولعل نفس الكلام يصدق من ناحية أخرى على الرئيس الأمريكى الحالى «جورج بوش» . ففى خطابه العام دعوة تقول أنها تريد تكريم الشعوب العربية بنعمة الديمقراطية . ولكن بإطلاق الصواريخ على من تشاء بينها !] .

....

....

وفى مجال الخطاب بعد مجال الصور، فإن أسلوب الكلمة الواحدة زاد واستفحل، لأن أى معترض على السياسة الأمريكية لاحقه وصف واحد يدمغه مرة بأنه «شيوعى»، أو «إسلامى»، أو«إرهابى» إلى آخر القائمة . كما أن أى رافض لهيمنة واشنطن أعيدت تسميته بـ: «هتلر» - أو «موسولينى» - أو «ستالين» - أو«أسامة بن لادن» أخيرا، وكأن لا فارق بين صروح برلين وكهوف قندهار، ولا بين الجيش السوفيتى وجند طالبان، ولا بين أرقى القوانين الرومانية وفتاوى «الملا عمر» بأن الأرض مسطحة وليست كروية، كما يزعم «أهل الكفر» !] .

....

....

٢ - وقد يكون من المطلوب - أيضا - استعادة ما ظهر من أن فنون «الإعلان الأمريكى» تفوقت بشدة على وعد «الفردوس الشيوعى»، وبرغم ذلك فإن إمبراطورية السوق ظلت تواصل الضغط ضد الخطر السوفيتى وتبالغ فيه، حتى وقت لم يعد باقيا فيه من هذا الخطر غير ترسانة نووية ضخمة مهددة بالشيخوخة بسبب نقص الموارد . ومن باب الحيطة فإن هذه الترسانة المتهالكة بقيت في الظنون، باحتمال أن زعيما سياسيا يائسا أو جنرالا عسكريا مجنونا قد يقوم فى اللحظة الأخيرة بمغامرة ابتزاز حمقاء يقترب فيها بأصابعه من الأزرار الحمراء، واضعا الدنيا على حافة هاوية !

ولم تجد الولايات المتحدة طمأنينة وهى تتابع مرور عشرين سنة من الركود الكبير قضاها الزعيم السوفيتى المريض «ليونيد بريجنيف» على القمة فى الكرملين .

ولم تجد الولايات المتحدة طمأنينة حتى وهى تتابع المواكب الجنائزية لقادة

سوفييت («بريجنيف» و«تشيرنينكو» و«أندروبوف») بعد أن وصلوا إلى القمة، وقد أخذت منهم السنون والعلل ضرائبها، وراحوا يموتون واحدا بعد واحد.

ففي تلك الأوقات كانت الترسانة النووية السوفيتية الضخمة سيفا معلقا، واحتمال وصول زعيم يائس أو جنرال مجنون إلى شفرة تشغيلها ـ واردا ومؤرقا!

٣ ـ ومن المطلوب استعادة لحظة سقوط حائط برلين (٩ نوفمبر ١٩٨٩) ـ وسقوط الاتحاد السوفيتي نفسه بعد ذلك بسنتين، عندما آلت قيادته إلى رجلين، أولهما واقعي إلى درجة الاستسلام يهيئه الضعف واليأس (جورباتشوف)، والثاني خيالي إلى حد الأوهام ومعظمها يهيئه إدمانه للفودكا (يلتسين) ـ ومع ذلك ظلت الولايات المتحدة الأمريكية غير مصدقة للمشهد الذي تراه أمامها ويراه العالم بأسره.

وظل البيت الأبيض ـ وفيه أيامها الرئيس «رونالد ريجان» ـ مأخوذا بهذه الصورة المذهلة لما يجري داخل وخارج أسوار الكرملين. وكان أكثر ما فاجأ واشنطن أن الرجلين الباقيين على دفة الإمبراطورية الشيوعية (يلتسين وجورباتشوف) ـ كلاهما راح يستعين بها ضد رفيقه، ومن جانبها فقد كان مُناها الخلاص من الرجلين معا، وفي نهاية المطاف تكفل كلاهما بإنجاز المهمة وتحقيق المُنى.

ومع أن المعلومات المتدفقة على المكتب البيضاوي ـ مكتب الرئيس في واشنطن ـ كانت مؤكدة ومفصلة في رصدها للسقوط الكبير ـ فإن كافة أجهزة الإدارة الأمريكية حول البيت الأبيض، وفيها وزارة الدفاع (البنتاجون)، ووزارة الخارجية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية (C.I.A) ظلت تفرك جفونها تتأكد أن ما تراه هو الحقيقة، ثم كان أول همها وسعيها بعد أن ثبتت الرؤية إبداء اللهفة على مصير الترسانة النووية السوفيتية، والهرولة على عجل بعروض مساعدة على تأمينها (إزاء عمر افتراضي قارب أجله) ـ وخوفا من مجهول يمد أصابعه إلى زر أحمر مع لحظة مزاج انتحاري!

٤ ـ ومن المطلوب استعادة حقيقة لا يصح أن تغيب عن الاعتبار، وهي أن الصراعات الكبرى بين إمبراطوريات التاريخ الكبرى ـ وحين تستحيل المواجهة المباشرة بالقوة ـ ترتبط نتائجها بمعادلة معروفة في علم الصراع.

فهى ليست معادلة نصر أو هزيمة بالمعنى التقليدى، وإنما هى اختبار صبر وقدرة على الاحتمال.

(وتلك حكمة مأثورة فى الأدب العربى ترى «أن الشجاعة في القتال بين اثنين يقع حسمها عندما يصرخ أحدهما أولا!»).

أى أن المعول عليه فى ختام أى صراع بين طرفين منوط عند نهايته بمن يفقد إرادته قبل غيره، ومن يلحقه الوهن تاليا!

وقد ترامت إلى أسماع واشنطن فى تلك الظروف صرختان بالألم صادرتان عن موسكو ـ تلاحقتا بفارق سنوات قليلة:

○ صرخة من «جورباتشوف» بأنه لم يعد يستطيع!

○ وصرخة ثانية من «يلتسين» بأنه فقد الأمل!

....

....

[بمعنى أن الطرف الأمريكى كان لديه ـ بدوره ـ ما يدعوه إلى الصراخ من مواجعه وآلامه، لكنه تحمل ولم يصرخ حتى سمع صرخة خصمه قبله، وبالفعل فقد حدث فى بداية التسعينيات ـ وكان «رونالد ريجان» قد ترك مكانه فى المكتب البيضاوى لنائبه «جورج بوش» (الأب) ـ أن الولايات المتحدة وجدت نفسها مثقلة ومستنزفة.

ـ فقد تبين لها أنها مدينة للعالم بما يزيد على مجمل إنتاجها السنوى (٥ تريليون دولار).

ـ وتحققت من أن اقتصادها فى عمومه تأثر بالضرر (بما جعل سقوط «جورج بوش» فى انتخابات الرئاسة الثانية محققا على أساس شعار أطلقه «بيل كلينتون» بـ «إنه الاقتصاد يا غبى»).

ـ واكتشفت أن نظام التعليم الأمريكى تراجع فى جدول الأسبقية العالمية من المكانة الأولى إلى المكانة السابعة عشرة.

- وتبدى لغيرها - ولها - أن لعبة السياسة - المعتمدة على الإعلان - بعد نصف قرن من الحرب الباردة - نزلت بمستوى الأداء وجعلته هو الآخر صورا متحركة تكلف مالا وتصنع خيالا. ولعل سطوة الإعلان وغوايته كانت من أهم العناصر التى هزمت رمادية «جورج بوش» (الأب)، إزاء الألوان الخلابة (والفاضحة فيما بعد) لحيوية وشباب «بيل كلينتون».

- وأهم من ذلك كله فإن الولايات المتحدة ظهرت خارجة من الحرب الباردة وقد استنزفت كثيرا من أرصدتها السياسية (وأولها المصداقية)، كما استنزفت كثيرا من مدخراتها (وأهمها احتياطى الذهب فى فورت نوكس)، ثم إنها - وهذا هو الأخطر - أسرفت فى استعمال الطاقة حتى أصبحت مستوردة للبترول - بقرابة ٨٠٪ من احتياجاتها.

وكان ذلك يقتضى مراجعة، ويلح في طلب حل، وإلا فإن «إمبراطورية السوق» معرضة لإشهار إفلاسها].

....

....

٥ - ومن المطلوب - أيضا - استعادة مناخ التبرم والضيق والغيظ مما شعرت به الولايات المتحدة حِيال حلفاء لها فى أوروبا اعتبروا انهيار الاتحاد السوفيتى انتصارا لهم، دون أن يتنبهوا بالقدر الكافى لنوازع الولايات المتحدة فى تلك اللحظة الفارقة. ذلك أنهم وهم يحتفلون بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى، لم يظهر عليهم (من وجهة النظر الأمريكية) إدراك لحقيقة أنهم يحتفلون بنصر لم يصنعوه، ولم يتحملوا تكاليفه، بل إنهم على العكس استفادوا على الحساب - من حيث إن الولايات المتحدة وفرت لهم طول الوقت عمليات إنقاذ متوالية ابتداءً من مشروع مارشال الذى أسعفهم فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، وحتى ضبط أسعار بترول رخيص أتاحته لهم الولايات المتحدة من أسواق الشرق الأوسط التى استحوذت عليها. ثم إن هذا الدعم ظل متاحا حتى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما قفزت أسعار البترول، (وبعدها وقف الدكتور

«هنرى كيسنجر» وزير خارجية الولايات المتحدة فى مؤتمر باريس لتدوير فوائض النفط العربى (١٩٧٤) قائلا لدول أوروبا «إن مشروع مارشال قد انتهى الآن وانتهى معه تطوع الولايات المتحدة بضمان سعر بترول رخيص كان لازما لعملية إنعاش أوروبا) - وعلى أى حال فإن هذا المزاج الأمريكى الصارم لم يطل أمده ولم يلبث سعر البترول أن نزل من ذُراه العالية ليتيح - مرة أخرى - وفرة طاقة رخيصة لأوروبا الغربية فى وقت دخلت الحرب الباردة فيه إلى مرحلتها الحاسمة مع النصف الثانى من السبعينيات وطول الثمانينيات.

وكانت بقية الدواعى الأمريكية إلى التبرم لدرجة الغيظ من الحلفاء الأوروبيين، «ظنها» أنهم عاشوا زمن الحرب الباردة فى أمان وفرته لهم مظلة نووية أمريكية تولت حمايتهم دون أن تكلفهم شيئا، وهذه المظلة لم تكفل لهم الأمن فحسب، وإنما كفلت لهم أن يتوفروا على صنع الثروة وتكديسها، وتجديد وسائل إنتاجهم وتطويرها، وتحسين خدماتهم والارتقاء بها وأولها التعليم. والآن هرعوا للاحتفال على حساب ما أنجزته أمريكا وحدها، ثم هم فوق ذلك يحاولون تلقينها درسا فى طرائق السلوك والتصرف، ويتبجحون بالرغبة فى اعتبار أنفسهم أقطابا دولية - أوروبية على قدم المساواة مع أمريكا.

وكان معظم الضيق إلى حد الغيظ موجها إلى فرنسا وألمانيا، وأما القوة الأخرى فى الثالوث الأوروبى وهى بريطانيا، فقد برئت من اللوم لأنها ألحقت نفسها مبكرا جدا بالولايات المتحدة - سواء بقرابة اللغة أو بلغة المصالح.

وكان الحلفاء الأوروبيون لأمريكا حاضرين دائما بردود تثير الخواطر أكثر مما تلطفها، فهم يعترفون بفضل المظلة النووية الأمريكية، لكنهم يضيفون أن هذه المظلة كانت أمنا لأمريكا بالدرجة الأولى، ثم إنها لم تكن بلا ثمن، لأن أوروبا أعطت الكثير وتحملت الأكثر سواء من غموض النوايا السوفيتية أو من تجاوزات القوة الأمريكية، ومع ذلك فإن أوروبا - فى الأول والآخر - كانت قابلة بدور متميز لأمريكا فى قيادة عالم ما بعد الحرب الباردة، ومنتهى طلبها شراكة في المستقبل متكافئة وليس إملاءً إمبراطوريا متعاليا، فهم ليسوا دول عالم ثالث، وإنما هم دول أقدم وأعرق، وثقافات أسبق فى الزمن وأعمق، وخبرة أسلم وأعقل!

ثم يضيف هؤلاء الحلفاء «أن أوروبا فى كل الأحوال لم تكن عبئا ثقيلا على الولايات المتحدة، ولم تكن هى التى أرهقت الموارد الأمريكية، وإنما أرهقها السباق الفضائى والنووى فيما أسماه «رونالد ريجان» «حرب النجوم»، ثم إن أوروبا لم تكن هى التى تسببت فى استنزاف مخزونات الذهب فى فورت نوكس، وإنما حسابات حرب فيتنام ورغبة الرئيس «جونسون» فى تمويل هذه الحرب بعيدا عن رقابة الكونجرس ـ وذلك ما أدى إلى تذويب السبائك الذهبية، وتسييل مخزونها المتراكم!

٦ ـ ومن المطلوب أخيرا فى هذا المفصل الدولى الهام، ملاحظة أن التبرم الأمريكى والضيق وصل جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه بحيث طال أطرافا عربية متعددة، تحسب أنها تحمست وتطوعت لتحقيق التفرد الأمريكى بقمة العالم:

○ فمن ناحية كانت هناك دول تظن أنها لعبت دورا هاما فى أفغانستان، حيث وقعت الضربة القاضية Coup de Grace ضد الاتحاد السوفيتى تحت رايات الجهاد الإسلامى المقدس الذى أرهق الجيش السوفيتى، ومرغ أنفه فى التراب وأوصل الدولة السوفيتية إلى قبرها تحت ذلك التراب.

○ ومن ناحية ثانية دول أخرى تظن أنها لعبت دورا أساسيا فى وقت تقدم المد الإسلامى الذى مثلته الثورة الإيرانية، وأقامت ضده سدا هائلا مدعوما ماليا ومخابراتيا حتى أوقفته وحصرته، وبالتالى فإن العقيدة الشيوعية لم تركع أمام القنابل النووية للولايات المتحدة، وإنما أرغمتها على الركوع ـ تلك السيوف المشهرة للجهاد الإسلامى الذى وهب ـ بدوره ـ نصر الله للولايات المتحدة!

والآن كانت هذه الدول العربية على الناحيتين (الفريق الذى صد الزحف الشيوعى فى أفغانستان، أو الفريق الذى حصر التيار الإسلامى فى إيران) ـ تتقدم مطالبة بحقوق تعتبرها إنصافا وعدلا!

ولم تكن الولايات المتحدة على استعداد للاعتراف للطرفين بما قدما، ورأيها ـ بأثر رجعى! ـ أن هؤلاء العرب لا يستحقون منها مكافأة، فقد فعلوا ما فعلوا ووقفوا حيث وقفوا دفاعا عن مصالحهم الذاتية، وعن أمنهم قبل الأمن الأمريكى، وبالتالى لا تصح لهم بعد ذلك مطالبة بمستحقات متأخرة أو متقدمة. ومن المفارقات أن بعض

العرب لم يكونوا يطالبون بحق شراكة بإسهام ما قدموا، وإنما كان قصاراهم طلب الرعاية، وأول أملهم أن تكف الولايات المتحدة الأمريكية عنهم أذى إسرائيل وغرورها، مع العلم بأنهم لم يقصروا فى حق إسرائيل، فقد اعترفوا بها دون استثناء - واعترفوا كذلك بعلاقتها الخاصة بالولايات المتحدة، بل إنهم وبدون استثناء أيضا تعاملوا مع إسرائيل - بعضهم فى العلن وبعضهم فى السر - حتى تنفك العقد المتخلفة من القضية الفلسطينية بحيث تدارى أمام الناس وتستر، وحينئذ تكون العلاقات مع إسرائيل شمسا في عِز الظهر وقمرا بلغ ذروته وصار بدرا (وأكثر).

(والغريب أن القيادات العربية المعنية لم تدرك أنها بهذا النوع من «الأمل» تزكى إسرائيل وترفع من قدرها وأهمية دورها فى نظر الولايات المتحدة، لأن ما جاءوا يطلبونه بعد كل ما قدموا هو بعينه اعترافهم للولايات المتحدة بأنها لم تخطئ فى سياستها حين اعتمدت إسرائيل وكيلا لها فى المنطقة، وكانت على حق عندما استثمرت فى ذلك البلد ما استثمرته من مساعدات مدنية وعسكرية، لأن حساب التفوق الإسرائيلى أضيف فى النهاية إلى الأرصدة الأمريكية وزاد من قدرتها على ضبط تصرفات العرب رضى أو غصبا!).

٣ - «المناقشة الكبرى» فى واشنطن:

بعد الاتفاق على ما يلزم الاتفاق عليه وبعده على المطلوب استعادته - فإن هناك لحظة تستحق التوقف أمامها لأنها - فى الحقيقة - توقيت ولادة هذا الإعصار الأمريكى العاتى الذى يضرب المنطقة العربية ويدوى الآن رعدا ويلمع برقا على آفاقها.

وكان هذا التوقيت بالضبط لحظة سقوط حائط برلين (٩ نوفمبر ١٩٨٩)، وما تداعى بعده من بشائر أو مخاطر، وتدفق طوفانا ذابت فيه جبال الجليد فوق تضاريس الحرب الباردة مرة واحدة.

كان «جورج بوش» (الأب) لحظتها - رئيسا للولايات المتحدة وقد وجد أمامه فرصة نادرة فى التاريخ، وعليه أن يتغلب على وساوسه الشخصية ويتقدم

صفوف إدارته الجمهورية ويقود، وكان اعتقاد كثيرين أن «بوش» ظل حتى بعد سنتين من رئاسته يتحرك فى ظل سلفه «رونالد ريجان» الذى أدار المراحل الأخيرة من استراتيجية هزيمة الاتحاد السوفيتى بجرأة بلغت حد التهور بمشروع حرب النجوم، وذلك هو المشروع الذى أقنع «الكرملين» بعد طول مكابرة بأنه لم يعد قادرا على المضى إلى النهاية فى سباق السلاح، وأن الوقت حان لمواجهة الحقيقة حتى وإن كانت فى مرارة العلقم أو لسع النار.

وفى ممارسة «جورج بوش» لمسئوليته فرصة نادرة وجدها أمامه، فإنه وجه الدعوة إلى مجلس الأمن القومى الأمريكى لعقد سلسلة من الاجتماعات، مهمتها مواجهة موقف مستجد وطارئ - حاسم وفاصل فى مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية - ومستقبل العالم.

وكان بين حضور الاجتماع رجال مازالوا من أهم راسمى السياسات وصُنّاع القرارات فى واشنطن - من تلك اللحظة سنة ١٩٨٩، وحتى هذه اللحظة (أبريل ٢٠٠٣)، وضمنهم:

- «جيمس بيكر» وهو وقتها وزير الخارجية (وفيما بعد مسئول الحملة الانتخابية لبوش (الابن) وإن لم يقبل بالمشاركة فى إدارته).

- و«برنت سكوكروفت» وهو وقتها مستشار الرئيس للأمن القومى (وقد آثر هو الآخر أن لا يشارك فى إدارة بوش (الابن) دون أن يفصح عن أسبابه).

- و«ريتشارد تشينى» وهو وزير الدفاع حينئذ (والآن نائب الرئيس).

- و«دونالد رامسفيلد» وهو أيامها وزير دفاع سابق مع «ريجان» (والآن وزير الدفاع مرة ثانية).

- و«كولين باول» وهو رئيس أركان الحرب حينئذ (والآن وزير الخارجية).

- و«ريتشارد بيرل» وهو نائب وزير الدفاع (والآن مسئول هيئة وضع السياسات الاستراتيجية فى مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض، ولقبه الشائع فى الإدارة هو «أمير الظلام» (Prince of Darkness).

ـ و«بول وولفويتز» وهو مساعد وزير الخارجية حينئذ (والآن مساعد وزير الدفاع).

ـ و«ريتشارد آرميتاج» وهو سكرتير مجلس الأمن القومى حينئذ (والآن مساعد وزير الخارجية).

ـ و«جيمس وولسلى» وهو مدير وكالة المخابرات المركزية حينئذ (والآن مستشار الرئيس لمكافحة الإرهاب).

وغيرهم كثيرون كانوا في المواقع المؤثرة والحساسة لإدارة «رونالد ريجان»، وانتقلوا منها إلى إدارة «جورج بوش» (الأب) ووصلوا أخيرا إلى إدارة «بوش» (الابن)، كأن الزمن لم يتغير، وكأن رئاسة «بيل كلينتون» لم تقع ولم تتصل ثمانى سنوات، ووصل «كارل روفر» وهو كبير مستشارى البيت الأبيض (وأقوى رجل فى المقر الرئاسى اليوم) ـ إلى حد وصف رئاسة «بيل كلينتون» بأنها كانت «فاصلا جنسيا»، تخلل عهدين لرئيسين اسمهما «بوش»! (مع ملاحظة أن ترجمة كلمة «بوش» Bush إلى العربية هى: الخميلة أو الغابة الصغيرة!).

□

فى ذلك الوقت من رئاسة بوش (الأب): عقد مجلس الأمن القومى الأمريكى خمسة اجتماعات متوالية على مساحة ثلاثة شهور ما بين أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠، ثلاثة منها داخل البيت الأبيض فى واشنطن، واثنان داخل المنتجع الرئاسى «كامب دافيد»، وفيما بين الاجتماعات تواصلت لقاءات «مجموعات العمل» الخاصة التى كُلِّفَت بالغوص إلى العمق فى تفاصيل القضايا التى تناولتها مناقشات الرئيس وكبار مساعديه، وهى اجتماعات ولقاءات أُطلق عليها فيما بعد وصف «المناقشة الكبرى» «The Great Debate»، إقرارا بأهميتها عند مفترق طرق أساسى تتحدد فيه وتتقرر سياسات أمريكا فى القرن الحادى والعشرين. ولم تكن موضوعات هذه «المناقشة الكُبرى» سرا، بل إن الكثير من أوراقها ومداولاتها مع شهادات بعض المشاركين الكبار فيها ـ خرج ليرسم صورة شبه كاملة لما دار حوله البحث وترتبت النتائج.

وبصفة أولية فقد كانت لهذه الاجتماعات واللقاءات - نقطة بداية سبقت ونقطة وصول لحقت.

○ نقطة البداية التى سبقت - هى الإقرار بأن السياسة الأمريكية تمكنت بعد نصف قرن من تنفيذ التوجيه الرئاسى «رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠» (وهو توجيه صاغه الخبير الاستراتيجى الأشهر «بول نيتزى» وقدمه إلى «دين أتشيسون» وزير الخارجية الذى وضعه أمام الرئيس «هارى ترومان» مع طلب توقيعه واعتماده) - وكان نص مقدمة هذا التوجيه يقول:

«إن الهدف الاستراتيجى لسياسة الولايات المتحدة يتحدد فى تدمير الاتحاد السوفيتى، وتحقيق تفوق عسكرى أمريكى كامل عليه!».

○ و«نقطة الوصول» التى لحقت - أن هناك الآن مشروع توجيه رئاسى جديد تولت صياغته لجنة خاصة رأسها «ريتشارد بيرل» وفيه بالنص:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن توصلت إلى تحقيق هدفها المطلوب بالتوجيه الرئاسى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٠، على امتداد أربعين سنة من الحرب الباردة، ووصلت إلى تفوق اقتصادى وعسكرى غالب - عليها عند هذا المفصل التاريخى أن تضع وتنفذ السياسات الكفيلة بضمان استمرار القوة الأمريكية غالبة، وبحيث تظل إرادتها غير قابلة للتحدى ودورها غير قابل للمنافسة!».

□

وفيما بين نقطة البداية التى سبقت، وحتى نقطة الوصول التى لحقت، وفى التطلع إلى المستقبل - وهو هذه اللحظة أُفق واسع وليس مجرد نقطة على أفق - وجد المكلفون بالأمن القومى أنفسهم أمام مجموعة اعتبارات أساسية طرحت ضروراتها على المناقشة الكُبرى.

وكانت هذه الاعتبارات الأساسية قائمة طويلة:

١ - منذ كان الرئيس «كارتر» فى البيت الأبيض سعى مستشاره «زبجنيو برجينسكى» إلى تشكيل هيئة من أربعمائة خبير يرأسهم «بول نيتزى» (ذاته)، مهمتها التحضير للسيناريوهات المحتملة لنهاية الاتحاد السوفيتى والاستعداد

لعواقبها كيفما تجىء، وكان «برجينسكى» يرى نهاية الاتحاد السوفيتى قادمة (فى وقت ما من بداية القرن الحادى والعشرين!).

وكانت معظم السيناريوهات المحتملة للنهاية تتحسب لمغامرة حرب مسلحة، أو مفاجأة انقلاب، أو محنة فتنة أهلية ـ لكنه لا يبدو أن أحدا توقع أن تجىء هذه النهاية بسكتة قلبية هادئة وسلمية، مستعدة للنهاية دون محاولة إنقاذ ولو بالصدمة الكهربائية، سواء قام بها الحزب الشيوعى أو الجيش الأحمر، والمثير لدهشة الجميع فى واشنطن أنه بدا فى بعض اللحظات وكأن كل الأطراف فى الداخل السوفيتى حريصون على «سرعة تكفين الميت ودفنه» ـ أكثر من حرصهم على إنعاش قلبه واسترجاع نبضه.

وهنا فإن تلك التصورات المدروسة مقدما واحتمالاتها المتوقعة سلفا ـ لم يعد لها داع أو نفع، وكانت تلك أكبر المفاجآت فى قائمة الحقائق الأساسية المطروحة على المناقشة الكُبرى.

٢ ـ ثم لاحظ الجميع فى واشنطن أن مستشار ألمانيا «هيلموت كول» تحرك بسرعة مستغلا فرصة سقوط حائط برلين، ليطرح مطلب «وحدة ألمانيا»، ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت حتى اللحظة الأخيرة تأمل أن تكون مقاومة الوحدة الألمانية آخر معركة يخوضها الاتحاد السوفيتى قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة ـ فإن المستشار «كول» فاجأ الكل حين عرض مبلغ ثلاثين بليون دولار على الاتحاد السوفيتى المُفْلس مقابل أن لا يعترض أو يعارض وحدة ألمانيا، وقد رضى «جورباتشوف» بالصفقة، وأمله أن هذه الجرعة من السيولة تخفف من وجع السقوط، وبالتالى فإن القول الفصل بعد الرضى السوفيتى عاد إلى واشنطن. وطار «كول» إلى العاصمة الأمريكية التى لم يعد لديها عذر مقبول لرفض الوحدة الألمانية، وهى فى صميم القلب لا تريدها، مخافة أن تكون مقدمة لبعث ألمانيا ـ أو تجديد مشروع الرايخ الكبير ـ أو ترسيخ قوة أوروبا كمنافس محتمل وقادر على عرقلة السيطرة الأمريكية المطلوبة والمستهدفة.

على أن البيت الأبيض اضطر للموافقة على مضض ـ لأنه لم تكن لديه سياسيا ذريعة مقبولة للاعتراض ـ وقد بقى رجاؤه أن الوحدة الألمانية ربما تخيف فرنسا

أكثر مما تقلق أمريكا، وربما تزعج بريطانيا أكثر مما تهدد أمريكا، وذلك يؤدى إلى انقسام أوروبا أكثر من ترسيخ لقوتها، وإلى جانب ذلك (هكذا التقدير الأمريكى) - فإن ألمانيا الغربية سوف ترهق مواردها بأكثر مما تتصور فى تحقيق الوحدة، حين تتكلف ما هو فوق طاقتها لرفع مستوى ألمانيا الشرقية إلى مستوى ألمانيا الغربية، وهذه عملية استنزاف اقتصادى وسياسى مهولة، وهى بالتأكيد كافية لإرباك ألمانيا الموحدة عشرين سنة على الأقل (وذلك صحيح إلى حد كبير).

والخلاصة هنا أن الولايات المتحدة وافقت على مضض، عارفة أن هناك - ربما - مشاكل قادمة مع ألمانيا (أو مع أوروبا) - لكن هذه المشاكل مؤجلة إلى مدى غير منظور.

٣ - أن هناك دواعى للخلل خطرة تتعلق بالأحوال الأمريكية ذاتها، وكلها تقتضى علاجا يحتاج إلى جهود مركزة، فأوضاع الولايات المتحدة هذه اللحظة مضطربة فى مجالات عديدة:

- فهى مرهقة اقتصاديا بقسوة، حتى أنها الآن أكبر مدين فى العالم.

- وهى مجروحة - على الأقل نفسيا - من تأثير هزيمة فيتنام التى لم تشف بعد جراحها.

- وهى مشوهة فى صورتها العالمية من كثرة الحملات التى وجهت إلى سياساتها فى العالم الثالث وفى أوروبا أيضا!

- وأخيرا فهى مكشوفة فى هيبتها، وبعضه من سوء صورة عدد من رؤسائها، خصوصا بعد فضيحة «ووترجيت»، وقد ترتب عليها عزل رئيس أمريكى لأول مرة فى القرن العشرين (ريتشارد نيكسون).

والمعنى أن الولايات المتحدة هذه اللحظة كانت أشد ما تكون فى حاجة إلى عملية ترميم شامل للقوة، لأن قيادة العالم نحو عصر من السلام الأمريكى Paxa Americana مهمة يصعب تحقيقها بالسلاح وحده، أو بسباق فضائى أو نووى ضد طرف منافس - أو بكل ما تقدر عليه فنون الإعلان مهما بلغت مهارتها - أو ببرامج للمساعدة تماثل مشروع «مارشال» الذى اشترت به الولايات المتحدة

صدارتها لحلف الأطلنطى، كما فعلت بعد الحرب العالمية الثانية - والسبب حسابى بحت، ففى تجربة مشروع «مارشال» كانت المساعدات المقدرة لأوروبا الغربية حتى تستأنف تشغيل طاقاتها - مساعدات محدودة أو محددة، وهى فى مقدور أمريكا التى خرجت من الحرب العالمية الثانية بأكبر مخزون ذهب فى العالم - وأما الآن فإن مجتمع الدول كله ينتظر مكافآت الحرب الباردة، وأمريكا لا تستطيع الوفاء بها، وأخطر من ذلك فإن طالبى المساعدة - خصوصا فى العالم الثالث - لم ينشئوا بعد طاقاتهم القادرة على «تنمية ولادة للتنمية»، ومن ثم فإن حاجتهم إلى المساعدات ضخمة وأجلها ممتد، وكل ذلك غير مطروح لأنه غير متاح في هذا الوقت!

٤ - أن هناك شبح خطر يلوح على الأفق وهو خطر نفاد مصادر الطاقة المتوافرة للعالم هذه اللحظة، ودواعى هذا الخطر متعددة:

- أبرزها أن البترول لا يزال عماد الطاقة المحركة فى أمريكا وفى العالم.

- والبترول مورد يستنفد طبيعيا بتزايد استهلاكه سنة بعد سنة، خصوصا فى الولايات المتحدة، وهو بلد وقع فى «غرام الكهرباء والسيارة والطائرة»، وكلها «بالوعات شرهة للنفط».

- وكانت الولايات المتحدة منذ صدمة ارتفاع أسعار البترول سنة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ - تسعى إلى بدائل أخرى (كالطاقة النووية وحرارة الشمس، وقوة الريح، وتدافع الموج)، لكن هذه البدائل لم تصنع معجزاتها المتوقعة، رغم ما تدفق عليها من استثمارات.

- والآن فإن الولايات المتحدة عليها واجب الاحتفاظ بما لديها من احتياطيات النفط، مقابل الاعتماد فى استهلاكها على ما تستورده عبر المحيطات، ومؤدى ذلك أنها سوف تستورد كل يوم ٢٠ مليون برميل من النفط، وذلك عبء اقتصادى وأمنى وسياسى ثقيل.

لكن الولايات المتحدة ليس أمامها غير أن تتحمل هذا العبء الثقيل، لأنه مسألة «حياة أو موت» - مع مواصلة البحث عن اختراق علمى يتوصل إلى مصدر آخر للطاقة - أو مصادر - لا تنفد. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة التى اعتمدت على

«سباق السلاح» وعلى «التقدم التكنولوجى» فى الحرب الباردة، لم يبق أمامها الآن ـ وحتى تكسب معركة السيادة على العالم ـ إلا أن تدخل فى سباق من أجل السيطرة على النفط مهما تكن الوسائل!

ـ ومن الواضح إلى درجة اليقين أن الشرق الأوسط بقى مصدر أكبر إمدادات النفط، وأكبر مكمن للاحتياطيات المحققة منه، فهذه المنطقة وفيها السعودية والعراق وإيران وإمارات الخليج ـ وبالقرب منها شطآن بحر قزوين ـ مخزن أكثر من سبعين فى المائة من النفط الموجود بيقين تحت سطح الأرض.

والمشكلة العويصة أن هذه المنطقة هى فى ذات اللحظة أكثر بقاع العالم تأزما وتوترا: بسبب الصراع العربى الإسرائيلى وتعقيداته ـ وبسبب الثورة الإسلامية فى إيران وسخونتها ـ وبسبب تردى الأوضاع السياسية فى شبه الجزيرة العربية ـ وبسبب الوهن الذى لحق بالدول المؤثرة في هذه المنطقة تقليديا.

وكانت الولايات المتحدة فى مرحلة السبعينيات والثمانينيات ـ على استعداد للسكوت، لكن المسألة باتت أكثر تعقيدا، لأن استهلاك البترول يتزايد (دون بديل)، ولأن الاستمرار فى اضطراب الأسعار يربك الدول الصناعية (ويستنزف الفوائض والعوائد).

ـ وعليه فإنه لا مفر من أن تكون منطقة الشرق الأوسط ـ وليس غيرها ـ مجال الاختبار الأمريكى الحاسم، مع ملاحظة أن أوروبا منافس على البترول باعتبارها قارة تتشكل من جديد على أساس سوق مشتركة، ثم إن آسيا مستهلك قادم يطالب بزيادة نصيبه من الطاقة، فهناك كتل بشرية هائلة تستعد لدخول سوق النفط بشهية متزايدة مثل الصين والهند.

وعلى هذا الأساس كانت الولايات المتحدة تدرك أن الشرق الأوسط يحتاج إلى عمليتين متوازيتين:

○ الأولى: تسكين الأطراف المنتجة للبترول كل منها فى مربع لا تتجاوزه، وذلك يتطلب:

ـ تثبيت الأوضاع فى السعودية ودول الخليج.

- وترويض الجموح الإسلامى فى إيران.

- والتعامل مع عراق خرج من حربه مع إيران مرهقا يطلب تعويضا عن حرب استنزفته ثمانى سنوات لوقف المد الإسلامى الصادر عن إيران، وحجز تأثيراته، خصوصا عن منطقة الخليج.

○ والثانية: إيجاد حل للصراع العربى الإسرائيلى، وهو بؤرة التوتر فى الشرق الأوسط ومحرك الغضب لدى الشعوب العربية، وهى فى قلب الشرق الأوسط (والمقصود تخفيف احتقان أعصابها).

□

وحتى ربيع سنة ١٩٩٠ (رئاسة «بوش» الأب) - كانت «المناقشة الكبرى» مازالت جارية فى واشنطن تتجاذبها الاجتهادات والتقديرات، وفى ذلك الوقت ظهر فى مجلس الأمن القومى رأيان:

١ - رأى يمثله «الحمائم» من دعاة التحفظ (وزير الخارجية «بيكر» - ومستشار الأمن القومى «سكوكروفت» - ورئيس الأركان «باول»)، ومجمله «أن السيادة الأمريكية المطلقة على العالم مستحيلة، والأفضل منها قبول سيادة نسبية تسمح بوجود شركاء آخرين بأنصبة محدودة، خصوصا مع الأوروبيين - وفى إطار حلف الأطلنطى بعد إعادة تنظيمه بقيادة الولايات المتحدة بطريقة تتناسب أكثر مع ضرورات ما بعد الحرب الباردة.

٢ - ورأى آخر يمثله «الصقور» دعاة الاندفاع، ومنطقهم «أن الولايات المتحدة لم تتحمل - وحدها - بمسئوليات الحرب الباردة وأعبائها، لكى تقبل الآن شراكة تزاحمها على جوائز النصر، خصوصا من أوروبا التى غازلت الاتحاد السوفيتى (كما فعلت فرنسا على عهد «ديجول» وخلفائه) - أو حاولت استرضاءه (كما فعلت ألمانيا بسياسة التوجه شرقا كما حدث أيام المستشار «ويلى برانت» ومن حذوا حذوه حتى «هيلموت كول»)».

٣ - ثم إن الموقع الأكثر سخونة فى العالم الجديد وهو الشرق الأوسط مفتوح بالكامل أمام الولايات المتحدة، «بما فى ذلك أن كافة الأطراف فيه يطلبونها

بالتخصيص ولا يعبأون بغيرها (باعتبار أن العرب يأملون فى ضغط أمريكى على إسرائيل فى حل لقضية فلسطين، ولا يعولون كثيرا على أوروبا، بل ويرفضون الاعتراف لها بدور مؤثر) - ثم إن النفوذ الأمريكى فى الخليج بأسره طارد لغيره - كما أن النفط وهو عماد أى مستقبل موجود فعلا فى حوزة شركات أمريكية عاملة فى المنطقة، والشاهد أن الدول المؤثرة فى الإقليم، وأهمها مصر وتركيا (وبالطبع إسرائيل) - تتسابق فيما بينها على الحظوة فى واشنطن ولا تطلب غير الرضا والقبول».

وإذن (كذلك رأى الصقور) - فإن الولايات المتحدة ليس لها الحق إذا ترددت، وليس لها العذر إذا تخلت.

□

وكانت المناقشات فى مجلس الأمن القومى لاتزال محتدمة - بينما مختلف الأجهزة الأمريكية السياسية والأمنية فى المنطقة - بضرورات الاستمرار في الإدارة - تمارس مهامها على مسئوليتها حتى يبلغها قرار نهائى.

وطالت المناقشات بين الحمائم والصقور، وطال الجدل بين التحفظ والاندفاع، وخلت فى المنطقة حالة ارتباك شديدة بين سياسات تنتظر قرارات من واشنطن - وبين أجهزة سياسية وأمنية تتحرك وفق اجتهادها على الأرض فى منطقة الشرق الأوسط، وسط أجواء شديدة الفوران (بعد انتهاء الحرب الباردة، واختفاء العدو السوفيتى التقليدى الذى تصدى أربعين سنة وأكثر) - كل ذلك مع تصورات أطراف خطر لها أن أمامها فرصا متاحة لكسب أرض جديدة ومواقع أكثر تقدما.

وفى هذه اللحظة بالتحديد وقع خطأ الحسابات فى بغداد، فجر يوم أول أغسطس سنة ١٩٩٠ حين قررت القيادة العراقية ضم الكويت، ليصبح المحافظة التاسعة عشرة للعراق، ولم يكن القرار فى حقيقته مجرد قيام بلد عربى باجتياح حدود بلد عربى آخر (مهما كانت الذرائع)، وإنما كان جوهر الحقيقة أن خطا أحمر وقع تجاوزه، وفى مناخ لا يسمح لطرف بالتجاوز، وفى ساعة مفتوحة لكل الاحتمالات!

٤ـ ذلك الخط على الرمل سنة ١٩٩٠:

....

....

[سمعت رئيسة الوزارة البريطانية «مارجريت ثاتشر» أكثر من مرة تحكى عن دورها الحاسم فى تشجيع الرئيس الأمريكى «جورج بوش» (الأب) على الوقوف بحزم فى وجه الغزو العراقى للكويت، وكيف أن ضغطها عليه بشدة وصل ـ إلى درجة التأنيب ـ عندما لاحظت تردده (كذلك قالت) ـ حتى يرسم خطه المشهور على الرمل قائلا: «إن ذلك لا يمكن قبوله!» (يقصد غزو الكويت).

وفى رواية «مارجريت ثاتشر» أنها كانت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ على موعد للقاء «جورج بوش» فى إطار مؤتمر مُغلق (أمريكى ـ بريطانى) ينسق الاستراتيجيات ويرتب الخطط بين البلدين، وكان المقرر عقد هذا المؤتمر فى منتجع «آسبن» على سفوح مرتفعات كلورادو، وعندما عَرِفَتْ «مارجريت ثاتشر» نبأ الغزو العراقى للكويت ساورها الظن بأن «جورج بوش» ربما يقرر البقاء فى واشنطن لمتابعة الأزمة الطارئة، وكذلك سارعت إلى الاتصال به تقول له (وفق روايتها) ما يكاد نصه أن يكون:

«جورج ـ لا تؤجل مجيئك إلى هنا مهما نصحك مستشاروك، فلا يصح أن يظن الرأى العام العالمى أن «طاغية شرقيا» أرغم رئيس الولايات المتحدة على التزام مكتبه وتأجيل ارتباطاته، عليك أن تضع الأمور فى حجمها المناسب لها، فضلا عن أن ما جرى فى الشرق الأوسط موضوع لابد لنا أن نبحثه سويا، وقد كنت على استعداد أن أطير إلى واشنطن للقائك، لكنى عدلت لنفس السبب، وهو أن لا يظن أحد أنه أرغمنا جميعا على تغيير جدول أعمالنا».

وتستطرد «مارجريت ثاتشر» «أن جورج جاء إلى آسبن، وجلسنا معا وأحسست أنه «مخضوض» وأن ركبه «سائبة» Wobbly، وبعد ساعة ونصف الساعة تمالك «جورج» نفسه وأكد لى «أنه سوف يضرب بكل قوته» ـ وأكدت له أننا معه!».

وتستطرد «مارجريت ثاتشر» فى روايتها قائلة «أنها كانت تقدر مبكرا أن هناك

فى الغرب خصوصا «أصدقاءنا عبر المانش فى باريس» (تقصد الرئيس الفرنسى «فرانسوا ميتران» أيامها) - سوف يدعون الحكمة، ويطلبون الانتظار، ناسين درس «هتلر» و«موسولينى» فى أوروبا (قبل الحرب العالمية الثانية) - لكى يستأنفوا إدمانهم لسياسة التهدئة، وأما هى فلم تكن - ولا تزال - من الرافضين لهذه السياسة إزاء العدوان، واعتقادها أن السكوت مرة معناه السكوت كل مرة وإلى آخر المشوار، لأن شهية الغزو تنفتح أكثر حين يهضم ما أكل - ويعود مطالبا بالمزيد»] .

....

....

والواقع - كما أظهرت الوثائق والشهادات الحية لاحقا - أن «مارجريت ثاتشر» كانت مبالغة (أو على الأقل متفائلة) فى حجم الدور الذى لعبته فى تشجيع «جورج بوش» (الأب) على التصدى بالقوة لاحتلال الكويت.

والحاصل أنه بصرف النظر عن كل الخطوط الحمراء التى اجتازها العراق فجر أول أغسطس ١٩٩٠، حين اقتحم الأرض المحظورة لمواقع النفط فى الخليج - أن «جورج بوش» لم يكن مُفاجأ بالدخول العراقى إلى الكويت، بل لعل العراق - بذاته وصفاته - لم يكن تلك اللحظة بعيدا عن أفكار مستشارى البيت الأبيض ولا عن تصوراتهم لشكل المستقبل فى القرن الحادى والعشرين، الذى كان قرنا لابد له فى تقديرهم - وبأى ثمن - أن يظل قرنا أمريكيا تنفرد فيه أمريكا بالسيطرة على العالم - ولأول مرة - دون شريك.

□

○ ومن ناحية أن البيت الأبيض لم يفاجأ، فمن المؤكد الآن أن الأجهزة الأمريكية المعنية - وضمنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، والمخابرات العسكرية، ومكتب استطلاع القيادة المركزية التى يقودها الجنرال «نورمان شفارتز كوبف» - كانت تتابع تحركات القوات العراقية، وترصد تقدم فرق الحرس الجمهورى لاتخاذ أوضاع هجومية حول منطقة البصرة، وكانت تلك الصورة كافية لتظهر بجلاء أن هناك نية، وأن هذه النية على وشك أن تتحول إلى خطة لاحتلال الكويت.

واتصل رئيس الأركان «كولين باول» بالبيت الأبيض - يوم ٢٥ يوليو ١٩٩٠ - يتشاور مع مستشار الأمن القومي للرئيس «برنت سكوكروفت»، فيما إذا كان الأوفق تكليف السفيرة الأمريكية في بغداد «أبريل جلاسبي» بطلب مقابلة عاجلة مع الرئيس العراقي، حتى تلفت نظره بتحذير مبكر إلى التزام أمريكي بحماية الكويت لكي يراجع حساباته، لكن «سكوكروفت» عاود الاتصال برئيس الأركان يبلغه بما استقر عليه الرأي بين مستشاري الرئيس وهو أن أي تحذير مبكر «للعراقيين» لا داعي له، وأن القرار هو الانتظار «حتى نرى ما سوف يفعلون ثم نتصرف بما نجده مناسبا!».

ومن الغريب أن «أبريل جلاسبي» - ذات اللحظة - كانت تنقل إلى الرئيس «صدام حسين» رسالة مرتبكة لعلها (إذا جرى استبعاد نظرية المؤامرة) أن تعكس حالة اللاقرار التي كانت سائدة في الإدارة الأمريكية إزاء مشهد سقوط الاتحاد السوفيتي، وبالطريقة التي جرى بها ذلك السقوط وتداعياته، وأولها كيف يمكن للإمبراطورية الأمريكية أن تستغله لحسابها؟!

□

○ ومن الناحية الثانية فإن العراق بذاته وصفاته لم يكن بعيدا تلك اللحظة عن أفكار مستشاري الرئيس «بوش» (الأب) وتصوراتهم لشكل المستقبل في القرن الحادي والعشرين.

والواقع أن العراق بذاته وصفاته كان متداخلا بشدة في مسار مناقشات مجلس الأمن القومي واجتماعاته الخمسة (أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠) - بل وكان حاضرا قبل ذلك في مناقشات لجنة الأربعمائة خبير التي درست احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتي وحاولت أن تتحسب لعواقب هذا السقوط.

وبالتحديد فإن العراق كان داخلا في عديد من الاعتبارات التي طرحتها المناقشات:

- كان بالطبع داخلا في قضية النفط وضرورة السيطرة الكاملة على منابعه وإنتاجه (فالعراق وحده يملك ١١٣ بليون برميل من البترول المؤكد، أي ١١٪ من

الاحتياطى العالمى، ولديه فيما هو مرصود ٧٠ حقلا لم يستثمر منها غير ١٥ - مما جعل وزارة الطاقة فى الولايات المتحدة ترفع حجم الاحتياطيات العراقية - فى تقديراتها السرية - إلى ٢٢٠ بليون برميل أى أكثر من ضعف ما هو محسوب عالميا أو مرصود.

- وكان العراق طرفا نشيطا فى ظاهرة الغضب الإقليمى، فقد خرج من حرب طالت ثمانى سنوات مع إيران، متصورا أن الغرب الذى ناصره فى التصدى للمد الثورى الإسلامى فى إيران (رغم أن هذا الغرب نفسه قاوم الاتحاد السوفيتى بسلاح الجهاد الإسلامى فى أفغانستان) - توقف عن مساعدته، ثم إن الدول العربية - خصوصا دول الخليج - وهى أول وأشد محرضيه على التصدى لإيران، تركته بعد أن أرهق طاقاته وانصرفت تركز على مصالحها.

- وكان العراق داخلا فى قضية أمن إسرائيل، لأنه بسبب عدم وجود حدود بينه وبين إسرائيل - لم يلزم نفسه باتفاقية هدنة، ولم يدخل فى مفاوضات سلام، بل على العكس فإنه اتخذ أكثر المواقف تشددا إزاء أى محاولة لتسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وفوق ذلك فإن ضغط العراق كان محسوسا على سوريا، لمنعها من اللحاق بمصر إلى عقد اتفاقية صلح مع الدولة اليهودية.

- وكان العراق - أولا وأخيرا - طرفا رئيسيا فى قضية تكدس السلاح فى منطقة الشرق الأوسط، لأن الولايات المتحدة اعتبرت أن الثورة الإسلامية فى إيران التى أطاحت بنظام الشاه - وهو أقرب الأصدقاء إلى أمريكا وإسرائيل - ضربة قاسية لها، ومن ثم فإنها لم تدخر جهدا فى تسهيل تسليح العراق حتى يستطيع صد المد الإسلامى الإيرانى، ومعاقبة ثورة «الخُمينى» وجموحها الجارف.

....

....

[والحاصل أن الاستراتيجية الأمريكية سعت إلى ضرب إيران بالعراق، والعراق بإيران، وقصدها استهلاك قوة بلدين لا يمكن الاطمئنان إليهما معا على المدى الطويل، وكانت تلك السياسة هى التى سميت فيما بعد بسياسة «الاحتواء المزدوج»،

وقد عبر عنها «هنرى كيسنجر» بقوله: «هذه أول حرب فى التاريخ أتمنى أن لا يخرج بعدها منتصر، وإنما يخرج طرفاها وكلاهما مهزوم!».

أى أن سياسة الولايات المتحدة فى تلك الحرب كانت زيادة تأجيج النار وتزويدها بوقود جديد كلما هدأ الحريق].

....

....

[والغريب أن كثيرين لم يلتفتوا بالقدر الكافى إلى الداعى الذى دفع الإدارة الأمريكية فى عهد «بوش» (الابن) (٨ نوفمبر ٢٠٠٢) إلى خطف تقرير العراق المقدم لمفتشى الأمم المتحدة عما بقى لديه من أسلحة الدمار الشامل، وكان السبب هو أن الإدارة الأمريكية أرادت أن تحذف من التقرير كل إشارة إلى أن أكثر من ٢٥ شركة أمريكية عملاقة تولت توريد معظم هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل إلى العراق أثناء حربها ضد إيران!].

....

....

- وكان العراق بعد ذلك داخلا فى قضية القلق الإسرائيلى من درجة «المعرفة العربية» بأسرار صنع وإنتاج أسلحة الدمار الشامل (أكثر من الاهتمام بما هو موجود فعلا من هذه الأسلحة) - لأن هاجس إسرائيل الدائم كان إقصاء كل طرف عربى عن «علوم وتكنولوجيا» إنتاج الأسلحة المتطورة.

وأمام اجتماعات مجلس الأمن القومى برئاسة «جورج بوش» (الأب) -كان هناك سيل من تحذيرات إسرائيلية تبدى القلق مما يجرى فى مصانع العراق ومعامله، وتلح على ضرورة اتخاذ إجراء حياله، باعتباره «خطرا محتملا فى المستقبل، حتى وإن لم يكن هذه اللحظة الدقيقة «خطرا متيقنا» !».

□

وطوال الفترة ما بين دخول العراق إلى الكويت أول أغسطس ١٩٩٠، وحتى

خروجه منها فى فبراير سنة ١٩٩١، كان «جورج بوش» وأركان إدارته يشعرون أنهم على أول الطريق المؤدى بهم إلى تأكيد أن القرن الحادى والعشرين سوف يكون - قرنا أمريكيا!

وكانت التجربة الإمبراطورية الجديدة - استعدادا للقرن الأمريكى الجديد (الحادى والعشرين) - فريدة من نوعها، فقد قابلت فرصتها، وساعدها أن الفرصة واتتها - ومع الفرصة قضية.

فهى أولا قضية البترول مباشرة.

وهى ثانيا قضية خلل فى الحسابات وقع فى المكان الخطأ والمناخ الخطأ والزمان الخطأ.

بمعنى أن الولايات المتحدة كانت تفكر فى أمر العراق بالتحديد، ثم إنها حامت حوله وقابلت فرصتها عندما ظهر العراق أمامها على الناحية الأخرى من خط الرمل وليس معه غير كتل من الجماهير المحبطة باحثة فى التيه عن علم، ناظرة إلى النجوم على أمل - وكانت إدارة «جورج بوش» (الأب) مصممة أن لا يفلت منها طرف الخيط الذى أمسكت به، وهنا فإن جهدها تحرك على عدة محاور:

○ المحور الأول - الاستفادة من صدمة غالبية العرب - على المستوى الرسمى والشعبى - بمفاجأة غزو الكويت، وهنا فإنها بادرت إلى استغلال هذا الشعور لتثبت أرضية عربية تؤسس لمشروعية ضرب العراق. وكان المطلوب هو الإسراع بتجهيز هذه الأرضية قبل أن يتبدد أثر الصدمة، أو يراجع العراق تصرفه عندما يرى النذر، أو يتمكن من تحويل الأغلبية التى تعارض تصرفه إلى أغلبية تسكت عليه بأمل أن تتمكن القدرة العراقية المتضخمة من دور فاعل فى الصراع مع إسرائيل.

○ وكان المحور الثانى التأكد - وقد دخل العراق إلى الصندوق - أنه لن يخرج منه، وهنا فإن الضغط الأمريكى كان صارما للحيلولة دون حل عربى لأزمة غزو الكويت. وهنا جاءت - للإنصاف - محاولة ملك الأردن «حسين» (مع التسليم بأنه فيما سعى به كان يحاول الحفاظ على وحدة الأردن وعلى عرشه، وعلى مستقبل أسرته وربما فرصها فى عرش هاشمى فى العراق ذات يوم) - وكان أن الملك «حسين» (كذلك

قال لى وأكد - وساندته فيما قال وأكد - وقائع ووثائق صحيحة)، توضح أنه توصل إلى إقناع القيادة العراقية يوم ٥ أغسطس - بعد أن لمعت البوادر والنُذر - بأنها إذا لم تنسحب من الكويت فسوف تواجه ما لا طاقة لها به، وكان شرط العراق في طلب الأمان - صدور تعهد أمريكى بأن الولايات المتحدة لن تطارد الجيش العراقى فى وطنه - إذا عاد وراء حدوده وترك الكويت.

لكن البيت الأبيض مارس كل نفوذه لقطع الطرق ومنع أى مخرج عليها، وكان مؤتمر القمة العربى فى القاهرة يوم ١٠ أغسطس، وأجواؤه وملابساته بمثابة عملية إغلاق للصندوق حول العراق بالمفتاح وبالترباس!

○ وكان المحور الثالث تكثيف الحشود حول العراق، وكذلك راحت الفرق المدرعة وحاملات الطائرات وقواعد الصواريخ الأمريكية - تتسابق إلى اتخاذ مواقعها فى القواعد والتسهيلات العربية ابتداءً من يوم ٦ أغسطس، أى من قبل انعقاد القمة العربية، وكان شكل الحشود قاطعا أنها الحرب ليس فقط لتحرير الكويت، ولكن - بالدرجة الأولى - لتدمير القوة العراقية والسيطرة على مقدرات ذلك البلد، وفى أواخر سنة ١٩٩٠ كانت الحشود العسكرية الأمريكية البريطانية (ومعها تشكيلات متحالفة من كل مكان) تحكم حصارها حول العراق بطوق حديدى.

وكان الملك «حسين» لايزال يبذل مساعى يعرف أكثر من غيره أنها يائسة، وجرى بينه وبين السيدة «مارجريت ثاتشر» رئيسة الوزارة البريطانية لقاء عاصف فى مقر رئاسة الوزارة فى لندن، فقد جلس الملك أمام المرأة الحديدية، يقول لها بعد المقدمات «أنه يريد أن يشرح لها النتائج التى يمكن أن تترتب على غزو العراق وتدميره» - وإذا «مارجريت ثاتشر» تهب فى وجهه صارخة:

«اسمع.. أريدك أن توفر على نفسك حججك السياسية والقانونية، وتعرف أنك تضع رهانك على الطرف الخاسر، ثم صاحت فيه «أنت تراهن على الخاسر» «You are backing a loser» وكانت عيناها تبرقان بالغضب، وأحس ملك الأردن أنه أُهين، وقال بأدب محاولا ضبط غضبه «سيدتى.. لا يحق لك أن تتحدثى إلىّ بهذه اللهجة».

وقصد الملك بعد لندن إلى الولايات المتحدة يلتقى الرئيس «جورج بوش» (الأب) فى ضيعته «كينيبنكبورت» بولاية «ماين»، وقال له وهما يمشيان قرب شاطئ البحر «إنه يخشى من اندلاع نار مدمرة فى المنطقة»، ورد عليه «بوش» (الأب) بقوله «إنه يعرف أن النار سوف تندلع، لكنه حريص على الملك لا يريد له أن يحرق أصابعه بلهبها».

○ وكان المحور الرابع هو تشكيل تحالف عالمى واسع لشن الحرب على العراق، وهنا أصدر مجلس الأمن مجموعة قرارات لَفَّت الصندوق العراقى بسلاسل من الفولاذ حتى لا يدخل إليه ولا يخرج منه شىء، وكان الطوق اقتصاديا وسياسيا ودعائيا بحبكة لم يسبق لها مثيل، وعندما توقفت كل أنابيب ضخ البترول العراقى عبر تركيا وسوريا والسعودية، فقد بدا أن العراق - داخل الصندوق الفولاذى - يتعرض لعملية خنق تمهد للضربة القاضية عندما يجىء دور السلاح.

وكانت الولايات المتحدة قاسية مع الجميع، خصوصا هؤلاء الذين بان ترددهم من الأطراف الدوليين، وأولهم فرنسا (واضطر الرئيس «ميتران» إلى تغيير موقفه الذى مال إلى الاعتدال ولو قليلا، لأن ممثلى الشركات الفرنسية الكُبرى ذهبوا إليه شاكين أن سياسة فرنسا سوف تحرم شركاتها من أكبر العقود فى التاريخ، وهى عقود الامتيازات فى بترول العراق وعقود المقاولات لإعادة تعميره) - وكذلك شاركت القوات الفرنسية فى الحشد العسكرى الكبير المحيط بالعراق.

○ وكان المحور الخامس هو شن الحرب فعلا ابتداءً بتمهيد جوى تواصل أكثر من أربعين يوما، ولم تكن القيادة العراقية تتصور إمكانيات الحرب الإلكترونية عندما يطلق لها العنان، وكان ظنها أنها سوف تستطيع ممارسة مقاومة مؤثرة اعتمادا على ما لديها من إمكانيات. وحدث فى «فترة الريبة» قبل أن تفتح المدافع فوهاتها - أن رئيس وزراء بريطانيا الأسبق «إدوارد هيث» قصد إلى بغداد وقابل الرئيس «صدام حسين» وقال له ضمن ما قال «أنكم لا تعرفون حجم الأسلحة الأمريكية التى تستطيع الولايات المتحدة أن تستعملها ضدكم»، وكان الرد الذى سمعه «أن الولايات المتحدة تعرف حجم الأسلحة التى يستطيع العراق أن يقاوم بها».

لكن الحرب عندما جاءت أظهرت أنه مهما كان ما تملكه دولة فى العالم الثالث (حتى وإن حصلت على معظمه من شركات أمريكية أو أوروبية) - محسوب كله فى إطار لا يتجاوزه، وأن ترسانات القوة العظمى (بالتحديد الولايات المتحدة) - تحتوى على ما هو قادر عليه!

○ وكان المحور السادس أنه عندما انكسرت مقاومة العراق، وبان أن الحرب البرية بعد الضربة الجوية مجزرة شنيعة - راح بعض ملوك ورؤساء الدول العربية (وهم أطراف تحالف فيها) يظهرون قلقهم من الاستمرار أكثر من ذلك فى مواصلة المذبحة. وتشاور الرئيس «جورج بوش» (الأب) مع كبار مستشاريه وبينهم هيئة الأركان المشتركة، وكان رأيهم - وفيهم «كولين باول» أن الحرب حققت أهدافها، لأن الضربة الجوية دمرت فعلا معظم السلاح العراقى، وأما بالنسبة للنظام فى بغداد، فإن ثورة محققة (شيعية فى الجنوب - كردية فى الشمال) سوف تتكفل ببقية المطلوب، وفى أرجح الاحتمالات فإن الجيش العراقى سوف يقوم بانقلاب على قيادة ورطته فى حرب غير متكافئة، وحينئذ تقوم فى بغداد حكومة جديدة ترضى بالشروط السياسية للمنتصر (بعد قبول النظام الحالى بالشروط العسكرية اللازمة لوقف إطلاق النار) - ثم إنه لن يكون فى وسع هذه الحكومة العراقية الجديدة أن تفعل شيئا، سوى أن تفتح الأبواب لعهد جديد مع الولايات المتحدة، وحينئذ يتحقق تغيير النظام، وبعده استدعاء أمريكى إلى قلب بغداد.

○ والمحور السابع أن آلة الإعلام الأمريكية الضخمة - وكذلك أجهزة العمل السرى راحت تحرض الجنوب الشيعى والشمال الكردى على الثورة، وبدا لعدة أسابيع أن النظام فى بغداد معزول، لكنه فى نفس تلك اللحظة وقعت معجزة لم تكن في حساب أحد، ذلك أن الجيش العراقى الذى رأى وحدة الوطن العراقى توشك على الانفراط قبل أن يتحقق سقوط النظام - بذل جهدا خارقا للعادة فى مقاومة الثورة جنوبا وشمالا، وتمكن من السيطرة على الوضع.

وفى ظرف شهور قليلة، بان أن الحرب لم تحقق كامل أهدافها، فقد وقع تدمير الاقتصاد العراقى، واستهلاك قوة الجيش العراقى وسلاحه، لكن النظام تمكن من

البقاء، كما أنه على وجه القطع ظل يسيطر على قوة عسكرية لها شأن، مع التسليم بأنها توازى نصف حجمها السابق وربع سلاحها!

□

ولم تكن هذه النتائج مرضية من وجهة النظر الأمريكية، لكن معظم العالم أصبح يعتقد أن العراق دفع ما فيه الكفاية كفارة عن خطأ الحسابات، ومع ذلك فإن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» (الأب) ـ كان له اعتقاد مختلف ـ اعتمدته إدارته، باعتبار أن الأسباب التى استهدفت العراق أكبر من الكويت وأولى من المنطقة العربية، وأهم من بقية العالم.

وعندما سقط «جورج بوش» (الأب) فى محاولته للحصول على مدة رئاسة ثانية، وأفسح مكانه فى البيت الأبيض لرجل غيره هو «بيل كلينتون»، فإن هذا الرئيس الجديد لم يكن فى فكره تغيير السياسات الأمريكية، وإنما كان فى مزاجه تغيير الأسلوب، وقد اختار أسلوبا آخر لتحقيقه.

وكذلك ظلت إدارة «كلينتون» على طول ثمانى سنوات تضع العراق تحت نظرها، وتضيق عليه خطوة بعد خطوة معتمدة على سياسة الصندوق المغلق، أى استمرار حصاره اقتصاديا وسياسيا ودعائيا، تظن بذلك أن الخنق ـ حتى وإن كان بطيئا، أشد قسوة من القتل الذى يجىء سريعا ـ وزيادة عليه فإنها كانت بين الحين والحين توجه إليه ضربة صاروخية تذكره «بالمصير المحتوم».

وفى أيام رئاسته الأولى وجه «بيل كلينتون» إلى العراق ضربة صواريخ، بحجة أن عملاء عراقيين حاولوا اغتيال الرئيس السابق «جورج بوش» (الأب) أثناء زيارة قام بها إلى الكويت، (وتلقى في آخرها هدية توازى وزنه ذهبا).

ثم تكررت ضربات الصواريخ، وآخرها ضربة «ثعلب الصحراء»، التى استمرت عدة أسابيع، وهدفها إعادة تحطيم ما أصلحه الشعب العراقى من مرافقه التى دمرتها عاصفة الصحراء، حتى يدرك أنه غير قادر على ترميم حياته فى ظل النظام الذى يحكمه (وكان ضمن ما استهدفه القصف الكبير من مرافق الحياة: محطات المياه والمجارى، ومحطات الكهرباء، والمصانع، ومولدات الطاقة وغيرها وغيرها).

وبالتوازى مع ذلك جرى الضغط على مفتشى الأمم المتحدة، (ورئيسهم فى ذلك الوقت «ريتشارد بتلر») يعاونه مساعده الأول «سكوت ريتر» (الذى اعترف فيما بعد أنه كان ينسق كل تصرفاته مع إسرائيل، وأنه فى فترة عمله زارها سرا اثنتين وعشرين مرة) - لكى يحولوا دورهم من مهمة تفتيش - إلى محكمة تفتيش.

وبالتوازى مع ذلك أيضا جرى تشجيع المعارضة السياسية للنظام العراقى، وكان معظم التشجيع فى المنافى البعيدة، لكنه بعد الأخذ بسياسة مناطق الحظر الجوى فى جنوب العراق وشماله (وقد فرضته واشنطن خارج إطار الأمم المتحدة) - جرى إنشاء مناطق آمنة بالذات فى الشمال الكردى، وعليها فإن المجال أصبح مفتوحا لجماعات مقاومة متعددة الهويات والأعلام والوسائل.

وفوق ذلك كله راح الإعلام الأمريكى يشدد كل يوم ضغطه على الجهاز العصبى للنظام فى بغداد!

□

كان الصندوق المغلق الذى وُضع فيه العراق - يزداد إحكاما كل يوم دون السماح بثغرة تتسرب منها أنفاس هواء تسمح بحياة صحية أو نصف صحية.

ومع ذلك فإن تلك المجموعة التى توافرت على دراسة الضرورات المُلِحة للإمبراطورية الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين، والتى نشطت تحت لافتة «ضرورات قرن أمريكى جديد» - لم تكن عاطلة عن العمل، رغم أنها لم تعد مؤثرة على القرار السياسى من البيت الأبيض، فهذه المجموعة كانت جمهورية فى غالبية أعضائها - بينما الإدارة والبيت الأبيض فى حوزة الديمقراطيين - الآن.

وفى الواقع العملى فإن تلك المجموعة أصبحت بالفعل وبالقول أداة ضغط (لوبى) تفرض على الإدارة القائمة (الديمقراطية) إيقاعا أسرع مما ترغب فيه هذه الإدارة (فالاستراتيجيات فى العادة متفق عليها والأساليب وحدها تقبل الاختلاف) - لكن مجموعة الضغط الجمهورية لا تتوانى فى تشديد ضغطها - لأنها تخشى من مستجدات تطرأ على الساحة الدولية تشوش أو تعطل.

وبشكل محدد فإن القوى المؤثرة فى الولايات المتحدة - فى البيت الأبيض أو

خارجه - ديمقراطيين وجمهوريين على السواء - ظلت متفقة على مشروع جدول أعمال.

- إمبراطورية أمريكية واتتها الظروف «وواجبها المقدس» - والحال كذلك - أن ترث ما سبقها من إمبراطوريات، وأن تحتفظ بما ورثت، وتضيف إليه، ثم تضمن إحكام قبضتها على السابق واللاحق.

- وعالم لابد من إعادة ترتيب أحواله وإقامة موازينه من جديد على أساس مختلف، يحتفظ للإمبراطورية الأمريكية بالكلمة العُليا فى كل شأن.

- وبين أهم اللوازم سيطرة كاملة على موارد الطاقة لأنها محرك القوة والتقدم، حتى إشعار آخر.

- وفى إطار ما هو ضرورى ولازم فإن الولايات المتحدة مستعدة بشروط أن تقبل بحق كبرى الدول الصناعية الغربية فى شراكة تكون لها نسبة مقررة فى القرار العالمى، ونصيب مقنن - فى موارد النفط، على أن تظل الكلمة الأخيرة فى الموضوعين لواشنطن.

- يساعد على ذلك أن الضرورات واللوازم التى اقتضت أن يكون مجال الحركة الرئيسية مع مفتتح القرن الحادى والعشرين هو الشرق الأوسط - توافقت مع كون الولايات المتحدة حاضرة ومتمكنة منه فعلا، ثم إن النظم الحاكمة فى بلدان هذه المنطقة صديقة وموالية.

- وفى التقدير الأمريكى أن الشريك الرئيسى المعتمد فى هذه المرحلة بالذات، ليس هؤلاء الأصدقاء الموالين من العرب، وليس بريطانيا كما يبدو على السطح - وإنما هو إسرائيل، فهى - وليس غيرها - بالواقع العملى موجودة على الأرض، وهى بحقائق القوة مؤثرة فى الساحة، وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل لظروف علاقتها مع الولايات المتحدة لا تتردد من وازع قانونى أو أخلاقى، وإنما هى بيقين داخلى عميق تدرك أن حياتها وبقاءها بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية - مشروع غير قابل للبقاء ومحكوم عليه تاريخيا!

- والشعوب العربية المعادية لإسرائيل - وأولها الشعب الفلسطينى الذى يدافع عن

أرضـه ووجوده. لابد لهم أن يتعلموا درس الواقعية السياسية ويقبلوا به (حتى لو أدى إلى خروجهم من المستقبل).

- ومع أنه من وقتها سنة ١٩٩١ وحتى الآن (أكثر من عشر سنوات) - تغيرت الظروف، ودفع العراق كفارة الخطأ عدة مرات، وتحمل شعبه بأكثر مما تحمل أى شعب غيره - فإن العراق حتى وإن لم يعد خطرا داهما - مازال من الممكن استعماله شبحا تحوطه الأوهام!

- وكان مما يزكى العراق لسياسة مطاردة الشبح وحرب الوهم، عنصران:

أولها: أن العراق مستنزف بالحرب والحصار، وبالتالى فهو هدف مكشوف ومعرض!

والثانى: أن العراق بلد موفور الغِنى بالثروات الكامنة فيه، وبالتالى فهو قادر على دفع «تكاليف عملية تدميره»، وقادر على دفع «فاتورة إعادة تعميره»، (دون أن يحتاج مثل غيره إلى معونات أو مساعدات!).

□

وطوال رئاسة «بيل كلينتون» للولايات المتحدة الأمريكية كانت جماعة الضغط الجمهورى (اللوبى) - المطالبة بالإمبراطورية، والسيطرة على البترول، والتحالف مع إسرائيل، وتطويع الشعوب العربية، والتلويح بشبح «الخطر» من العراق - تزداد نشاطا، وتضم إليها مناصرين جُددا، يساعدون على توسيع دائرة نفوذها باستمرار (تحت نفس شعار: «ضرورات قرن أمريكى جديد»!).

والشاهد أنه يمكن متابعة ورصد عدد من قادة هذه الجماعة وتتبع حركتهم عبر دوائر متشابكة - فهُم دائما نفس الوجوه - ودائما نفس الأصوات.

- وكانت البداية من عضوية لجنة الأربعمائة الأصلية التى كلفت ببحث احتمالات سقوط الاتحاد السوفيتى تحت رئاسة «بول نيتزى».

- ومنها إلى دائرة الانتشار والظهور فى مناصب كبيرة فى وزارات الدفاع والخارجية والطاقة ومراكز المخابرات المركزية الأمريكية (وعضوية مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى، وغيره من المراكز السياسية والاستراتيجية).

- ومنها إلى دائرة الجلوس حول مائدة اجتماع مجلس الأمن القومى تحت رئاسة «جورج بوش» (الأب) - عندما طرحت الخطوط العامة الأولى للمشروع الإمبراطورى الأمريكى للقرن الحادى والعشرين.

- وأخيرا إلى دائرة النشاط والمتابعة فى عهد الرئيس «بيل كلينتون» بعد أن خسر الجمهوريون انتخابات سنة ١٩٩٢، (وكان ظنهم أن عاصفة الصحراء وحدها تكفل لهم أن يفوزوا فيها).

□ والحاصل أنه فى كل هذه الدوائر - تكررت نفس الأسماء:

«ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الآن) - «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الآن) - «ريتشارد بيرل» (رئيس فريق التخطيط الاستراتيجى الآن) - «بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الآن) - «ريتشارد أرميتاج» (نائب وزير الخارجية الآن) - وغيرهم كثيرون، وفيهم من رأسوا وكالة المخابرات المركزية مثل (جيمس وولسلى)، وفيهم من رأسوا شركات طاقة كبرى (مثل فرانك كارلوتشى)، ومع هؤلاء حشد من أعضاء بارزين فى الكونجرس ديمقراطيين وجمهوريين على السواء (مثل جوزيف ليبرمان وجون ماكين).

وكان هؤلاء وزملاء لهم فى الفكر والفعل هم الذين أشرفوا على بناء تحالف حرب الخليج الثانية (سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١)، وهم الذين خططوا لمؤتمر مدريد لتحقيق صلح شامل بين العرب وإسرائيل (١٩٩٢)، وهم الذين ساعدوا على تمهيد السبيل إلى لقاء بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (المعروف باتفاقية أوسلو ١٩٩٤).

وكانوا هم الذين كتبوا خطابا مباشرا إلى الرئيس «كلينتون» بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٩٨، يقولون فيه بالنص:

«السيد الرئيس

«إننا نكتب إليكم عن اقتناع بأن السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق لم تحقق أهدافها، وإنها فى الغالب سوف تواجه تهديدا فى الشرق الأوسط أشد خطورة مما واجهناه وقت الحرب الباردة، ونحن نظن أن خطابكم القادم فى شأن «حالة الاتحاد»

يمكن أن يكون الفرصة الملائمة لإظهار عزم أمريكا على أن يكون القرن الجديد أمريكيا، ونأمل أن تنتهز هذه الفرصة لكى تعلن استراتيجياتك الكفيلة بتأمين مصالح الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها فى العالم.

إننا نهيب بالإدارة أن تضع كل جهود «الأمة» الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوة أولى تضمن إزاحة «صدام حسين» عن حكم العراق، وأن تفعل ذلك من خلال الأمم المتحدة ـ أو منفردة إذا اقتضى الأمر».

(وكان بين الموقعين على هذا الخطاب: «ريتشارد تشينى»، و«دونالد رامسفيلد»، و«ريتشارد بيرل»، و«بول وولفويتز»).

وتردد «كلينتون» وتصوره أن المعركة ضد الإرهاب لابد أن تحقق انتصارها أولا، لكنه لم يلبث أن توصل مع جماعة «قرن أمريكى جديد» إلى حل وسط، وكانوا هم وبكلماتهم من تولوا صياغة وطرح «مشروع قانون تحرير العراق»، الذى قبله الرئيس «بيل كلينتون»، وأرسله إلى الكونجرس حيث تم إقراره سنة ١٩٩٨، ليصبح نافذ المفعول، ملزما للرئيس الأمريكى.

□

وفى إطار معركة انتخابات الرئاسة الأمريكية سنة ٢٠٠٠، كان «قانون تحرير العراق» وضرورة تنفيذه الفورى، قضية أثيرت أكثر من مرة فى المناظرات بين المرشحين: الجمهورى «جورج بوش»، والديمقراطى «آل جور» دون أن يذكر أحد أن استهداف العراق لم يكن إلهام مبدأ وإنما إلحاح مصالح، ولم يكن قضية عدالة وإنما سبق إصرار على القتل، لأن العراق خلال حقبة التسعينيات ـ وبعد تحرير الكويت ـ لم يخرج مرة واحدة فى تصرف، ولم يعصِ أو يخالف، بل كان أمله أنه بالإذعان والامتثال يستطيع أن يخرج من خنق الحصار ويتخلص من كارثة العقوبات.

والحقيقة أن القضية لم تعد قضية العراق، وإنما كان العراق بداية خيط وقع العثور عليه لإمبراطورية القرن الحادى والعشرين.

وكان «جورج بوش» (الابن) هو الأعلى صوتا، خلال الحملة الانتخابية إزاء «آل

جورن»، عندما يجيء ذكر موضوع العراق، ففي هذه النقطة بالذات كان ادعاء «بوش» أنه الأقدر على استكمال المهمة لأنه عاشها (عائليا)، قبل أن يلتزم بها (سياسيا)، وكانت الإيحاءات بعد ذلك تومئ إلى أن «آل جور» تعايش في البيت الأبيض الوقت نفسه مع «مونيكا لوينسكي» - دون أن يعرف بما يجرى في المكتب البيضاوى، أو أنه عرف ولم يتجاسر على النظر إلى رئيسه في عينيه، وهو في الحالتين لا يصلح، فإذا لم يكن عرف فهو لا يقدر على الإمبراطورية، وإذا لم يكن تجاسر فهو لا يستطيع مواجهة العالم.

وفاز «جورج بوش» بالرئاسة، وإن لم يكن فوزه بمفاضلة أخلاقية أو سياسية (أو شعبية)، وإنما كان فوزه بحيل انتخابية وتلفيقات قانونية - وراءها خطط إمبراطورية، وسياسات مشى في إطارها أحد عشر رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية على مدى نصف قرن من الزمن، تحرك فيها كل منهم بأسلوبه - وبمزاج إدارته - وفي أجواء زمنه (بصرف النظر عن مبادئ الأخلاق وضوابط القانون، لأن الإمبراطوريات لا تحتاج إلى حدودها وقيودها!).

وقد مشى هؤلاء الرؤساء جميعا على نفس الطريق:

١ - الرئيس «فرانكلين روزفلت» (في البيت الأبيض من سنة ١٩٣٢ إلى سنة ١٩٤٥) - تولى قيادة الحرب العالمية الثانية إلى ظرف ظهرت فيه الإمبراطورية الأمريكية «وريثا شرعيا» مطالبا بالإمبراطوريات الأوروبية التقليدية.

٢ - الرئيس «هارى ترومان» (في البيت الأبيض من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٥٢). وهو الذى وضع توقيعه على التوجيه الرئاسى رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠) بتحديد الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية «بتدمير الاتحاد السوفيتي، وتحقيق تفوق عسكرى أمريكي غير قابل للتحدى وغير قابل للمنافسة».

٣ - الرئيس «دوايت أيزنهاور» (في البيت الأبيض من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٠). وهو الذى أشرف على عملية احتواء الإمبراطورية السوفيتية وحصرها - (وهى الإمبراطورية الطالعة المتجددة) - وراء الستار الحديدى وتطويقها بسلسلة من الأحلاف العسكرية في أوروبا وجنوب شرق آسيا، مع محاولة أولى في الشرق

الأوسط لبناء نظام عسكرى غربى يكمل حلقة الحصار تحت اسم «حلف بغداد»، وقد تعطلت المحاولة (بسبب الحركة الفوارة للقومية العربية).

٤ ـ الرئيس «جون كيندى» (فى البيت الأبيض من ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٣) ـ وهو الذى جرب أسلوبا آخر فى الاحتواء يعتمد على جاذبية النموذج الأمريكى تحت شعار إدارته المشهور ـ «الحدود الجديدة».

٥ ـ الرئيس «ليندون جونسون» (فى البيت الأبيض من ١٩٦٤ إلى سنة ١٩٦٨) ـ وهو الذى عاد إلى أسلوب الاحتواء العنيف مرة أخرى فى الشرق الأقصى (بحرب فيتنام)، وفى الشرق الأوسط (بحرب سنة ١٩٦٧)، مصمما على أن حركة التحرر الوطنى مهما قالت ومهما حاولت هى عنصر مقاوم للإمبراطورية الأمريكية، وبالتالى فهى صديق أو احتياطى (ولو بالمصادفة) للإمبراطورية السوفيتية.

٦ ـ الرئيس «ريتشارد نيكسون» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٦٨ حتى سنة ١٩٧٥)، وهو الذى اعتمد بمشورة من وزير خارجيته «هنرى كيسنجر» سياسة وفاق تقصد إلى تثبيت الإمبراطورية السوفيتية فى شرق أوروبا ـ حتى تتمكن الولايات المتحدة أن تعطى نفسها حرية عمل فى الشرق الأوسط وفى أفريقيا وآسيا، مع محاولة تكريس الخلاف بين الإمبراطورية السوفيتية وبين الصين وهى القوة الصاعدة فى الشرق الأقصى.

٧ ـ الرئيس «جيرالد فورد» (فى البيت الأبيض أكثر قليلا من سنة واحدة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٦) لم تعطه الفرصة لعمل شىء يُذكر له.

٨ ـ الرئيس «جيمى كارتر» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٧٦ إلى سنة ١٩٨٠) وهو الذى ركز جهده بتأثير مستشاره للأمن القومى «زبجنيو برجينسكى» ـ على قوس المتاعب على الحزام الشمالى للشرق الأوسط، فتصدى للثورة الإسلامية فى إيران، وفتح معركة استنزاف الإمبراطورية السوفيتية فى أفغانستان بسلاح الجهاد الإسلامى التى جر إليها العالم العربى كله فى خدمة سياساته وتنفيذ أغراضه.

٩ - الرئيس «رونالد ريجان» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٨١ إلى سنة ١٩٨٨)، وكان هو الذى خطا بسباق السلاح خطوته الحاسمة نحو حرب النجوم، ثم استطاع أن يحول أفغانستان إلى مصيدة حقيقية للدب الروسى، وقاد الحرب الشهيرة ضد إمبراطورية الشر.

١٠ - الرئيس «جورج بوش» (الأب) (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٢)، وهو الذى سقطت فى عهده الإمبراطورية الروسية - الشيوعية - وفى أجوائها حقق بحرب الخليج اختراقا هائلا فى الشرق الأوسط، حين تمكن من اصطياد العراق فى فخ الكويت، وإذا المنطقة كلها حليف للولايات المتحدة وشريك، ثم تنازل التحالف والشراكة إلى درجة أدنى مع ارتهان العرب للسياسة الأمريكية، على أمل حل للصراع العربى الإسرائيلى - يكبح جماح إسرائيل ويكف أذاها!

١١ - وقُرب النهاية جاء الدور على «بيل كلينتون» (فى البيت الأبيض من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠١)، وهو الذى حاول - رغم تسمية رئاسته «فاصل جنسى» بين رئاسة «بوش» (الأب) و«بوش» (الابن) - إكمال المهمة بقانون تحرير العراق، وجرب تصفية بقايا الصراع العربى الإسرائيلى، ولم تكن قد بقيت منه إلا سلطة وطنية مُحاصرة باليأس ما بين غزة ورام الله.

١٢ - أحد عشر رئيسا حتى جاء الدور أخيرا على الرئيس الثانى عشر «جورج بوش» (الابن)، وهو الآن فى البيت الأبيض يزيل آثار المعركة الطويلة التى أسقطت الإمبراطورية الباقية الأخيرة - إمبراطورية الشر - ويجمع الشظايا المتناثرة هنا وهناك، خصوصا على أرض الشرق الأوسط حتى يرسى صرح البناء الإمبراطورى.

وبالطبع فإن «جورج بوش» (الابن) لم يكن وحده، وإنما اتسع المسرح من حوله لتحقيق المشروع الإمبراطورى - الذى يبقى ويحكم فى العالم إلى الأبد (هكذا العزم والقصد).

....

....

[كـان طريق هـذا الطابـور من رؤسـاء الولايات المتـحـدة طويلا وكـان حـافـلا بالإنجازات الكُبرى، وبالأخطاء الفادحة، وبالسقطات والحماقات، وحتى بالفضائح المجلجلة - لكن اثنى عشر رئيسا مشوا جميعا على هذا الطريق الإمبراطورى - كل واحد منهم بمقدار جهده وباتساع فرصه، بعضهم سار أمتارا وبعضهم جرى أميالا، بعضهم تراجع خطوة وبعضهم تراجع شوطا - لكن كلا منهم حاول، لأن المشروعات الإمبراطورية الكُبرى لا تحيد عن أهدافها مهما صادفها، ولا تطيل الوقوف أمام الصدمات بدعوى العجز عن استيعابها، ولا تمارس فعلها بالأهواء الشخصية - فى غيبة استراتيجية وطنية أو قومية - وذلك هو الدرس الذى لم تتعلمه ولم تحفظه السياسة العربية، حيث كل رجل فى حد ذاته بداية ونهاية - لأنه مستودع الحكمة الأكبر - ومصدر القرار الأوحد - وفى يده المصير!].

....

....

٥ - من الحظيرة إلى المسيرة!

ولم يكن ما يجرى فى الولايات المتحدة خافيا على قوى العالم الكبرى، فقد تقابلت كلها فى ظروف سبقت المشروع الإمبراطورى الأمريكى، ورأت مقاصده واحتكت مرات به، وكان الاحتكاك فى بعض هذه المرات حادا، يكاد أن يحدث شررا - وربما يشعل نارا.

والآن سنة ٢٠٠٠ وبداية قرن جديد - كانت القوى الكُبرى فى العالم تتابع دخول إدارة أمريكية جديدة إلى السلطة، عارفة مسبقا أنها سوف تكون رئاسة خشنة:

- كان أنصار المشروع الإمبراطورى الأمريكى فى صميم العملية الانتخابية وعلى مواقع توجيهها وقد تحقق الفوز لمرشحهم فيها بما يشبه المعجزة.

- وقد دخلوا من «الخارج» إلى «الداخل» واحتلوا أهم المواقع داخل البيت الأبيض، وعلى رأس الإدارة، وحول مائدة «القرار» فى مجلس الأمن القومى وفى أيديهم أهم مفاتيح القوة الأمريكية، وبالتالى فإن الفرصة «الآن» - و«هنا».

- ومما يسهل المهمة عليهم أنهم مع «رئيس» مستعد بما لديه لأن يتأثر ويسمع ويندفع، وقد أقنعوه (وهو صحيح) أن استكمال مشروعهم ضمانه لمدة ثانية فى رئاسته، بحيث ينجح فى انتخابات سنة ٢٠٠٤ نجاحا ساحقا لا تشوبه الريب ولا تحوطه الشكوك.

وفوق ذلك فإن جماعة الإمبراطورية كانت تقدر أن مشروعها لفرض سلام أمريكى على العالم(Pax Americana) لن يواجه معارضة جدية حتى من تلك القوى التى ترى «الحالة الأمريكية المستجدة» وتفهم معانيها:

- القوى الأوروبية الكُبرى سوف يضايقها ما تراه وتفهم أنها الإمبراطورية وليس - كما كانت هذه القوى تأمل - مشروع نظام عالمى جديد، لكنه ليس فى مقدور هذه أن تفعل الكثير، وإذا أخذ فى الاعتبار أن بريطانيا مضمونة (بسبب شراكتها فى بترول الشرق الأوسط) - فإن فرنسا وألمانيا لديهما فى أوروبا ما يشغلهما، وأوله رغبة دول الشرق التى تحررت من قبضة الاتحاد السوفيتى أن تزحف إلى الغرب طالبة عضوية الأطلنطى وبعده السوق الأوروبية المشتركة.

- والاتحاد الروسى الوريث للاتحاد السوفيتى لديه ما يكفيه من المشاكل، ومع أن ترسانته النووية المتهالكة مازالت قادرة على الردع، فإن السياسة الأمريكية تستطيع تركيب صمام أمان على الموقف الروسى بضبط فاعليته. وكانت المجموعة الإمبراطورية الأمريكية تعرف من تجارب سابقة أن لحظة المُنى فى موسكو هى تلك اللحظة التى تبدى فيها واشنطن بادرة تدل على أنها مازالت تعتبر الاتحاد الروسى قوة عظمى (أو قوة متساوية). وكذلك كان أول سعى الرئيس الأمريكى الجديد (الثانى عشر فى ترتيب الرؤساء البناءين للإمبراطورية) هو الذهاب إلى مقابلة «فلاديمير بوتين»، ثم خروجه بعد المقابلة يقول: «إنه نظر فى عينى «بوتين» وعند تلاقى نظراتهما أحس على الفور بشعاع ضوء يوحى بالثقة، وهكذا وقع بينهما الغرام من أول لحظة، واقترح عليه أن ينادى كل واحد منهما الآخر باسمه الأول «فلاديمير وجورج»!

- والدول الآسيوية الكُبرى (الصين واليابان) مشغولة بشئونها، وهى اقتصادية بالدرجة الأولى، وهى لن تعطل نفسها باعتراض على المشروع الأمريكى

الإمبراطورى، حتى بمنطق فلسفة (كونفوشيوس وبوذا) يحضها دائما على نظام فى الأولويات والمراتب قادر على التحمل وعلى الانتظار.

وفى هذا كله لم يكن هناك حساب يذكر (لسوء الحظ) لرد فعل من العالم العربى على مشروع إمبراطورى يرسى ويرفع أهم ركائزه على أرض عربية - ومواقع عربية - وموارد عربية.

وعلى نحو ما فإن الولايات المتحدة أخذت العالم العربى مسألة مفروغا منها دون كبير عناء، والسبب أن معظم الدول العربية دخلت «حظيرة» التحالف من وقت حرب تحرير الكويت، ثم إنها مشت من الحظيرة إلى «المسيرة»، وهى عملية صنع السلام مع إسرائيل التى زادت عليها الحركة من مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١، ولا تزال مستمرة عليها، لأنها المفاوضات بلا بديل آخر، أى مفاوضات إلى الأبد والاعتماد فيها على الولايات المتحدة وليس على غيرها، وبالتالى فإنه ما بين «الحظيرة» و«المسيرة» لا خوف على العرب ولا خوف منهم!

كذلك كانت حسابات جماعة المشروع الإمبراطورى الأمريكى عندما دخل أقطابه إلى المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض، وحين جلسوا حول مائدة مجلس الأمن القومى، وحين أمسكوا بأهم مفاتيح القوة الأمريكية الهائلة، وراحوا يحركونها لحساب مشروعهم التاريخى.

كانت حساباتهم فى بعض النواحى صحيحة، وكانت الحسابات فى نواح أخرى خاطئة، وكان أول دواعى الخطأ هو العجلة ونفاد الصبر، باعتقاد جماعة الإمبراطورية أنهم أمام نافذة مفتوحة - على فرصة غير محدودة.

وعندها زادت احتمالات الخطأ، ومعه تزايدت أسباب الخطر.

إمبراطـُـور من تكســاس!



ملاحظـــة

خطر على بالى أن هناك حاجة إلى كلمة عن مهمة كاتب اختار لنفسه مجلة شهرية - بعيدة عن أعمدة الصحف اليومية وزحامها - وظروفها أيضا!

وخطر على بالى أننى فى هذا الصدد أستطيع أن أحدد عدة أغراض لا يصح لهذا الكاتب أن يطمح إلى غيرها:

١ - فى مهمته استثارة الذاكرة حتى تترابط الحوادث وتتأكد طبيعتها تيارا يتدفق وموجات تتلاحق، يتواصل بها الأمس واليوم، مع المنتظر والمحتمل.

٢ - وفى مهمته أن يبحث فى الحاضر ويطيل النظر إليه بجهد يتجاوز العارض والعابر حتى يركز على فهم سياقه ومعناه ودلالته.

٣ - وفى مهمته أن يقدم ما يمكن أن يكون حوارا هادئا مع الناس والأفكار ومع العصر والتاريخ ويستدعى الاهتمام بالشأن العام.

٤ - وفى مهمته - أخيرا - أن يقوم بدور يشبه ما يقوم به الراصد الجوى، بحيث يكون قارئه مستعدا لتقلبات الطقس، فلا تدهمه على غير تنبه وتحوط، فإذا وقعت مفاجأة - وجد أمامه بابا أو أبوابا لها مفاتيح قد تتوافق مع الأقفال.

فى هذه الحدود عليه أن يمارس مهمته - يصيب مرة أو يخطئ، وينجح مرة أو يفشل ويجرب دائما، فإذا استطاع الوصول فقد أضاف، وإذا لم يصل فقد غطى جزءا من الساحة.

تلك هى الحدود... أو كذلك أتصور، ولعلى لم أخطئ كثيرا - لم أقصر دون الحدود، ولم أتجاوز بعدها!

أولا: الإمساك بالبيت الأبيض وبالقرن الحادى والعشرين:

لم يتنبه كثيرون فى العالم - على الأقل بالقدر الكافى - لانتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة (نوفمبر ٢٠٠٠) - لأن معظم المراقبين اكتفوا بالنظر إلى ما يجرى على واجهة المسرح، ولم تلفتهم - كما كان لازما - تلك الحركة الهادئة التى تمشى وراء الكواليس حيث يتواجد المشرفون والمديرون والمخرجون والفنيون من كل اختصاص، وكان الاهتمام بهؤلاء أوجب، لأن حركتهم كانت بمثابة التحضير للعرض بما فيه بلورة الفكرة، وكتابة النص، وترتيب المشاهد، واختيار الأبطال، والتأكد من تطابق شخصياتهم مع أدوارهم حين يرتفع الستار ويبدأ حوار المشاهد ويتواصل نحو مقاصده.

وكما بدا فإن معظم المراقبين للمعركة الانتخابية الرئاسية (سنة ٢٠٠٠) - ركزوا على مرشحين واجه كلاهما الآخر فى المناظرات الانتخابية أمام عدسات التليفزيون، ثم أجمعوا على أنها منافسة بين «السطحية» و«الملل» («جورج بوش» عن الحزب الجمهورى - و«آل جور» عن الحزب الديمقراطى) - وهى على هذا النحو منافسة يستحق أن يخسر فيها الرجلان معا لو كان ذلك ممكنا، وهو لسوء الحظ لم يكن، وبالتالى فإن الولايات المتحدة خطت إلى قرن جديد (الحادى والعشرين) وفى البيت الأبيض رجل يمثل عوامل الضعف الأمريكى ولا يمثل عوامل القوة - بمعنى أن ذلك التردى على مستوى القيادة الأمريكية العليا، والذى زاد مع فضائح «بيل كلينتون» فى البيت الأبيض سوف يستمر ويواصل نزوله على السفوح بأساليب أخرى تؤدى فيها التفاهة أو الملل - فى عهد «جورج بوش» الابن أو «آل جور» - ما صنعه الشباب أو الجنس زمن رئاسة «بيل كلينتون» الذى قضى فى البيت الأبيض فترتين رئاسيتين: الأولى: منهما استعراض لفتوة الشباب ووعدها المتحفز، والثانية: عرض للضعف الأخلاقى والمعنوى أفقد مركز القرار مهابته.

لكن تلك كانت نظرة تركز على الواجهة لا تتجاوزها إلى ما وراءها أو إلى

ماسبقها، بظن أن الواجهة تكفى للحكم على أى عمل باعتبار أن المرئى يغنى عن المخفى - ولم تكن تلك كل الحقيقة!

....

....

فى ذلك الوقت لم يتنبه كثيرون - على الأقل بالقدر الكافى - إلى أن هناك فكرة «إمبراطورية» «تملكت» الولايات المتحدة، وأن هذه الفكرة «تمكنت» بعد سقوط حائط برلين (١٩٨٩) وما تلاه من تداعى الاتحاد السوفيتى، ثم إن هذه الفكرة طرحت نفسها بإلحاح فى ظروف حرب الخليج الثانية التى هيأت للقوة الأمريكية فرصة تمارس فيها تجريب ترسانتها الإلكترونية المتطورة فى ميدان قتال، ورغم أن الهدف المُعلن فى تلك الحرب كان تحرير الكويت (نفط الخليج) - فإن الهدف الثانى بعده بان درسا تعطيه أمريكا للعالم - بالذخيرة الحية - فى فاعلية البطش لا ينساه أحد!

وكان مغزى هذا الدرس أن يفهم العالم - وليس فقط أن يعرف العراق - أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها الإرادة ولديها الوسائل التى تضمن لها ما لا يصح لطرف أن يجاريها فيه، فضلا عن أن يتحداها عليه.

وكما يتأكد الآن فإن تلك الحرب (حرب الخليج الثانية) كانت فى جانب مهم منها رسالة موجهة إلى العالم بأنه زمن تاريخى مختلف - وأنه أمريكى فى الإعلام والخرائط والبوصلات!

وبالفعل فإنه بعد تحرير الكويت راحت إدارة «بوش» الأب تركز على فكرة رئيسية شاغلها: كيف يمكن تحويل «السابقة» التى عاشها الشرق الأوسط أوائل سنة ١٩٩١ - إلى قانون عام يسود ويتحكم فى القرن القادم (الحادى والعشرين).

والقصد أنه إذا كان القرن العشرين هو قرن الصعود الإمبراطورى الأمريكى - فإن القرن الحادى والعشرين عليه أن يكون قرن التعزيز الإمبراطورى الأمريكى، بما يرسى الدعائم فى عمق الأرض ويعلى السقف إلى بعد الفضاء، وكان المفروض أن يكون ذلك هو شاغل إدارة «جورج بوش» (الأب) عندما يُعاد انتخابه - كما كان

متوقعا ـ لمدة رئاسة ثانية، وقد بدا لمن يعنيهم أمرها أنها فى اليد ـ شبه مضمونة أو مضمونة بالكامل!

كان اعتمادهم أن رئاسة «بوش» الأولى (١٩٨٨ ـ ١٩٩٢) قامت بخطوتها الواسعة على طريق التعزيز الإمبراطورى ـ بمقدرة وكفاءة:

ـ ضربت ضربتها فى المواقع الصحيحة من الناحية الاستراتيجية، عندما وجهتها نحو الشرق الأوسط وهو المساحة المكشوفة بين آسيا وكتلها البشرية الكبيرة (الصين والهند) ـ وبين أوروبا (ودولها الصناعية القوية)، وبالتالى تحقق الاختراق نافذا حتى النخاع.

ـ ثم إن هذا النفاذ تمثل فى انتشار عسكرى واسع مد يده ـ وقدمه! ـ إلى أغنى منابع البترول (الذى أكد نفسه، رغم شكوك راودت البعض، باعتباره السلعة الأكثر ندرة والأكثر قدرة على الوفاء بمطالب التقدم والرخاء ـ على الأقل حتى ثلث القرن الجديد).

ـ ومع أن هذا النفاذ حقق مطلبه بواسطة تحالف دولى واسع ـ فإن الولايات المتحدة كانت هى التى رصت أطرافه، وتقدمت صفوفه، ونظمت خُطاه، وضربت باسمه، وقد مشى هذا التحالف وراءها مسلما لها بالقيادة ـ مبهورا بما ظهر من أدوات قوتها سواء بومض النار أو بوهج الأفكار يشيعها إعلام تفوق فى استعمال إلكترونيات توجيه وتركيز السلاح، وبنفس الدرجة فى نقل ونشر الصور، وكان سابقا فى الحالتين!

ـ زاد على ذلك أن النفاذ الأمريكى استطاع أن يعثر على ذرائعه القانونية والأخلاقية، لأن تلك الحرب فى الخليج سنة ١٩٩١ بدت لكثيرين حرب تحرير لبلد صغير أغار عليه جار أقوى منه، وذلك أثار فزعه ودفعه إلى طلب النجدة من مصادرها، وقد وصلت النجدة بالفعل إلى طالبها قبل أن يوجه طلبه كتابة أو شفاهة ـ لأن خطا أحمر وقع تجاوزه، وذلك أخطر من حق الجيرة ومن حق القانون معا!

ـ وعليه كان التقدير ـ أن «جورج بوش» (الأب) على خلفية حرب تحرير الكويت،

سوف يحصل يقينا على رئاسة ثانية تتم فيها عملية التعزيز الإمبراطورى وتأكيد ثلاثة أهداف:

○ سيطرة أمريكية مطلقة فى العالم، غير قابلة للمناقشة أو التحدى (الآن وفى المستقبل أيضا).

○ سيطرة مباشرة على منابع النفط تتحكم فى إنتاجه وتقنين استهلاكه (سواء بضبط الحصص أو توجيه جزء من الموارد للبحث عن بدائل، لأن النفط مورد مستنفد وما هو معروف عن مخزونه يغطى نصف هذا القرن بالكاد).

○ ونفاذ غائر وراسخ فى منطقة هى على الخريطة - قلب العالم ومفترق طرقه البرية والجوية والبحرية ولا تزال (لأن التكنولوجيا مهما حققت لا تستطيع إلغاء الجغرافيا، باعتبارها الجسم الطبيعى لكوكب الأرض مهما قال وقيل).

....

....

لكن غير المتوقع يحدث دائما (باستعارة عنوان قصة مشهورة لأندريه موروا). وذلك ما جرى حين خسر «جورج بوش» (الأب) معركته الانتخابية وسقط أمام مرشح آخر مجهول من ولاية «أركانساس» أطلق شعارا سحريا لمس فيه نبض الشعب الأمريكى بقوله «إنه الاقتصاد يا غبى» - موجها الخطاب بالطبع إلى الرجل الحالم بتعزيز الإمبراطورية الأمريكية دون أن يتنبه إلى أن الاقتصاد الأمريكى متعب مرهق، فقد خرج من الحرب الباردة مستنزفا، بشاهد أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر بلد مدين فى العالم، كما أن ظاهر رخائه يعود فى صلبه إلى أن أموال الآخرين تدفقت عليه بحثا عن ملاذ بعيد - يمكن أن يكون آمنا (وضمن هذه الأموال فوائض البترول).

وقد نجح «كلينتون» - لكن المشروع الإمبراطورى الكبير الذى تجلى لإدارة «جورج بوش» (الأب) ولأقطابها لم يسقط، فلم يكن ذلك المشروع هو المطروح على الناخبين - لأن المشروعات التاريخية الكبرى أوسع من الضرورات اليومية المؤثرة مباشرة على صناديق الاقتراع!

ومن المفارقات أن الخطوط الرئيسية للمشروع الإمبراطورى كتبت «وثيقة» على الورق فى شهر مارس سنة ١٩٩٢، أى بعد دخول «كلينتون» إلى البيت الأبيض بخمسة أسابيع، وتحت إشراف وزير الدفاع السابق «ريتشارد تشينى»، وكان القائم على صياغتها معاون مقرب منه هو «زالماى خالد زاده» (وهو الآن مبعوث الرئيس «بوش» (الابن) للإشراف على ترتيب الأوضاع فى أفغانستان - وقد انتقل أخيرا إلى مهمة أخرى هى العراق قبل حرب أمريكا ضده وبعدها).

وحتى هذه اللحظة وبعد إحدى عشرة سنة من كتابة تلك الوثيقة، فإن قراءتها (وهى مدرجة فى ملفات مجلس الأمن القومى) - يظل مفيدا وكاشفا لكثير جرى من وقتها وحتى الآن.

وتقول الوثيقة فى مقدمتها بالنص:

«إن الولايات المتحدة الأمريكية عليها أن تعمل بكل جهدها حتى تتأكد من أن أى قوة منافسة (أو صديقة) فى أى مكان فى العالم - لن تبلغ مكانة توازى مكانتها فى القوة وعواملها.

إن هذه المهمة فى مقدور الولايات المتحدة وهى تستطيع أداءها عندما تتصرف باسم القوى الصناعية الكبرى فى العالم - بعد إقناع تلك القوى بأن الولايات المتحدة سوف تراعى مصالحها المشروعة وتحميها بقوتها العسكرية الغالبة، وعلى هذا الأساس فإن الولايات المتحدة مطالبة بإيجاد الآليات التى تضمن ردع أية قوة منافسة لها ورد طمعها - أو طموحها - إلى القيام بدور إقليمى أو عالمى أكبر.

وعلى مثل هذه القوى الطامعة - أو الطامحة - إلى أدوار كبيرة ومنها ألمانيا واليابان وروسيا والصين - أن تفهم مبكرا أن أية محاولة من جانبها لدخول مجال الأسلحة النووية أو زيادة ترسانتها على ما هو موجود فيها - سوف تلقى مقاومة شديدة تتولد من الشك فى نواياها ودواعيها إلى زيادة قوتها العسكرية، وحينئذ فإن مثل هذه القوى لابد أن تفهم أن ذلك سوف يضعها - سواء قصدت أو لم تقصد - على طريق «صدام» مع الولايات المتحدة، وعليه فإن الولايات المتحدة لابد أن تظهر استعدادها مبكرا لمنع أية درجة من درجات الانتشار لأسلحة الدمار الشامل - لكى

يتأكد للجميع تصميمها على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة مثل هذه الاحتمالات، سواء كان ذلك بطريقة جماعية أو بطريقة منفردة».

....

....

[ومؤدى الموضوع فى هذه النقطة أن حدود السلاح لدى أى دولة فى العالم اليوم، هى حدود ما هو موجود لديها الآن فعلا، ولا يحق لدولة منها أن تتجاوزه، وهنا يتكشف أن العالم أمام مشكلة على الطريق بعيدا عن العراق ووراءه، وأن هناك مضاعفات واسعة المدى تترتب عليها ـ ولعل تلك معركة الغد وما يليه].

....

....

وكانت إدارة «بيل كلينتون» بحقائق الأشياء ـ واعية بأهمية المشروع الإمبراطورى الأمريكى، مطلعة على وثائقه ـ لكنها كانت عازمة على تحقيقه بمزاجها وليس بمزاج أصحابه الجمهوريين الأصليين، ولدى إدارة «كلينتون» فى ذلك سببين:

□ من ناحية لأن تلك الإدارة أعطت الأولوية للاقتصاد (وبلغت فى شأنه درجة مقبولة من النجاح).

□ ومن ناحية أخرى لأن إدارة «كلينتون» آثرت أن تتخذ مع بقية العالم أسلوبا أكثر نعومة (يعتمد الحرير بديلا عن الحديد).

....

....

[والحقيقة أن «كلينتون» كان خليطا من متناقضات شديدة، بعضها يشده إلى النجاح وبعضها يقعده مع الفشل:

○ فهو من الأول شاب ذكى، موصول إلى درجة كبيرة بروح عصره، وذلك تجلى فى برامجه الاجتماعية التى أعطت الولايات المتحدة فرصة لاستيعاب

التحولات التكنولوجية الهائلة دون ضغط على أعصاب الناس أو على مستوى معيشتهم أو على فرصهم فى العمل.

وهنا فإن إدارته حققت أدنى نسبة بطالة وأعلى نسبة فائض فى الميزانية (رغم استمرار التزايد فى الدين العام الأمريكى).

○ يلى ذلك أن «كلينتون» أدرك أن مشروع أمريكا الإمبراطورى يصعب تنفيذه بتجاهل أوروبا (أو كتل آسيا البشرية الكُبرى التى سارعت تلحق بأسباب التقدم)، وكذلك استقرت إدارة «كلينتون» على أفضلية السماح بقيام مجلس إدارة لشئون العالم له رئيس وعضو منتدب يمثل أغلبية أسهم الشركة الدولية، وذلك يعنى حضور أوروبا وكتل آسيا الضخمة فى المشاورات والإجراءات (وإلى درجة ما فى القرارات) - وتظل الكلمة الراجحة لرئيس المجلس والعضو المنتدب، وهذا ترتيب لا يتجاهل حصة الأقلية أو يهملها، وفى حساب إدارة «كلينتون» أن نجاح المشروع الإمبراطورى الأمريكى يلزمه تجنب إثارة الشكوك - وتقليب مواجع أطراف إمبراطورية أوروبية سابقة مازال لها حتى هذه اللحظة تأثير فى القارة وعبر البحار.

○ وبعدها كانت إدارة «كلينتون» متفقة على أن النداء الذى يستطيع إقناع الكل بقبول دور متميز للولايات المتحدة هو التصدى للإرهاب الذى تتفاقم مخاطره (مع ظهور انقسام طبقى حاد على مستوى الدنيا بين أغنياء وفقراء وبين متقدمين ومتخلفين)، وفى تقدير الإدارة الأمريكية (وقتها) أن الحرب ضد الإرهاب تستطيع المحافظة على تحالف عالمى واسع يستقطب كثيرين - حتى من الفقراء والمتخلفين - ثم إنه تحت مظلة الحلف المعادى للإرهاب يمكن فتح الساحة أوسع كل يوم لقرار أو فعل أمريكى يضيف إلى قدرة الإمبراطورية الجديدة دون أن يستثير حساسية الآخرين، خصوصا وأن كثيرين فى مجتمع الدول يسلمون بأن الإرهاب يحتاج إلى يد طولى تقدر على الوصول إلى أى مكان فى العالم - أى وقت من الليل أو النهار، وذلك متوافر لأمريكا قبل أية قوة دولية غيرها!

....

....

فى ذلك كله (مما سبق) كانت إدارة «كلينتون» حريصة وواعية، لكن عُقدة تلك الإدارة - أن شخصية رئيسها لها جانبها الرمادى، فهو أثناء صعوده إلى القمة عقد أحلافا كثيرة مع الشياطين - طاردته أشباحها حين كان حاكما لولاية «أركانساس» - ثم لاحقته عندما انتقل إلى البيت الأبيض رئيسا للولايات المتحدة (وبين الأشباح علاقات منافع متبادلة مع أموال مشبوهة ورجال أعمال يقترب إصرارهم على الثراء من حدود الجريمة).

وزاد أن التكوين الإنسانى لكلينتون وظروف نشأته الأولى فى بيت محطم، مع أم لم تستطع أن تحدد له على نحو قاطع من كان أبوه - عرضته لتناقض فى المعايير ما لبث أن طغى على رئاسته وكسح إيجابياتها.

....

....

وفى مدة الرئاسة الثانية لإدارة «كلينتون»، وبينما الرئيس شبه معوق بمحاولات عزله، وشبه مجروح باضطراره للدفاع عن نفسه أمام شعبه وأمام شعوب العالم - يحاول شرح الفارق بين جنس كامل وجنس غير مكتمل (والناس فى كل أرجاء الأرض يسمعون ويضربون كفا بكف ولا يصدقون آذانهم!) - بدت واشنطن حاملة طائرات ضخمة جنحت على الصخور!.

وعندها بان لمن يشغلهم «الشأن الإمبراطورى» أن إدارة «كلينتون» لا تقدر على المهمة الإمبراطورية، وأكثر من ذلك لا تُؤْتَمَنْ، وبالتالى فإن عليهم مسئولية استعادة الزمام إلى أيديهم. ولأنهم كانوا بعيدين عن الإدارة (هم جمهوريون وهى ديمقراطية) - فقد صرفوا الجزء الأكبر من جهدهم فى النصف الثانى من تسعينيات القرن العشرين فى البحث والدرس وصياغة المشروعات والدعوة لها - على أمل أن تجىء إدارة جمهورية (تملك فرصة للفوز إذا استطاعت حملتها الانتخابية استغلال عيب الضعف الإنسانى الذى شاب إدارة «كلينتون» بنفس القوة التى استغلت به حملة «كلينتون» ذلك الضعف الاقتصادى الذى عاب إدارة «بوش» (الأب)).

□

وظهرت عدة بؤر تجمع فيها دعاة المشروع الإمبراطورى الأمريكى المؤمنين بقدره المكتوب والمؤهلين للتنظير له، والساعين لتحقيقه كمهمة مقدسة.

وكذلك ظهرت على الساحة الأمريكية وفى مواقع النفوذ (وإن لم يكن فى دائرة السلطة) - وفى مراكز التأثير (وإن لم يكن عند موقع القرار) - جماعات معنية بالأمر راحت تسابق بعضها:

كانت البؤرة - الجماعة - الأولى هى الغلاة من دعاة الإمبراطورية - رجال من أمثال «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الحالى)، و«ريتشارد بيرل» (مدير التخطيط الاستراتيجى فى وزارة الدفاع الذى اضطر لتقديم استقالته قبل شهر بسبب فضائح مالية ثبت فيها استغلاله لمنصبه) - و«بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الحالى) - وكلهم من أقطاب إدارة «بوش» (الأب) وأركانها ونجومها، وهؤلاء ركزوا على بند إحكام السيطرة السياسية والعسكرية على الشرق الأوسط. والسائد فى اعتقادهم أن «إسرائيل» هى الدعامة الرئيسية لخططهم فى تلك المنطقة، لأن الشرق الأوسط فيه دولتين لديهما المؤهلات اللازمة لخدمة مشروعهم:

○ الأولى: إسرائيل لأنها دولة تملك الكفاءة (فى حين أن الدول العربية المحيطة بها حسب تعبير «رامسفيلد» هى فى أحسن الأحوال أراضٍ عقارية مازالت خالية وبعضها خرائب!!) - وذلك التقدير أدى بأصحابه تلقائيا وبالعاطفة والعقل معا - إلى تحالف مع أكثر العناصر تشددا فى إسرائيل، أى أن أصحابه أصبحوا جميعا مؤيدين لحزب الليكود، وأنصارا لزعيمه الحالى «آرييل شارون».

(وقد كتب أحد الأقطاب من غلاة هذا التيار وهو «ويليام سافير» (من أبرز كتاب جريدة نيويورك تيمس) - مقالا أورد فيه «أنه لا يستطيع أن ينام الليل مستريحا إلا بعدما يسمع صوت «شارون» على التليفون ثم يغمض عينيه!).

○ وأما الدولة الثانية التى يمكن الاعتماد عليها فهى «تركيا»، لأنها بالحجم أقوى دولة فى الإقليم، وفى نفس الوقت فإنها ليست عربية، وإنما على الحافة الموازية للعالم العربى، ولأن السلطة فيها للقوات المسلحة بنص الدستور، فإن القرار التركى يجىء أقرب إلى «الانبهار» بالتكنولوجيا حيث تتفوق أمريكا و(إسرائيل) - وأبعد عن «الالتزام» بالتراث الذى يجمع تركيا بالثقافة مع العرب.

ومن وجهة نظر أقطاب هذه البؤرة ـ الجماعة ـ فإن «تاج» الشرق الأوسط يمكن تثبيته على رأس الإمبراطورية الأمريكية بعملية تصفية نهائية لمؤثرات عربية قومية قد تعاودها أحلام قديمة لم يعد لها الآن مجال، وتأمين ذلك يقتضى إجراء عملية جراحية واسعة فى العالم العربى تغير أفكاره وتوجهاته ـ وتغير قيمه ومعتقداته، حتى إذا اقتضت الجراحة زرع قلب جديد، يقبل به الجسم العربى ـ فكرا وفعلا ـ مهما كانت درجات الحساسية والمقاومة والرفض ـ وإذا أصر الجسم العربى على العناد، فإن الجَرَّاح القائم على زرع القلب مخول بتوقيع شهادة وفاة!

□

وكانت البؤرة ـ الجماعة ـ الثانية من أقطاب صناعة «البترول»، وبينهم «جورج بوش» (الأب)، و«جيمس بيكر» (وزير خارجيته)، و«ريتشارد تشينى» (وزير دفاعه، والآن نائب الرئيس)، وكان إجماع هؤلاء أن «البترول» هو المستقبل المنظور (حتى يجيء اختراق تكنولوجى يوفر بديلا للطاقة بسعر اقتصادى) ـ وكذلك كان رأيهم أن «المشروع الإمبراطورى» الأمريكى لا يمكن إسناده بغير سيطرة كاملة على موارد البترول.

وكان الإطار الذى التقى فيه أقطاب هذه الجماعة للبحث والدرس هو مكاتب وقاعات المركز الذى أنشأه «جيمس بيكر» فى «هيوستون» (عاصمة تكساس) «لاستراتيجيات البترول» ـ و(«بيكر» لا يزال يديره حتى الآن)، ومن الملاحظ أن كاتبى التقرير الأول لهذا المركز سنة ٢٠٠٠ اختاروا تصديره بمقدمة لها معنى، منقولة عن نص قديم ـ من سنة ١٩٥٠ ـ كتبه السفير الأشهر فى الدبلوماسية الأمريكية «جورج كينان» يقول فيه بالنص:

«إن الشعب الأمريكى يمثل ٦,٣٪ من سكان العالم، لكنه يستهلك ٦٠٪ من بترول هذا العالم، والمهمة الأولى للاستراتيجية الأمريكية تقتضى المحافظة على هذه النسبة مهما كانت ظالمة للآخرين والعمل على فرضها بكل الوسائل، دون أن تخدع نفسها بأية أوهام عن مبادئ العدل والمساواة حتى لو اضطرت فى سبيل ذلك إلى استعمال قوة السلاح، لأن المبادئ تخاطب الضمائر ـ والحقائق تصنع الحياة!».

وكانت أبرز الحقائق كما يظهر فى الخطوط الاستراتيجية المطروحة للبحث فى إطار مركز «بيكر» - منطقا شديد التركيز:

- الخيار الأكفأ للولايات المتحدة هو السيطرة على صناعة البترول (بكافة مراحلها).

- والولايات المتحدة لم تعد تستطيع الاعتماد - كما فعلت - على مصدر رئيسى هو البترول السعودى - كما وقع بعد الثورة الإيرانية - ومع أن السعودية تملك أكبر مخزون احتياطى محقق، إلا أن الاعتماد على البترول السعودى (مع المطالب المالية المتزايدة لأصحابه) - يمكن أن تستنزفه بأسرع من أى حساب.

- ومع ملاحظة أن بترول العراق (وبترول بحر قزوين) كلاهما لم يصل استغلاله إلى الحد الأقصى أو قريبا منه، فإن الاستراتيجية الأمريكية تستطيع إنشاء شبكة واحدة واسعة ومأمونة لبترول الشرق الأوسط يصب فيها بترول السعودية وغيرها من دول الخليج، مضافا إليها البترول العراقى، وبترول بحر قزوين (وبترول إيران بعد تصفية نظام الثورة الإسلامية) - فإن المستقبل يمكن ضمانه «أمريكيا» للولايات المتحدة - وأمريكيا فوق بقية العالم.

□

وكانت البؤرة - الجماعة - الثالثة هى دائرة مجلس السياسة الخارجية فى نيويورك وهو هيئة تساندها أكبر المصالح المالية والتجارية والإعلامية فى الولايات المتحدة (من عائلة «روكفللر» - إلى بنك الاحتياطى الأمريكى - إلى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك - إلى باحثين من مستوى «هنرى كيسنجر» و«زبجنيو برجينسكى» وحتى «كونداليزا رايس» (مستشارة «بوش» (الابن) للأمن القومى).

وكانت هذه البؤرة تولى اهتماما خاصا بالاتحاد السوفيتى (وروسيا بعده) وبالصين، وبأوروبا ودولها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا، إلى جانب حزام الزيتون على شاطئ البحر الأبيض جنوب أوروبا (إيطاليا - أسبانيا - اليونان).

وبرغم علاقات القرب بين أوروبا وأمريكا، فإن مجلس السياسة الخارجية تولد لديه «هاجس» «أن أوروبا هى القوة التى تستطيع أن تبدأ بتحدى التفرد الأمريكى بالنفوذ فى العالم».

والدواعى كثيرة:

- بينها أن أوروبا لها مصالح حيوية فى الشرق الأوسط - حيث تريد الولايات المتحدة أن تنفرد بالسيطرة.

- وأوروبا تعتمد على بترول الشرق الأوسط فى أكثر من ٨٥٪ من استهلاكها، ومن الصعب عليها القبول باحتكار أمريكى يمسك به ويحكم القبضة عليه.

- وأوروبا بلدان قريبة عهد بالمجد الإمبراطورى - لم تنس مكانة سابقة عاشتها ثم تخلت عنها الحظوظ فأضاعتها، ومع أنها اعترفت للولايات المتحدة بحق القيادة فإنها غير مستعدة بعد للاعتراف لها بحق التفرد.

- وأوروبا يسودها اعتقاد بأنها راكمت من الحكمة مخزونا يزيد فى تأثيره عما راكمته أمريكا من قوة السلاح.

ويظهر أن فريقا من الإدارة الجديدة فى واشنطن أراح نفسه بمختصر - غير مفيد - عبر عنه «رامسفيلد» بقوله: «إن أوروبا قارة عجوز أرهقها الزمن (الذى تسمى عمرها فيه حكمة)، وأقعدها التردد (الذى تسمى استسلامها لضوابطه فكرا)، وعليه فإن الولايات المتحدة يحق لها أن تتصرف وتترك أوروبا تمارس الحكمة والفكر - كما يحلو لها!

وكان حساب هذا الفريق فى الإدارة الجديدة أن دول أوروبا الكبيرة أصبحت مثل غيرها فى ملجأ الشيخوخة يهمها أن تقضى بقية عمرها فى أمان مدخراتها - ومن أجل تأمين هذه المدخرات فهى على استعداد للاستثمار فى أى مشروع رابح، وعندما تصبح الإمبراطورية الأمريكية كذلك - فإن أوروبا مهما كانت دواعى حذرها وأسباب شكها - سوف تهرع للاستثمار فيها على عجل حتى لا تتعرض مدخراتها للتآكل.

وإذن فعلى الإمبراطورية الأمريكية أن تتمسك بمشروعها الأكبر، وتترك أوروبا مع «حساباتها الصغيرة» (حكمة وفكرا)!

□

كانت هذه البؤر الثلاث - (جماعات المشروع الإمبراطورى - وصناعة البترول - وأصحاب الفكر والتنظير للاستراتيجيات والسياسات) - وربما بؤر وجماعات أخرى تدرس وتستعد لعصر ما بعد «كلينتون» حتى يستأنف «المشروع الإمبراطورى» مسيرته أشد حزما وأسرع اندفاعا فى ظل إدارة ترعاه - جمهورية وليست ديمقراطية بالتأكيد!

وكانت وساوس أصحاب المشروع الإمبراطورى أن «إنجاز» إدارة «كلينتون» فى مجال الاقتصاد، ربما يستطيع مساعدة نائبه «آل جور» فى انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٠ - كما أن «آل جور» وجه معروف باعتباره النائب الحالى للرئيس، وأى نشاط له خبر، وهو يجاهد ليحتفظ لنفسه بمسافة بُعْد مناسب عن فضائح رئيسه.

وفى الاستعداد لملاقاة الحزب الديمقراطى و«آل جور» على مقدمة الصورة فعلا - ظهر فى الحزب الجمهورى رجال رشحوا أنفسهم، لكنهم لم يصمدوا للتجربة:

○ فكر «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الحالى) فى ترشيح نفسه اعتمادا على شخصيته المليئة بالحيوية وقت أن كان وزيرا لدفاع «جورج بوش» (الأب) أثناء حرب الخليج - لكن «تشينى» تردد لأسباب عديدة فيها السبب الصحى (علل القلب) وفيها - وهو الأهم - أنه لا يريد تعريض نفسه وأسرته لعملية «العرى المالى والإنسانى والشخصى» التى يتعرض لها أى مرشح للرئاسة وإذا حياته «ميدان رماية» مفتوح (كذلك تعبيره) لأية قناة تليفزيونية أو إذاعية أو أى صحيفة أو مجلة أو أى مخبر أو «كاتب عمود»!

○ وفكر «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الحالى) أن يرشح نفسه ثم تراجع لنفس الأسباب تقريبا.

○ وفكر بعضهم فى ترشيح «كولين باول» الذى اكتسب سمعة رجل متزن، صاحب تجربة نضجت فى ميادين القتال (فيتنام)، والسياسة (مساعدا لكيسنجر فى البيت الأبيض)، والاستراتيجية (رئيسا لهيئة أركان الحرب المشتركة). لكن «كولين باول» بعد أن وافق من ناحية المبدأ عاد وتراجع عن التنفيذ بضغط شكوك ألحت عليه:

- بينها تخوفه أن يكون ترشيحه (وهو ملون) مناسبة لإذكاء قضية التفرقة العنصرية، بحيث يجد نفسه إذا فاز أمام معضلة التعامل مع مؤسسة بيضاء، وإذا سقط وسط غضب الملونين قد يتحول إلى فتنة ساخنة.

- وبينها تحسبه لعبء جمع التبرعات اللازمة لإدارة حملته الانتخابية، فالتكاليف باهظة (ثلاثة بلايين دولار). وجمع التبرعات يحول المرشح رهينة للمتبرعين (بحقهم فى استرداد ما دفعوه)، وهو يخشى أن لا تتمكن حملته (بسبب لونه) من أن تجمع ما هو كاف للصرف عليها، وتشهر إفلاسها قبل أن يحل يوم الاقتراع.

- وأخيرا ضغط مارسته عليه زوجته («آلما») التى رفضت الفكرة أصلا، لأنها تخاف عليه من متطرف أبيض. يكرر معه ما حدث للزعيم الزنجى «مارتن لوثر كنج»، و«آلما» فى النهاية تريد زوجها معها حيا فى البيت ولا تريده شهيدا بعيدا عنها فى القبر!

وساعد على تردد «كولين باول» إحساسه بأن «جماعات الإمبراطورية» تقبل به على مضض، لأنه - فى رأيهم - طبعة (أمريكية غامقة) من شخصية «هاملت» فى مسرح شكسبير - رجل مُعَذَّب بالحيرة، تتجاذبه الهواجس وتستغرقه التصورات، وكعادة هذا النوع من الشخصيات فإن ترددهم فى الفعل يستهلك استعدادهم للقيادة، وهى فى النهاية حسم بين البدائل وقرار!

وكذلك فإن «كولين باول» أعفى نفسه - وأعفى غيره - من ترشيح نفسه، وأعلن رسميا أنه خارج السباق الانتخابى!

ثانيا: «دوبيا» يولد من جديد أمام المرآة!

وعلى خلفية هذه الساحة المزدحمة، تمكنت النخبة الإمبراطورية داخل الحزب الجمهورى وحوله - من وضع مسودة أولى شبه كاملة للمشروع الإمبراطورى ومعها تحديد إطار لتوجهاته وحركته.

○ كان واضع المسودة الأولى - فريق عمل محدود ومتحمس يضم (طبقا لتحقيق قام عليه «روبرت نوفاك» - أحد أشهر وأكفأ الصحفيين الأمريكيين) - كلا من:

«ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الآن) - «ودونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الآن) - و«ريتشارد بيرل» (مدير الخطط الاستراتيجى لمجلس الدفاع القومى الآن) - و«بول وولفويتز» (نائب وزير الدفاع الآن) - و«دوج فايث» (وكيل وزارة الدفاع الآن) - و«جيمس وولسلى» (رئيس المخابرات المركزية سابقا) - و«ريتشارد أرميتاج» (نائب وزير الخارجية الآن) - و«فرانك كارلوتشى» (وزير الدفاع سابقا).

وقد تولت السكرتارية العامة لفريق العمل السيدة «كونداليزا رايس» (مستشارة الرئيس للأمن القومى الآن).

○ وكان إعداد هذه المسودة الأولى (وفق تحقيق «نوفاك» وآخرين غيره) - قد انتقل ابتداء من صيف سنة ١٩٩٧ - أى مع اقتراب (موسم الحملات الانتخابية) من مركز «جيمس بيكر» لدراسات البترول فى هيوستون (عاصمة تكساس) إلى البيت الصيفى للرئيس «جورج بوش» (الأب) «كينيبنكبورت» على شاطئ ولاية «ماين».

والداعى أن الرئيس «جورج بوش» (الأب) أصبح الراعى والحامى لهذه الجماعات - بداعى جملة من الملابسات:

- فهو نائب الرئيس «ريجان» الذى كسر إمبراطورية الشر السوفيتى.

- وهو الرئيس الذى خلف «ريجان» - ثم بدأ فى عهده وضع إطار الحلم الإمبراطورى الأمريكى وتوفير أدوات تحقيقه.

- وهو الرئيس الذى قاد الخطوة الافتتاحية الرئيسية فى المشروع ببناء تحالف حرب الخليج الثانية لتحرير الكويت.

- وهو أيضا السياسى الذى يملك خبرة متشعبة، فقد شغل «بوش» (الأب) عدة مناصب عُليا: مديرا لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وسفيرا للولايات المتحدة فى الصين، وبعدها نائبا لرئيس الولايات المتحدة، ثم إنه بالمولد والأصل من أسرة بنت ثروتها وراكمتها من صناعة البترول، وبالتالى فإن خبرته وافية ومعرفته مباشرة واصلة إلى النواحى التى يمكن أن يتحرك فيها المشروع الإمبراطورى.

- علاوة على ذلك فإن «جورج بوش» (الأب) هو الذى أنشأ فى البيت الأبيض مجموعة إدارة الانتشار الإمبراطورى بعد حرب الخليج الثانية، وكان أمله أن يستكمل المشروع فى رئاسته الثانية، ثم إنه مثل غيره من أركان إدارته خرج من منصبه الرئاسى، ولم يخرج من مشروعه الإمبراطورى، وهو يستطيع أن يواصل خدمة المشروع - بالرعاية والحماية - ولديه فوق الأسباب العامة - دوافعه الشخصية:

- فهو فى أعماق قلبه يحس بجرح، لأن مرشحا شابا مجهولا من أركانساس - «بيل كلينتون» - هزمه فى الانتخابات، رغم أنه («جورج بوش» (الأب) - الرجل الذى قاد أمريكا إلى النصر فى عاصفة الصحراء.

- وهو فى جزء من جهازه العصبى يشعر بحافز يلح عليه فى ضرورة استئناف دوره (على نحو أو آخر) - لأن المشروع الإمبراطورى مازال يطغى على عقله وقلبه (رغم اعتزاله السياسة فى أعقاب فشله الانتخابى المدوى).

- ثم إن كل الذين شاركوه فى المشروع الإمبراطورى - يدفعونه إلى درجة التحريض، بحجة أن عليه مسئولية تاريخية لا يملك أن يتخلى عنها ويتركها (خصوصا لهذا المتورط فى الخطيئة، الجالس بدلا منه - دون استحقاق - فى البيت الأبيض - «بيل كلينتون» !).

- وأخيرا فإن «جورج بوش» رجل غنى - راكمت أسرته ثروة طائلة من صناعة البترول فى تكساس، وقد عززت الأسرة هذه الثروة بعلاقات فى العالم العربى - توثقت أواصرها واتسعت تعاملاتها بعد حرب الخليج الثانية، وهذا الغِنى وما يحيط به يساعده ويكاد يدفعه دفعا إلى أداء دور الراعى والحامى لمشروع الإمبراطورية.

□

وقضى «فريق العمل» سنة كاملة فى بيت «جورج بوش» (الأب) يجدد خطة المشروع، ومرة ثانية تم تجهيز تقرير نهائى وقعه - أيضا! - «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الآن)، وهو فى الحقيقة خلاصة جهد مشترك لكثيرين، وكانت الخطوط الرئيسية محددة - وأحيانا بالتفصيل:

١ - الحزب الجمهورى لابد له أن «يمسك» من جديد (Recapture) موقع رئاسة الولايات المتحدة مرة أخرى، لأنه الحزب المهيأ لمهام الزمن القادم، وفى نفس الوقت صاحب الرؤية الأوضح لمهام ذلك الزمن القادم.

٢ - الرئاسة القادمة عليها أن تدرك بعمق أن الولايات المتحدة الآن فى وضع فريد لم يتح لأى قوة غيرها فى التاريخ، فلديها الآن شبه تفرد بالنفوذ، لأن انهيار الاتحاد السوفيتى واختفاؤه جعلها قادرة على «نشر قيمها» وترسيخ مسئوليتها عن «حماية هذه القيم»!

٣ - الولايات المتحدة على عهد «ريجان» و«بوش» (الأب) تمكنت من الإمساك باللحظة التاريخية واستغلت الإمكانيات المادية والمعنوية للحفاظ على تلك اللحظة، وذلك ما ينبغى استئنافه مع الرئاسة القادمة والتمسك به وعدم التفريط فيه.

٤ - الإدارة الجمهورية القادمة عليها أن تمارس دورها فى الدفاع عن المصالح الأمريكية والتمكين لها بغير «قيود» لا تستوجبها «ضرورات حقيقية»، بل إن الإدارة الأمريكية القادمة يحق لها «وحدها» توصيف المصالح الأمريكية دون اعتبار لغيرها، وهى مطالبة بالعمل على مسئوليتها سواء من داخل الأمم المتحدة أو من خارجها.

٥ - الولايات المتحدة فى ممارستها لمسئوليتها الحالية يصح لها أن تتشاور مع غيرها من الأطراف الدوليين، على أن تحتفظ لنفسها بحق التصرف منفردة إذا وجدت ذلك ضروريا.

٦ - التصدى لخطر الإرهاب (حتى بميراث إدارة «كلينتون» الحالية) - هو النداء الذى يمكن حشد القوى الكبرى عليه (والصغرى أيضا)، وهذا النداء مازال قادرا على تحقيق حشد عالمى، لأن الكل معرض لخطر الإرهاب. والولايات المتحدة قبل

غيرها مكلفة بالقيادة فى مجاله لأنها الأكثر تعرضا لضرباته، وذلك يوفر لها - إلى جانب حق الدفاع المشروع - داعيا أخلاقيا يضيف إلى مشروعية دورها القيادى.

(كان «جورج بوش» (الأب) على عهد خدمته كنائب للرئيس «ريجان» مسئولا عن قضية الإرهاب ومكافحته، وكان مسئولا عن لجنة عليا شكلها «رونالد ريجان» لمتابعة وملاحقة ومواجهة «خطر العصر» كما كان يسميه!).

□

والآن صيف سنة ١٩٩٨ - بدا أن الخطوط والتفاصيل تحددت مواقعها على الصورة الشاملة للمشروع الإمبراطورى، غير تفصيل واحد مازال معلقا - رغم أنه بالغ الأهمية: شخصية الإمبراطور (القيصر)!

وهنا ظهر «جورج بوش» (الابن) - ولم يكن ظهوره تلقائيا، ولا سهلا، مع أن الأمر تداعى إليه خطوة بعد خطوة دون تصميم سابق يُفَصِّل دور «الفاتح» على مقاسه:

- فى البداية كان هناك واقع أن «استعادة الجمهوريين للبيت الأبيض» من جديد، جهدا يجرى فى إطار عائلة «بوش» أكثر مما يجرى فى المقر الرسمى للحزب الجمهورى، والمبرر أن الحزب أثناء رئاسة «كلينتون» الأولى فقد معنوياته من ناحية، بسبب سقوط مرشحه «بوش» (الأب) - ومن ناحية أخرى ضيع نفوذه بسبب ارتفاع شعبية «كلينتون» الذى تقدم بنجاح يعالج مشكلة الاقتصاد.

- تلى ذلك أن «بوش» (الأب) ظل يستشعر مسئوليته أمام معاونين زينوا أمامه مشروع «تكريس الإمبراطورية» باعتباره رسالته المقدسة بعد أن أتم «رونالد ريجان» رسالة مقدسة سبقت وهى هدم إمبراطورية الشر السوفيتية، وقام بنفسه مدة رئاسته الأولى بوضع الأسس والقواعد لحجر الأساس، لكن الناخب الأمريكى انخدع فى «كلينتون» وأرسل «بوش» إلى المنفى بقسوة لم يكن لها تبرير! ثم إن هؤلاء المعاونين ظلوا قريبين منه يبحثون معه عن وسيلة للعودة بكل طريق إلى المفاتيح الذهبية للقرار (البيت الأبيض)، وقد ضاعت منهم عندما تركها «بوش» على مكتبه وخرج من البيت الأبيض (على عكازين!).

- وبطبيعة الأمر فإن «عائلة بوش» وصناديقها المالية المختلفة قامت على تمويل الجماعات الإمبراطورية التى خرجت مع (الأب) من البيت الأبيض وأعانت تفكيرها وتدبيرها. ومع أن أفراد هذه الجماعات كانوا فى مواقع متميزة ماليا (مثل «ريتشارد تشيني» الذى يدير واحدة من أهم الشركات فى مجال خدمات البترول، وهى شركة «هاليبورتن»)، كما أن كثيرين منهم كانوا ومازالوا يعملون فى إطار بيروقراطية واشنطن الدائمة ونخبها المتميزة - إلا أن مظلة رعاية واحدة مطلوبة حتى تغطى الجميع، وكانت عائلة «بوش» مؤهلة لتقديم هذه المظلة الواحدة.

- وفى إطار هذه الأجواء - مضافا إليها مؤثرات السقوط الأخلاقى الذى انزلق إليه «بيل كلينتون» وانكشف أمره خلال مدة رئاسته الثانية - فإن بعض المتعصبين من دعاة الإمبراطورية راحوا يبحثون عما إذا كان هناك سبب دستورى يحول دون ترشيح «جورج بوش» (الأب) نفسه للرئاسة من جديد - بشعور أن رجلهم لم يقض غير مدة رئاسة واحدة فى البيت الأبيض، ثم قطعتها مدتان لكلينتون - وربما أن إمكانية عودة «بوش» (الأب) مطلوبة (إذا كانت ممكنة) لاسترجاع الفضيلة (وهى فى ضمائرهم عودة مُلِحَّة للمشروع الإمبراطورى) - لكن البحث فى ترشيح (الأب) توقف بسبب غيبة السوابق حتى وإن غابت موانع الدستور، وبعد عناء بان أن استعادة الماضى محاولة يأس (ليس لديه غير تكرار نفسه) أكثر مما هى استحضار أمل (لديه رؤية على أفق جديد).

- ولم يخطر ببال أحد قبل ذلك الوقت أن «جورج بوش» (الابن) يصلح مرشحا، لأن أوجه القصور فى شخصيته وثقافته وجاذبية حضوره تستبعده من أول نظرة. ومن المفارقات أن «الأم» (بربارة بوش) كانت أول من يسلم بعدم صلاحية ابنها لدور «قيصر»، بل إن ابنها ذاته («جورج بوش» (الابن) - الرئيس الحالى للولايات المتحدة) اعترف عندما روى قصة حياته (ونشرتها صحف العالم الكبرى وضمنها الصنداى تيمس) وقدم بنفسه جانبا من الأسباب التى جعلت الآخرين يتشككون فى صلاحيته لأى مسئولية على مستوى رفيع، وظل فى عرفهم «دوبيا» وليس «جورج».

....

....

[وكانت والدته هى أول من أطلق عليه هذا الوصف، مستندة إلى الاسم الثانى له وهو «ويليام» (وحرفه الأول W)، وذلك لتمييزه عن والده «جورج» الذى اختار لابنه الأكبر نفس اسمه، وكان الحرف الأول من الاسم الثانى للابن وهو (W) الذى جرى تدليله بـ«دوبيا») هو الذى شاع فى الإشارة إليه وليس «جورج» حتى لا تلتبس الإشارات].

....

....

وكان «بوش» (الابن) هو الذى «أمعن» فى الاعتراف بقصوره، قاصدا أن يكون الاعتراف كاملا (حتى يتحقق الغفران)، فقد روى «أنه ظل حتى تجاوز الخامسة والثلاثين من عمره شابا لاهيا - عابثا - كسولا - عازفا عن العلم، خصوصا بعد أن حصل بالكاد على شهادة من جامعة «تكساس» أُلحق بها إجازة من جامعة «ييل» (يكاد يلمح إلى أن نفوذ أسرته أتاحها له بأكثر من جَدِهِ فى طلب العلم!).

واعترف «بوش» (الابن) بعدها بأن ثروة العائلة وحياته بين «تكساس» (حيث مصالح الأسرة) - وبين واشنطن (التى قصد إليها والده بحثا عن فرص سياسية تحققت له) - أخذت منه الاستقرار العائلى وتركت له فراغا عاش فيه حياة غير مسئولة وصلت به إلى حد الإدمان الشديد على شرب الخمر نهارا وليلا، وكان ذلك يضايق زوجته «لورا»، ويسبب لها حرجا شديدا داخل بيت الزوجية وخارجه، فلم يكن يمر أسبوع إلا ودورية بوليس تستوقفه وتسحب رخصة قيادته، لأنه يقود سيارته مسرعا ومخمورا.

ووصل الحال ببعض النوادى فى تكساس إلى حد منعه من دخولها، لأنه كل مرة يدخلها يثير «خناقة» لا داعى لها، أشهرها أنه قام فى إحدى المرات بتوجيه لكمات متوالية لزوج الصحفية الشهيرة «جودى وودروف» وهى من نجوم وكالة (C.N.N) وزوجها نفسه مسئول كبير فى إحدى المؤسسات الصحفية الكبرى فى تكساس) وكان دافع «دوبيا» إلى التهور أن إحدى صحف تلك المؤسسة أساءت إلى عائلته بسلسلة تحقيقات عن مصادر ثروتها!

وأخيرا وصل «جورج بوش» (الابن) فى اعترافاته إلى وقائع ذلك اليوم الذى وُلد فيه من جديد - متحولا من شاب لاه، عابث، سكير - إلى مؤمن شديد الإيمان بعقيدته، وتقى شديد الولاء لكنيسته، ونادم على الذنب مستعصم بالتوبة، وهنا يصف «جورج بوش» لحظة ولادته من جديد فيقول:

«ليلتها شربت كما لم أشرب من قبل، وفقدت وعيى، وحملونى إلى غرفة نومى لا أشعر بشىء حتى ظهر اليوم التالى، واستيقظت على صداع مروع، وذهبت إلى الحمام مترنحا لا أقوى على المشى، ورأيت صورتى فى المرآة وأحسست بما يشبه نزول صاعقة.

اكتشفت أمام المرآة أنهم عندما حملونى إلى غرفة نومى - ارتميت على سريرى بملابسى التى كنت أرتديها، وكانت شديدة القذارة لأننى كما أدركت - أفرغت كل ما فى جوفى على سريرى وعلى ملابسى قبل أن تخمد حواسى وتغيب.

وتحسست وجهى بيدى أمام المرآة، وإذا يدى متسخة ببقايا القىء التى لطخت وجهى وجفت أثناء نومى، وأصابنى منظرها فى المرآة أمامى بقشعريرة هزت كيانى، وأعدت النظر إلى صورتى، ووجدتنى أسأل المرآة قائلا: «دوبيا.. دوبيا ماذا فعلت بنفسك؟!»، ورُحت أصرخ أمام المرآة أعاهد الله ونفسى أن ذلك «لن يتكرر بعد الآن!»، ولم تصدقنى «لورا» (زوجته) بادئ الأمر، وظنته تأثير «لحظة» المرآة، وأننى بعد أيام عائد إلى ما أدمنت عليه، كذلك أيضا قالت والدتى، لكنى أثبت للجميع أنها توبة بلا عودة، وولادة جديدة لنفسى ولأسرتى ولروح السيد المسيح فى قلبى!».

ومن وقتها حاول «دوبيا» أن يتخذ طريق الجد - وبدايته تجربة حظوظه (مولودا من جديد) - فى ترشيح نفسه حاكما لولاية تكساس، لأنها المحيط المباشر لنفوذ الأسرة، وكانت مفاجأة الجميع أنه فاز.

□

وأغلب الظن أنه عندما بانت علامات الهداية وبُشرى الولادة من البداية - فإن كثيرين لم يأخذوا «دوبيا» (جورج بوش الابن) فى حسابهم وهم يبحثون عن «قيصر»! - لكنه مع مرور الوقت بدأ بعض أصحاب المشروع الإمبراطورى يسألون أنفسهم: «لم لا»؟

كان الصف الأول من المرشحين الذين تخطر أسماؤهم على البال طبيعيا مازالوا بين إقدام وإحجام، كلهم راوده الاحتمال وكلهم قرر العدول: «تشينى» ـ «رامسفيلد» ـ «كولين باول» ـ حتى «جيمس بيكر» (مع اختلاف أسباب كل واحد منهم فى الإقدام والإحجام).

وعلى الجانب المقابل فإن الحزب الجمهورى الذى تشرد فى التيه ثمان سنوات، لم يكن فى حال تسمح له أن يطرح من صفوفه مرشحا يملك فرصة نجاح مؤكد أمام ديمقراطى هو الآن بالفعل نائب للرئيس (آل جور).

وكان الأقطاب المشهود لهم داخل الحزب الجمهورى قد تساقطوا واحدا بعد الآخر، بما فيهم الرجال الذين لمعت أسماؤهم فى الحملة على «كلينتون»، وفيهم زعيم الأغلبية الجمهورية فى مجلس النواب «نيوت جنجريتش»، وفيهم كذلك الرجل الذى تولى إدارة معركة إدانة «كلينتون» فى مجلس الشيوخ وهو السناتور «فرانك لوت» زعيم الأغلبية الجمهورية، فكلاهما طاردته ظروفه ـ وطردته:

أولهم وهو زعيم الأغلبية فى مجلس النواب الذى رفع لواء الأخلاق ـ تكشف أن له عشيقة (وفيما بعد طلق زوجته وارتبط بعشيقته واعتزل السياسة).

والثانى كانت له مشاكل عالقة فى ولاية مسيسيبى (وهو بسببها لا يريد أن يضع نفسه تحت الأضواء الباهرة للحملات الانتخابية الصاخبة).

إلى جانب أن أشهر أقطاب الحزب وهو السناتور «روبرت دول» أنهك قواه فى محاولات فاشلة لترشيح نفسه، حتى أصبح اسمه خامدا بلا إشعاع، ومن هذا الإحساس ـ حتى لديه هو نفسه ـ فإنه حاول الدعوة لزوجته «إليزابيث» مرشحة للرئاسة عن الحزب الجمهورى بدلا منه (ولم يكن ترشيحها مقنعا لأحد).

ولم تكن «صحة» الحزب الجمهورى فى كل الأحوال مما يهم جماعة الإمبراطورية المحيطة بعائلة «بوش» ـ ولعلها استفادت من هذه الغيبوبة الحزبية، خشية بروز مرشح يتقدم الصفوف ومهيأ للفوز، ولعل هذه الغيبوبة للحزب كانت ملائمة أكثر لمطالب الجماعة، فالمطلوب من منظورهم ليس مجرد مرشح جمهورى يعود بالحزب إلى البيت الأبيض، وإنما مرشح جمهورى يمشى معهم إلى آخر الشوط!

وكذلك تغير السؤال عن «دوبيا» بـ «لم لا ؟»، وحل محله سؤال بـ «هل يستطيع ؟»، وكانت هناك اعتبارات تزكى ردا على هذا السؤال الأخير بالإيجاب:

- «دوبيا» لم يعد لديه ما يخفيه عن ماضيه (وذلك هاجس كل مرشح، لكن «دوبيا» سبق واعترف بكل شيء!).

- «دوبيا» فى سن الشباب ويستطيع أن يتحمل عناء حملة انتخابية.

- «دوبيا» لديه فرصة لاستثارة عطف الناخب الأمريكى الذى حرم والده من رئاسة ثانية (متاحة له بالدستور وكان يستحقها لولا معركة «إنه الاقتصاد يا غبى»، ولعل الناخب الأمريكى شعر بعد فضائح «كلينتون» أنه أساء الاختيار، وعليه واجب اعتذار يستطيع تقديمه للابن مادام لا يستطيع تقديمه للأب.

- «دوبيا» وراءه أسرة ومصالح تستطيع أن تمول حملة انتخابية سوف تكون بالتأكيد «صعود جبل» لأنها ضد منافس فى موقع «نائب الرئيس»، وهو من هناك يملك ميزة أن أى كلمة يقولها تلفت الأنظار وتستوقف الاهتمام وتضع اسمه فى العناوين الرئيسية للصحف وملء شاشات التليفزيون!

وأهم من ذلك كله:

- «دوبيا» سوف يكون - إذا نجح - رئيسا «لينا» يترك الفرصة لمستشاريه وهم حملة مشروع رئاسته، ويسمع منهم وهو ليس غريبا عنهم، لأن معظمهم عرفه أيام رئاسة أبيه، وتابع عن قُرب حكاياته الكثيرة وآخرها حكاية الولادة من جديد، وهذه أمور لها توابع أولها أن كل مساعد أو مستشار للأب، يقدر أن يكون معلما للابن ومرشدا، وفى مطلق الأحوال صوتا مسموعا، وتأثيرا له وزن عند موقع القرار الأكبر فى السياسة الأمريكية (المكتب البيضاوى).

ومع التكرار والحيرة، فإن السؤال بـ«لم لا ؟» - ثم السؤال بـ «هل يستطيع ؟» وجدا جوابا. السؤال الأول وجد جوابا يقول: دعونا نجرب. والسؤال الثانى وجد جوابا يرى أن «دوبيا» ربما كان أنسب الحلول، وكذلك جرى.

□

وكان وصول «جورج بوش» بالفعل إلى البيت الأبيض معركة انتخابية شاقة وعنيفة، وأسوأ من ذلك مشوبة فى شرعيتها إلى درجة غير مسبوقة - تقريبا ! - فى التاريخ الأمريكى.

كان واضحا أن المنافسة بين «جورج بوش» (الابن) - و«آل جور» (نائب الرئيس) - مباراة بين الأقل سوءا وليس بين الأكثر قبولا، فكلا المرشحين مثقل بالحمولات من كل نوع، بعضها موروث («بوش» بمسحة الفشل الذى لحق والده، وبشعار «إنه الاقتصاد يا غبى» - و«جور» بلطخة ما فعله رئيسه فى المكتب البيضاوى وبعوالق ماض لوالده عاد يذكر نفسه). ثم إن بعض الحمولات مكتسب، («بوش» بالشك فى صلاحية شهادة ميلاده الجديد، وبحضور باهت لا يشد بصرا أو سمعا - و«آل جور» بمحاولة يائسة بذلها فى اللحظة الأخيرة بقصد توسيع المسافة بينه وبين رئيسه، قد حرمته هذه المحاولة من استغلال إنجازات رئاسة «كلينتون» الأولى - إلى جانب أن «آل جور» فى حد ذاته ظهر أمام الناس دائما وكأنه لوح من الخشب، وعندما نصحه الخبراء بأن يلين ويتحرك، فإن قصارى ما توصل إليه بدا صناعيا متكلفا مدهونا بزيت ملون لم يجف سائله بعد!).

وكان تقدير الجميع أن نتيجة المعركة الانتخابية سوف تجىء متقاربة - كذلك تقول استطلاعات الرأى العام - وتؤكد الشواهد.

والآن يعرف كل الناس أنه بحساب الأرقام فى ولاية فلوريدا - وهى آخر ولاية تم فرز صناديقها - أن عدد الأصوات الحقيقى كان يعطى الرئاسة لـ «آل جور»، لكن المجمع الانتخابى أعطى الرئاسة لـ «بوش» بسبب غياب عدة صناديق انتخابية تخلفت عن الفرز، لأن حاكم ولاية كاليفورنيا (وهو جيب «بوش» شقيق «دوبيا») تصرف بطريقة غريبة، فقد رتب لوضع خمسة صناديق بما فيها من تذاكر على سيارة شحن تنقلها إلى مركز الفرز، ثم قيل إن السيارة «تاهت» فى الطريق (ستين كيلومترا) - لمدة خمسة أيام، ثم نشأ نزاع وصل إلى المحكمة العليا، مع مصادفة أن معظم قضاتها من تعيين رؤساء جمهوريين (خمسة من أصل تسعة) - وعندها أعلن فوز «دوبيا» (جورج بوش الابن).

وكان «جيمس بيكر» (أقرب الأصدقاء إلى الأب ووزير خارجيته السابق ومدير

حملته الانتخابية) موجودا بنفسه طول الوقت فى مراكز الفرز وفى قاعات المحاكم، يقود المواجهة القانونية لإثبات صحة الأصوات المؤيدة للمرشح الجمهورى، وكان «ريتشارد تشينى» الذى وقع الاختيار عليه مرشحا لمنصب نائب الرئيس ـ يدير من داخل بيت «بوش الأب» معركة التعجل فى إعلان فوز المرشح الجمهورى (دوبيا) ـ مهما كانت الإجراءات، والمخالفات، والطعون، وموجبات الخلل فى شرعية عدد الأصوات، وفى الواقع العملى فإن تلك لم تكن مجرد معركة انتخابية، وإنما ـ فى تقدير مديريها ومسئوليها ـ معركة مشروع إمبراطورى يحتاج إلى إدارة فى البيت الأبيض تؤمن به وتقوم على تنفيذه، وهنا يمكن فهم أول تصريح أدلى به «ريتشارد تشينى» بعد صدور حكم من المحكمة العليا، فقد قال: «لست مستعدا للبحث فى التفاصيل، لقد فازت التذكرة الانتخابية («دوبيا» رئيسا ـ و«تشينى» نائب الرئيس) وهذه بالضبط هى التذكرة التى تحتاج إليها أمريكا اليوم، بارك الله فى أمريكا دائما!».

وهكذا دخل «جورج بوش» (الابن) إلى المكتب البيضاوى، ووراءه نائبه «ديك تشينى» ـ وبعدهما أركان الإدارة الكبار: «دونالد رامسفيلد» ـ «كولين باول» ـ «ريتشارد بيرل» ـ «بول وولفويتز» ـ و«كونداليزا رايس».

ولحظتها استطاع الفريق الإمبراطورى فى الحزب الجمهورى أن يعيد القبض «Recapture» على البيت الأبيض من جديد ـ ويمسك مرة أخرى بالمفاتيح الذهبية للقرار الأمريكى طبقا لأولويات محددة، هى:

ـ الاحتفاظ بتفوق أمريكى لابد أن يقبل به الجميع (ويبقى إلى الأبد).

ـ سيطرة كاملة على موارد النفط (فى الشرق الأوسط وحوله).

ـ والمدخل للإمساك بالاثنين: تحالف عالمى مضاد للإرهاب (وذلك هو الغطاء القانونى والأخلاقى الأنسب!).

ثالثا: قادة قيصر لا يهتفون باسمه!

لم يكن دخول «جورج بوش» إلى البيت الأبيض يوم ٢٩ يناير ٢٠٠١ ـ دخول فاتحين، بل لعله كان أغرب دخول عرفه ذلك البيت فى واشنطن، وكانت احتفالات

قسم اليمين حافلة بهواجس وشكوك تطال كل شىء: مستوى المعركة الانتخابية لمرشحين كلاهما فى نظر الناخب لا يستحق الجائزة، ثم المشاكل والتعقيدات القانونية التى حاصرت عملية عد الأصوات، ثم انتظار أسابيع مشوبة بالإحباط فى انتظار حيل محامين قبل إرادة ناخبين.

وكذلك تبدى أن الرئيس (الإمبراطور ـ القيصر) الجديد يصعب أن يكون مقنعا ـ فى أساس شرعيته، أو سابق تجربته، أو توقعات أدائه، أو قيادته لفريقه، أو ما يمكن أن تثيره قيادته من طموح وإلهام.

وسرى إلى العالم كله إحساس بأن الولايات المتحدة الأمريكية سلمت مقاليد السلطة فيها ـ مع لحظة فاصلة على مسار التاريخ الحديث ـ لرجل لا يستحق، وفى أحسن الفروض لا يعرف.

وفى عواصم عديدة بدت تلك فرصة مفتوحة لمن يريد أو لمن يقدر:

ـ فى لندن: تصور «تونى بلير» رئيس الوزراء (العمالى) أن رئاسة «بوش» (بكل ما يكتنفها) تعطيه مساحة لزيادة حجم التأثير البريطانى فى مجتمع الناطقين باللغة الإنجليزية على جانبى الأطلنطى، وبالتالى فرصة لتقوية الوزن البريطانى فى العلاقة الخاصة التى تربط واشنطن ولندن.

ـ وفى باريس: تصور الرئيس «جاك شيراك» (الديجولى) أن أوروبا تستطيع أن تعطى نفسها مجالا أرحب للحركة بعيدا عن دائرة النفوذ «الأنجلوساكسونى» (من لندن وواشنطن).

ـ وفى برلين: تصور المستشار «شرويدر» أنه بتعاون ألمانى ـ فرنسى تستطيع أوروبا أن تمارس دورا فاعلا، يؤكد دورا لها وحقا فى القرار الدولى مع مطلع القرن الحادى والعشرين.

ـ وفى موسكو: تصور الرئيس «بوتين» أن غيابا أمريكيا ـ ولو جزئيا ـ يفتح بصيص أمل لروسيا تستعيد بعض مواقعها الضائعة، أو على الأقل لتدعيم أوضاعها الداخلية دون شغب يمارسه عليها رئيس أمريكى يحاصرها حتى تظل

أنقاض «السقوط السوفيتى» مكدسة من حول الاتحاد الروسى الجديد - تعوقه عن إصلاح أحواله ومد الجسور إلى جواره، ووراء ذلك الجوار.

- وفى بكين: سرى شعور بالراحة مع ترجيح أن تكون الرئاسة الجديدة فى أمريكا «رخوة» تترك الصين وشأنها تواصل بناء نفسها وتعزز اقتصادها وتكمل تحولاتها الواسعة دون عراقيل أو شواغل خارجية.

- وأما فى العواصم العربية خصوصا تلك التى تعاملت بعلاقة ود (ظنته حميما) مع إدارة «بوش» (الأب)، فقد شاع أمل بأن الرئيس القادم إلى البيت الأبيض ضوء أزرق مريح للأعصاب ورقيق، فالقادم الجديد إلى البيت الأبيض «منا وعلينا»، و«بالتأكيد معنا».

وكانت تصورات العرب على تفاوت ما بينها - خاطئة، والحقيقة على العكس منها، لأن ما ظنه بعض العرب فرصة لصالحهم - لاح خطره عليهم، لأن الرئيس الجديد - وهو يقدر حسابات الآخرين لرقته - قصد أن يواجههم بخشونته، وقد ظلوا بعدها شهورا لا يتصورون ما يرون، وحين اكتشفوا الواقع كان قُصارى جهدهم أن يداروا ويتظاهروا!

□

فى الأسبوع الأول من رئاسة «جورج بوش» وفى إطار اجتماعين لمجلس الأمن القومى برئاسة «جورج بوش» (الابن) - تكشف مناخ يدعو إلى القلق، لأن ما أخفته ضرورات «الاستيلاء على البيت الأبيض» - أخذ فى البروز علنا، بمعنى أن المشروع الإمبراطورى تجلى للعيان، كما أن رجاله ظهروا للعلن - ثم زاد أن الداخلين إلى السلطة بدوا وكأنهم فى سباق مع بعضهم، وعلى حد تعبير استعمله «كولين باول» «لقد تبين لى أن لحظة الحقيقة حلت علينا، وأن كل الطيور المهاجرة عادت الآن إلى أعشاشها لكى تبيض (فى المكتب البيضاوى!)».

كان واضحا أولا - أن الرئيس الجديد لم يتأهل بعد للدور الإمبراطورى الذى أسند إليه، وظلت تطارده حتى فى البيت الأبيض نكات ونوادر تركز جميعها على الرأس والعقل والذكاء!

وربما كان ذلك فى جزء منه ينطوى على تبسيط قد يكون مخلا، لكنه لا ينفى أن الرجل الذى ظهر فى لقاءات العمل المبكرة لإدارته، بدا رجلا «أصغر» من المجال المفتوح لرئيس الولايات المتحدة - وإمبراطور العالم!، والعلة المحسوسة دون انتظار أن تجربة الرجل حتى بعد «الميلاد الجديد» كانت محصورة فى ولاية من ولايات الجنوب الأمريكى، ومع أن تكساس ولاية غنية، فإن سلطتها ليست فى مكتب حاكمها، وإنما فى دهاليز عدد من الشركات العابرة للقارات، وبينها بعض أهم شركات البترول فى العالم (مقارها الرئيسية فى تكساس).

وكان واضحا بعد ذلك ثانيا - أن الرئيس «جورج بوش» (الابن) وجد على قمم إدارته أصدقاء وزملاء لوالده عرفوه على أنه «دوبيا»، ولم يتأقلموا بعد على أنه السيد الرئيس (Mr President)، وكان بين هؤلاء رجال مثل نائبه «ريتشارد تشينى»، و«دونالد رامسفيلد»، و«كولين باول»، وكل واحد من هؤلاء الثلاثة بالتحديد - (تشينى - ورامسفيلد - وباول) - يعتبر نفسه - وهو صحيح - أصلح من «دوبيا» للرئاسة لولا اعتبارات جعلت كلا منهم يتردد، فى حين جازف هو (ولم يكن لديه ما يخسره!). على أن جلوسه داخل المكتب البيضاوى الآن لا يجعله تلقائيا فوقهم - زعيما سياسيا يلهم ويوجه، أو رئيسا تنفيذيا يأمر ويُطاع!

○ وكان واضحا أخيرا وثالثا - أن محرك ترشيح «بوش» (الابن) وفوزه وتشكيل إدارته - مشروعا له أصحاب، لديهم جدول أعمال جاهز يريدون طرحه، واعتماده مبكرا مع الأيام الأولى للرئاسة الجديدة، بمنطق طرق الحديد وهو ساخن، مع العلم بأن جدول الأعمال مُتَّفَق عليه سلفا:

- إمبراطورية تمسك بمفاتيح السيادة ولا تقبل شراكة معها أو منافسة.

- سيطرة كاملة على موارد البترول (ومواقعه)، تشرف على إدارته وتتحكم فى توزيع حصصه.

- حملة عالمية ضد الإرهاب تواجه خطرا يعلن عن نفسه، وفى الوقت ذاته توفر غطاءً أخلاقيا للإمبراطورية الأمريكية.

□

لكن الاتفاق على جدول الأعمال سلفا، لم يستطع أن يحجب مشاكل رئيسية:

ـ المشكلة الأولى: خلافات بين دعاة المشروع على ترتيب بنود جدول الأعمال (رغم الاتفاق على قائمته).

ـ والمشكلة الثانية: اختلافات بين الذين اتفقوا على جدول الأعمال لأنهم متنافرين لأسباب شخصية!

وتشابكت المشكلتان معا ـ وهى طبيعة إنسانية ـ وعندها تداخل العام مع الخاص واختلطت الحدود.

ـ والمشكلة الثالثة وقد راحت تتفاقم، أن «الكبار الذين لم يستطيعوا تقبل زعامة «دوبيا» السياسية (على فرض أنها تجلت)، ولا سلطته التنفيذية العليا (على فرض أنها حسمت) ـ تركوا خلافاتهم تظهر خارج الاجتماعات، وربما عن عمد، لأن كل واحد منهم اعتبر نفسه مسئولا عن «صورته، وليس عن «صورة إدارة» متضامنة، ولعدة أسابيع بعد دخول البيت الأبيض كان أقطاب الإدارة الجديدة منهمكين بالكامل فى مناورات سياسية تخصهم، فقد راح كلا منهم يحاول إعلاء دوره وتحجيم دور غيره، وإثبات صواب مشورته مع تسفيه مشورة الآخرين، وإفساح مجال نفوذه الشخصى، ولو على حساب «الرئيس» الجالس فى المكتب البيضاوى.

وكذلك أصبحت علاقات النفور بين أقطاب الإدارة تسلية نوادى العاصمة، وصالونات «جورج تاون»، وتحولت إلى مادة مشوقة فى وسائل الإعلام داخل الولايات المتحدة وخارجها.

وكان «برنت سكوكروفت» (مستشار الأمن القومى فى عهد «بوش» (الأب) أول من تحدث عن تلك الأحوال علنا، وإن كان حديثه جاء بأسلوب دبلوماسى محسوب، فقد ذكر فى حديث للنشر مع المحقق البارز «فرانسيس فيتزجيرالد» ما نصه:

«هناك فى الإدارة الجديدة صراع شخصيات «Personality Conflicts»، وهذه صراعات موجودة باستمرار فى كل إدارة، وكانت موجودة على أيامنا فى إدارة

«بوش» (الأب)، لكن هذه الصراعات ظلت مكتومة فى الداخل، وأما الآن وفى عهد هذه الإدارة فإن هذه الصراعات مطروحة فى العلن».

□

وطبقا لما نشره «فيتزجيرالد» فإن «سكوكروفت» وهو خبير مطلع (بحكم أنه كان مستشارا للأمن القومى مع الأب وصديق وفى له بعد سقوطه فى الانتخابات، وشريك معه فى كتاب واحد بعنوان «عالم يجرى تغييره» صدر سنة ١٩٩٨ يحمل اسميهما («بوش» و«سكوكروفت») معا وتجربتهما السياسية جنبا إلى جنب). فإن هذه الشهادة أشارت دون مواربة إلى أن «ريتشارد تشينى» (وزير الدفاع مع الأب ونائب الرئيس مع الابن) هو مصدر القلق الأكبر بسبب «تطرف زائد وجموح إلى التسرع فى الأحكام يمكن أن يتسبب فى مخاطر».

ثم يوحى «سكوكروفت» فى حديثه مع «فيتزجيرالد» إلى أن «تشينى» كان مشاكسا مع كل وزراء «بوش» (الأب) وكانت له شطحات غير معقولة بعض المرات. ومن شطحاته المشهورة «أنه أشار بعدم تصديق «جورباتشوف» بشك أن ادعاءاته الإصلاحية للنظام السوفيتى ليست إلا عملية تمويه وتضليل، وأن الولايات المتحدة عليها أن تواصل الضغط وتشدده حتى يتفتت عدوها السابق شظايا صغيرة وسحبا من الغبار تغطى الكرملين حتى تدفنه تحتها»!. ولم يكن ذلك رأى وزير الخارجية «جيمس بيكر»».

وفى كلام «سكوكروفت» «أن تشينى كانت له من أيام وزارة الدفاع معارك مع معظم أطراف إدارة «بوش» (الأب) وقتها، وأن هذه المعارك. إذا لم يقع تداركها. سوف تسحب ذيولها إلى إدارة «بوش» (الابن)، فقد اصطدم «تشينى» حين كان وزيرا للدفاع (فى رئاسة الأب) مع «كولين باول» (وهو وقتها رئيس الأركان)، وأول الأسباب أن «تشينى» وهو «المدنى» حاول أن يتدخل فى تحضير وإدارة حرب الخليج (الثانية). متصورا نفسه «جنرالا على كتفه خمس نجوم» (مثل أيزنهاور). واضطر «باول» أن يتشاجر معه مرة كل أسبوع على الأقل (طبقا لرواية «فيتزجيرالد» نقلا عن «سكوكروفت»).

والنقطة الحرجة الآن أن «تشينى» خلال تلك الحرب (لحسن الحظ أو سوئه).

بنى لنفسه صورة «مدير كفء»، وهذه الصورة هى التى وضعته على رأس الفريق الإمبراطورى وزكته نائبا للرئيس (خبيرا عارفا) مع رئيس (ليس خبيرا ولا عارفا - بل مولود من جديد) - مع تحسب الجميع من أن الحزب الديمقراطى سوف يركز على قلة خبرة ومعرفة «بوش» (الابن) مقابل خبرة مرشحه «جور» وهو نائب الرئيس وقتها (مع «بيل كلينتون»).

□

....

....

[وأتذكر أننى قابلت «ريتشارد تشينى» منذ سنوات طويلة (يوم أول أكتوبر ١٩٧٠)، وعندما جاء إلى مصر مرافقا لرئيس بعثة التعزية باسم الرئيس « ريتشارد نيكسون» فى جنازة «جمال عبد الناصر»، ولم يكن الرئيس «السادات» فى حالة صحية جيدة، وكان أنه أبلغ «إليوت ريتشاردسون» أثناء مراسم الجنازة وقد تقدم إليه مصافحا يعزيه أنه يستطيع أن يتحدث فيما يشاء معى (وزيرا للإعلام وصديقا مقربا منه أيامها) - بالنيابة عنه، وبالفعل جاء «إليوت ريتشاردسون» إلى مكتبى فى الأهرام فى السابعة من مساء يوم أول أكتوبر، ومعه «تشينى»، وقدمه إلى باعتباره مستشارا فى البيت الأبيض، وكان «تشينى» هو الذى كتب محضر لقائنا ذلك اليوم، ولاحظت تدخله فى مجرى الحديث بأسئلة قام فيها بمقاطعة رئيسه (وكان «تشينى» هو الذى استعاد ذكرى هذا اللقاء فيما بعد)].

....

....

ومن إشارات «سكوكروفت» (فى حديثه مع «فيتزجيرالد» أيضا) «يبين أن «دونالد رامسفيلد» بدوره لا يحب «ديك تشينى»، فهو يعتبر نفسه الرجل الذى رشح «تشينى» كمستشار للبيت الأبيض وقت رئاسة «ريتشارد نيكسون»، وكان عمره وقتها أقل من ثلاثين سنة، لكن «ديك» - كما يناديه رامسفيلد تصغيرا لاسم «ريتشارد» - شق طريقه بسرعة وتفوق.

كذلك يبين ضمن أسباب ضيق «رامسفيلد» أنه لا يستريح مع «عائلة بوش»، ويعرف أنها قبلت به كارهة، لأن «جورج بوش» (الأب) «نما إليه» - !- أن «رامسفيلد» اعترض على تعيينه مديرا لوكالة المخابرات المركزية فى زمن الرئيس «فورد»، وأنه قال لهنرى كيسنجر (وزير الخارجية وقتها) وهو القائم بدور المرشد والمعلم للرئيس «فورد»: «إن «جورج» (بوش الأب) - لا يصلح مديرا للمخابرات المركزية لأن شخصيته ضعيفة وليست لديه «مواصفات قائد رفيع المستوى»»، ومع أن «بوش» (الأب) حصل على المنصب، فإنه لم ينس لرامسفيلد رأيه فيه.

فوق ذلك فإن «رامسفيلد» لا يحب «كونداليزا رايس»، يراها قريبة أكثر من اللازم من «كولين باول»، متعجلة أكثر من اللازم إلى فتح أبواب المكتب البيضاوى أمام وزير الخارجية حتى يوثق علاقته بالرئيس، وقد أضاف «رامسفيلد» فى حضور الجنرال «ماير» (رئيس أركان الحرب الحالى للجيش الأمريكى) «إنه يستطيع أن يرى الرابط بين «باول» و«كوندى» (يقصد كونداليزا رايس)، ولم يزد «رامسفيلد» على ذلك، لكن الإشارة كانت واضحة إلى اثنين من الملونين فى إدارة بيضاء - تجىء من أقصى اليمين فى الجنوب الأمريكى!

وعلى أى حال فإن «رامسفيلد» لم يستطع إقناع نفسه بأن «تشينى» سبقه، وأصبح نائبا للرئيس فى الإدارة الحالية.

وفوق ذلك فإن «رامسفيلد» يكره «كولين باول» بسبب صيته العريض فى المؤسسة العسكرية الأمريكية، ولا يشعر براحة حين يسمعه يتكلم أمامه وهو وزير الدفاع بخبرة رجل «يظن أنه يفهم» فى شئون وزارته أكثر مما «يفهم» هو.

□

وفى تلميحات «سكوكروفت» أن «كولين باول» ليس معجبا - على الإطلاق - بكل أفراد «المجموعة الإمبراطورية»، فهو يسمعهم يتحدثون عن «استعمال القوة»، دون أن تكون لأحد منهم معرفة بشئون الحرب، فكلهم - بما فيهم الرئيس «بوش» (الابن) نفسه - تهربوا من الخدمة العسكرية فى فيتنام بعذر أو آخر!

وتروى السيدة «كونداليزا رايس» أنها كثيرا ما رأت «كولين باول» يعود برأسه

إلى الوراء ويقلب عينيه إلى أعلى، إشارة إلى ضيقه بكلام يسمعه حول مائدة اجتماعات مجلس الأمن القومى (وتلك حركة مشهورة عن وزير الخارجية).

وقد فقد «كولين باول» صوابه عندما سمع «رامسفيلد» يتحدث فى أول اجتماع عقده مجلس الأمن القومى بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، قائلا إنه «أول من لفت الأنظار إلى أن الولايات المتحدة معرضة لهجوم غادر عليها من وزن «بيرل هاربور» (عندما هاجمت اليابان الأسطول الأمريكى فى الباسفيك وتمكنت من تدميره بالكامل فى ديسمبر ١٩٤١). واضطر «كولين باول» إلى تذكير «رامسفيلد» بأن ذلك التحذير الذى يدعى به الآن جاء فى معرض مناقشة عن كوريا الشمالية وقدراتها فى صناعة الصواريخ، وذلك شىء يختلف عما تعرضت له نيويورك صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبالتالى فإن «رامسفيلد» يدعى بأثر رجعى حكمة ونبوءة لم تتحقق، لأن الهجوم على برجى التجارة لم يكن هجوما صاروخيا مفاجئا شنته كوريا الشمالية!».

ومؤدى الأمر فى النهاية أن طاقم «بوش» (الابن) الذى جلس ليبحث المشروع الإمبراطورى أواخر شهر يناير وأوائل شهر فبراير سنة ٢٠٠١ ـ لم يكن فريقا متجانسا أو منسجما على المستوى الشخصى، حتى مع رابط اقتناع أعضائه بأن مشروعهم الإمبراطورى جاء وقته وأوانه!

□

....

....

[وكان منطقيا أن يختلف أعضاء الفريق الإمبراطورى فى إدارة «بوش»، رغم اتفاقهم على المشروع الإمبراطورى وبنوده. وكان طبيعيا أن تبرز خلافاتهم على ترتيب الأولويات عندما يجلسون إلى مائدة مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض أواخر يناير وأوائل فبراير سنة ٢٠٠١.

وذلك بالفعل ما حدث، وما تتفق عليه الروايات والشهادات والوثائق الصحيحة والمعتمدة، فقد برز واتسع الخلاف على ترتيب الأولويات، وانقسمت الآراء منذ

المناقشات الأولى على عدة اتجاهات، وكل اتجاه يتزعمه قطب من أقطاب الإدارة الجديدة.

١ ـ كان هناك رأى يتزعمه «كولين باول» يعتقد أن بند مكافحة الإرهاب هو الذى يصح أن يتصدر قائمة الأولويات، لأنه القادر ـ قبل غيره ـ على اجتذاب «أوروبا» (وهى مجموعة دول صناعية كبرى ترى نفسها مهددة بهجرات كثيفة من شباب الجنوب تحمل إليها موجات من كل الأجناس ينفذون إلى مجتمعاتها ويتحولون إلى حقول ألغام نائمة فى وسطها، وأدوات فى يد جماعات إرهابية تستعملها من بعيد حين تشاء) ـ ثم إن العمل ضد الإرهاب يستطيع أيضا أن يجذب «روسيا» (وهى التى عاشت كابوس أفغانستان وبعده مأزق الشيشان) ـ وهو فى نفس الوقت يجذب «الصين» (التى يقلقها ما يجرى فى جمهورياتها الغربية من نشاط جماعات إرهابية ترفع لواء الإسلام).

وكذلك كان «كولين باول» يرى (من تقدير لأهمية أوروبا وروسيا والصين) أن مقاومة الإرهاب تصلح مدخلا لما هو أوسع منها ـ بمعنى أن «المشروع الأمريكى» للزمن الجديد يستطيع بهذا المدخل أن يأخذ معه هذا الثلاثى، حتى وإن سلم لأطرافه بدرجة من الشراكة مع الولايات المتحدة فى تدبير أمور هذا الزمن الجديد.

كذلك كان «باول» يرى أن ضرورات نجاح المشروع الأمريكى ـ والشرق الأوسط أهم ميادين تحقيقه ـ تستدعى التوصل إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى لأنه من خبرته ومما اطلع عليه منذ دخل وزارة الخارجية ـ يعرف أن تلك المنطقة (الشرق الأوسط) تموج بعداء متزايد للسياسة الأمريكية، وأنه بالحديث إلى «خبراء وزارته» تبين له أن الإدارة السابقة (إدارة «كلينتون») قدمت مشروعا لحل دائم للصراع رفضه الفلسطينيون فى كامب دافيد (خريف سنة ١٩٩٩)، لكن هذا المشروع يمكن أن يُعاد بعثه وعرضه بتعديلات طفيفة تجعله مقبولا للفلسطينيين، وغير مرفوض من الإسرائيليين].

....

....

٢ ـ وكان هناك رأى آخر يتزعمه «ريتشارد تشينى»، ملخصه أن الرئيس الجديد لا يصح أن يقتفى خطوات الرئيس السابق («كلينتون»)، ويهدر وقته فى مشكلة الشرق الأوسط، لأنها لا تتحمل ثقل «حل دبلوماسى»، وظنه فى هذا النوع من الصراعات هو تركها للزمن يتكفل بحلها (سواء بالتقادم أو النسيان)، وبدلا من تضييع الوقت (كما فعل «كلينتون») فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تدخل إلى قلب الشرق الأوسط عن طريق قضية مقاومة الإرهاب وليس عن طريق قضية فلسطين، ويساعد على ذلك فى تقديره أن حكومات المنطقة الصديقة للولايات المتحدة ليست مهتمة إلى الدرجة التى يتصورها «بعضهم» بقضية فلسطين، فتلك معضلة تعود العرب أن يتعايشوا مع تعقيداتها ولم تعد تهزهم تداعياتها ـ فى حين الاهتمام الجدى لهؤلاء الأصدقاء العرب يتركز فى «حماية نظمهم»، فذلك ما يعنيهم قبل غيره، ومع أنهم ينسبون إلى «الإرهاب» وحده أسباب قلقهم كلها ـ فإن الولايات المتحدة تستطيع استغلال هذا القلق لكى تنفذ إلى قلب الإقليم متوجهة إلى مواقع البترول مباشرة، دون تضييع الوقت فى «البدرومات المظلمة الباردة والدامية» للصراع العربى الإسرائيلى.

٣ ـ وكان هناك أخيرا رأى يتزعمه «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع (يؤيده فيه نائبه «بول وولفويتز» ومدير التخطيط الاستراتيجى فى وزارته «ريتشارد بيرل») ـ ملخصه أن الوقت مناسب لضربة مباشرة تستهدف العراق كمدخل لسيطرة كاملة على البترول، لا تضيع وقتها لا مع قضايا مستعصية على الحل، ولا مع مخاوف نظم تهرب من ظلها!

وكان تقدير «رامسفيلد» أن العراق نشيط فى توسيع دائرة التعاطف معه، بسبب فداحة تكاليف الحصار على شعبه، وهذا التعاطف ـ وهو يتزايد ـ مما يصعب إهماله، وإلا فإن موضوع العراق (بترول العراق) سوف يظل مرهونا بظروف متقلبة (Volatile).

مُضافا إلى ذلك أن تصفية بقية الحساب مع العراق يفتح مداخل إلى تسوية الحسابات القديمة فى إيران ـ وبهذه التصفية والتسوية للحسابات فإن شرقا أوسطا جديدا يمكن أن يخرج من وراء الظلمات التى تغطى عليه الآن، خصوصا إذا أمكن

تكثيف الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج، ليقوم بعرض لقوة النيران فى منطقة لا تفهم غير لغة «الخوف»، رغم استغراقها فى الكلام عن السلام»].

....

....

□

وظلت المناقشات واحتدمت الخلافات، وطبقا لسجلات مجلس الأمن القومى الأمريكى فى الاجتماع الثانى له (مارس ٢٠٠١). وضمنها محاضر وتقارير وتوجيهات عمل (أرسلت إلى لجنة الأمن والدفاع فى الكونجرس من قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١). فإن «رامسفيلد» طلب الكلمة (وقصده فى الغالب أن يرد على تقديرات وزير الخارجية «كولين باول»). ليقول:

«إنها مضيعة للوقت أن نصرف جهدنا مع «قوى مستنفدة» (Spent Powers) مثل الروس، لأن الاتحاد السوفيتى (وهو الخصم السابق)، لم تبق منه إلا دولة صغيرة يتساوى حجم إنتاجها مع حجم إنتاج «هولندا»، وقوة بهذا الحجم لا تقدر أن تكون منافسا للولايات المتحدة، ومع كون هذه القوة تملك ترسانة نووية ورثتها عن الاتحاد السوفيتى ـ إلا أنها غير قادرة على صيانتها.

وأما أوروبا فإن التنسيق معها ضرورى، أخذا فى الاعتبار أن ذلك التنسيق لا يصح انتظاره طويلا، لأن أوروبا تدرك فى أعماقها أن مصالحها مع الولايات المتحدة، وهى مهما حاولت ـ بأى قدر من الادعاء باق عندها ـ سوف «تجىء إلينا فى النهاية».

وأما العالم العربى فإن النظم فيه مشغولة بأوضاعها، وإذا بقى لها شىء فوق هذا الشاغل، فإن إسرائيل كفيلة به.

وإذن فإن السياسة الأمريكية لابد لها أن تنقل مواقع تركيزها إلى جهات أخرى تستطيع عليها إثبات وتأكيد ذلك التفوق الذى تملكه الآن حتى تضمن السلام المستند إلى النصر الساحق الذى أحرزته (فى الحرب الباردة)!

وعلق الرئيس «بوش» (الابن) طبقا للسجلات على كلام «رامسفيلد» - بقوله :

«الحقيقة أننى لازلت متحيرا، فعندما كنت طالبا فى الجامعة، وعندما كنت أعيش مع أبى فى البيت الأبيض (نائبا للرئيس ورئيسا للولايات المتحدة) كنت أعرف أين نحن.

كنت أعرف أننا «هنا» وأن الشيوعيين «هناك»، وأن بيننا وبينهم صراعا ، أى أنهم كانوا العدو.

وأما الآن فلدى إحساس بالضياع لا أعرف معه على وجه القطع من هو العدو؟ لكننى فى أعماق شعورى (Gut Feeling) أوافق أن هناك أعداءً لنا، وأن الأعداء «هناك» فى موقع ما «هناك»، ولكن أين بالضبط؟ - هذه هى المعضلة !.

....

....

[وتدخل نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» ليقول بعد عرض مفصل لرؤيته عن الأوضاع العالمية الراهنة :

«الرئيس محق حين يقرر بثقة أن العدو لابد أن يكون هناك، وهو بالفعل هناك، متمثلا فى الإرهاب العالمى الذى يبدو أن «تنظيم القاعدة وأسامة بن لادن» مجرد سطح ظاهر له يخفى تحته جبلا ضخما غارقا فى ظلام البحر، والمعضلة فى مطاردة الإرهاب أنه «معركة كبرى» ضد عدو مختبئ فى كهوف الجبال المظلمة، له شبكة غامضة واسعة فى كل قارات العالم، وهو يضرب مصالحنا كما فعل فى قواعدنا فى السعودية (الخبر) - وضد قوتنا البحرية (المدمرة كول فى ميناء عدن)، ثم يختفى فى الزحام، ومهما كان فإن علينا أن نعثر عليه وأن ندمر بنيته الأساسية وتنظيماته وقياداته حيث تكون، وذلك جهد سوف يستغرق وقتا وموارد، وفى هذا الوقت فإننا لا نستطيع أن نغفو فى انتظار أن يوجه الإرهاب ضربته التالية، ولذلك فإن أمامنا على الفور مهمتين :

- زيادة قوتنا الضاربة ونشرها بحيث تستطيع العمل بحزم وحسم فى أى مكان.

وتحديد مصالحنا الحيوية فى الشرق الأوسط (موارد البترول والمواقع الاستراتيجية من حول عمليات إنتاجه ونقله)].

....

....

□

وتوالت المداخلات وأهمها ما ورد على لسان «كولين باول»، وفيها قوله:

«إن الشرق الأوسط هو المنطقة التى ينبغى أن نركز عليها، ووزارة الخارجية تريد أن تتلقى توجيها فى شأن المفاوضات الجارية بين الحكومة الإسرائيلية وبين السلطة الفلسطينية، وهناك معلومات لدى الوزارة ومن أصدقاء لنا فى المنطقة تشير إلى أن «عرفات» نادم لأنه لم يقبل بالمشروع الذى عرضه عليه الرئيس «كلينتون» فى كامب دافيد، وهو على استعداد اليوم لكى يقبل ما رفضه بالأمس، وربما تكون تلك فرصة لتهدئة الشعور العام فى المنطقة، وهو شعور خطر فى منطقة حساسة تتخبط بعصبية، لأنها لا تعرف طريقها إلى العصر، ولأن نظمها محاصرة بمطالب ملحة على ضرورة التغيير وأوله التقدم نحو درجة أرقى من المشاركة السياسية والإصلاح الدستورى والقانونى».

وتدخل الرئيس «جورج بوش» ليروى نقلا عن والده: «إنه لا يثق على الإطلاق فى «عرفات»، ويراه نموذجا لـ«تاجر سجاد صغير فى سوق شرقى مزدحم»، يعرض بضاعة يعرف أنها ليست أصلية، ويسعى إلى صفقات يعتزم سلفا أن لا يدفع ثمنها.

ويروى «بوش» «إنه فى بداية الحملة الانتخابية قام بزيارة الشرق الأوسط بادئا من إسرائيل، وكان «آرييل شارون» مضيفه ومرافقه فى رحلات استطلاعية بالهليوكوبتر إلى مواقع خطوط الصراع، وأثناء هذه الزيارة فإنه أراد أن يظهر درجة معقولة من الحِياد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بناءً على نصيحة من وزارة الخارجية (وكانت «مادلين أولبرايت» وزيرة لها فى إدارة «كلينتون»). وكذلك فإن مساعديه الذين رافقوه فى رحلته طلبوا موعدا له مع «ياسر عرفات»،

لكن «عرفات» لم يرد، ثم عرف «بوش» فيما بعد «أن عرفات تملص فى الرد ومماطل لأنه ظن أن لقاءه معه (مع «بوش») سوف يحرج الإدارة القائمة ويضايق المرشح الديمقراطى «آل جور» (وهو نائب الرئيس)، وذلك ما استغربه «بوش» وكان كافيا لإقناعه أن «عرفات» - كما يرى والده بالضبط - مجرد «تاجر شرقى محدود الأفق»!

وتظهر السجلات بعد ذلك مباراة بين «ريتشارد تشينى» و«دونالد رامسفيلد» فى الدعوة إلى ضرورة ارتكاز السياسة الأمريكية فى المرحلة القادمة على إسرائيل وعلى «آرييل شارون» بالتحديد. ويضيف «رامسفيلد» تعريفا جديدا لاستعمال القوة يقول فيه: «إن تدخل أمريكا من الآن فصاعدا لا يصح أن تحدده مناطق الأزمات، ولكن تحدده كذلك الإمكانيات المتوافرة لنا فى مناطق الأزمات!».

رابعا: ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتوابعه

كان واضحا طوال النصف الأول من سنة ٢٠٠١ أن الإدارة الجديدة تتخبط فى سياساتها الداخلية والخارجية، وأن رئيسها لم يكن «مقنعا» فى مكانه وفى زمانه، وأن أقطاب إدارته شردوا بعيدا عن البيت الأبيض؛ وأن كل واحد منهم يحاول أن يجعل من وزارته «محمية» له محرمة على غيره، وكان ذلك ظاهرا فى وزارة الدفاع، وفى وزارة الخارجية، وفى وزارة الخزانة، وحتى فى وكالة المخابرات المركزية ومكتب التحقيق الفيدرالى.

وفى البيت الأبيض ذاته جرت محاولة لإظهار «ريتشارد تشينى» نائب الرئيس، باعتباره الرجل الأول فى الإدارة الجمهورية - رغم أنه فى النظام الرسمى رجلها الثانى، ووقع بالفعل داخل كواليس السلطة أن أصحاب المشروع الإمبراطورى اعتبروا عمليا أن «ريتشارد تشينى» رجلهم، وأن القرار النافذ يستحسن أن يظل فى يده مع وجود رئيس أمريكى «مازال عوده أخضر»، ولم تكن تلك بادرة طيبة إزاء الرئيس حتى وإن كان عوده أخضر، وزاد عليها أن الإيحاء بسلطة «تشينى» العُليا وجد طريقه إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وكان الصحفيون الأكثر رفقا بالرئيس هم الذين رأوا أنها إدارة «بوش تشينى» - كلمة واحدة وليست كلمتين إشارة إلى أن

الرئاسة هذه المرة شركة بين الرئيس ونائبه: أحدهما لديه اللقب والثانى لديه الصلاحية!

ومع شهور الصيف راح عدد من المستشارين المقربين من الرئيس الجديد وفيهم «أندرو كارد» (رئيس هيئة مستشارى البيت الأبيض)، و«كارل روفى» (أقوى مستشاريه)، و«كارين هيوز» (المسئولة عن علاقاته العامة) - يبدون انزعاجهم من أن صورة الرئيس «مهزوزة» أمام الرأى العام فى الداخل وفى الخارج أيضا، وتوصيتهم أن «جورج بوش» (الابن) يحتاج للمرة الثانية إلى ولادة جديدة (سياسية هذه المرة وليست أخلاقية)، واقتراحهم أن يكون هناك فاصل زمنى، أى إجازة يبتعد فيها الرئيس عن الساحة ثم يعود إليها «رئاسيا بحق وحقيق!».

وكان التخطيط أن يُقال ويُذاع ويُنشر أن الرئيس الجديد سوف يترك واشنطن لشهر على الأقل يلزم فيه مزرعته (كراوفورد) فى تكساس ومعه دراسات وتقارير وأوراق يعكف على دراستها، وسوف يعود من هناك ومعه برنامج عمل يجدد طاقات الإدارة ويحشد مواهبها ويوحد كلمتها ويحدد مهامها دون التباس فى جدول أعمالها أو حول مصدر القرار فيها.

وكذلك أعلن رسميا أن «جورج بوش» سوف يغيب فى تكساس طوال شهر أغسطس حيث يقضى إجازة صيف يقظى وليست مسترخية، ونشيطة وليست كسولة، ومشغولة بالمستقبل وليست مأخوذة بسماع همس الريح أو نسيم البحر!

وبينما كان الرأى العام الأمريكى والعالمى فى حيرة إزاء رئيس لم تمض عليه شهور فى السلطة، ويريد الآن إجازة شهر كامل فى مزرعته - كان الإيحاء من البيت الأبيض أنه «غياب له ما بعده» - وما بعده سوف يكون حضورا طاغيا كأنه وقوع المعجزة!

ويوم أول سبتمبر بعد شهر كامل (أغسطس)، عاد الرئيس «بوش» من مزرعته فى «تكساس» إلى مكتبه فى البيت الأبيض، ودعا إلى سلسلة من اجتماعات لمجلس الأمن القومى بقصد إجراء مراجعة كاملة لستة شهور من إدارته، ولإعادة ضبط وتوجيه أكثر من ثلاث سنوات باقية من هذه الإدارة، وفى نفس الوقت استشراف

فرصة مدة ثانية للرئاسة (بحيث يصحح ما لحق بوالده الذى دخل التاريخ رئيس مدة واحدة (وهى مسبة تسىء إلى أى رئيس سابق، باعتبار أن الناس رفضوه فى حق له بنص الدستور!).

□

وفجأة صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (بتوقيت شرق الولايات المتحدة) - وقعت الواقعة.

○ فى الساعة ٨,٤٥ اصطدمت طائرة مختطفة تابعة لشركة الخطوط الأمريكية (الرحلة رقم ١١ من بوسطن) بالبرج الشمالى لمركز التجارة العالمى، فكسرت فيه فجوة ضخمة تحولت فى لحظة إلى فوهة حريق.

○ فى الساعة ٩,٠٣ اصطدمت طائرة مختطفة ثانية من مطار بوسطن تابعة أيضا لشركة الخطوط الأمريكية المتحدة (الرحلة رقم ١٧٥) بالبرج الجنوبى لمركز التجارة العالمى، وكذلك انفجر البرج الثانى لمركز التجارة العالمى.

○ وفى الساعة ٩,٤٣ اصطدمت طائرة مختطفة ثالثة من مطار بوسطن ذاته تابعة لشركة الطيران الأمريكية المتحدة (الرحلة رقم ٧٧) بمبنى وزارة الدفاع فى واشنطن وهدمت ركنا منه وأشعلت لهبا فى ركن آخر يقع فيه مكتب وزير الدفاع نفسه.

○ وفى الساعة ١٠,٠٥ كانت أبراج مركز التجارة العالمى - برجان هما أهم معالم نيويورك عاصمة المال والثقافة والإعلام فى الولايات المتحدة - يتهاويان حطام أنقاض، ورماد حريق يتساقط على الأرض.

....

....

○ وفى مدينة «ساراسوتا» (فى فلوريدا) حيث كان الرئيس الأمريكى فى زيارة قصيرة ظهر للناس وكأنه طائر بحرى كاد يغرق تحت بقعة زيت تسربت من ناقلة

زيت أصابها العطب فتعطلت وتدفقت حمولتها تغطى خليج فلوريدا تنبئ بكارثة بيئية مروعة، وقال الرئيس دون أن يظهر لسامعيه إنه استعاد حواسه بعد المفاجأة:

«أمريكا تحت النار - تعرضنا لهجوم إرهابى!».

كان المشهد مشهدًا غريبا عند مركز القرار الأمريكى وأمام الشعب الأمريكى، وأكثر غرابة خارجه وراء البحار والمحيطات].

....

....

وفى البيت الأبيض كان المشهد أشبه ما يكون بمؤامرات قصور الأمراء البابوات الإيطاليين من آل «بورجيا» ونظرائهم ممن تمرسوا فى دسائس القصور ومؤامرات الاغتيال بالتناحر وبالسم وبالشائعات.

وبعد أن وقع الهجوم على أمريكا كان «جورج بوش» على وشك أن يركب طائرته الرئاسية من فلوريدا عائدا بسرعة إلى واشنطن وإلى البيت الأبيض - وإذا به يتلقى اتصالا هاتفيا من نائبه «ريتشارد تشينى» يرجوه فيه أن لا يقترب من أجواء واشنطن، لأن طائرته مستهدفة بكمين إرهابى يتربص بها، وابتعدت الطائرة الرئاسية عن أجواء واشنطن، وظلت عشر ساعات شاردة وضائعة بين القواعد العسكرية والمطارات.

كل ذلك وأسرة «بوش» وفى المقدمة منها والدته «بربارة» يستعجلون عودته إلى واشنطن، لأن مكانه هناك فى المكتب البيضاوى وليس فى غيره.

....

....

[وفى هذه اللحظات الحرجة راح رجال مثل «دونالد رامسفيلد» وغيره من أركان الإدارة يقولون - وبحيث تسمع أسرة «بوش» - أن «ديك تشينى» يريد أن يظل «دوبيا» بعيدا عن مركز القرار ليتأكد الرأى العام أنه رئيس فى الشكل وليس فى الموضوع، لأن الموضوع كله فى يد «ريتشارد تشينى»، وبالفعل فإن «تشينى» انتهز الفرصة

ليتصرف فعليا أمام أمريكا باعتباره الرئيس الحقيقى الموجود فى البيت الأبيض، وعندها طلبت الأسرة (على الأقل الأب والأم) من «دوبيا» أن يعود على عجل، وأن يضع نفسه فورا وسط الصورة].

....

....

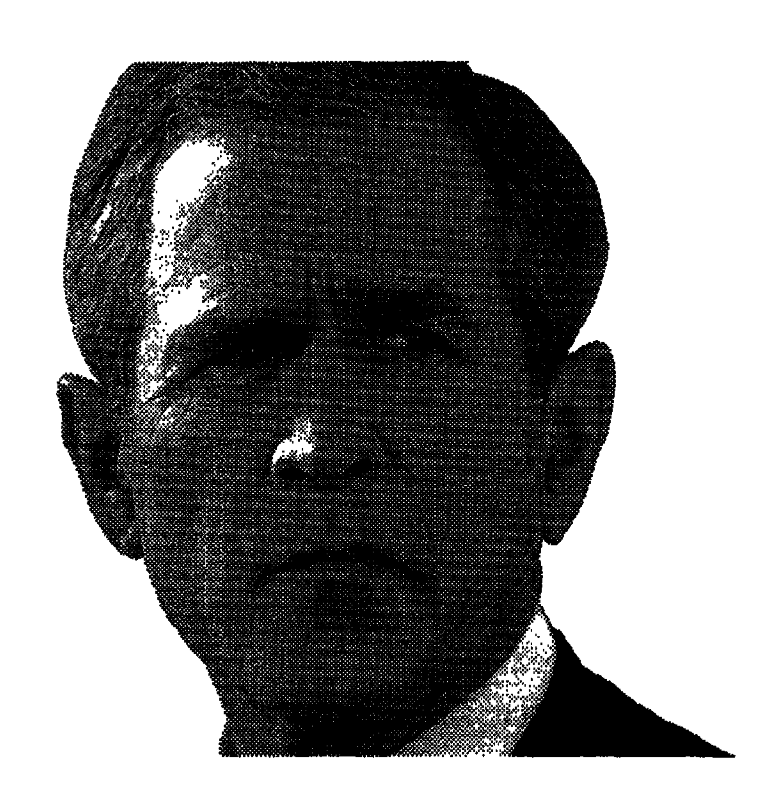
وقد كان وفى وسط موقف شديد الحرج بالنسبة لأمريكا ـ كانت دسائس القصور تفرض على نائب الرئيس أن يبتعد عن الأنظار، وأن يتجنب الأضواء، وأن يختفى من مواقع النظر بحيث يخلو المسرح لرجل واحد هو «دوبيا»، والحجة أن الرئيس ونائبه فى زمن حرب لا يصح أن يتواجدا فى نفس المكان.

كان البيت الأبيض يريد قيصرا واحدا يقف عند دخوله كل القواد يهتفون باسمه عندما يدخل ـ ويكررون الشىء نفسه عند الخروج.

□

لكنه على طول الولايات المتحدة وعرضها ومن خط الماء إلى خط الماء، كان الصوت والصدى اسم رجل غامض يُشار إليه بالكراهية والرهبة، كأنه من عوالم السحر ـ هو «أسامة بن لادن» الذى قيل أن أعوانه حضروا كالعفاريت خفية من جبال وكهوف أفغانستان ـ وانقضوا نارا ودمارا فوق الأبراج العالية لأقوى إمبراطورية فى التاريخ!

قراءة فى أوراق إدارة «بوش» وعقلها!



أولا: محاولة للبحث عن الحقيقة!

تفضل كثيرون غيرى وسبقوا إلى عرض واحد من أهم الكتب السياسية التى صدرت فى الولايات المتحدة عن رئاسة «جورج بوش» (الابن)، والذى ظهر تحت عنوان «بوش فى حرب» (Bush at War). ومؤلفه «بوب وودوارد» هو الصحفى الأكثر اطلاعا فى العاصمة الأمريكية. ويشغل الآن منصب مدير تحرير جريدة الواشنطن بوست. الجريدة الأكثر نفوذا فى العاصمة الأمريكية.

وكان «بوب وودوارد» قد بدأ صعوده إلى القمة منذ قام (مع زميله «كارل برنشتين») بتفجير فضيحة «ووترجيت» التى كسرت رئاسة «ريتشارد نيكسون» (سنة ١٩٧٤)، وأدت إلى استقالته من رئاسة الولايات المتحدة، ومن يومها راح «بوب وودوارد» يتقدم حتى أصبح الآن عميد «صحافة التحقيق» التى أثبتت كفاءتها فى النفاذ إلى دخائل السياسة، والغوص فى خباياها، وتغطية أكبر مساحة من وقائعها، وكشف أدق أسرارها.

....

....

(وهذه مدرسة صحفية تدرك أن النفاذ إلى العمق ـ حق قارئ لا يعنيه ولا يرضيه أن تنحصر مهمة الصحافة فى مدح السّلطان والإشادة بعظمته فيما فعل ولم يفعل، وتعرف ـ أيضا ـ أن قارئها يستطيع النظر إلى سطح الحوادث من متابعة التليفزيون، فى حين أن الكلمة المكتوبة ـ حياتها وشبابها ـ أصبحت موصولة بقدرتها على النفاذ إلى عمق لا تستطيع الصور أن تبلغه ـ أى بقدرتها على الذهاب وراء السطح بكل ما يتزاحم فوقه من اجتماعات واستقبالات ومراسم واحتفالات، وتصريحات وبيانات ـ وتلك كلها فى هذه الأزمنة وسائل تزويق وليست مناهج توثيق!).

....

....

وبرغم أن كتاب «بوب وودوارد» ظهر أواخر سنة ٢٠٠٢، وبرغم أن غيرى سبق إلى عرضه كما أسلفت، فإننى أعود اليوم إليه بمنطق ربما يكون مختلفا لأنه لا يعرض للكتاب فى مجمله، وإنما يركز على صور محددة فى سياقه تكشف - أو كذلك ظنى - عن جواب سؤال يشغلنى، ولعله يشغل غيرى - مؤداه:

«كيف تحول المشروع الإمبراطورى الأمريكى من الحرب ضد الإرهاب إلى حرب ضد العراق؟، وكيف انتقلت بؤرة الحوادث فيما جرى يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من نيويورك إلى كابول - ثم من كابول إلى بغداد؟، ثم كيف وقع استبدال الأقنعة من ملامح الشيخ «أسامة بن لادن» إلى ملامح الرئيس «صدام حسين» بهذه السرعة؟

والسؤال ليس فقط عن كيف؟، ولكن بعده عن من؟ ومتى؟، وأين؟، ولماذا؟ (وتلك أسئلة أولية - خصوصا فى صحافة التحقيقات التى يمثلها نجوم من مستوى «بوب وودوارد»، و«سيمور هيرش» وغيرهما!).

ومع التسليم - كما طرحت فى أحاديث سبقت - بأن المطلب الأصلى للسياسة الأمريكية فى القرن الجديد - إمبراطورى مزدوج المقاصد فى الشرق الأوسط: يبسط السيطرة على أرضه (باعتبارها قلب العالم من بداية التاريخ وحتى حاضره)، ويمد يده إلى مكامن البترول تحتها (باعتبارها محرك التقدم المضمون حتى هذه اللحظة)، فإن تلك النقلة السريعة من نيويورك إلى كابول، ومن كابول إلى بغداد تظل لافتة للنظر، وداعية إلى التفكير من زاوية كشفها لمنطق القوة الأعظم فى هذا العصر، وفحصها لتركيب وترتيب عقلها، وأسلوبها فى اعتماد السياسات، ونظرها إلى الحوادث، وتقييمها للأطراف، ونبرة خطابها الموجه إلى عالم لابد له أن يهتم ويأخذ ما يراه جدا، لأن القرار الأمريكى - بصرف النظر عن كافة الاعتبارات - مؤثر فى الدنيا حيث يرضى الآخرون - وحيث لا يرضون!

وقد اخترت أن أعتمد فيما أعرضه من كتاب «بوب وودوارد» على أسلوب أشبه بعرض شريط صور، بظن أن ذلك أقرب إلى روح الكتاب، وكذلك أقرب إلى «المزاج

الأمريكى» الذى أعطى للعالم «فن السينما» (الفن السابع) - وهو فن يقدم رؤيته لأى موضوع يتناوله فى شريط صور تتتابع إطاراته بسرعة وتكون من سرعتها حركة متصلة، يظهر فيها «الأبطال» بشخصياتهم ومواقفهم وانفعالاتهم وتعبيراتهم عن نواياهم وحتى غرائزهم، إطارا وراء إطار - حكاية وراء حكاية - فكرة وراء فكرة، بحيث يصل العرض فى النهاية إلى رواية لها دلالة - وأحيانا لها قيمة!

والحقيقة أن كتاب «بوب وودوارد» قصة سينمائية من الدرجة الأولى، وهى قصة تعترف صراحة أنها تنقل عن الحقيقة ولا تتبرأ منها (كما فى بعض أفلام السينما حين ينبه أصحابها مقدما إلى أن أى تشابه بين وقائعهم وأبطالها مع الحقيقة مجرد مصادفة غير مقصودة!) - بل إن الأمر فى هذه الحالة مختلف، لأن الأبطال فى رواية «وودوارد» وبأشخاصهم وذواتهم - بملامحهم وألسنتهم هم الذين يقصون ويحكون، ويقدمون الدليل على صحة ما يقولون. ففى مقدمة الكتاب سجل مؤلفه (وأكد البيت الأبيض) أنه قبل أن يدق حرفا على الكمبيوتر - التقى مرتين بالرئيس «جورج بوش»: مرة فى مكتبه فى البيت الأبيض لمدة ساعة ونصف الساعة فى ديسمبر سنة ٢٠٠١، ومرة ثانية فى مزرعته (كراوفورد) تكساس فى أغسطس سنة ٢٠٠٢ لمدة ساعتين و٢٥ دقيقة.

ثم يسجل «بوب وودوارد» ضمن المقدمة أنه حصل على تصريح سمح له بأن يقرأ محاضر خمسين جلسة لاجتماعات مجلس الأمن القومى، وأنه حين بدأ يعد لكتابه استأذن أن يستعمل بعض النصوص مما قرأ بحروفها، وكما أوردتها المذكرات والمحاضرات فى جلسات صنع القرار.

وأخيرا يقرر «بوب وودوارد» أنه قابل مائة رجل وامرأة من الذين كان لهم دور فى صنع الحوادث فى واشنطن ضمن إدارة «جورج بوش» (الابن) على امتداد سنة ٢٠٠١ وحتى ديسمبر سنة ٢٠٠٢ حين مثل كتابه للطبع، ثم يحدد قائمة بأسماء هؤلاء الرجال والنساء الذين قابلهم أثناء جمعه لمادة كتابه - والقائمة تضم أسماء كل من:

رئيس الولايات المتحدة «جورج بوش» - نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» - وزير الخارجية «كولين باول» - وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» - مستشارة الأمن القومى

للرئيس «كونداليزا رايس» ـ مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «جورج تنيت» ـ رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الجنرال «ريتشارد ماين» ـ رئيس أركان البيت الأبيض «أندرو كارد» ـ قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال «تومى فرانكس» ـ وزير العدل «جون آشكروفت» ـ رئيس مكتب التحقيقات الفيدرالى «روبرت موللر» ـ كبير مستشارى الرئيس «كارل روث» ـ والقائمة بعد ذلك متواصلة تكاد أن تكون مرجعا شاملا لأقوى مائة رجل وامرأة فى الإدارة الأمريكية الحالية.

ومعنى ذلك أن الصور التى يعرضها «بوب وودوارد» أصلية، وأن المواقف والنصوص دقيقة، وأن السياق المتوالى للحركة صحيح، وأن الحوارات والمناقشات أمينة، وبالتالى فإن القصة كما يرويها يصح اعتمادها ويجوز البحث على أساسها، حتى وإن تعددت فيه وجهات النظر عند التفسير والتحليل.

....

....

(والشاهد أن تعدد الآراء فى التفسير والتحليل لا تكون له قيمة إلا إذا كان عن معرفة ودراية بالحقائق وليس أخذا بالظنون تحسب نفسها تعرف بظاهر ما ترى، وهو على أحسن الفروض جزء من الحقيقة لا يكفى لتأسيس رأى أو تأصيل فتوى، لأن الرأى والفتوى كلاهما يحتاج إلى إلمام بالموضوع، ومتابعة للوقائع، وسماع للشهود، ومداولة تمعن النظر حتى تستوفى جوانب قضيتها، ثم يكون الرأى بعد ذلك والفتوى عن اقتناع رصين وليس عن انطباع هوائى تأخذه الريح معها حيث تسافر!).

....

....

□

وكما يفعل أى خبير مقتدر فإن «بوب وودوارد» يخصص أول فصلين من كتابه ـ أى حتى صفحة ٢٩ ـ للقطات خاطفة تمهد لأجواء روايته، محاولا أن يستعيد مشاهد تلك الساعة المُرْعِبة فى التاريخ الحديث (من الثامنة والنصف إلى التاسعة والنصف

من صباح يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، وهى الساعة التى قيل أن الدنيا تغيرت بها، حتى أصبح ما بعدها مقطوع الصلة بما كان قبلها، (وتلك مقولة بولغ فيها عمدا ومع سبق الإصرار حتى تقدم حيثيات مغرضة لأحكام ظالمة، وجرائم وحشية تُرتكب باسم العدل والقانون والحرية والديمقراطية إلى آخره، مما يسترجع بعد قرنين من الزمان تلك الصيحة المأثورة عن مدام «دى ستايل» أيام فترة الإرهاب فى الثورة الفرنسية حين قالت: «أيتها الحرية - كم من الجرائم تُرْتَكَب باسمك»).

وفى كتابه فإن «بوب وودوارد» يسترجع تلك اللحظات من صباح يوم ١١ سبتمبر، لكى يُهيئ قُرَّاء كتابه برسم تأثيرى عام يسهل عليهم متابعة الحركة - وكذلك فإنه فى هذين الفصلين يبسط الأرضية، ويعد الخلفية، ويقدم الأبطال موحيا بشخصية كل منهم، وعلاقته بغيره، وسعى كل واحد منهم - حتى فى لحظة كارثة قومية - أن يعبر عن نفسه ويحقق غرضه. ومن خلال ذلك يعرض «وودوارد» لمحات من أحوال إدارة أمريكية غير منسجمة، لديها مشروع مُتفق عليه، لكن المسئولية عنه موزعة بين مجموعة رجال ونساء بينهم علاقات ملتبسة صنعتها خلافات سابقة، وشكوك متبادلة، وولاءات متعارضة، وكان يمكن للمشروع المشترك الجامع بينهم أن يذيب هذه الرواسب والعوائق، لكن ذلك لم يحدث لأن مسئوليته منوطة - بمنطق الأشياء - بإدارة عُليا واحدة يُفترض أن يقوم عليها الرجل الأول فى الإدارة وهو «جورج بوش» (الابن) (دوبيا)، لكن ذلك الرجل بالذات - فى تلك اللحظة بالتحديد - لم تكن لديه الأهلية، وبين الأسباب أن كبار معاونيه لم يكونوا مقتنعين بكفاءته، بل وكان بعضهم يتصور أنهم أليق منه بالجلوس على مقعد الرئاسة لولا محاذير المعارك الانتخابية وضرائبها الفادحة سياسيا وجسمانيا وإنسانيا!

والنتيجة أن هناك مشروعا إمبراطوريا متفقا عليه، لكن كل مسئول كبير فى الإدارة الجديدة اعتبر نفسه قيما عليه، ولم يكتف بأداء دوره، وإنما شكك فى صلاحية غيره، وحاول أن يغتصب اختصاصه، ويسرق الكاميرا لحسابه الشخصى (كما يُقال فى صناعة السينما).

لكن السياسة - وهو طبيعى - تختلف عند هذا الحد عن السينما، وذلك لأن أى مشروع (إمبراطورى أو غير إمبراطورى) يجرى حساباته وتصوراته

واستعداداته، ويرسم مشاهد البداية بالتفصيل، ويلقى ما عنده على الواقع الحى، ويكون ذلك كله بمثابة سؤال ينتظر جوابه. لأنه عندما تبدأ تفاعلات أى صراع أخذا وردا، فإن الحوادث تتدافع بغير نص متفق عليه. وهنا يختلف فن السينما عن حركة التاريخ، فالأولى سيناريو له بداية مقررة تمشى نحو نهاية مقررة، ولكن الثانية ـ السياسة (أى حركة التاريخ اليومية) ـ لها بداية مقدرة تتحرك نحو نهاية قد تكون مطلوبة، لكن مقاديرها مما يستحيل ضبطه وكتابته سلفا!

وهذا هو الفارق بين السينما والسياسة، لأن الأولى سيناريو يمسك به مخرج يحكم المشاهد، والثانية سيناريو تتولاه حقائق الحياة وعناصرها ـ ومفاجآتها أيضا ـ وبالتالى فهو ليس صراع شخصيات ومواقف مرسومة، وإنما صراع إرادات متقابلة ومتعارضة ـ والحوار فيه مفتوح على كل الاحتمالات!

ثانيا: لابد من قدرة فعل تعبر عن قوة أمريكا!

وهكذا يبدأ «بوب وودوارد» كتابه بلمحات خاطفة أقرب إلى ضغط «فرشاة» اللون منها إلى لقطة الكاميرا!

□

لمحة!

□ على مائدة الإفطار الساعة الثامنة صباحا فى فندق «سان ريجيس»، على مقربة من البيت الأبيض ـ يظهر «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، مدعوا للإفطار على مائدة راعيه وحاميه السناتور «دافيد بورين» (رئيس لجنة الأمن والمخابرات) وهو ديمقراطى يمثل ولاية أوكلاهوما. ويومئ «وودوارد» بسرعة إلى أن «بورين» هو الذى رشح «جورج تنيت» (ابن أسرة مهاجرين جاءوا قبل جيلين من اليونان) ـ لرئيسه الديمقراطى «بيل كلينتون» لمنصب مدير وكالة المخابرات المركزية، وكان السناتور «بورين» فيما بعد هو الذى زكى «تنيت» للرئيس الجمهورى الجديد «جورج بوش» ـ حتى يحتفظ به مديرا للوكالة، لأنه مؤمن بكفاءته، ويرى هناك مصلحة ـ وطنية ـ فى بقاء مسئول اختارته إدارة «كلينتون»

ليواصل نفس المسئولية فى إدارة «بوش»، لأن وظيفة المخابرات المركزية - رغم السوابق - لا ينبغى أن تخضع بالضرورة لاعتبارات حزبية، وبالذات فى حالة رجل يملك خبرة واسعة فى المجال الذى اعتمدته إدارة «كلينتون» لإطلاق المشروع الإمبراطورى الأمريكى، أى مجال مكافحة الإرهاب. وقد استجاب «بوش» لرغبة «بورين» قائلا له: «إن ما وصله عن «جورج تنيت» يشهد بكفاءته». ثم أضاف قائلا لـ«بورين»: «إننى أعرف أن أول بند فى البرنامج اليومى للرئيس هو اجتماعه فى الصباح المبكر (الساعة السابعة صباحا) مع مدير وكالة المخابرات المركزية كى يطلعه على أسرار ما جرى فى العالم خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة، ومعنى ذلك أن رجلك سوف يكون أول وجه يطالعنى كل صباح».

وعلى مائدة الإفطار التى جمعت «بورين» و«تنيت» وفى الساعة الثامنة والربع من صباح يوم ١١ سبتمبر - اقتحم المائدة أحد حراس مدير وكالة المخابرات المركزية يهمس فى أذن «تنيت» «سيدى المدير، هناك كارثة، وقع هجوم على مركز التجارة»، ويتناول «جورج تنيت» من حارسه جهاز تليفون محمول ويسمعه «بورين» يقول (ويفهم أنه يتحدث إلى أحد مساعديه) - بصوت مشحون: «ماذا؟.. طائرة دخلت فى برج التجارة؟!- سوف أكون عندك على الفور».

ثم يلتفت «تنيت» إلى «بورين» ويبادره على الفور: «ذلك عمل بن لادن - ولا أحد غيره!»، هكذا بالانطباع المسبق - وقبل استكمال تفاصيل الواقعة - وقبل المناقشة مع خبراء الوكالة - وقبل أى تحقيق.

وكذلك ينتهى مشهد الإفطار فى فندق «سان ريجيس».

□

لمحـــة!

□ فى ليما عاصمة بيرو وعلى مائدة الإفطار أيضا، والمضيف «أليخاندرو توليدو» (رئيس جمهورية شيلى)، والضيف «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكية الذى يقوم بزيارة رسمية لعاصمة شيلى لحضور دورة اجتماع رئاسى لمنظمة الدول الأمريكية، وكانت هذه الدورة مخصصة لتسوية مشكلة حصص

النسيج فى التجارة بين أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية، وفجأة يفتح باب الغرفة ويدخل السفير «كريج كيلى» المساعد التنفيذى لوزير الخارجية الأمريكى، ممسكا فى يده بورقة مكتوبة بخط اليد منزوعة على عجل من دفترها، والمكتوب فيها بالنص: «اصطدمت طائرتان قبل قليل ببرج التجارة»، وينهض «كولين باول» واقفا يقول لرئيس «شيلى»: «لابد أن أعود الآن إلى واشنطن»، ثم يواصل «هذا حدث كبير لا أستطيع أن أبقى بعده هنا لمواصلة الكلام عن حصص النسيج»، ثم يلتفت إلى مساعده التنفيذى يطلب تحضير طائرته فورا لرحلة العودة إلى واشنطن، ثم يعود إلى توجيه خطابه لرئيس شيلى: «لا أعرف من فعلها حتى الآن - ولكنه كائنا من كان لابد أن يلقى عقابه، نحن أمة قوية، ونحن نثق فى أنفسنا».

ثم يتصل «كولين باول» بنائبه «ريتشارد أرميتاج» ويسمع منه أن أجواء واشنطن فى فوضى عارمة والأعصاب مفلوتة، والتضارب والتخبط يستولى على أركان الإدارة، والرئيس «بوش» بعيد فى فلوريدا، ولابد من حضورك فورا، لأن البلد يحتاج الآن إلى يد غير مرتجفة (Steady Hand) تمسك بزمام الأمور!

وكانت خشية «باول» تلك اللحظة - فى رد فعل شبه غريزى - أن يتعرض الرئيس لعملية «برمجة» تضبطه على اتجاه معين قبل وصوله هو - «باول» - إلى واشنطن.

□

المحنة!

□ «أندرو كارد» رئيس أركان البيت الأبيض يقترب من الرئيس «جورج بوش» (الذى كان يزور مدرسة بوكر الأولية فى قرية ساراسوتا - فلوريدا ويقرأ بصوت عال لتلاميذ أحد فصولها)، ويهمس «كارد» فى أذن رئيسه «دخلت طائرة فى برج التجارة فى نيويورك»، ويخطر ببال «بوش» (كما روى فيما بعد) أنها «حادثة اصطدام مؤسفة من طيار أخطأ مساره»، وكذلك يواصل ما كان يفعله، لكن «كارد» يعود إليه بعد قليل هامسا مرة أخرى فى أذنه، ولكن بعصبية ظاهرة «هناك طائرة ثانية دخلت فى برج التجارة - أمريكا معرضة لهجوم». وينتفض «بوش» فى شبه ذهول قائلا على الفور: «لقد أعلنوا الحرب علينا، ولابد أن نذهب إلى قتالهم حيث يكونون!». وينهى جلسته مع تلاميذ المدرسة ويستذكر (فيما بعد): «لا أعرف لماذا

قلت أنها الحرب ضدنا تلك اللحظة»، ثم يضيف: «لعله كان صدى صوت والدى كما سمعته سنة ١٩٩٠ بعد غزو الكويت». ويهرع «بوش» إلى المطار ليركب الطائرة الرئاسية عائدا إلى واشنطن ويقول قبل أن يصعد درجات السلم لكارد: «أخطرهم (يقصد البيت الأبيض فى واشنطن) أن عليهم القيام على حماية السيدة الأولى («لورا» زوجته) وعلى «الأولاد» (ابنتيه)». ويدفعه أحد حراسه صائحا: «سيادة الرئيس نريدك الآن داخل الطائرة وعلى مقعدك». وطبقا لوصف كبير حراسه فقد استحال لون «بوش» إلى بياض القطن، وتعثرت خُطاه وهو يصعد سلم الطائرة (ربما لأنه لا مغامرة ولادته من جديد، ولا ظروف حملته الانتخابية، ولا تجربة ثمانية شهور فى البيت الأبيض - هيأته لاستيعاب مثل هذه الصدمة).

□

المحـــنة!

□ «لورا بوش» (زوجة الرئيس) فى الساعة التاسعة والربع ترتدى فستانا أحمر اللون وحول عنقها عقد من اللؤلؤ تضوى حباته تحت الضوء وهى جالسة فى قاعة الاجتماعات بمبنى «راسل» فى الكونجرس، فقد ذهبت إلى هناك تُدلى برأيها فى «مشكلة التعليم المبكر للأطفال»، أمام لجنة يرأسها السناتور «إدوارد كنيدى» (شقيق الرئيس الراحل «جون كنيدى»)، ويدخل أحد مرافقيها يدعوها إلى الخروج معه فورا، لأن هناك «حادثة» وقعت، وتهرع «لورا» خارجة من القاعة ووراءها السناتور «إدوارد كنيدى» يستمعان إلى بعض التفاصيل ويهرولان من باب جانبى للقاعة، وعندما تصل إلى سيارتها تكون قد سمعت ما يكفيها، وتنتابها حالة رجفة وتمتلئ عيناها بالدموع، ولا تتمكن سيارتها من السير بسبب زحام الشوارع، ويقرر حراسها أنه لا داعى لتعريضها لخطر السير حتى نهاية شارع بنسلفانيا (حيث البيت الأبيض)، وعليه فهم يأخذون «السيدة الأولى» إلى غرفة آمنة فى بدروم إدارة البوليس السرى، ومن هناك تحاول الاتصال تليفونيا بابنتيها «بربارة» و«جينا»، ويبدأ البوليس السرى تحرياته لمعرفة مكان وجود الاثنتين، وتسمع الأم بالأسماء السرية التى يستعملها البوليس السرى للكناية عن ابنتى «بوش»: الأولى «تركواز» (حجر نصف ثمين)، والثانية «بريق» (لعله قطع من البللور أو الزجاج).

وأخيرا الساعة ١١,١٠ تمكنت من سماع صوت ابنتيها، وعندما اطمأنت راحت «لورا» تسأل فى صوت مرتعش تحاول السيطرة عليه: «إذا كان ممكنا أن تعود إلى بيتها؟».

□

لحظة!

□ الرئيس «جورج بوش» فى الطائرة الرئاسية يتمكن من الاتصال بنائبه «ريتشارد تشينى»، وقد وجده فى المخبأ الآمن للبيت الأبيض، لأن ضباط الأمن حملوه إلى هناك حملا خوفا على حياته، ويصغى «بوش»، وكل ما يرد به على نائبه هو قوله: «إذن فنحن فى حرب»، ثم يضيف «نحن فى حرب، لا نعرف حتى الآن من هو العدو فيها ـ لكن هناك من سوف يدفع الثمن، نحن سنحارب وهذا هو الواجب الذى يدفع لنا الشعب الأمريكى مرتباتنا كى نؤديه».

ويعود «بوش» للاتصال بنائبه فى بدروم البيت الأبيض يطمئنه إلى أنه فى الطريق إلى واشنطن، لكن «تشينى» يقول له: «لقد أبلغت أن Angel – أى الملاك، (وهو الاسم الرمزى لطائرة الرئيس) ملاحقة بالخطر الآن لأنها الهدف التالى». واقترح «تشينى» على رئيسه أن يبتعد إلى أقصى ما يستطيع عن محيط العاصمة، قائلا بحزم «لا تجىء الآن إلى واشنطن»، وعندها قرر مرافقو الرئيس (ممن كانوا معه على الطائرة) أفضلية توجهه إلى قاعدة «باركسويل» فى لويزيانا حيث يكون هناك فى أمان.

□

[illegible]

□ الرئيس «جورج بوش» يتصل بوزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»، ويبادره بالصياح بصوت مرتفع (كذلك روى) «واو»، ثم يترك الصياح إلى التعبير باللفظ ليقول «إنه يوم مأساة وطنية، ولابد أن تكون مستعدا للحرب أنت و«ديك مايرز» (يقصد قائد الطيران الذى أصبح بعدها رئيسا لهيئة أركان الحرب المشتركة)، ويضيف «بوش»: «الكرة واصلة بالتأكيد إلى ملعبكم»، ثم يواصل كلامه قائلا لوزير

دفاعه «لابد أن تطلق العنان للقوات المسلحة»، ويرد «رامسفيلد» «لا تحتاج أن توصينا بما يتعين علينا عمله!».

□

لحظة!

□ «دونالد رامسفيلد» يدعو الجنرال «هنرى شيلتون» (رئيس أركان الحرب المشتركة) إلى مقابلته، ولم يكن فى العادة يستريح له (خصوصا بعد مشادة وقعت بين الاثنين، حين نبه وزير الدفاع على رئيس الأركان المشتركة أن لا يتصل مباشرة بالرئيس عن غير طريقه، وعندما حاول «شيلتون» أن يعترض لأن «الرئيس له الحق الدستورى أن يسمع مباشرة من رئيس أركان الحرب» - كان رد «رامسفيلد» قاطعا - «ليس مادمت أنا جالسا على مقعد وزير الدفاع») - والآن جاء «شيلتون» إلى مكتب «رامسفيلد» الذى بادره بقوله «نحن الآن فى لحظة فارقة».

ويرد «شيلتون» بقوله: «إننا على استعداد». ويجيبه «رامسفيلد» «جئنى بما لديك من خطط لمواجهة هذا الموقف».

ويضيف «رامسفيلد» «لابد أن نتحرك فورا»، لكن الجنرال «شيلتون» (رئيس الأركان وقتها) - يرد عليه وفى حضور الجنرال «مايرز» (رئيس الأركان الحالى): «إذا كانت المسئولية على «بن لادن»، وإذا كان الفاعل تنظيم القاعدة، وإذا كانت القاعدة - كما نعرف - متحصنة فى أفغانستان - فلابد لى من إبلاغك أننا لا نملك خطط طوارئ جاهزة للعمل هناك، لأن ذلك البلد لم يكن على قائمة توقعاتنا، ففى كل حساباتنا لم يكن هناك احتمال أن نشن حربا فى أفغانستان».

ويرد «رامسفيلد» بغضب: «لا أظن أن لديكم حسابا لأى حرب لا فى أفغانستان ولا فى غير أفغانستان، لقد اطلعت على بعض ما عندكم من خطط الطوارئ الجاهزة، وأشعر أن أمامنا شوطا طويلا يجب أن نقطعه حتى نستطيع بناء قدرة فعل تعبر عن قوة أمريكا، ولكم أن تنصرفوا الآن». ويرد الجنرال «مايرز» (رئيس الأركان الحالى) - قائلا بالنص: «أفهم ما تقوله يا سيدى!».

□

لحـظة!

□ مـدير وكـالة المباحث الفـيـدرالـيـة «روبرت مـوللر» يتـصـل مـن مكتـبـه بمدير المخابرات المركزية الأمريكية يستطلع ما عنده من معلومات، لأن «مـوللر» لم يمض عليه فى منصبه غير خمسة أيام، ويكرر عليه «تنيت» أن المسئولية لابد أن تكون على «بن لادن»، ويرد «موللر» بقوله «محـتمل، لأنه ليس هناك تنظيم آخر لديه مثل هذه الوسائل لترتيب عمل إرهابى بهذا الحجم».

□

لحـظة!

□ الرئيس «بوش» يعود إلى واشنطن فى الساعة السادسة والنصف، وقد نقل إليه أن هناك محاولة لإبقائه بعيدا عن مركز القرار حتى ينفرد به «ريتشارد تشينى» الذى ينتهز الفرصة كى يؤكد لأمريكا أنه رجل الساعة، وأن يده هى التى تمسك بالدفة!

ويستدعى «بوش» رئيس مجموعة كتابة خطبه «مايكل جيرسون»، ويقول له: «إنه يريد أن يتحدث إلى الرأى العام الأمريكى فورا، وتعليماته فى شأن النقط الأساسية أنه يريد إعلانها «حربا على الإرهاب»، وتتدخل مستشارته للأمن القومى فتقول للرئيس: «إن ذلك هدف مفتوح، ويتعين عليك أن تكون الآن أكثر تحديدا».

ويتصل «جيرسون» بعدد من أقطاب الإدارة يستطلع رأيهم فيما يقترحون تضمينه فى خطاب الرئيس، ويوجه «جيرسون» للجميع استفسارات محددة، يظن أنها تساعده على صياغة النص الأكثر ملاءمة للظروف والأفعال فى التأثير على الرأى العام ـ وضمن استفساراته: «ما هو الهدف الأمريكى الآن؟ ـ من هو العدو؟ ـ ما هى الأدلة المتوافرة لدينا عن مسئوليته فيما جرى اليوم؟».

وتجىء إجابات الجميع وفيهم نائب الرئيس «ريتشارد تشينى»، ووزير الخارجية «كولين باول»، ووزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» ـ متضاربة.

وتروى «كونداليزا رايس» (مستشارة الرئيس للأمن القومى) لـ «وودوارد» (ونقل عنها): «أنها أحست مثل تائه فى الضباب ـ لكنها «استراحت» إلى أنه لابد أن

يكون تنظيم القاعدة هو المدبر - وأن يكون «بن لادن» هو المسئول - وإلا فمن فعلها؟».

على أن هواجس «كونداليزا رايس» ما لبثت أن عاودتها، بمنطق أن تحديد مسئولية «بن لادن» عما جرى صباح اليوم فى واشنطن لابد أن تتداعى بعده مسئولية على الإدارة الأمريكية، تسائل أطراف هذه الإدارة: لماذا فوجئوا بما جرى؟ - وما الذى كانوا يعرفونه عن تنظيم القاعدة؟ ومتى عرفوه؟ وكيف تصرفوا حياله؟

ولم يكن هناك وقت لهذه الهواجس وغيرها.

....

....

(وتشير عشرات ومئات الأوراق التى تعرضت لأجواء تلك الليلة (ليلة ١٢ سبتمبر فى واشنطن) - أنها كانت سهرا طويلا مع الاختلافات والتناقضات - تحولت بعض اللحظات إلى تهم متبادلة بين الأطراف، ثم هدأت الأعصاب مع نهاية الليل على عدة مطلوبات عاجلة تفرضها الضرورات إزاء توترات تزداد حدة فى مشاعر الرأى العام الأمريكى، وقد يتفاقم تأثيرها، وكانت قائمة المطلوبات الضرورية طويلة - وبدايتها:

١ - أنه لابد من تصدير هذه الصدمة المفاجئة إلى خارج الولايات المتحدة بسرعة، لأن شحنة الغضب بعدما جرى لا يجب أن تظل محصورة فى الداخل - لأن ذلك كفيل بتوليد شحنة ساخنة يصعب التنبؤ بخطرها، أو السيطرة على اتجاه حركتها.

٢ - ومعنى ذلك أنه لابد فورا من «عدو خارجى محدد»، تلقى عليه المسئولية، وقبل انتظار للتفاصيل - لأنه بوجود هذا العدو يسهل تحويل شحنة الغضب القادم بعد قوة الصدمة، وبعد ترويع المفاجأة، وبعد وجع الحزن - إلى بعيد.

٣ - وبوجود هذا العدو فإن تعبئة شاملة ضده تستطيع أن تستوعب المشاعر وتضمها فى إطار محدد يلم شملها ويمسك بالشارد والجامح منها، وأكثر من ذلك يعطى الفرصة لتوظيفها.

٤ - وعليه فإن الأمر يقتضى استدعاء الوطنية كإطار جامع للأمة الأمريكية فى لحظة

خطر، وأن يتم ذلك بكثافة تقطع الطريق على أى تساؤل - بحيث يصبح مجرد الشك - درجة من الخيانة.

٥ - وفى سياق قائمة المطلوبات أن هناك «حاجة روحية» إلى استدعاء الدين، يلعب دوره الإيمانى فى تحقيق درجة من القبول بنوازل القدر، وبالتالى تخفيف القلق والخوف وحقن جرعات من الصبر والاحتمال، تستحضر أرواح القديسين والشهداء!

وكانت تلك (فى واقع الأمر) محاولات شراء فسحة من الوقت قبل التصرف، وكان كل أطراف الإدارة - على خلاف ما بينهم - يرون ذلك ضروريا لتغطية الفجوة ما بين مفاجأة الحدث المروع - وما بين تحديد المسئولية عنه، ولعل فسحة الوقت أيضا كانت نافعة لمساعدة «جيرسون» على إيجاد صيغة جواب لأسئلته الحائرة عن الهدف الأمريكى الآن؟ - ومن هو العدو؟ - وما هى الأدلة المتوافرة «لدينا» ضده فى شأن ما جرى صباح الأمس فى واشنطن؟ - ومن ثم يتمكن من كتابة أول خطاب عام لرئيس الولايات المتحدة بعد الصدمة.

وكانت فسحة الوقت - أيضا - حاجة ملحة لتهدئة هواجس «كونداليزا رايس» وغيرها بصدد مسئولية إدارة «بوش» عما جرى؟ - ولماذا فوجئت؟ - وما الذى كانت تعرفه؟ - ومتى عرفته؟ - وكيف تصرفت إزاءه؟).

....

....

وفى حملة مكثفة وشاملة، جرى تحقيق المطلوبات الضرورية كلها وأمكن شراء مهلة من الوقت لالتقاط الأنفاس!

بمعنى أنه جرى بسرعة تصدير الأزمة - ووقع العثور على عدو - وانتقل التركيز إلى هذا العدو - واستدعيت وطنية العلم المخطط بالأحمر والأبيض والمرصع بمربع أزرق تصطف فيه النجوم (وهى حالة من وطنية الخوف موروثة بالتجربة) - وحضر القساوسة والحاخامات (والمشايخ) وبدأت الصلوات، وبين النتائج أن المزاج الأمريكى تحول إلى قوس مشدود بالتوتر جاهز للانطلاق فى أى اتجاه، ولابد من

إطلاقه قبل أن يتذكر المواطن الأمريكى أن بلاده رصدت ما متوسطه تريليون (ألف بليون) دولار كل سنة تحت بند الدفاع عن نفسها، أى خمسين تريليون دولار - أى حوالى ٢٠٪ من مجمل الدخل القومى الأمريكى طوال خمسين سنة - (وفق تقرير الكاتب الكبير «جورفيدال» فى دراسته بعنوان «السلام المتقطع والحرب المستمرة»). ومع ذلك وبرغم هذه التكاليف المهولة، انقضت على الشعب الأمريكى مثل هذه الضربة وفى قلب وطنه (نيويورك) - (وليس كما حدث فى «بيرل هاربور» فوق قاعدة نائية وسط المحيط الهادى (جزر هاواى)).

ثالثا: لا نستطيع كسب حروب ضد أشباح!

بعد أن يرسم «بوب وودوارد» لوحته التأثيرية بلمحات وظل وفراغ، يدلف هادئا إلى عالم الصور يعرض شريطا متواصلا منها يبدأ به من الأول - أى من قبل أن تنقض صدمة ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتلك فى فن السينما هى العودة إلى الوراء (Flash Back) تسترجع خلفية المشهد.

□

صـــــورة!

قبل أن يتسلم «جورج بوش» (الابن) مسئوليات رئاسة الولايات المتحدة رسميا بأسبوع كامل - جرى ترتيب اجتماع خاص له مع مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «جورج تنيت»، والمقصود أن يكون الرئيس المنتخب على دراية وإحاطة بالمخاطر المحتملة التى تنتظر رئاسته القادمة - وتوجه «جورج بوش» إلى «بلير هاوس» مقر الضيافة الرسمى المواجه للبيت الأبيض (وكان «بيل كلينتون» لا يزال يعمل منه وأمامه أسبوع كامل قبل أن يقوم بتسليمه إلى شاغله الجديد).

ودخل «جورج بوش» (الابن) إلى «بلير هاوس» ومعه شخصان اثنان، لأن سرية المعلومات التى كان مقدرا أن يسمعها يلزم حصرها فى أضيق دائرة، وكذلك لم يجئ مع الرئيس المنتخب إلا اثنان من أركان إدارته المقبلة: «ريتشارد تشينى» نائبه الذى فاز معه على نفس التذكرة، ومساعدته التى اختارها مستشارة لشئون الأمن القومى - «كونداليزا رايس».

وعلى الناحية المقابلة جلس مدير وكالة المخابرات المركزية - «جورج تنيت» الذى اصطحب معه رجلا واحدا من مساعديه هو «جيمس بافيت» نائب رئيس المخابرات لشئون العمليات.

ولمدة ساعتين ونصف الساعة استمع «جورج بوش» (ومرافقاه) إلى عرض مفصل عن «الأصدقاء والأعداء» - و«الطيبين والأشرار» - «والفرص والأخطار» - مما ينتظر الإدارة الجديدة.

وركز «جورج تنيت» و«جيمس بافيت» فيما عرضا على ثلاثة أعداء رئيسيين:

○ العدو الأول هو الإرهاب والطليعة فى جبهته العالمية هى تنظيم القاعدة الذى يقوده «أسامة بن لادن»، وهو رجل خطير يعتبر نفسه فى حالة «جهاد إسلامى» ضد الولايات المتحدة، إلى درجة تدعوه لتعقب مصالحها ومطاردة مواطنيها فى أى مكان وفى أى وقت، وذلك يجعل تنظيم القاعدة «خطرا قائما» و«خطرا عاجلا»، والصعوبة فى شأنه «أننا لا نستطيع أن نعرف بالضبط متى؟ وأين؟ يختار ضرباته»، ذلك أن هذا التنظيم كيان يصعب الإمساك به (Elusive)، ثم يعرض «تنيت» «أن الرئيس الحالى «بيل كلينتون» وافق على خمسة أوامر عمليات محددة (Memorandum of Notification) تفوض المخابرات المركزية فى تنفيذ ضربات هدفها تدمير تنظيم القاعدة وتصفية «بن لادن»، والغرض «إرباك نشاط الإرهابيين وإجهاض عملياتهم»، وأنه يستأذن فى تجديد هذه التفويضات بسلطة الرئيس المنتخب فور أدائه للقسم الدستورى».

○ العدو الثانى هو الانتشار غير المسبوق لأسلحة الدمار الشامل (الكيماوية والبيولوجية والنووية)، واحتمال وصول مثل هذه الأسلحة إلى دول «مارقة» أو جماعات «متعصبة» تستغلها دون إدراك لطبيعة القوة التدميرية لهذه الأسلحة، أو بإدراك لا تعنيه العواقب طالما كانت هذه الأسلحة تساعد على ردع الآخرين أو الانتقام منهم!

○ والعدو الثالث هو الصين التى أفلتت من عوائق التخلف والحصار، وراحت تركز على بناء قوة تجعل منها - فيما لا يزيد على ربع القرن - دولة عظمى «عدوانية» على الشاطئ الآخر من المحيط الهادى.

وكانت الملاحظة الوحيدة التى أبداها «جورج بوش» بعد سماعه لكل ما عرضه عليه رئيس المخابرات المركزية: إنه يتوقع فى وقت مبكر من رئاسته أن يتلقى تقريرا من الوكالة عن مقترحاتها لكسر خطر «بن لادن»، وكان «جيمس بافيت» (مدير العمليات) هو الذى رد: «نستطيع أن نوصى بدءًا من هذه اللحظة بدعم التحالف الشمالى لزعماء قبائل أفغانستان، لأن هؤلاء هم القوة المضادة لنظام طالبان - سند تنظيم القاعدة، وحامى «بن لادن» - بما يوفره للجميع من أسباب للطمأنينة وحرية العمل.

وقال «بوش» «إنه يوافق على التوصية، وينتظر أن يتلقى مشروع تفويض للوكالة، وسوف يوقع عليه لحظة أن يجده على مكتبه فى البيت الأبيض عندما يتسلم مسئوليته!».

□

صـــــورة؛

فى الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وبعد أن استجمع الرئيس الأمريكى بعض أعصابه فى أعقاب الصدمة الأولى للأخبار التى وصلته عما جرى فى نيويورك - دعا إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن القومى على الشبكة الإلكترونية الرئاسية، وكان «بوش» ساعتها فى قيادة القوات الجوية بولاية «نبراسكا»، ولأنه لم يكن قرر بعد موعد عودته إلى العاصمة، فقد أراد أن يكسب وقتا، وتمت الترتيبات اللازمة بسرعة، وكان أول المتحدثين فى هذه الجلسة الإلكترونية هو «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الذى ظهر جالسا على مكتبه فى واشنطن - قائلا:

«سيادة الرئيس، نستطيع أن نقول فى شبه يقين (near certainty) أن «بن لادن» وراء الهجوم على نيويورك صباح اليوم، فلقد وجدنا من بحث قائمة الركاب على شركة الطيران الأمريكية للرحلة رقم ٧٧ (التى ضربت مبنى البنتاجون) - أن أحد الركاب هو «خالد المدحار»، وذلك رجل تابعنا نشاطه قبل سنة فى ماليزيا، وقد تمكن «عميل فى خدمة الوكالة» من تحديد موقعه فى تنظيم القاعدة، ووقتها قامت الوكالة بإخطار إدارة المباحث الفيدرالية F.B.I كى تضع هذا الرجل على قائمة الممنوعين من

دخول الولايات المتحدة، لكن المخابرات المركزية فوجئت عندما وجدت اسم «المدحار» ضمن ركاب الرحلة ٧٧، ومعنى ذلك أنه تمكن من التسلل إلى الولايات المتحدة.

كرر «تنيت» على الشبكة الإلكترونية المشفرة «اعتقاده بأن القاعدة هى التنظيم الوحيد الذى يملك الوسائل لتنفيذ عمل إرهابى على هذا النحو الدقيق المثير (Spectacular)».

وواصل «جورج تنيت» «أن الوكالة تمكنت من تعقب مكالمات تليفونية بين بعض أنصار «بن لادن» يهنئون فيها أنفسهم على هذا «التوفيق العظيم»، ويقوم خبراء الوكالة الآن بترجمة هذه المكالمات وغيرها إلى اللغة الإنجليزية، لعلهم يستنتجون منها معلومات عن مفاجآت أخرى قد تكون جاهزة «للانفجار»!

وأحس بعض أعضاء مجلس الأمن القومى على الشبكة الإليكترونية «أن وكالة المخابرات المركزية تقصد بطريقة غير مباشرة أن تلقى مسئولية التقصير على «مكتب التحقيقات الفيدرالى»، وأن تضع على حسابه فشلا فى التصرف على أساس معلومات وفرتها له المخابرات، وبدا أن «جورج تنيت» يحاول إعداد «خازوق» لغيره، وهنا اكتفى الرئيس «بوش» بأن يقول لجورج تنيت:

«حاول أن تفتح آذانك حتى لا تفوتك همسة، تنصت على كل شىء وأى إنسان داخل الولايات المتحدة وخارجها».

وقال «تنيت» إنه سيفعل، ثم عاد يحاول تثبيت «الخازوق» لمكتب التحقيقات الفيدرالى، وقاطعه الرئيس «بوش» قائلا: «إنه مذهول لا يستطيع حتى هذه اللحظة أن يتصور كيف جرى اختراق أمن أهم المطارات فى الولايات المتحدة!».

□

صـــــورة!

عاد الرئيس «جورج بوش» إلى مكتبه فى السادسة والنصف من مساء يوم ١١ سبتمبر، وقرر أن يوجه خطابا إلى الأمريكيين، ودعا هيئة كُتَّاب خطبه إلى المكتب البيضاوى يبحث معهم ما يمكن أن يقوله «لأمّة فى حالة فزع»، وكانت هيئة كتاب خطب الرئيس قد تحسبت للطلب واستعدت بمشروع جاهز، أشرفت على تحضيره

«كارين هيون» كبيرة مستشارى العلاقات العامة، وقام بصياغته النهائية «مايكل جيرسون» (الكاتب الأول بين مجموعة كتاب «خطب الرئيس»).

وراح «بوش» يستمع إلى النص المقترح لخطابه، ووصل «مايكل جيرسون» أثناء قراءته مشروع الخطاب إلى عبارة تقول «إن ذلك الذى حدث لم يكن مجرد هجوم إرهابى - بل كان إعلان حرب على الولايات المتحدة»، وتوقف «بوش» وسأل: «لماذا نقول ذلك الآن؟»، وردت «كارين هيون» «هذا كلام جاء على لسانك أنت فى أول تعليق نُقِلَ عنك من فلوريدا». ورد «بوش» بقوله «شعورى أن مهمتنا الآن هى طمأنة الناس وليس تخويفهم أكثر»، ثم التفت إلى «مايكل جيرسون» يقول له: «احذف هذه الجملة». وأضاف «إننى لا أريد أن أزيد فى قلق الناس، وإنما أن أساعد على تهدئة مشاعرهم».

ثم دارت مناقشة استقر فيها الرأى على «أن يكون الخطاب قويا - متوازنا - يطمئن - وفى نفس الوقت يؤكد حزم الرئيس على العمل ضد الإرهاب والإرهابيين، وضد كل هؤلاء الذين يقدمون لهم المساعدة والمأوى، مع التعهد بأنه سوف يوجه ضربات عقابية للجميع: الإرهابيين - ومناصريهم - وأعوانهم - والذين يتعاطفون معهم ولو بمجرد الإيواء».

وقالت «كونداليزا رايس» مستشارة الرئيس للأمن القومى «إنها تظن باستمرار أن الكلمات الأولى التى يقولها الرئيس بعد حدث من هذا الحجم هى التى تصنع أول الانطباعات وأبقى المؤثرات، وأنه إذا كان الرئيس ينوى «إعلانها حربا شاملة ضد الإرهاب»، فعليه أن يقولها الآن - لأن هذه فرصتك لإعلانها بحسم». وبدا «بوش» مترددا لا يقطع برأى. وراحت النسخة النهائية المعدلة لخطاب الرئيس تتكامل، وعرف أحد مستشاريه وهو «دان بارتليت» أن رئيسه حذف عبارة «أن الهجوم على نيويورك إعلان حرب على الولايات المتحدة»، وتوجه إلى المكتب البيضاوى يحاول إقناع «بوش» بإعادة الجملة إلى نص خطابه، ورد عليه الرئيس بضيق «إننى طلبت حذفها»، وأضاف «ولا أريد اقتراحات بتعديلات أخرى على نص الخطاب، لأنى فى هذه اللحظة أجهز نفسى لإلقائه».

□

صـــــورة٤

يوم ١٢ سبتمبر (اليوم التالى للصدمة الكبرى)، دعى مجلس الأمن القومى لاجتماع خاص فى البيت الأبيض (اجتماع بشر من لحم ودم وليس ترددات ذبذبات إليكترونية مشفرة)، وكان «جورج تنيت» أول المكلفين بعرض الموقف، وألقى «تنيت» بالمسئولية على القاعدة، وبعدها على حكومة طالبان التى تؤويها، وبعدها على المخابرات العسكرية الباكستانية التى دعمت حركة طالبان ومكنت لها، واعتبرتها المؤتمنة على الجهاد الإسلامى فى أفغانستان (ضد الاتحاد السوفيتى السابق)، وصاحبة دولته الحاكمة فى ذلك البلد، وعلق «بوش» قائلا: «الحملة ضد الإرهاب فرصة عظيمة لإقناع روسيا والصين بالانضمام إلينا».

ثم التفت الرئيس إلى وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» - (وقد أخطره بالأمس أن الكرة فى طريقها إلى ملعب القوات المسلحة) - يسأله عما توصل إليه، وكان «رامسفيلد» قد أعد ورقة أمامه كتب عليها مجموعة أسئلة يريد طرحها، والحصول على إجابات عنها تكون توجيها واضحا للقوات المسلحة.

«إذا كنا سنوجه ضرباتنا ضد القاعدة، فنحن نريد أن نعرف:

١ - ما هى الأدلة المتوافرة لدينا على مسئولية هذا التنظيم عما جرى بالأمس؟

٢ - ما هى الأهداف التى يمكن أن نوجه إليها ضرباتنا لكسر التنظيم؟

٣ - ما هو التوقيت المقترح لبداية ضرباتنا؟

وتوقف «رامسفيلد» لحظة ثم استكمل:

«أريد أن أكون واضحا:

١ - ليست لدينا خطط طوارئ جاهزة للتعامل عسكريا مع تنظيم القاعدة.

٢ - ليست لدينا قوات معبأة للعمل فى مناطق تواجد هذا التنظيم فى أفغانستان.

٣ - إذا أردنا توجيه ضربات جوية متواصلة فى أفغانستان، فنحن نحتاج فى الإعداد والتحضير والنقل وتشوين الأجهزة إلى مدة ستين يوما.

وتدخل وزير الخارجية «كولين باول» يبدى دهشته من أن وزير الدفاع يطرح أسئلة كان واجبه تقديم إجابات عنها.

ورد «رامسفيلد» بأنه لاحظ فى سير المناقشات أن بعض زملائنا «لا يتصورون أن ننتظر ستين يوما قبل أن نضرب»، بل وسمع أحد مستشارى الرئيس يقول: «إنه لا يمكن تصور الانتظار حتى يوم ١١ نوفمبر حتى ترد الولايات المتحدة على حدث وقع يوم ١١ سبتمبر»، وهو يريد أن يعرف الجميع أن توجيه ضربة عسكرية تختلف عن الإدلاء بتصريحات مرسلة إلى وسائل الإعلام، وأضاف «إن الأسئلة التى طرحها حقيقية وهى ليست أسئلته الوحيدة، وإنما لديه بعد ما ذكر قائمة طويلة».

فيها السؤال عن - «أية حدود سوف نلتزم بها فى توجيه الضربة؟».

وفيها السؤال عن - «من هم حلفاؤنا فى توجيه هذه الضربة؟».

وفيها السؤال عن - «هل هناك حلفاء لنا يساعدون القاعدة؟ - وإذا كان فهل نوجه إليهم ضرباتنا أيضا؟».

ثم قال «رامسفيلد» بلهجة درامية:

«إن القوات تحتاج إلى توجيهات محددة!».

وقال «تشينى»: «إنه يفهم أن أفغانستان على بعد سبعة آلاف ميل من أمريكا، وأن عدد سكانها ٢٦ مليون نسمة، أى أنها فى حجم تكساس (ولعل «تشينى» أراد بهذه المقارنة أن يقرب الصورة إلى عقل «بوش») - فماذا سنفعل بالضبط؟».

وتدخل «بوش» ليقول «كما فهمت فإننا كنا نتابع «بن لادن» حتى خروجه من السودان فى مايو سنة ١٩٩٨ - هذا عرفته مما قرأته - بعد ذلك ذهب «بن لادن» إلى أفغانستان وهناك احتضنته حكومة طالبان - أبلغوا طالبان أننا نفضنا أيدينا منهم - طالبان والقاعدة هما نفس الشىء».

وتدخل «رامسفيلد» - يرد الجميل لباول - فيقول: «نحن نقترب أكثر من تحديد هدفنا، ولكنى أظن أننا نحتاج قبل أن نتحدث عن العمل العسكرى - إلى الحديث أيضا

عن الدور الذى يمكن أن تقوم به القوة الأمريكية فى مجالات غير عسكرية، وفى التمهيد لهذا العمل العسكرى حين يجىء وقته، فهناك ضرورات لعملية إعداد سياسى وقانونى ودبلوماسى ومالى ومخابراتى، وكل ذلك لازم قبل أن تبدأ الضربات، لهذا قلت أننا نحتاج إلى ستين يوما ليس فقط للعمل العسكرى، ولكن لمقدماته وتجهيزاته غير العسكرية».

وتدخل «جورج تنيت» مدير المخابرات المركزية يقول «إن قيادة القاعدة موجودة فى أفغانستان، ولكن نشاطها عالمى، وهى موجودة فى كل القارات، ونحن لدينا قائمة بستين بلدا رصدنا فيها تحركات للقاعدة».

ورد «بوش» يقول «لنأخذهم بلدا بعد الآخر - لأننا لا نستطيع التصرف معهم جميعا فى نفس الوقت».

وعاد «رامسفيلد» يقول «المسألة ليست فقط «بن لادن»، ولكن هناك دولا كثيرة تتعاون - أو تتهاون - مع الإرهاب!».

وختم «بوش» المناقشة فى هذا الموضوع بقوله «علينا أن نرغمهم أولا على الاختيار، إما نحن وإما القاعدة، إما معنا وإما معهم، إما حلفاء لأمريكا وإما حلفاء للإرهاب».

□

صـــــورة!

عندما انتهت اجتماعات مجلس الأمن القومى وتوجه الرئيس إلى مكتبه - لحقت به مستشارته للأمن القومى - تعرض عليه بعض هواجسها:

عادت تقول له إنها «تشعر من حولها بضباب، وهى تجاهد للتخلص منه حتى تستطيع المساعدة فى تقدير ما يمكن عمله فى اليوم التالى، وهى مُهيأة لقبول أن المسئولية تقع بالفعل على تنظيم القاعدة، ولكن هناك أسئلة سوف تطرح نفسها على الناس: سوف يتساءل الناس - إذا كان تنظيم القاعدة هو المسئول، فما الذى كانت الولايات المتحدة تعرفه عنه - وعن نواياه - وإمكانياته؟ - وماذا عرفت بالتحديد؟ ومتى عرفت؟ ولماذا لم تتصرف؟».

وأحس «جورج بوش» أنه مرهق، وقرر الصعود إلى الجناح الخاص، حيث تنتظره قرينته «لورا»، وآوى الاثنان فعلا إلى الفراش، لكنه فى الساعة الحادية عشرة وثمانى دقائق قام الحرس الخاص للرئيس بإيقاظه من النوم، طالبين منه ومن قرينته التوجه فورا - بملابس النوم - إلى مخبأ البيت الأبيض، وهرع الاثنان وراء أحد ضباط الحرس إلى هناك، ونسيت «لورا» (قرينة الرئيس) أن تأخذ عدساتها اللاصقة التى تستعملها لتعويض قصور بصرها، لكن «جورج بوش» لم ينس أن يأخذ معه كلبيه، وفى الممر الطويل المؤدى إلى المخبأ تحت الأرض، تقابل «بوش» مع رئيس أركان البيت الأبيض «كارد»، ومع مستشارته للأمن القومى «كونداليزا رايس»، ومعها مساعدها «ستيفن هارلى»، وكان الثلاثة يهرولون إلى المخبأ، لأن البوليس السرى تصرف معهم كما فعل مع الرئيس وقرينته، باعتبار أن هناك حالة إنذار بطائرة مجهولة متجهة نحو واشنطن، والخوف أن يكون هدفها هو البيت الأبيض بعد أن جرى الإعلان عن عودة الرئيس إليه.

وبعد عشر دقائق جاء البوليس السرى يقول أن الطائرة المجهولة بانت هويتها، وتأكد أنها طائرة عادية، لكن الاحتياط كان واجبا، ومع أن الإنذار بالخطر لم يعد ساريا، فلا يزال من المستحسن أن يقضى الرئيس وقرينته ليلتهما فى المخبأ، ونظر «بوش» إلى السرير الصغير المُعَد لنومه فى المخبأ، وقرر أنه سوف يعود إلى غرفة نومه فى الجناح الرئاسى «وليكن ما يكون»، وقررت «كونداليزا رايس» أنها فى هذه الساعة المتأخرة من الليل لا تستطيع العودة إلى شقتها فى عمارات «ووترجيت»، ولهذا فسوف تقضى ليلتها فى المخبأ!».

□

صـــورة٤

فى الساعة السابعة صباحا يوم ١٢ سبتمبر، وصل «جورج تنيت» مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى البيت الأبيض ومعه التقرير اليومى للوكالة، لكنه فى ذلك اليوم كان تقريرا من نوع خاص.

كان الرئيس فى مكتبه يتحدث مع مستشارته للأمن القومى، وبدا فى حديثه معها أنه يريد إزاحة المسئولية عن إدارته (ويضعها على سلفه «بيل كلينتون») قائلا :

«إنه يعتقد أن إدارة «كلينتون» ردت على تحدى الإرهاب بتهاون شديد». ثم تساءل «بوش» «ما معنى أن يرد «كلينتون» على نسف السفارات الأمريكية فى أفريقيا بإطلاق دفعة صواريخ موجهة إلى أفغانستان؟ - وأى رد هذا؟ - وما الذى يمكن أن تحققه مثل هذه الضربات؟ حريق فى خيمة؟ - هدم بيت من الطين بصاروخ من طراز «كروز»؟ - هذه نكتة!

يضيف «بوش» «لابد أن نتصرف بقوة، وإلا اهتزت صورة أمريكا».

وعندما دخل «تنيت» إلى المكتب البيضاوى، توقف «بوش» عن إبداء سخطه على سلفه ليسمع مدير مخابراته، وراح «تنيت» يتحدث ويقدم للرئيس قوائم بأسماء مسئولين كبار فى القاعدة يساعدون «بن لادن»، من «أيمن الظواهرى»، إلى «أبو زبيدة» - إلى آخرين. ولم يكن «بوش» على استعداد لأن يدخل فى مجاهل هذا العالم الغامض للإرهابيين، وأحس «تنيت» أن رئيسه يتعجل النتائج ولا تعنيه التفاصيل وكذلك قال: «لدينا خطة لتكثيف نشاطنا حتى نتمكن من توجيه ضربات قاتلة للإرهابيين، لكن هذه الخطة تحتاج إلى اعتمادات مالية طائلة تصل إلى ألف مليون دولار، ورد «بوش» بسرعة «سوف أعطيك كل ما هو لازم لمهمتك».

وأوضح له «تنيت» أن مهمته مهما نجحت - محصورة فى معرفة أكثر ما يمكن معرفته عن الإرهابيين، ثم اختراق تنظيماتهم، وإلحاق الضرر بهم إلى أقصى حد، لكن الضربة القاضية القاتلة لابد أن تكون بواسطة العمل العسكرى، وهذه مهمة القوات المسلحة!».

□

صـــــورة!

بعد انتهاء اجتماع مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض (يوم ١٢ سبتمبر)، عاد الرئيس «بوش» إلى مكتبه، ومشت بجواره «كارين هيوز» مستشارته للشئون العامة، التى كان يريد أن يتحدث معها عن لغة «الخطاب العام للإدارة» فى الأيام القادمة، وعندما استقر وراء مكتبه قال لها: «إنه يريد عقد اجتماعات يومية لتشكيل وتوجيه الرسالة التى يريد توجيهها إلى الشعب الأمريكى عن الحرب ضد الإرهاب!»

- وبادرت تسلمه ورقة تحتوى على ملاحظات يصح له إبداؤها أثناء اجتماع مقرر له مع قيادات القوات المسلحة سوف يحضره فى البنتاجون بعد ظهر هذا اليوم، ووضع «بوش» الورقة على مكتبه، وعاد يوجه الحديث إلى «كارين هيون» قائلا:

«دعينا أولا نتفق على الصورة الأوسع، نحن أمام عدو ليست له ملامح (Faceless)، وهذا العدو أعلن الحرب على الولايات المتحدة - إذن نحن فى حرب».

ثم يستطرد:

«إننا فى حاجة إلى خطة - إلى استراتيجية - إلى رؤية، ولابد لنا أن نُعَلِّم الشعب الأمريكى كيف يستعد لهجوم آخر؟ - الشعب الأمريكى يحتاج أن يفهم أن الحرب ضد الإرهاب هى المحور الرئيسى لجهد الإدارة وللحكومة من الآن فصاعدا».

وردت «كارين هيون» بأنها سوف تذهب إلى مكتبها لتحضير بعض النقط عن هذه «الرسالة»، وكتابتها على ورق، ثم تعود بها إلى الرئيس. وتوجهت «كارين» بالفعل إلى مكتبها فى الدور الثانى، وفتحت جهاز الكمبيوتر واستعدت للكتابة، لكن الرئيس طلبها إلى العودة فورا، وحين دخلت إلى المكتب البيضاوى بادرها بقوله: «دعينى اليوم أقل لك كيف يجب أن تؤدى عملك» - ثم ناولها ورقتين من أوراق مكتبه عليها بخط يده «مجموعة أفكار» (كذلك وصف الورقتين)، وراحت «كارين» تقرأ:

«هذا عدو يضرب ويختفى، ولكنه لن يستطيع الاختباء منا إلى الأبد.

هذا عدو يتصور أنه فى مكمن آمن، لكنه لن يظل آمنا إلى النهاية.

هذا عدو لم نتعود على مواجهته، لكن أمريكا سوف تتأقلم على الحرب معه».

وأضاف «بوش»: «والآن عودى إلى مكتبك لتجهزى نفسك !».

□

صــــورة!

فى اجتماع ثالث لمجلس الأمن القومى (خلال يومين)، استمع الرئيس «بوش» إلى تقارير عدد من مساعديه، ثم انفض الاجتماع بعد نصف الساعة، ولكن الرئيس استبقى ستة منهم لجلسة محدودة.

وفى بداية هذه الجلسة المحدودة توجه «بوش» بنظره إلى «كولين باول» الذى رد على النظرة بجواب - قائلا : «إن وزارة الخارجية بدأت فعلا فى نقل رسالة الرئيس إلى حكومة باكستان ونظام طالبان» - «إما أن تكونوا معنا - أو أنكم ضدنا».

وقال «بوش» : «إننى أريد إعداد قائمة بما نريده من طالبان، لا يكفيهم أن يسلموا لنا «بن لادن» - نحن نريد كل تنظيم القاعدة، إما أن يسلموهم لنا مباشرة، وإما أن يطردوهم من عندهم، ونحن نقوم بالقبض عليهم فور خروجهم».

وتدخل «رامسفيلد» بقوله : «من المهم بالنسبة لنا أن نحدد أهدافنا الآن، فمن الضرورى أن نتوافق فى عملنا مع شركائنا فى التحالف ضد الإرهاب، والذى وَقَّعْ أعضاؤه اتفاقا معنا لمواجهة خطره»، ثم زاد «رامسفيلد» «كل شركائنا فى التحالف سوف يطلبون منا معلومات محددة وتوصيفات مقبولة، ومازلت ألح على أن هناك إجابات مطلوبة على أسئلة مطروحة مثل : هل حربنا هى ضد «بن لادن» والقاعدة فقط - أم هى ضد الإرهاب بالمعنى الأوسع ؟».

وكان «كولين باول» هو الذى استبق الرئيس برد قال فيه : «الهدف حرب ضد الإرهاب بالمعنى الأوسع - والبداية ذلك التنظيم الذى قام بالعمل المباشر الذى تعرضت له الولايات المتحدة أول أمس».

وتدخل «تشينى» نائب الرئيس ليقول : «الهدف حرب ضد الإرهاب بالمعنى الأوسع، أى الإرهابيين والذين يناصرونهم - لكن عليك أن تلاحظ أنه سوف يكون من الأسهل علينا العثور على مناصرى الإرهاب أكثر من العثور على الإرهابيين أنفسهم».

ورد «بوش» : «لنبدأ بالعثور على «بن لادن»، فذلك ما يتوقعه الشعب الأمريكى، وإذا نجحنا فإننا نكون قد وجهنا ضربة قوية إلى الإرهاب بالمعنى الأوسع، نحن أمام «سرطان» ولابد من استئصال الورم، وإذا بدأنا الحرب على الإرهاب بالمعنى الأوسع فلن يكون فى مقدور الرجل العادى فى أمريكا أن يتفهم ذلك».

والتفت «بوش» إلى «رامسفيلد» يسأله : «هل توصلتم إلى تحديد ما نستطيع عمله عسكريا - فى أسرع ما يمكن؟!

ورد «رامسفيلد»: «لم نجد غير قليل جدا، مما يمكن أن يؤثر».

ثم روى وزير الدفاع أنه بالأمس استدعى الجنرال «تومى فرانكس» (قائد القوات المركزية الذى قاد الحرب على العراق حتى الآن) ـ وسأله عن استعداده للعمل ضد تنظيم القاعدة وضد طالبان إذا أصبح ذلك ضروريا. ورد «فرانكس»: «أن القيادة المركزية تحتاج إلى عدة شهور لرسم خطة عمليات واسعة فى أفغانستان»، وعندها قاطعه وزير الدفاع بقوله «لديك فرصة أيام أو أسابيع على الأكثر ـ ليست لديك فرصة شهور!» ـ وهنا بدا الضيق على قائد القيادة المركزية وقال: «إننا نحتاج إلى قواعد نعمل منها، وإلى حشد يكفى للمهمة التى نطلبها، وإلى خطوط مواصلات مأمونة نتحرك عليها وإلى أشياء كثيرة، لأن أفغانستان فى منتصف الكرة الأرضية على الناحية الأخرى من العالم، مع العلم أن القاعدة تنظيم حرب عصابات، وأعضاؤه مختفون فى الجبال، وهم يستعملون البغال فى جر المدافع والعربات، ومعسكراتهم ـ بما فى ذلك معسكرات التدريب ـ خالية ليس فيها شىء».

وأضاف «رامسفيلد»: «إننى قلت لقائد القيادة المركزية، إننا نريد أفكارا خلاقة، شىء ما بين إطلاق صواريخ «كروز» وبين حرب واسعة.

وتدخل «بوش» فى مجرى الحديث ليقول: «أن «تونى بلير» (رئيس وزراء بريطانيا) اتصل بى على التليفون صباح اليوم الباكر يقول لى «إن العالم ينتظر منا عملا قويا، وليس مجرد إجراءات لتهدئة مشاعر الرأى العام الأمريكى، وتجعله يحس أفضل!».

واستطرد «بوش» (فى الغالب بتأثير رئيس أركان البيت الأبيض وربما تلقينه): «إن البنتاجون لابد من دفعه دفعا لكى يفكر جديا فى كيفية التعامل مع حرب عصابات بأسلحة تقليدية ـ لدينا مشكلة وهى أن العسكريين عندنا مضت عليهم فترة طويلة وهم يحاربون معاركهم عن بعد».

وواصل «بوش» كلامه: «لابد أن نتصرف بسرعة قبل أن يتغير المناخ العالمى، خصوصا فى أوروبا لأننا لابد أن نأخذهم معنا إلى حيث نذهب، ولا يجب أن نعطيهم الانطباع بأننا نتصرف وحدنا». ثم أضاف «إن العالم الخارجى مازال ينظر

إلىّ على أننى «رجل متهور» من تكساس، هم يظنون ذلك ـ أليس صحيحا؟ ـ لا يعرفون أننى رجل مختلف عما يظنون!».

وكان الرئيس «بوش» على وشك أن يستقبل زعماء الكونجرس، لكنه قبل مجيئهم إلى البيت الأبيض اتصل بنفسه بكل من الرئيس الروسى «فلاديمير بوتين»، وبرؤساء فرنسا وألمانيا وكندا والصين، ثم ترك مهمة الاتصالات ببقية الحلفاء إلى وزير الخارجية، قائلا له: «إننى أريد أن يمشى الجميع معنا، لكننى على استعداد للمشى وحدى إلى آخر الشوط إذا اقتضى الأمر».

ثم خرج الرئيس إلى الصحفيين يقول لهم: «سوف يكون هذا صراعا هائلا بين الخير والشر ـ لكن الخير سوف ينتصر!».

□

صــــورة!

التقى «بوش» فى الساعة الحادية عشرة والنصف بزعماء الكونجرس، وبدأ كلامه معهم بقوله:

«إن العدو كان يحلم بأن يقابلنا هنا فى هذا المبنى، كان يريد أن يجىء إلى هنا ليحول البيت الأبيض إلى أنقاض. أريد للكونجرس أن يعرف أن تلك لم تكن حادثة منعزلة، ولا أريد أن تتحول أنظاركم عن هذه المعركة، بعد شهر من الآن سوف ينهمك الشعب الأمريكى فى متابعة مباريات كرة القدم لكأس العالم، لكن إدارتى سوف تكون منهمكة فى إدارة حرب لا آخر لها.

إن العدو ليس جماعة محددة، ولكن عقلية معينة، هذه العقلية تكره المسيحية وتكره اليهودية، وتكره كل شىء يختلف عنها، وعلى بقية الأمم أن تختار».

وفوجئ بعض زعماء الكونجرس بلهجة الرئيس، وارتفع صوت زعيم الأغلبية ـ الأسبق ـ فى مجلس الشيوخ السيناتور «توماس راسل» موجها كلامه للرئيس ـ قائلا: «أرجوك أن تكون أكثر تحفظا فيما تقول ـ وإذا كنت تريد تأييدنا، فإننا نطلب منك الاعتدال ومراعاة وقع كلماتك على أصدقاء الولايات المتحدة».

ثم تدخل السناتور «روبرت بيرد» (زعيم الحزب الديمقراطى فى فرجينيا وعمره

٨٣ سنة) ليطلب من «بوش» أن يهدئ روعه قائلا له: «إننى تعاملت مع عشرة رؤساء للولايات المتحدة قبلك، ولقد فهمت مما قلته لنا أنك لا تريد منا قرارا بشن الحرب، وإنما تريد منا تفويضا لك باستعمال القوة، أى أنك تطلب منا ما سبق للرئيس «جونسون» أن طلبه فى فيتنام سنة ١٩٦٤ (فيما سُمى بقرار «خليج تونكين»، وكانت تلك كذبة كبيرة طلب فيها «جونسون» تفويضا من الكونجرس بالرد على عدوان، ولم يكن هناك بالفعل عدوان).

استطرد السناتور «بيرد» العجوز ليقول لبوش: «لن تحصل من الكونجرس هذه المرة على قرار مماثل لقرار تونكين، الكونجرس لن يسمح لك بهذا، وأمريكا مازال لها دستور يحكمها!».

وأخرج «بيرد» من جيبه نسخة من الدستور!

وتوتر جو الاجتماع!

□

صــــورة ٤

فى الساعة الرابعة من مساء يوم ١٥ سبتمبر - دُعِى مجلس الأمن القومى إلى اجتماع آخر، وبدأ «بوش» بإلقاء صلاة فتح بها المداولات (كما أخذ يفعل أخيرا) - وكان وزير الدفاع «رامسفيلد» هو الذى بدأ الكلام قائلا:

«مازلت مُصِرًا على سؤال لم أتلق جوابا عنه - هل حربنا ضد القاعدة؟ - أم هى ضد الإرهاب عموما؟».

ورد «بوش» قائلا: «شعورى أن الولايات المتحدة يجب أن تبدأ بن لادن أولا - لأنه إذا جرى ضرب تنظيم القاعدة، فإن البقية تتداعى تلقائيا».

وعاد «رامسفيلد» إلى الكلام: «إننا لا نستطيع أن نقيم تحالفا دوليا ونحتفظ به على مجرد ضرب القاعدة، لأن ضرب القاعدة هدف محدود ويمكن أن يتلاشى سريعا، وعندئذ ينفك التحالف ضد الإرهاب بوهم أنه أدى مهمته».

وتدخل نائب الرئيس «تشينى» فى الحوار قائلا:

«إننى أريد أن أركز أكثر على قضية الدول التى ترعى الإرهاب، وأريد أن ألفت النظر إلى أن التركيز على «دول لها كيان واضح» أسهل من التركيز على جماعات ليست لها ملامح» - الدول التى ترعى الإرهاب «متجسدة»، والجماعات الإرهابية مجرد «أشباح»، وأظن أننا سوف ننجح أكثر فى العمل ضد «جسد»، ولا ننجح بالقدر الكافى ضد «شبح».

وكان «بوش» هو الذى رد على نائبه قائلا:

«إننى متخوف من تشتيت عملنا، أظن أننا لابد أن نكون محددين أكثر حتى نحتفظ بتأييد الرأى العام، الناس فهموا أن القاعدة هى التى سببت لنا كل هذه الآلام فى الأيام الأخيرة، وهم ينتظرون منا أن نضرب فى هذا الاتجاه قبل أن نتحول إلى غيره - هذا التركيز على القاعدة أيضا مهم لأصدقائنا فى التحالف».

وعاد «تشينى» يجادل:

«إن تأييد العالم لنا مهم، لكنه لا يصح أن يقيد أيدينا عن التصرف، من حقنا أن نتصرف بمفردنا، المهام هى التى يجب أن تحدد التحالف، وليس التحالف هو الذى يحدد المهام».

وفجأة قال «رامسفيلد»:

«أليس من الضرورى أن نضرب العراق أيضا وليس القاعدة فقط؟ - العراق يمكن أن يكون هدفا متجسدا أمامنا، وقابلا للضرب على أساس أنه من رعاة الإرهاب - «صدام حسين» ليس شبحا وإنما هو بلد!».

أشار «رامسفيلد» إلى معاونين له يجلسون وراءه فى اجتماع مجلس الأمن القومى (وفيهم نائبه «بول وولفويتز» ورئيس لجنة التخطيط الاستراتيجى «ريتشارد بيرل»)، واستطرد: «كنا فى اجتماع البنتاجون ولم يكن هناك حول المائدة من لا يعتقد فى صميم قلبه أن «صدام حسين» خطر شديد لأنه مصمم على حيازة أسلحة دمار شامل يمكن أن تصل إلى يد الجماعات الإرهابية».

ويستطرد «رامسفيلد»:

«ضرب العراق يمكن أن يبدأ بسرعة، والخطط لدينا جاهزة».

وتدخل «كولين باول»:

«ضرب العراق الآن ليس مناسبا، والأنسب هو التركيز على «القاعدة»، والرأى العام الأمريكى مشحون هذه اللحظة ضد القاعدة، وتحويله إلى الاقتناع بعمل ضد العراق، سوف يكون صعبا، والإدارة تحتاج إلى تأييد الشعب الأمريكى، والشعب الأمريكى يريد منا عملا ضد القاعدة».

وجاء الدور على الرئيس الذى قال:

«موضوع العراق يحتاج إلى وقت، الآن نريد خطة عمل لتدمير تنظيمات الإرهابيين، وأريد على الفور قائمة بأسماء هؤلاء البلطجية، وأريد خطة لتعقبهم، إننى ألاحظ أن كثيرين يعودون بأفكارهم إلى أجواء حرب الخليج السابقة، ويقارنون بين الحالتين ـ المقارنة ليست الآن صحيحة والشعب الأمريكى ينتظر منّا ضربة كبيرة، ولابد أن أقنعهم بأننا بدأنا الحرب ضد الإرهاب، وأن القاعدة هى الخطوة الأولى، إننى أطلب عملا سريعا ضد الإرهاب، وقد بدأت أشعر بالإحباط!».

وقال «كولين باول»:

«إن هناك فرصا كبيرة للحرب ضد الإرهاب ـ ضد القاعدة وحتى طالبان، بطريقة تختلف عن تلك التى شنها السوفييت».

رابعــا: نحتاج إلى ضرب العراق!

صــــورة!

بعد أربعة أيام من الصدمة، وفى أول عطلة نهاية أسبوع تليها، وبالتحديد يوم ١٥ سبتمبر ـ دعا الرئيس «جورج بوش» أركان إدارته إلى اجتماع غير رسمى، لمناقشة أكثر هدوءًا فى منتجع «كامب دافيد»، وقد طلب من المشاركين فى الاجتماع أن يحضروه بملابس غير رسمية، حتى يكون اجتماعهم حوار زملاء وأصدقاء ـ صريحا مفتوحا ـ مرتاحا ووديا!

ودخل الرئيس نفسه إلى القاعة بقميص أزرق فتح ياقته، وفوقه جاكيت أخضر اللون، واتخذ مقعده وسط قاعة الاجتماعات المعدة فى المبنى المسمى «لوريل لودج»، وعلى يمينه جلس نائبه «ريتشارد تشينى» وعلى يساره جلس وزير خارجيته «كولين باول»، واصطف الباقون حول المائدة، ولاحظ وزير الخارجية أن وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» اصطحب معه نائبه «بول وولفويتز»، كما أن «جورج تنيت» مدير المخابرات المركزية اصطحب معه اثنين من مساعديه هما نائبه «جون ماكلولن» ومدير شئون العمليات فى إدارته «كوفر بلاك»، وأبدى «باول» دهشته قائلا: «إنه لم يكن يعرف أن مساعدى الوزراء مدعوون للاجتماع، وإلا لجاء معه بنائبه «ريتشارد أرميتاج» ».

وفتح «بوش» الاجتماع بتلاوة الصلوات، ثم دعا وزير المالية للكلام عن تأثيرات الانهيار الذى حدث فى بورصات أمريكا للأوراق المالية، مبديا خشيته أن ذلك سوف يؤثر على كل الناس، خصوصا صناديق التأمين والمعاشات، وكلها تستثمر أموالها فى السوق، وعرض وزير المالية تقديره للأحوال.

ثم التفت «بوش» إلى وزير الخارجية «كولين باول» يدعوه لشرح مواقف دول التحالف، وقال «باول»:

إن وزارة الخارجية بدأت العمل على الفور - متواصلا وملحا - بادئة من نقطة ملخصها كما سمع من الرئيس «إن الهجمات على نيويورك يمكن اعتبارها فرصة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية على مستوى العالم، والطريق إلى ذلك بناء تحالف دولى واسع لابد من إشراك أعضائه فى المعلومات والسياسات والأفكار، وقد اتصلت فى اليومين الأخيرين برؤساء خمس وثلاثين دولة، أشرح لهم أن ذلك لم يكن هجوما على أمريكا، ولكن هجوما على الحضارة ذاتها».

ثم انتقل الرئيس «بوش» إلى الكلام فى صُلب الموضوع الذى دعا الاجتماع فى كامب دافيد من أجله، واختار له هذا الجو المريح والهادئ، وكان سامعوه يصغون إليه عارفين أنه صوته - لكن أحدا منهم لم يكن واثقا أن لسان الرئيس ينطق بعقله، وإذا لم يكن فمن الذى قام بتلقينه الدرس - وعلى الأقل فقد كان واضحا للجميع أن «بوش» يتحدث بخليط مما عنده ومما عند غيره.

واستفاض «بوش» فى الكلام:

«الشعب الأمريكى يريد عملا كبيرا، مهولا، فرقعة عظيمة (استعمل «بوش» تعبير الانفجار العظيم Big Bang الذى يصف به علماء الطبيعة تلك اللحظة الهائلة التى انفجر معها خلق الكون).

لا أريد معركة واحدة، ولكن أريد حربا ممتدة يشعر بها الشعب الأمريكى ويتأكد أننا نواصل الدفاع عنه حتى أقاصى الأرض.

لا يهمنى اعتقال رجل واحد ولا اعتقال عدة رجال، وإنما يهمنى أن نتوصل إلى صيغة فعل تعطينا تفويضا مفتوحا للعمل حيث نشاء. لا يهمنى أن يحاول أحد منا أن يضع حدودا وهمية على فعل القوة الأمريكية، أو حدودا مالية تقيد مجال عملها».

....

....

(روى وزير الخارجية «كولين باول» لـ «بوب وودوارد» أنه:

«فى هذه اللحظة أحسست أن الرئيس يريد أن يقتل أحدا، رأيت أمامى رجلا استيقظت لديه كل غرائز القتل من إحساسه بصدمة ما جرى فى نيويورك ومن تحرقه للانتقام لها مهما كان الثمن»).

....

....

كان «بوش» مازال يواصل الكلام:

«ما أريده هو حرب تشد مشاعر الشعب الأمريكى، وتشد وراءه بقية العالم».

وأراد وزير الخارجية أن يستوضح بقصد التأكيد:

«الرئيس يقصد حربا على الإرهاب حتى تتم تصفيته».

وتدخل وزير الدفاع «رامسفيلد»:

«الحرب ضد الإرهاب بالمعنى التقليدى لها مواصفات، لا تخدم مطلبنا إلى النهاية:

أولا: لأنها حرب بطيئة، تأخذ وقتا، أى أنها لا تستجيب بسرعة لإحداث التأثير المطلوب.

وثانيا: لأنها حرب يصعب فيها تحقيق نتائج لافتة للنظر (Spectacular).

وثالثا: لأنها حرب لا تملك أن تركز على هدف محدد بالذات، لأنها ضد أشباح.. ضد ظلال.

ورابعا: لأنها بالنسبة لأهدافها على فرض التمكن من تحديدها، لا تسمح بمثل هذا الانفجار العظيم Big Bang الذى أشار إليه الرئيس».

وسادت لحظة صمت قطعه «بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع بقوله:

«إن ما يطلبه الرئيس يمكن أن يتحقق فى حالة واحدة، هى حالة أن نوجه ضرباتنا إلى الدول الراعية للإرهاب، أو الدول الإرهابية، والعراق أول القائمة بوجود «صدام حسين» على رأسه!».

ولاحظت «كونداليزا رايس» أن وزير الخارجية «كولين باول» عاد برأسه إلى الوراء وقلب عينيه (كما يفعل عادة عندما يسمع ما لا يعجبه أو ما لا يقنعه!).

وكان «جورج بوش» - مرة أخرى! - هو الذى تولى الرد قائلا:

«إن «دون» (يقصد وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد») طرح موضوع ضرب العراق فى اتصال معى أمس، وقد رفضت الاقتراح لأسباب:

«صدام حسين» رجل سيئ، وهو خطر على جيرانه العرب وغير العرب، ولكنه خلال السنوات الأخيرة لم يفعل شيئا يستوجب البدء بعقابه ردا على ما حدث فى نيويورك، وليس عندنا ما يثبت صلته بما جرى، بحيث نستطيع تأسيس قضية ضده، لقد امتنع عن الشغب أخيرا، ليس لأنه رجل صالح، ولكن لأنه يحاول تفادى ضربات نوجهها إليه».

وهناك اعتباران:

أولهما: أننى لا أريد أن يتهمنا أحد بأننا نتحول إلى ملاحقة «صدام حسين» لأننا لم نستطع أن نمسك بغيره.

والثانى: أننى - كما تعرفون جميعا - أكره «صدام»، لكنى لا أريد أن يتصور أحد فى العالم أننى أطارده من باب الثأر الشخصى لأبى (My Dad)!

وتشجع الجنرال «هيوشيلتون» (رئيس الأركان الذى كان على وشك قضاء مدته بعد أسبوعين يسلم بعدها رئاسة الأركان إلى الجنرال «مايرز» الذى كان جالسا بجواره على مائدة الاجتماع)، وكذلك قال - كما نقل «وودوارد» عنه فى صفحة ٦١ بالحرف:

«إن هيئة أركان الحرب المشتركة لا ترى داعيا لإدخال العراق فى المعادلة هذه اللحظة المبكرة، ورأينا أنه يصعب ضرب العراق الآن إذا لم تظهر صلة مباشرة تكشف عن مسئولية «صدام حسين» مباشرة عن هجمات ١١ سبتمبر.

فوق ذلك فإن هيئة الأركان المشتركة ترى أن استهداف العراق يؤدى إلى إحراج دول عربية صديقة نريد دعمها فى حربنا ضد الإرهاب. ونحن نرى أن دعم هذه الدول لجهودنا أمر حيوى، زيادة على ذلك فإن استهداف العراق الآن كفيل بأن يوقف مسيرة عملية السلام فى الشرق الأوسط، ونحن نرى استمرارها ضروريا قبل البدء فى ضرب العراق».

....

....

(يقطع «بوب وودوارد» سياق روايته لوقائع الاجتماع ليقول: «إن «كولين باول» كان قد سبق له أن تحدث مع الجنرال «شيلتون» فى اليوم السابق، ولفت نظره إلى أن هناك مجموعة من المستشارين (أولهم «وولفويتز» و«بيرل») يرونها فرصة سانحة لضرب العراق، حتى إذا لم تكن هناك أسباب تتعلق بالحملة ضد الإرهاب»، وأنه قال للجنرال «شيلتون» أثناء هذا الحديث «إن هذه المجموعة أصبحت فالتة فى

تصرفاتها، ومن الضرورى إعادتها بسرعة إلى الصف وإبقاؤها فيه، لأن تحديد الأولويات بحزم ألزم الضرورات للسياسة الأمريكية الآن، ورد عليه الجنرال «شلتون»: «إنه متفق بالكامل مع ما يقوله»).

....

....

وتساءل الرئيس «بوش» موجها كلامه إلى الجنرال «شيلتون» سائلا:

«ما هى الإمكانيات الموجودة لدينا لضرب «بن لادن» وحكومة طالبان إذا لم يقوموا بتسليمه لنا؟».

ورد الجنرال «شيلتون»:

«إنه يخشى أن تقديراته فى هذا الميدان سوف تكون «متشائمة»، بمعنى أنه ليست لدينا (البنتاجون) خطط جاهزة للعمل فى أفغانستان، كل ما لدينا هو ضربات موجهة بصواريخ كروز، وهذه عملية لن تُحْدِث إلا حفرا على سفوح الجبال وليس أكثر!».

وتدخل وزير الدفاع «رامسفيلد» قائلا:

«إن القوات المسلحة الأمريكية تحتاج إلى مراجعة لمهامها إزاء ظروف متغيرة، وكان يمكن لها أن تكون أقدر على الاستجابة، إذا كان التوجيه إليها استهداف الدول التى تناصر «بن لادن»، لأنها هناك تستطيع أن تجد عدوا متجسدا توجه له ضرباتها، عدو حقيقى يملك أهدافا يمكن ضربها، وعدوا لا يظهر حين يشاء ويختفى حين يشاء، يفاجئنا بتوجيه ضرباته إلينا ويختفى حين نطارده بالعقاب».

وأحس الرئيس «بوش» (كما قال لبوب وودوارد) - «أنه ربما ظلم وزارة الحرب الأمريكية لأنه لم يترك لها فرصة كافية للتفكير والتخطيط فى ظروف متغيرة»، وهكذا وجه كلامه للجنرال «شيلتون» قائلا:

«أريد من هيئة الأركان المشتركة أن تعرف أننا أمام عالم جديد، وعلى الجنرال «شيلتون» أن يعود - الآن - إلى هيئة أركان حرب ويدرس معها الاحتمالات والممكنات

المطلوبة لضبط أمور هذا العالم الجديد، إننى أريد خطة كاملة، وأريد توقيتات محددة، وأريد أن تكون لدى فكرة عن الثمن الذى لابد أن ندفعه، أريد خيارات واسعة، أريد قرارات عاجلة تواجه أحوالا طارئة، أريد شيئا مؤثرا، شيئا دراميا يلفت الأنظار ويشد !».

....

....

طوال الشهور التالية بعد سبتمبر ٢٠٠١، يتابع «بوب وودوارد» فى كتابه تطورات الحرب على «بن لادن» - وعلى حكومة طالبان - وعلى اتساع أفغانستان - من خلال اجتماعات «بوش» مع مستشاريه، سواء فى المكتب البيضاوى للرئيس، أو فى قاعة اجتماعات مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض.

ثم يستفيض فى الحديث عن الطيران الأمريكى وقواعد الصواريخ الثابتة أو المتحركة فى البحر الأبيض والبحر الأحمر والخليج العربى، وكيف راحت تصب نيرانها على جبال أفغانستان، ويتابع مندوبى المخابرات المركزية يسلمون حقائب الدولارات بالملايين لزعماء القبائل والطوائف - لكن النتائج « لا تزال غير كافية»، لأن «أسامة بن لادن» وأعوانه اختفوا فى الظلال ولم يظهر لهم أثر، وانفكت دولة طالبان، وتحفزت قوات التحالف الشمالى الذى تشرف عليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تحاول إقامة حكومة جديدة فى أفغانستان، وتجرى اتصالات بملك أفغانستان العجوز «محمد ظاهر شاه» الذى اختار العاصمة الإيطالية منفى اختياريا له ومقاما، حتى يعود إلى وطنه ليرأس اجتماعا قبليا «لويا جيرجا»، تحضره الفرق المتنازعة فى أفغانستان، لأن البلد كله يوشك بعد الفوضى العارمة التى اجتاحته أن يسقط فى هاوية حرب أهلية تحول أديانه القمعية وسط الجبال الشاهقة إلى بحيرات دم أسود بأحقاد الثأر والطمع.

لكن ذلك كله مما يتابعه «بوب وودوارد» ويرصده لا يزال بعيدا عن تحقيق رغبات الرئيس «بوش»، خصوصا أن الجنرال «مايرز» (رئيس أركان الحرب الجديد) لم يتوان لحظة عن لفت الأنظار إلى «أن القوات الأمريكية لم تجد فى طول أفغانستان وعرضها غير تسعة أهداف فقط تستحق الضرب، وهذه الأهداف التسعة تم ضربها

فعلا، ولم يعد باقيا شيء، لدرجة أن الضربات الآن توجه إلى ما سبق ضربه وسلاح الدمار ينصب الآن على ما تم بالفعل تدميره.

ويروى «بوب وودوارد» أن القوات الأمريكية التى وصلت إلى أفغانستان، وراحت تطل على ذلك البلد عن قرب - روعها أن الناس هناك يحتاجون إلى الطعام قبل الصواريخ، وفى لحظة من اللحظات رَقَّ قلب الرئيس «بوش»، وتذكر رسالته المقدسة ليقول: «علينا أن نحاول تخفيف آلام هؤلاء الناس، دعونا نضربهم بطرود الطعام»، ثم استدرك بسرعة: «لكنى أريد حريقا هائلا من النيران يتحقق به التطهر، وعندها يكون الغفران لأننا جميعا أبناء الله».

ثم يعود الرئيس الأمريكى كى يلح على «أنه لم يحصل بعد على «الانفجار العظيم» الذى أراده وطلبه!».

□

وينتقل «بوب وودوارد» بالتفاصيل إلى كواليس البيت الأبيض، حيث تبدأ مجموعة مستشاريه داخل هيئة البيت الأبيض فى القلق، ومبعث القلق عدة أسباب:

١ - الحملة فى أفغانستان يمكن أن تنتهى - دون أن يحقق الرئيس «بوش» ذلك العمل الدرامى الذى يأمل فيه.

٢ - وإذا مضت الأمور على هذا النحو «الفاتر»، فمن المشكوك فيه أن يستطيع الرئيس «بوش» أن يقود حزبه فى انتخابات التجديد النصفى (نوفمبر ٢٠٠٢) إلى انتصار ضد الديمقراطيين، وقد يفقد الحزب الجمهورى أغلبيته الضئيلة (وهو صوت واحد) فى مجلس الشيوخ.

٣ - وإذا حدث ذلك فإن ترشيح الحزب لبوش لمدة رئاسة ثانية (سنة ٢٠٠٤) قد يتأثر، كما أن فوزه أمام مرشح ديمقراطى («آل جور» - أو «هيلارى كلينتون» - أو أى حصان أسود يظهر فجأة ليتقدم صفوف الحزب الآخر) - قد يصبح موضع شك، خصوصا أن ما جرى فى الانتخابات الرئاسية السابقة يصعب تكراره لاحقا.

وعليه فإن القضية لم تعد الإرهاب، ولا «بن لادن»، ولا أفغانستان، وإنما هى مستقبل الرئيس وسِجِلُّ إدارته.

وهكذا ينتقل مركز الثقل فى القرار الأمريكى إلى هيئة مستشارى البيت الأبيض، وفيها ثلاثة رجال وامرأة:

الرجال هم: «أندرو كارد» (رئيس أركان البيت الأبيض). و«كارل روفى» (كبير مستشاريه للشئون السياسية الداخلية). و«آرى فليشر» (المتحدث الصحفى باسمه).

والمرأة هى السيدة «كارين هيوز» المسئولة عن العلاقات العامة (بما فيها المكتب الخاص المكلف بإعداد خُطب الرئيس)).

....

....

□

صـــورة٤

مع بداية الفصل الخامس عشر من كتابه (صفحة ٢٠٥)، يصل «بوب وودوارد» فى روايته إلى حيث يقول:

صباح يوم الأحد ٧ أكتوبر، كان «كارل روفى» (كبير مستشارى الرئيس للشئون الداخلية) فى بيته شمال غرب واشنطن، لقد انقضت أسابيع منذ وقعت هجمات ١١ سبتمبر، ولم تكن تلك بالنسبة لهذا الرجل فترة سعيدة، لقد عرف «جورج بوش» (الابن) أثناء عمله السابق مع والده، وأصبح مستشاره الانتخابى عندما طرح ترشيح «دوبيا» للرئاسة جديا، ولم يكن «روفى» قد حضر أيا من اجتماعات رئيسه مع كبار أعضاء إدارته من الوزراء، ولا شارك فى اجتماعات مجلس الأمن القومى، وسبب استبعاده أن الرئيس «بوش» ونائبه «تشينى» توافقا على أنه ليس من المستحسن مشاركة مسئول عن السياسة الداخلية فى اجتماعات إدارة الأزمات الدولية أو مجلس الأمن القومى المخصصة للحرب ضد الإرهاب، لأن ذلك خلط بين «الخارجى والداخلى»، فتلك هى التقاليد، ومخالفتها الآن قد تعطى إشارات خاطئة.

وكان «روفى» يتفهم ذلك، لكنه يوما بعد يوم أخذ يقتنع ويزيد اقتناعه بأن

القرارات السياسية المهمة أوشكت أن تتداخل مع الاعتبارات المباشرة والحيوية التى تخص مستقبل «بوش» وإدارته، وكان ذلك التداخل يلح عليه بصرف النظر عن حرب أو لا حرب، واعتقاده الراسخ الآن أن الحكم على «بوش» فى فترة رئاسته الأولى وفرصته الرئاسية الثانية - سوف يتأثر سلبا وإيجابا بما جرى يوم ١١ سبتمبر وبما يجرى بعده.

كان «روفى» يعتبر نفسه «مهندس» نجاح «بوش» فى انتخابات الرئاسة سنة ٢٠٠٠. وكان قد دعا يوم الجمعة ٥ أكتوبر إلى اجتماع فى مكتبه، لاحظ فيه المجتمعون أن شعبية «بوش» قد وصلت إلى الذروة، ولامست نسبة ٩٠٪ (وفق استطلاعات وكالة A.B.C وجريدة الواشنطن بوست معا).

وقد علق «روفى» على هذه الأرقام بقوله:

«إن هذه النسبة مزعجة بمقدار ما هى مريحة، والسبب أن دراسة التجارب السابقة تشير إلى أن ارتفاع شعبية أى رئيس إلى هذا الحد سوف يتبعها فى ظرف أسابيع قليلة هبوط ضرورى - صغير أو كبير - ذلك يتوقف على الظروف كما حدث فى تجربة «جورج بوش» (الأب)، والآن (الجمعة ٥ أكتوبر) قرر «كارل روفى» أن يذهب إلى مقابلة الرئيس (الابن) قبل أن تنقله الهليوكوبتر إلى «كامب داڤيد» لعطلة نهاية الأسبوع، وقصده أن ينبهه مبكرا إلى الاحتمالات، وبالفعل فقد لحق به فى مكتبه يقول له: «إنه فى وقت حرب الخليج (الكويت) سنة ١٩٩١، وصلت شعبية والده إلى ٨٢٪، لكنها فى ظرف ثلاثين أسبوعا تراجعت إلى نسبة ٥٩٪، ثم ظلت تتراجع حتى خسر معركة الانتخابات وفاز «بيل كلينتون».

وحاول «بوش» (الابن) أن يتظاهر بعدم الاهتمام، فقال لرئيس أركان البيت الأبيض:

«لا تضيع وقتى بمثل هذه الأرقام لأنها مزاجية، وأنا أعتبرها بمثابة وضع أصبع على النبض لقياس سرعته فى أوقات يتغير فيها الشعور العام فى ظرف ساعات قليلة».

لكن «روفى» كان يعرف عن اهتمامات رئيسه بأكثر مما يدعى به الآن، فهو من

تجربته يرى «بوش» يصرف وقتا طويلا كل يوم فى متابعة قياسات الرأى العام، ويحصى أرقامها ولاية بعد ولاية!

□

صــــورة!

وانتظر «كارل روفى» عدة أسابيع ثم قرر على مسئوليته أن يحاول استطلاع الحقائق بشأن ما يجرى، ومع أنه يتابع أخبار الضرب الذى بدأ فى أفغانستان، فإنه يشعر على نحو ما أن الأمور ليست على الطريق الصحيح - من وجهة نظر انتخابية على الأقل وذلك ما يهمه - وكذلك ذهب بنفسه إلى مقابلة وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» يسأله عن سر هذا الفتور فى إيقاع الحوادث، ورد عليه «رامسفيلد»:

«لأن الأهداف فى أفغانستان انتهت، لم تعد هناك أهداف نضربها، لم تكن فى أفغانستان من الأصل أهداف تستحق الضرب!».

وسأله «كارل روفى»: «إذن فكيف نواصل الحرب؟».

ورد عليه «رامسفيلد» بسؤال: «قل لى كيف يمكن أن نكسب حربا لا نستطيع فيها أن نركز على عدو؟!».

وأبدى «روفى» هواجسه من العواقب السياسية لهذا الفتور فى وتيرة حرب لم تعد لها أهداف تركز عليها، ورد عليه «رامسفيلد» بقوله:

«إنهم لا يريدون أن يأخذوا أية مخاطر.. لا تفعل شيئا ولن يلومك أحد، تحرك لتفعل شيئا وسوف يحصون عليك الأخطاء، وأنا شخصيا مستعد لاحتمال التبعات، لكن المهم أن نتحرك».

واستطرد «رامسفيلد»:

«هناك نقطة سوف يتحتم علينا عندها أن نقوم بشىء ما فى مكان آخر من العالم، مكان آخر غير أفغانستان، ذلك ما قلته وكررته، ومازلت أقوله وأكرره، لكن هناك من لا يريدون أن يسمعوا، لابد أن نوجه ضرباتنا بعد الآن إلى الدول الراعية للإرهاب، الدول الإرهابية.. العراق أولها - «صدام حسين» ليس له صديق فى العالم

يدافع عنه حتى فى روسيا وفى الصين، وهو رجل يصعب على أحد أن يقول كلمة طيبة فى حقه».

ثم يزيد:

ليس لدينا - على أى حال - نقص فى قائمة هذه الدول: هناك إيران، سوريا، السودان، ليبيا، وبالطبع كوريا الشمالية.

وتنعقد فى البيت الأبيض اجتماعات ومناقشات وبحث عن خيارات تبدو ممكنة أو حتى مستحيلة، وحلت لحظة تلاقت فيها الضرورات الانتخابية للرئيس، مع الرغبات الملحة للجناح الإمبراطورى فى الإدارة («ريتشارد تشينى»، «دونالد رامسفيلد»، «ريتشارد بيرل»، «بول وولفويتز»، وغيرهم..).

لكن كتاب «بوب وودوارد» بلغ نهايته، والقرار معلق فى الهواء!

خامسا: عندما حلت بغداد محل كابول!

يجىء الدور الآن على صورة أخيرة هى الختام الحقيقى لما كتبه «بوب وودوارد»، مع أنها ليست واردة فى كتابه «بوش فى حرب»، وإنما جاء بها كتاب آخر غيره وهو كتاب «الرجل المناسب» The Right Man، وذلك مرجع مهم لأن صاحبه وهو «دافيد فروم»، كان واحدا من فريق «كارين هيون» (مستشارة العلاقات العامة للرئيس ومسئولة المكتب الخاص المكلف بكتابة خطبه).

كان «دافيد فروم» محررا مرموقا فى جريدة «وول ستريت جورنال» تميز بقدرته على صياغة الأفكار المعقدة فى عبارات مبسطة، ولذلك فإن «كارين هيون» بمشورة من مساعدها «مايكل جيرسون» طلبته للعمل فى البيت الأبيض - حتى تستفيد من مواهبه فى كتابة خطب الرئيس «جورج بوش».

وهنا تظهر الصورة الأخيرة - وهى خطيرة - وتستحق أن تتوقف سرعة عرض الكتاب عندها - ابتداءً من صفحة ٢٢٤ من كتاب «دافيد فروم» عن «الرجل المناسب» (وهو يقصد «جورج بوش» !).

ويبدأ الفصل الثانى عشر (صفحة ٢٢٤) على النحو التالى:

فى أواخر ديسمبر سنة ٢٠٠١، اتصل بى (فى مكتبى بالبيت الأبيض) كبير كُتاب خطب الرئيس وهو «مايكل جيرسون» (المساعد الرئيسى لكارين هيوز) قائلا لى:

«عندى اليوم مهمة تتعلق بخطاب الرئيس السنوى عن «حالة الاتحاد» (يلقيها أواخر شهر يناير ٢٠٠٢). فهل نستطيع الاعتماد عليك فى صياغة فقرة أو فقرات تكفى لشرح الأسباب التى تدعونا إلى تقصد العراق (Going after Iraq).

يواصل «فروم» روايته فيقول:

«كان واضحا لى أن طلب «جيرسون» منى هو كتابة الفتوى التى تبرر حربا على العراق توضع فى سياق خطاب الرئيس عن «حالة الاتحاد» (آخر يناير ٢٠٠٢).

يستطرد «فروم»:

«فهمت مقصد «مايكل جيرسون»، وسألته هل يستطيع أن يعطينى مهلة إلى ما بعد الغد أتقدم بعدها إليه بمشروع صيغة يمكن قبولها؟. ورد على «مايكل جيرسون» بقوله: «شأنك غريب، أنت تحتاج إلى يومين كاملين لكى تتوصل إلى صيغة يفتح بها الرئيس هذا الملف».

فهمت وأدركت على الفور أن قرار الحرب ضد العراق قد اتخذ، وأن صياغة أكثر الفقرات حساسية وخطورة فيه قد أوكلت إلىّ، وكنت أعرف أن هناك مجموعة من خمسة غيرى فى مكتب العلاقات العامة يعكفون على كتابة مشروع الخطاب، كل واحد منا يكتب جزءا، ثم يسلم كل منا ما توصل إليه إلى «مايكل جيرسون» الذى يعيد «تحريره» لتوحيد الأسلوب، ثم يعطيه لكارين هيوز (مسئولة العلاقات العامة)، تراجعه وتضيف إليه لمساتها، بحيث يصبح جاهزا للعرض على الرئيس ومستشاريه السياسيين.

(وفى العادة فإن كُتّاب خُطب الرئيس لديهم ما هو كاف من التوجيهات والمعلومات والتقارير ومحاضر الجلسات، بحيث يكتب كل واحد منهم ما هو مُكَلَّف به وتحت يده مادة تكفيه). وقد شرح «فروم» طبيعة هذا العمل الذى يقوم به حتى

وصل إلى صفحة ٢٣١، لكى يركز على تناوله لمسألة العراق، وكيف فكر فى مقاربتها بصياغة فقرة - أو فقرات - عنها فى خطاب الرئيس «جورج بوش» عن «حالة الاتحاد» أمام الجلسة السنوية المشتركة لمجلس الكونجرس - فيقول:

«سألت نفسى من أين أبدأ:

من السهل جدا تبرير حرب على «صدام حسين» لأنه أسوأ من يمكن أن نلقاهم على طول المسافة من الجزائر إلى كابول، لكن المشكلة فى هذه النقطة أن رئيس الولايات المتحدة لا يصح له أن يتحدث عن التاريخ القديم لصدام حسين، (لأنه لا مجال لحسابه الآن عنه بعد السكوت الطويل عليه)، ثم إنه (الرئيس) لا يستطيع أن يتحدث عن التاريخ القريب (وإلا بدا ذلك نقدا للإدارات السابقة التى سكتت على ما فعل ولم تحاسبه)، ونحن لا نريد أن نوجه لوما إلى إدارة سبقت لأننا فى شأن الحرب نفضل سياسة تعلو على أى خلافات حزبية، لأننا فى قرار الحرب نريد وفاقا بين الحزبين.

وإذن فأنا لا أستطيع استعمال هذه الحجة.

انتقلت إلى التفكير فى ذريعة أخرى: لقد قرأت كثيرا عبارة أن «صدام حسين» استخدم الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد فى العراق، أى ضد شعبه، لكننى لو استعملت هذه الذريعة فى الخطاب فإن أعضاء الكونجرس وأفراد الشعب قد يتساءلون «وأين كنا منذ حدث ذلك، وهو سؤال وجيه - لكنه مرة أخرى سوف يُلقى اللوم على الذين سكتوا عن هذا العمل الشنيع، خصوصا أن «بوش» (الأب) كان فى البيت الأبيض حينها نائبا للرئيس «ريجان»)، وإذن فإن الذريعة الثانية لا تصلح لتأسيس خطاب عن ضرورة الحرب مع العراق.

وصلت فى التفكير إلى تهمة محاولة اغتيال «بوش» (الأب) أثناء زيارته للكويت سنة ١٩٩٣، لكنى عدلت عن هذه الذريعة مرة ثالثة، لأن أى كاتب من الدرجة الثالثة يستطيع أن يجد فيها مجالا لاتهام الإدارة بأنها تسعى للثأر الشخصى (Omerta) على طريقة عصابات المافيا.

□

يستطرد «دافيد فروم» (صفحة ٢٣٢) قائلا:

«فى بعض الأحيان يكون أفضل أسلوب للبحث عن مدخل لخطاب سياسى، هو التفتيش أولا عما يحتمل أن يقوله «الخصوم» الذين يعارضونه. وفى حالة العراق تُثار دائما نقطتان:

الأولى: أنه لم تثبت لصدام حسين صلة بحوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فلماذا نعاقبه؟

والثانية: أن «صدام حسين» ديكتاتور طاغية، لكن «ستالين» كان كذلك أيضا، ونحن لم نحاربه، وإنما اكتفينا باحتواء الاتحاد السوفيتى، فلماذا نشهر على «صدام حسين» حربا لم نقم بها ضد «ستالين»، إلا إذا اعترفنا أن قوة الاتحاد السوفيتى ردعتنا، فى حين أن ضعف العراق يغرينا!».

يستطرد «فروم»:

«كنت أعرف أننا نريد تغيير النظام فى العراق، لكن ظنى أن الرأى العام سوف يتساءل - هل نظام «صدام حسين» وحده هو الذى يستحق التغيير؟، وإذا كنا سنغير المنطقة كلها، إذن فنحن نتحمل بعبء لم تتحمله الإمبراطوريات التى حكمت المنطقة من الرومان إلى آل عثمان!».

يعود «فروم» إلى طرح أفكاره بينما هو منشغل بإعداد ما يخصه فى خطاب الرئيس:

«إن الرئيس يحتاج - باعتباره الرئيس - أن يقول شيئا واضحا يربط «صدام حسين» بمستقبل استقرار السلام فى العالم، بحيث يظهر أن المطلوب هو تصفية الخطر على هذا المستقبل وليس مجرد ردعه!».

توصلت من هنا إلى فكرة رئيسية مؤداها «أن ضرب «صدام حسين» جزء من مواجهة المخاطر التى تهدد سلام العالم»، لأنه أول الشرور.

يواصل «فروم»:

توصلت إلى صياغة حول ما فكرت فيه وعرضتها على «مايكل جيرسون» وعلى «كارين هيوز»، وقد جلسنا لمناقشة الصياغات النهائية لأجزاء الخطاب فى مكتب «كونداليزا رايس» (مستشارة الأمن القومى للرئيس)، وكان عليها أن تراجع نصه الأخير قبل أن ندخل به إلى المكتب البيضاوى.

وقد أعجبت «كونداليزا رايس» بالصيغة التى اقترحتها، ورأت أنها تتسع لآخرين بينهم إيران، وأضافت «نحن نريد إيران كذلك»!

يستطرد «فروم»:

ودارت مناقشة بدا فيها أن أول بلدان فى طابور الشر: العراق وإيران، بلدين إسلاميان، وذلك يمكن أن يولد حساسيات لا نريدها فى العالم الإسلامى، واقترح «جيرسون» أهمية إضافة دولة ثالثة غير إسلامية، وقالت «كوندى»: «كوريا الشمالية !»، وعقبت قائلة: «إذن فإن الثلاثة معا أصبحوا محورا للشر، ولا داعى لأن نقول من الآن أن الشر طابور طويل» - وهكذا جرت ولادة تعبير «محور الشر»، وقد أسعدنى أن الرئيس «بوش» قرأ الفقرة المتعلقة بالعراق فى خطابه كما كتبتها نهائيا - لم يغير فيها حرفا!

وعندما أذيع خطاب الرئيس عن «حالة الاتحاد»، كان العنوان الذى قدم له على شاشات التليفزيون وعلى الصفحات الأولى لكل وسائل الإعلام الدولى هو: «محور الشر!».

....

....

(كذلك حكى «دافيد فروم» فى كتاب «الرجل المناسب»، وجاءت حكايته واضحة لا تقبل التباسا أو شكا).

....

....

وهنا يثور سؤال:

«ما الذى يدعو أحد كتاب خطب رئيس الولايات المتحدة إلى رواية هذه التفاصيل عن دخائل عمله؟».

والسبب يساوى وقفة أخيرة يتطرق إليها «فروم»، ويروى وقائعها على النحو التالى:

«لقد حدث أن خطاب الرئيس عن «محور الشر» لقى استحسانا واسعا لدى الرأى العام فى الولايات المتحدة، وأصبحت عبارة «محور الشر» حديث الناس فى كل محفل، وكانت زوجة «دافيد فروم» سعيدة، وكذلك فإنها كتبت لأمها رسالة إليكترونية تقول فيها «إن زوجها «دافيد» هو الذى صاغ هذا التعبير فى خطاب الرئيس، وهو سعيد جدا بهذه الدرجة العالية من القبول العام».

وتسرب الخبر إلى صحفى معروف «روبرت نوفاك»، فأشار إليه فى بند لا يزيد على ثلاثة سطور ضمن عامود يكتبه.

وظهرت الواشنطن بوست فى الصباح، وعند الظهر كان «دافيد فروم» يتلقى دعوة عاجلة من رئيسه «مايكل جيرسون» (كبير كُتَّاب خطب الرئيس)، الذى أبلغه بلهجة مقتضبة وملامح عابسة: أولا - أن الرئيس لا يريد «تسريبات» تفشى للصحف عما يجرى فى البيت الأبيض لأن تلك كانت «المصيبة» فى رئاسة والده. وثانيا - فإنه ليس من حق كُتَّاب خطب الرئيس (ولا زوجاتهم) أن يتحدثوا عن أسرار عملهم، مهما كانت دوافعهم إلى ذلك، وعليه ولسوء الحظ «يا عزيزنا دافيد» فإن هذا اليوم هو آخر أيامك فى البيت الأبيض!.

وخرج «دافيد فروم» من البيت الأبيض عائدا إلى عمله الأصلى فى جريدة «وول ستريت جورنال»، وتذكر أنه بالدرجة الأولى صحفى محترف، وقرر أن يكتب حكايته مع عقل الرئيس (يقصد «كارل روفى»)، ومع صوت الرئيس (يقصد كُتَّاب خطبه) !».

....

....

(وهكذا فإن اثنين من الصحفيين في واشنطن سجلا على الورق ما رأيا وسمعا.

□ «بوب وودوارد» الذي عرض خلفيات ولمحات وشريط صور تحكي وتستفيض.

□ و«دافيد فروم» الذي قدم مشهد الختام في لعبة الأقنعة، حين جرى استبدال صورة الشيخ «أسامة بن لادن» (الظل - الشبح القادر على الاختفاء في الظلال) - بصورة الرئيس «صدام حسين» (الجسد الذي يمكن أن يُطال ويُضرب حتى يتحول إلى أشلاء وسط أنقاض).

....

....

(لم تكن في حسابات البيت الأبيض تلك اللحظة أسلحة دمار شامل يملكها النظام في العراق ويُراد نزعها منه، ولم يكن في الحسابات ديكتاتورية تخنق شعب العراق ويُراد كسر قبضتها عن رقبته، ولم تكن هناك ديمقراطية وحرية غابت عن أرض العراق فجأة ويُراد لها أن تشرق مع الربيع الجديد، ولم تكن هناك صلات بتنظيم القاعدة وخلاياها الإرهابية المنتشرة فوق سطح الكرة الأرضية ويُراد تصفيتها ضمن الحملة العالمية على الإرهاب.

كل ذلك لم يكن في الحساب، ولا كان مما يمكن أو يصح انتظاره، لأنه مخالف لطبائع وحقائق الأشياء، والواقع والصحيح أنه كانت هناك أحوال إنسانية، وصراعات سياسية، ومطالب إمبراطورية، وضرورات بترولية، ولوازم انتخابية، وكله يتداخل ويختلط في وعاء طبخ القرار الأمريكي، وكل طبق يحتاج إلى محسنات للطعم ولمسات جمال على الشكل ترضي الذوق وتفتح الشهية، وعندها تجيء لحظة إضافة المغريات من نوع «نزع أسلحة الدمار» و«إبعاد الديكتاتورية» و«ضمان حقوق الإنسان» و«مستقبل الديمقراطية»!.

....

....

صناعة القرار الأمريكى ـ الآن



أولا: إمبراطورية قطاع خاص!

تظل الإمبراطورية الأمريكية قضية أساسية تستدعى البحث والدرس، وبعدها فإن ما جرى ويجرى فى العراق طوال الأسابيع الأخيرة ـ عملية ممارسة لقوة هذه الإمبراطورية تثير الألم والوجع، وسوف تظل كذلك حتى يجىء الأوان ويتمالك العالم أعصابه وإرادته ـ لكنه بدون البحث والدرس فى القضية الأساسية فأى تناول للممارسات سطحى، وكل وصفة لعلاجها مهدئ، يدارى عِللها ولا يداويها!

وعليه فإن الوقوف أمام المشروع الإمبراطورى الأمريكى سواء فى ذلك نظرياته المتطورة مع الوسائل الحديثة، أو رجاله المتغيرون مع العصور المستجدة ـ هو الذى يشرح ما جرى ويجرى فى العراق (وربما فى غيره)، ويكشف كيف جاء رجال من أمثال «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الأمريكى الحالى)، و«دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع ومهندس حملة العراق)، و«بول وولفويتز» (مساعد وزير الدفاع) و«ريتشارد بيرل» (رئيس لجنة سياسات الدفاع السابق) ـ فأمسكوا بمفاتيح القرار الأمريكى، ثم فتحوا الأبواب على آخرها واحتلوا واحدة من أغلى العواصم، وأغناها إسهاما فى الثقافة العربية الإسلامية، وأبرزها تأثيرا فى المحيط الحضارى الإنسانى الأوسع والأكبر.

وليس أشد إثارة للملل فى الفكر العربى المعاصر من هؤلاء الذين ينسبون كل وقائع التاريخ إلى تدبير المؤامرة ـ غير أولئك الذين يتوهمون أن الإمبراطورية مبرة خيرية، وأن مطالب الهيمنة دعوة هداية ورُشد تشع من البيت الأبيض الأمريكى، أو من وزارة الدفاع (البنتاجون) ـ أو من مقار الشركات العملاقة ـ أو من مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية ابتداء من «مجلس العلاقات الخارجية» فى نيويورك وحتى مؤسسة «راند» فى كاليفورنيا.

وداعى الملل أن أصحاب نظرية التاريخ المتآمر، ومعهم أنصار نظرية الهيمنة العذراء ـ كلاهما يثير الغبار والدخان من حول واقع الحال، ومجمله أن العلاقات

الدولية صراعات قوى، ومصالح تمارس فعلها بالنار، وتندفع إلى سباق الحياة بأقصى سرعة يسمح بها العقل والعلم، وهى تجرب فرض إرادتها بكل الوسائل ـ علنا وسرا ـ إقناعا وقسرا ـ حربا مكشوفة أو تربصا فى الظلام. وهنا فإن التاريخ يصعب ـ جُزافا ـ اعتباره مؤامرة مستمرة، لكنه فى اللحظة نفسها يصعب ـ إطلاقا ـ اعتباره فردوسا للأطهار!

□

والواقع أن تاريخ الإمبراطوريات يكشف أشياءً، كما أن تجربة هذه الإمبراطورية الأمريكية تضيف إلى الكشف القديم أشياءً أكثر، لأن هذه الأخيرة ظاهرة مستجدة، كما أن صُنَّاعها طراز مختلف عمن سبقوهم على نفس الطريق، فلم يحدث من قبل أن اختلطت المشروعات الإمبراطورية الكبرى بالمصالح الشخصية المباشرة كما يحدث فى حالة المشروع الإمبراطورى الأمريكى اليوم، وأول الأسباب أن التجربة الإمبراطورية الأمريكية فى الجانب الرئيسى منها ـ مشروع مالى (شبه خاص!) وهنا اختلافه عما سبقه. ومع التسليم بالعلاقة العضوية بين الإمبراطورية والثروة فإن المشروع الأمريكى غَيَّرْ ترتيب العلاقة وبَدَّل تركيبتها، وجاء بأحوال غير مسبوقة فى نشأة الإمبراطوريات وقيامها.

....

....

وهنا يكون مناسبا طرح عدد من البدهيات قبل الاستطراد فى الموضوع:

١ ـ منها أن «الإمبراطورية» حلم لا يقوم على المزاج الشخصى لأمير أو ملك أو رئيس يستهويه أن يسمى نفسه إمبراطورا، (مثل «هيلاسلاسى» الذى اتخذ لقب إمبراطور إثيوبيا (لعموم أفريقيا) فى أوائل القرن العشرين، أو مثل «بوكاسا» الذى قام بوضع تاج على رأسه فى أواخر نفس القرن إمبراطورا على طريقة «نابليون»، فتلك وغيرها من نزوات البشر) ـ بل يقوم الحلم الإمبراطورى على ضرورات أمن وطنى، ومطالب صراع دولى، وحوافز سباق نحو التوسع والثروة على اتساع القارات وعبر المحيطات، كما حدث فى التاريخ الحديث مع إمبراطوريات البرتغال وهولندا وأسبانيا وبريطانيا وفرنسا (وغيرها).

٢ ـ ومنها أن «الإمبراطورية» لا تظهر وتكبر بطريقة عفوية وتلقائية، وإنما تنشأ وتكبر بدرجة من القصد والجهد تتولى تصميم وهندسة المشروع الإمبراطورى، وتقوم على توجيه حركته، لأنه ليس هناك وطن أو أمة أو دولة تنام فى المساء وتستيقظ فى الصباح، فإذا هى قوة إمبراطورية غالبة، قادرة على تطويع غيرها وحكمه، وإنما يتشكل أى مشروع إمبراطورى بضرورات، ومطالب، ووسائل، وأدوات واعية وفاعلة، وحتى إذا بدت نشأة المشروع الإمبراطورى حلما فإن ظهور الحلم ـ خلافا للوهم ـ سعيه الدءوب والمقتدر إلى تجاوز الحدود لتحقيق طلبه خطوة واثقة ـ بعد خطوة واثقة!

٣ ـ ومنها أن الإمبراطورية فى تلك الأحوال كانت مشروعات كبرى لشعوب وأمم ودول، تحمل بها الأمراء (مثل «هنرى الملاح» فى البرتغال) ـ والملوك (مثل إليزابيث الأولى فى بريطانيا) ـ والوزراء (مثل «كولبير» وزير «لويس الرابع عشر» فى فرنسا) ـ وكان هؤلاء الأمراء والملوك والوزراء هم الذين وجهوا رجالهم إلى ركوب البحر واجتياز البر (مثل «كريستوفر كولبس» الذى اكتشف أمريكا لحساب ملوك أسبانيا ـ ومثل «فاسكو داجاما» الذى اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند لصالح ملوك البرتغال، وأقام مستعمرة أنجولا على الشاطئ الغربى للقارة الإفريقية ومستعمرة موزمبيق على شاطئها الشرقى ـ ومثل «كلايف» غازى الهند ومؤسس حكومتها البريطانية فى «كلكتا» ثم فى «دلهى»)، والمعنى أن الإمبراطورية كانت دائما مشروعا عاما يحمل رمزا ملكيا، ويحمل راية وطنية، ويمثل مصلحة عليا، وهو بهذا التكليف يحرك الأساطيل ويوجه الجيوش، ويغزو البلدان، ويحكم الأقوام، ويستولى على الثروات.

٤ ـ ومنها أن الإمبراطورية على طول الزحف الإمبراطورى من القرن الخامس عشر وحتى القرن العشرين كانت مجلبة للمنافع العامة: الاقتصادية والاستراتيجية، ووسيلة لتكديس تراكم فى الثروة فاق الحدود فى بعض الأحيان ـ لكن نسق الحقائق بقى جليا طول الوقت:

ـ أى ظلت الإمبراطورية مشروعا وحافزا عاما لشعب أو أمة تعبر عنهما إمارة أو مملكة أو دولة تحصلت على أدوات المنعة والقوة.

ـ وظلت حظوظ الأفراد فى الثروة تالية للإمبراطورية (حتى وإن مشت بعض الطلائع على مسئوليتها تمهد وتجس الأرض وتستكشف) ـ أى أن المكاسب الرأسمالية الطائلة كانت مثل العربة تجيء وراء القاطرة وليس قبلها.

٥ ـ وظلت الإمبراطورية موقع القيادة، لا ترضى للقوة أن تتورط وراء الطمع بغير تدبر، ثم إنه بعد أن تؤدى القوة دورها الإمبراطورى المحسوب، يكون للفرصة الشخصية أن تبحث عما تريده حيث تجده!

....

....

[وعلى سبيل المثال تظل الإمبراطورية الأسبانية فى أمريكا اللاتينية فى بعض جوانبها قصة تُعاد صياغتها وتستعاد روايتها فى تجارب إمبراطورية متعددة، فقد اشتهرت بدايات ذلك العصر الإمبراطورى الأسبانى بأنها «القرن الذهبى لأسبانيا»، وعلى طول ذلك القرن فقد خصص الملوك الأسبان أقوى أساطيلهم فى المحيط الأطلسى لجلب الذهب، وقد عرف هذا الأسطول باسم «أسطول الكنوز»، وكانت سفنه هى الأحدث والأسرع، والحاملة لأقوى المدافع، وقادته أنجح أمراء البحر الأسبان.

وكانت كنوز ممالك «مونتزوما» فى المكسيك «والانكا» وسط جبال «الإندين» هى نهر الذهب الذى سال وفاض، حتى أُعيد صب قناطير منه ـ مرة على شكل سرير من الذهب الخالص، تستقبل عليه الملكة «إيزابيلا الثانية» عُشاقها فى قصر الأرانخويز (ضاحية مدريد الجميلة).

أى أنه بصرف النظر عن سفاهات الملوك والأباطرة ـ فإن قواد حملات جلب الذهب الأسبان مثل «كورتيز» (الذى نهب كل ما عثر عليه من ذهب مملكة «مونتزوما»)، ومثل «بالبوا» (الذى نهب ذهب قبائل أمريكا الوسطى) ـ عملوا باسم الملوك ولحسابهم، حتى أن «بالبوا» عندما عبر برزخ بنما من الغرب إلى الشرق ورأى المحيط الهادى أمامه ـ قام بسرعة بتنظيم مراسم احتفال يعلن فيه أن هذا المحيط اللامتناهى أصبح من هذه اللحظة بحرا خاصا مملوكا مباشرة «لصاحب الجلالة الأسبانية»].

....

....

ولعل محاضر مجلس العموم البريطانى - بالذات محضر يوم ١١ فبراير سنة ١٨٦٨، تقدم نموذجا دقيقا لعلاقة العام والخاص فى المشروع الإمبراطورى.

كان اجتماع مجلس العموم يومها مخصصا لبحث نفقات واحدة من الخبطات الإمبراطورية المشهورة فى التاريخ البريطانى، هى صفقة شراء حصة مصر فى شركة قناة السويس، وكان خديو مصر («إسماعيل باشا») قد عرضها للبيع مقابل أربعة ملايين من الجنيهات الذهبية، وبادر رئيس الوزراء البريطانى - وقتها - «بنيامين دزرائيلى» (وهو اليهودى الوحيد الذى وصل لرئاسة الوزارة البريطانية حتى اليوم) إلى قبول العرض، ولأن مجلس العموم البريطانى كان فى إجازة - ولأن الخزانة البريطانية لم تكن تستطيع تدبير وتقديم هذا المبلغ سرا (حتى لا يعرف به منافس أو عدو) - ولأن تدبير المبلغ كان لابد أن يحصل بسرعة (لأن خديو مصر يتعجل وصول الذهب إلى يديه) - فإن «بنيامين دزرائيلى» قام بإقناع عائلة «روتشيلد» بإقراض المبلغ للحكومة البريطانية وتجهيزه فى ظرف ٢٤ ساعة كى تحمله الباخرة «بليموث» قبل أن تبدأ رحلتها العادية إلى الإسكندرية، ويجرى تسليمه إلى خديو مصر مقابل تسلم أسهمه فى شركة قناة السويس.

وطبقا لمحضر مناقشات مجلس العموم (المجلد الثالث - الصفحات من صفحة ٦٥٢ إلى صفحة ٦٦١ بتاريخ ٢١ فبراير ١٨٧٦) - فإن وزير الخزانة طلب من المجلس اعتماد الصفقة وتخصيص المبلغ اللازم لها، وفوقه مقدار العمولة المستحقة عليها (بنسبة ١٥٪) «للسادة روتشيلد» وشركاهم.

كان وزير الخزانة السير «ستافورد نورثكوت» هو الذى عرض مشروع القرار، لكنه عندما احتدمت المناقشات وقف رئيس الوزراء «دزرائيلى» بنفسه يرد على تساؤلات واعتراضات عدد من أعضاء المجلس انتقدوا الصفقة بما فيها دور «روتشيلد»، متسائلين عن سبب الاستعانة ببيت مالى، وتركز الكثير من سخطهم على حجم عمولته:

ولعلعت أصوات المعارضين فى مجلس العموم ذلك اليوم.

○ كان بعضهم يرى أن قناة السويس مشروع فرنسى لا يصح لبريطانيا أن تشارك فيه، لكن رئيس الوزراء «دزرائيلى» قال إن ذلك الرأى كان من البداية «قِصَرُ نظر إمبراطورى» لا يغتفر للمسئولين عنه فى وقته، لأن قناة السويس أقرب طريق إلى الهند، وعلى بريطانيا أن تعوض الآن ما فاتها بشراء حصة تُقارب النصف فى شركة قناة السويس (وهى حصة مصر).

(وكان بعضهم يتخوف من أن شركة قناة السويس اشترطت لكى تعطى حصة لخديو مصر، أن تكون أسهمه صامتة ليس لها حق فى التصويت فى مجلس إدارة الشركة، أى أن ممثلى الخديو أعضاء لهم حق الحضور دون حق الكلام، ورد «دزرائيلى» الإنجليزى بأن «الأعضاء المحترمين الذين أشاروا إلى أن الحصة المصرية صامتة ينسون أنها عندما تصبح فى يد الحكومة الإنجليزية فإنها سوف تكتسب بالضرورة مقدرة النطق، وبالتالى حق التصويت).

○ وكان بعضهم يتساءل عن حكمة الاستعانة ببنك خاص لتمويل الصفقة، ورد «دزرائيلى» بأن «مجلس العموم كان فى إجازة ولو دعى لجلسة طارئة لَلَفَتَ ذلك أنظار العالم بما فيه الحكومة الفرنسية، وهى كفيلة بأن تصطنع من العراقيل ما يكفى لإفساد الصفقة، لتحول دون دخول الحكومة الإنجليزية بحصة تقارب النصف فى شركة القناة.

○ وأخيرا أبدى بعضهم شكه فى دور «البيت المالى» الذى كُلِفَ بالمهمة وجهز الذهب فى أربع وعشرين ساعة، ثم تقاضى عمولة مقدارها ٥ ١٪، ورد «دزرائيلى» متسائلا فى البداية: «هل يتصور الأعضاء المحترمون أن المستر «روتشيلد» أو غيره من الأغنياء يحتفظ تحت يده نقدا - سائلا - بمبلغ كبير من الذهب يوازى المطلوب لشراء حصة النصف فى شركة قناة السويس؟» - ثم رد على سؤاله قائلا: «بالطبع لا يوجد مثل هذا الرجل - لا «روتشيلد» ولا غيره، والذى جرى أن «روتشيلد» فى سبيل توفير ما طلبته الحكومة منه، اضطر إلى بيع كميات كبيرة من أوراقه المالية، وفعل ذلك بسرية وهدوء حتى لا تنخفض أسعار هذه الأوراق، وبرغم ما تحوط به فإنه بسبب ضخامة المبلغ تعرض «روتشيلد» لخسائر، ومع ذلك أنجز الرجل مهمته،

وقدم الذهب ودفعته الحكومة البريطانية فى موعده، وبالتالى فإنه خدم الإمبراطورية ولا نملك فى المقابل أن نعاقبه».

ثانيا: تحذير فى الوقت المناسب ـ لم يسمعه أحد!

يتأكد مع وقائع كل يوم أن الاختلاف الأهم بين الإمبراطورية الأمريكية وبين الإمبراطوريات الأوروبية التى سبقتها هو تلك العلاقة مع رأس المال، ففى التجربة الأوروبية كان رأس المال يتبع الإمبراطورية ويمشى وراءها يلتقط فضلات غزواتها متأكدا من حمايتها ـ وأما فى التجربة الأمريكية فقد انعكس الترتيب وأصبح رأس المال الأمريكى هو الأسبق على الطريق الإمبراطورى، وقد ساوره الوهم فى البداية بقدرته على حماية نفسه ـ وغيره أيضا ـ لكنه لم يلبث أن عرف حدوده فراح يستدعى وراءه جيوش الإمبراطورية وأساطيلها.

....

....

[وربما يتذكر البعض أن شركة «ڤينيل» التى وقع هجوم إرهابى ـ فى أوائل شهر مايو الماضى ـ على المجمع السكنى المتميز لموظفيها فى عاصمة السعودية ـ بدأت كشركة أعمال حراسة تتولى تأمين حقول البترول والآبار وخطوط أنابيب نقل البترول، وهى بطول عشرة آلاف كيلومتر مكشوفة فى العراء، وبعضها ـ مثل منطقة «أبقيق» ـ مركز تجمع يتدفق منه أكثر من ثلاثة أرباع ثروة المملكة، كما أن الخطوط منها إلى ميناء ينبع ممتدة عبر الصحراء من الخليج إلى البحر الأحمر. وكانت شركة «ڤينيل» تعمل بمقتضى عقد مع شركة «أرامكو»، ولتحقيق عقدها استخدمت شركة «ڤينيل» أكثر من عشرين ألف موظف، ضمنهم ثمانية عشر ألف حارس مسلح ـ أى أنه نظام أمن خاص ـ لمصالح خاصة.

وفيما بعد أنشأت شركة «ڤينيل» هيئة عسكرية مستكملة تتولى تدريب قوات الحرس الوطنى السعودى، وكان ذلك قبل أن تهب العواصف على الخليج، وتنزل

القوات الأمريكية بكامل سلاحها وعتادها وخططها تعزيزا وتدعيما لشركة أرامكو ـ وشركة «ڤينيل» معا (الحارس والمحروس!)].

....

....

وكانت العلاقة بين المال والإمبراطورية متسقة ـ إلى حد ما ـ مع روح التجربة الأمريكية، باعتبار أن الجهد الفردى الخاص هو الذى توسع فى القارة الأمريكية وانتشر، وهو الذى مشى بالتركيبة الأمريكية الفريدة من جماعات مهاجرين، إلى تجمعات مستوطنين، إلى مجتمعات مدن وولايات، ثم إلى دولة أمريكية سعت إلى ضم الجميع تحت علم واحد، حتى بوسيلة الحرب الأهلية بغية تعزيز سلطة هذا العلم الواحد، لكى يرفرف على سوق أكبر تضم الشمال الصناعى إلى الجنوب الزراعى.

وعندما انطلق رأس المال الأمريكى بعد الحرب الأهلية إلى مغامراته الخارجية، فإنه بدأ بالأقرب، أى أمريكا الوسطى، وهناك أخذ يستولى على امتيازات الأرض الزراعية الأكثر خصبا كما فعلت شركة «الفواكه المتحدة» فى «بنما» و«كوستاريكا» و«جواتيمالا» وغيرها.

ثم كانت الخطوة التالية بعد الأقرب هى الأقل بعدا أى أمريكا اللاتينية، وهكذا بدأت على سبيل المثال مغامرة «جون روكفللر» الكبيرة فى البحث والتنقيب عن بترول «فنزويلا» ثم فى غيرها، حتى جاء الدور بعد ذلك على البعيد فى آسيا وفى الشرق الأوسط.

وفى «فنزويلا» كان متوسط دخل «روكفللر» من مغامرته عشرة ملايين دولار سنويا، وهو فى ذلك الوقت مبلغ يوازى نسبة ستة فى المائة من الدخل القومى الأمريكى، وعندما طلب «روكفللر» حماية الدولة الأمريكية فإنه كان يعتقد بحق مكفول له. كان «روكفللر» قد استعمل فى تأمين مصالحه فى «فنزويلا» وسائل مرعبة، منها نقل قبائل كاملة من مواطنها، وإبادة مجتمعات بأسرها من وجه الأرض، وعندما تعرضت مصالحه للخطر، أصبحت حاجته ملحة إلى سلاح

الدولة الأمـريكيـة يلحق بشـركـتـه - وكـانت تلك نقلة مـحـورية على طريق الإمبراطورية.

ولم تكن مغامرة «روكفللر» قصة فريدة من نوعها، بل كانت نموذجا تكرر عشرات المرات، ولم تقتصر المغامرات المالية على الزراعة والبترول، وإنما توسع النشاط ليشمل كافة مجالات استغلال الموارد الطبيعية ومصادر الثروة الظاهرة والكامنة إلى درجة الاستيلاء على البلدان والأسواق بكاملها بشكل أثار القلق.

وربما أدرك «روكفللر» - وغيره - أن عملياتهم المباشرة تبدو لكثيرين قرصنة عدوانية، وكان اجتهادهم أنها تحتاج إلى قناع، وبدا - لروكفللر ولغيره - أن أفضل وسائل التخفى هو تحويل مصالحهم من شركات استغلال مباشر ومكشوف - إلى بيوت مالية للاستثمار تدير أعمالها من قواعد بعيدة، وتتستر وراء واجهات واسعة تحمل لافتات - أكثر احتراما، وكذلك أنشأت أسرة «روكفللر» مجموعة بنوك اندمجت مع بعضها فيما بعد، والتحفت بغطاء بنك واحد شهير أنشأته هو مجموعة «تشيز مانهاتن بانك»، ومشى آخرون غير أسرة «روكفللر» على نفس الطريق.

وكذلك أصبح بنك الاستثمار واجهة للنشاط الرأسمالى الأمريكى - أكثر ذكاءً وحصافة فى تغطية المصالح من ناحية، وفى تدبير حمايتها من ناحية أخرى بتليين السياسة وتحضيرها لمهام شبه إمبراطورية، ثم إن مجموعات بنوك الاستثمار أصبحت أهم «جماعات الضغط» التى حرضت على التدخل الأمريكى العسكرى فى الحرب العالمية الأولى، وجَرَّت الولايات المتحدة وراءها عبر المحيطات، ودفعتها لإرسال الجيوش عبر القارات تحمى مصالحها، وتفرض لها حقا فى شراكة حيوية مع المصالح الإمبراطورية الأوروبية المتسيدة وقتها (وإرثها فى الوقت المناسب).

أى أن الإمبراطورية الأمريكية راحت تتقدم خطوة بعد خطوة - رغم أن الدولة الأمريكية بقيت حتى تلك اللحظة بين إقدام وإحجام - حائرة بين جموح الرغبة وبين محاذير الخطيئة.

□

وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى، قدر الرئيس الأمريكى وقتها «وودرو

ويلسون» أن أمريكا ليست مستعدة بعد لمنافسة الإمبراطوريات الأوروبية (فضلا عن إرثها)، واستقر رأيه على إعادة الجيوش الأمريكية من ميادين القتال فى أوروبا دون مشاركة فى النظام الدولى الذى أقامته الحرب العالمية الأولى وهو عصبة الأمم. وكانت تلك العودة خيبة أمل كبيرة لرأس المال الأمريكى، الذى راعه أن «دولته الأمريكية» تأخرت فى إعداد نفسها لمهام الإمبراطورية.

وبطبيعة رأس المال وبالذات فى مناخ التجربة الأمريكية، فإنه رغم تبرمه من ضيق خيال الدولة الأمريكية - أو ربما بسبب هذا التبرم - قرر أن يتصرف على مسئوليته، ويحاول تعويض قصور الدولة الغائبة بجهده السَبَّاق. وهنا وقع تحول أساسى فى التمهيد والتهيئة والإعداد فى عملية صنع القرار السياسى - مؤدى هذا التحول الأساسى أن رأس المال قرر أن يمسك الضرورة الإمبراطورية فى يده، ويصنع لنفسه أدوات هى بطبيعتها احتكار للدولة (على الأقل فى ذلك المنعطف من التاريخ).

وبدون الدخول فى تفاصيل متشعبة فقد كانت تلك هى اللحظة التى قررت فيها الرأسمالية الأمريكية أن توفر لنفسها قواعدها «شبه السياسية»، وهيئاتها «شبه الحكومية»، ورؤاها «شبه الاستراتيجية»، وكان ذلك تطورا بالغ الأهمية - شديد الحساسية.

فالعادة فى التجارب الإمبراطورية السابقة أن السياسة (حربية وغير حربية) لا مجال لها خارج إطار الدولة (لأن ذلك تكليفها الأهم) - كما كانت العادة أيضا أن قرار الدولة واقع تحت المسئولية الدستورية (للحكم) - وكذلك كانت العادة أن التخطيط الاستراتيجى اختصاص الأمن القومى (إلا إذا دار البحث فيه داخل نطاق الجامعات وفى مجال فلسفة ودراسة علوم الصراع).

وفى إطار هذه الضرورة (الإمبراطورية) توصلت التجربة الأمريكية إلى اختراع جديد هو مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية، وكانت البداية هى «مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك» (Council of Foreign Relations) الذى أنشئ رسميا سنة ١٩١٩، والذى رعته عائلة «روكفللر» - ولا تزال ضمن رعاته حتى الآن - وهو مجلس حدد إطار عمله بأنه «متابعة الأوضاع الدولية وإثارة اهتمام الرأى العام

الأمريكي بها، وتأسيس موقع نفوذ يدعو إلى دور أمريكي فاعل فى تشكيل القرار الدولى».

ومن الملاحظ أن «مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية» وقت نشأته اعتمد على عناصر من وزارة الخارجية ومن المخابرات العسكرية ومن رجال الأعمال المهتمين بالسوق العالمية، ثم إن قيامه وعمله كان أشبه بما تقوم به الجمعيات السرية، والسبب أن مُنشئيه لم يكونوا بعد واثقين من تقبل الحكومة الأمريكية لدوره ونشاطه، أو من نظرة الرأى العام داخل أمريكا (وخارجها) لصلاته وارتباطاته، وفى الحقيقة فإن هذا المجلس كان ظاهرة مستحدثة تماما فى العلاقات الدولية، وقد استطاع إثبات وجوده بتصميم ومثابرة، وفى البداية كانت وسيلته «مجرد التفكير»، لكن مجرد التفكير ما لبث أن أعطى نفسه «إمكانية التأثير»، إلى حد أن هذا المجلس أصبح مجمعا لنشاط أبرز العناصر الضاغطة على حتمية دخول أمريكا ومشاركتها فى الحرب العالمية الثانية لكى تضمن لنفسها كلمة مسموعة عند توزيع مناطق النفوذ، وتؤكد حقا لها فى رسم الخطوط المستجدة على خريطة عالم سوف يُعاد تشكيله بعد أن تسكت المدافع.

□

وعندما شاركت الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية قائدة للمعسكر المنتصر - فإنها بهذه المكانة تولت إدارة المواجهة الكبرى التى وُصفت بالحرب الباردة، وفي زمن هذه الحرب الباردة توصل رأس المال الأمريكى - فى مناخ طموحاته - وقبل الدولة الأمريكية - إلى عدة نتائج:

○ أولها: أن الحرب العالمية الثانية انتهت بتوازن جديد فى القوى بين الولايات المتحدة (التى تعتبر أنها صاحبة الحق فى إرث الإمبراطوريات القديمة) - وبين الاتحاد السوفيتى (الذى يؤسس قوته على النظرية الشيوعية، وهى فكرة لها قوة جذب، خصوصا بالنسبة للشعوب الفقيرة التى تتواجد على أراضيها معظم الثروات الطبيعية فى العالم (وأهمها البترول - وبترول الشرق الأوسط) وبالتالى فإن الصراع العالمى الجديد فى ركن أساسى منه - صراع أفكار اجتماعية وسياسية.

○ وثانيها: أنه والحال كذلك فإن هذا الصراع أخطر من أن يُترك لأجهزة الدولة الأمريكية وحدها، فهذه الأجهزة مهما بلغت كفاءتها - مؤسسات بيروقراطية، قد تُحْسِن «تنفيذ السياسات»، لكنها لا تُحْسِن «صنع الأفكار القادرة على رسم سياسات» - ثم إن الأجنحة العسكرية لهذه البيروقراطية تملك أهلية استعمال السلاح، لكن المأزق أن السلاح الجديد (الذى أصبح نوويا) لم يعد قابلا للاستعمال، فى حين أن قوة الأفكار هى عدة الحرب الجديدة (الباردة) وهذه تمارس دورها بدون عوائق أو روادع. والمحصلة أنه «إذا كان السلاح النووى فى يد البيروقراطية العسكرية غير قابل للاستعمال، وكانت البيروقراطية السياسية بطبائعها لا تقدر على صنع الأفكار، إذن فإن الدولة الأمريكية سوف يتبدى عجزها وتضيع منها الفرصة، لأن جهاز الدولة مقيد عسكريا، ومحدود فكريا، وعليه فإن المصالح الأمريكية لابد لها أن تأخذ فى يدها زمام المبادرة وتكون هى ظل الإمبراطورية - حتى من قبل أن يتكون ويظهر جسم الإمبراطورية !».

○ وكان رأس المال الأمريكى بذكاء المصالح والتجارب قد أدرك أن المفكرين عنصر قلق فى مجتمعاتهم، وكان ذلك ملحوظا فى الولايات المتحدة نفسها فترة ما بين الحربين العالميتين (الأولى والثانية)، فمعظم المهتمين بشئون الفكر والمستقبل جنحوا تلك الفترة - دون أن يتعمدوا - إلى اليسار، وكانت دلالة ذلك أن بعد الحرب العالمية الثانية - وفى وجود الاتحاد السوفيتى وتأثيره - فإن احتمال «جنوح الفكر فى أمريكا» لابد من التحسب له - أى لابد من احتوائه فى مرحلة، ثم إعادة توجيهه فى مرحلة تالية، وكانت المعضلة فى هذه اللحظة الفارقة هى البحث عن إطار مقبول ومحترم يحتوى الفكر المستعد للجنوح، ثم يعيد توجيه طاقته وحيويته «بحيث يضيف ولا يخصم» على حد تعبير «آرثر شلزينجر» (المؤرخ الأمريكى الأشهر الذى أصبح فيما بعد أهم مستشارى الرئيس «جون كنيدى» فى البيت الأبيض سنة ١٩٦١).

○ وكان الإطار الأمثل هو إطار «المؤسسة» (على مثال مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك)، بحيث يكون هذا الإطار جاهزا لاستقبال وتوظيف مئات وآلاف من المؤهلين لصناعة التفكير، يحصلون فيه على أعلى المكافآت لكى ينطلقوا، ثم تكون

أفكارهم من الداخل قابلة للتأثير على الخارج - وليس من الخارج نازلة على الداخل، وذلك وضع وصفه الرئيس «ترومان» (وكانت التجربة مازالت تتشكل) بأن هؤلاء الناس «ذوى الشعر المنكوش يستحسن أن يكونوا فى الداخل وتتجه أحجارهم إلى الخارج بدلا من أن يكونوا فى الخارج وتتجه أحجارهم إلى الداخل».

ومن ذلك التعليق يبدو أن «ترومان» لم يكن قد رأى بعد غير ظاهر التجربة، ولكن نجاحها - عندما ظهر - تجاوز تقديراته، وبين الدواعى أن «المؤسسة» أحسنت مكافأة المفكر، وساوته بمدير الشركة اعترافا بدوره فى الزمن الجديد، وكذلك تم عقد صلح تاريخى بين الرأسمالى وبين المفكر، وخفت بشكل ملحوظ حدة التوتر (الطبيعى) بين الطرفين عبر التاريخ!

....

....

[ونتيجة لهذا المنطق الذكى لرأس المال الأمريكى نشأت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عشرات ومئات المؤسسات تحمل أسماء أصحاب أكبر المصالح («روكفللر» - «فورد» - «راند» - «كارنيجى» وغيرهم وغيرهم)، وتمكنت حتى أصبحت كل واحدة منها «شبه حكومة» تتمتع بنوع من الاستقلال الذاتى وتمارس نشاطات غير محدودة فى مجال التفكير الاستراتيجى، ورسم السياسات، ومتابعة الأزمات، وكتابة الأوراق، واقتراح الحلول، والتفاوض أحيانا، وقد وجد الجميع فى صيغة «المؤسسة» تحقيقا شديد الكفاءة لهدفين واضحين:

١ - اكتشاف ورصد ودراسة الفضاءات التى تريد المصالح الكبرى أن تعمل فيها وتتوسع وتزيد أرباحها.

٢ - ثم القيام على علاقة صلة قُرب من دوائر القرار السياسى ومتابعة مداخلها ومخارجها، بما يحقق درجة من التوافق تسمح بتبادل المساعدة وتعظيم الفائدة.

وبالفعل فإنه فى أجواء هذه المراكز ظهر وتألق ومارس الفعل الدولى عدد من أكبر نجوم الحرب الباردة، وبينهم على سبيل المثال معظم مستشارى الأمن القومى لرؤساء أمريكا فى الزمن الجديد مثل «ماك جورج باندى» مستشار الأمن القومى

مع الرئيس «چون كنيدى» (من مؤسسة روكفللر). و«هنرى كيسنجر» مستشار الأمن القومى للرئيس «نيكسون» (من مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك). و«زبجنيو برچينسكى» مستشار الأمن القومى للرئيس «كارتر» (من مؤسسة بروكينجز). وحتى السيدة «كونداليزا رايس» مستشارة الأمن القومى للرئيس «چورچ بوش» الابن (من جماعة المشروع الأمريكى).

□

كان التأثير السياسى المتنامى لرأس المال الأمريكى وتحالفاته وأدواته الطارئة، قد لفت نظر واحد من أشهر الرؤساء الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية وهو «دوايت أيزنهاور» الذى قاد الجيوش الأمريكية (والجيوش الحليفة كلها) إلى النصر ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.

وعندما أصبح الرجل رئيسا للولايات المتحدة - فإنه بدأ يرى ويتابع الظاهرة الجديدة المتداخلة مع دور الدولة الأمريكية، والضاغطة عليها تدفعها دفعا على الطريق الإمبراطورى. وأحس «أيزنهاور» بالقلق يستبد به خشية عواقب خطيرة وغير محسوبة على الطريق الإمبراطورى.

وكان أكثر دواعى «أيزنهاور» إلى الإحساس بالقلق من الانزلاق (بأسرع مما هو لازم) - دور «رأس المال الأمريكى» ونفوذه المتزايد على السياسة الأمريكية، مستعينا فى ذلك بدور مؤسسات الفكر وطاقاتها المشعة المتوهجة.

ووجد «أيزنهاور» واجبا عليه مع انتهاء مدة رئاسته الثانية والأخيرة، أن ينبه ويحذر ويجعل من خطاب وداعه للأمة الأمريكية - نوعا من الوصية السياسية - تستحق الآن (وبعد كل ما جرى) دراسة بعمق - موضوعية - ورشيدة!.

....

....

فى الساعة السادسة من مساء يوم ١٧ يناير ١٩٦١ (بتوقيت واشنطن)، وجه الرئيس الأمريكى إلى الشعب الأمريكى ما أسماه «خطاب الوداع»، بادئا بقوله:

«بعد ثلاثة أيام من الآن، وبعد نصف قرن قضيته فى الخدمة العامة للأمة الأمريكية، سوف أقوم بتسليم مسئوليات منصبى إلى خلفى الذى وقع عليه اختياركم («چون كنيدى»).

وهذا المساء فإننى جئت إليكم مودعا ومستأذنا فى الانصراف، وفى نفس الوقت فإن لدى بعض الهواجس التى أريد أن أفضى بها لكم حتى تشاركونى فيها، وتحملوا أمانتها إذا رأيتم صوابها».

وبعد هذا الاستهلال دخل «أيزنهاور» إلى الموضوع الذى ملك عليه مشاعره، قبل مغادرة البيت الأبيض، فاستطرد:

«أريد أن أقول لكم أننا فى الأوضاع الراهنة، خصوصا فى هذا الصراع العالمى الذى نخوضه ضد عقائد دولية معادية للقيم الأمريكية - سوف نواجه أزمات صغيرة وكبيرة، لكنى أريد أن أحذر من غواية التوصل إلى حلول متسرعة واستعراضية للقوة، فتلك غواية مكلفة لأنه ببساطة لا يوجد حل سحرى لأى مشكلة من المشاكل».

ثم واصل «أيزنهاور» كلامه:

«إن كل قرار نتخذه لابد أن يُقاس بالمعايير اللازمة لحفظ التوازن بين الوطنى والدولى، وبين العام والخاص، وبين الحاجة والواجب، وأن يكون قرارنا فى كل الظروف برهانا يحفظ السياسة الأمريكية من نزعات الجموح أو الإحباط».

ثم مضى «أيزنهاور» يقول:

«إن دورنا فى حفظ السلام العالمى طرأت عليه بحكم مسئوليات الولايات المتحدة - زيادة غير مسبوقة فى صناعة السلاح، فقد اضطرتنا الظروف إلى توسع فى صناعات السلاح فاق كل الحدود، حتى أننا الآن نملك جيشا قوامه ثلاثة ملايين ونصف المليون رجالا ونساءً، كما أننا نوجه إلى الجانب العسكرى فى اقتصادنا ما يوازى دخل كل الشركات الأمريكية مجتمعة، وهذه ظاهرة خطرة على حياتنا لأنها أدت إلى نشأة مجمع صناعى عسكرى اقتصادى سياسى يصل نفوذه إلى بعيد فى وطننا، ويؤثر على بيئته الاجتماعية كما يؤثر على اتجاهه.

وذلك يجعلنى أشعر بالقلق الشديد، وكذلك جئت أعرض الأمر أمامكم».

وعلى أن أقول صراحة أن هناك الآن مجموعة صناعية عسكرية، مالية، سياسية، وفكرية - تمارس نفوذا غير مسبوق فى التجربة الأمريكية، ومع أننا نتفهم الظروف التى أدت لنشأة هذه المجموعة، فإننا لابد أن نحذر من وصولها إلى موقع التأثير المعنوى والسياسى والعملى على القرار الأمريكى، لأن ذلك خطر شديد على المجتمع الأمريكى قبل أن يكون خطرا على غيره.

إن مواقع القرار الأمريكى فى الدولة الأمريكية لابد من حمايتها ضد النفوذ غير المطلوب، وغير المتوازن لهذا المجمع العسكرى - الصناعى، وإلا تكون العواقب كارثية، لأننا بذلك نضع سلطة القرار فى أيدٍ غير مسئولة لأنها غير مفوضة، وبالتالى لا يصح أن تؤتمن عليه.

وأود أن ألفت النظر إلى أنه إذا وقع القرار الأمريكى رهينة لمثل هذا المجمع الصناعى العسكرى وأطرافه، فإن الخطر سوف يصيب حرياتنا وممارساتنا الديمقراطية، كما أنه قد يصل إلى حيث يملك حجب الحقائق عن المواطنين الأمريكيين، والخلط ما بين أمن الشعب الأمريكى وحرياته - وبين أهداف أطراف هذا المجمع ومصالحهم.

ومن سوء الحظ أن الثورة التكنولوجية التى تتدفق نتائجها على عالمنا اليوم - تساعد أطراف هذا المجمع الخطر وتزيد من قدراتهم وتمكنهم من السيطرة على برامج الإدارة ومخصصات إنفاقها، خصوصا أن قوة أموالهم توفر لهم تأثيرا فادح التكاليف على مؤسسات الفكر والعلم، على أن أملى معلق بوعى الأمة الأمريكية بالخطر، لأن ذلك الوعى هو الذى يحصر أطراف هذا المجمع ويمنع سيطرتهم على الضمير العام وعلى السياسة العامة معا».

....

....

[وكان «دوايت أيزنهاور» قادرا على هذا المستوى من الإدراك السياسى، لأنه كان آخر الجنرالات الكبار الذين قادوا حروب بشر فى مواجهة بشر، على مستوى التعبئة الشاملة لأمم وشعوب.

وفيما بعد وعندما دخلت الإلكترونيات مجال السلاح وأحدثت ثورتها في استعماله، فإن الحرب أصبحت ومضات وإشارات على الشاشات تضيء وتبرق دون أن تظهر للعيان مأساة الحياة والموت، وبذلك فإن الطابع البشري للحرب شحب وغاب لأن قيادات الجيوش راحت تمارس القتل من بُعد مئات الأميال وآلافها.

يُضاف إلى ذلك أن «أيزنهاور» كان قائد أكبر جيش متحالف في التاريخ، وذلك فرض عليه أن يقوم -إلى جانب دور الجنرال- بدور السياسي الذي يدير علاقات إنسانية متعددة الأطراف وتتعدد فيها الثقافات.

ومعنى ذلك أن «أيزنهاور» عاش التجربة الإنسانية العميقة للحرب في ميدان القتال، في حين يعيشها الجنرالات الجُدد على شاشات الصور في مقار معزولة- كما أن «أيزنهاور» تواجد وسط الناس في الخنادق، وانشغل بسياسات فرضتها ظروف تحالف واسع تجمعت في إطاره جيوش جاءت من خلفيات ثقافية متنوعة وسط عواصف النار.

وهنا الفارق بين قادة يعيشون البُعد الإنساني للصراعات وآخرون تكفيهم لمسات أزرار وصور على شاشات].

....

....

[يزيد على ذلك أن «دوايت أيزنهاور» كان رجلا قابلا للتصديق، فلو أن غيره قال ما قاله (وهو العسكري المحافظ اليميني الجمهوري) لاتهم بالأفكار اليسارية، أو بالعداء لأمريكا، أو بالتطرف الديني، والحقيقة أن «دوايت أيزنهاور» كان نافذ البصيرة إلى درجة لافتة، في توصيفه لأحوال هذه المؤسسات ونوعية رجالها، وكانت وصيته في خطاب الوداع شبه نبوءة ثبت بالتجربة صدقها حين بان وتأكد:

- أن الكل في هذه المؤسسات يفتي بغير مسئولية دستورية أو قانونية، لكن قُربهم من السلطة يوحي لهم بقوة لا تمسك بها ضوابط، وتلك مدعاة إلى الاندفاع.

- وأن الكل يفتي في «النظرية» دون ممارسة كافية في «التطبيق».

- وأن الكل يفتى بمنطق يوحى بالعلم، لكنه علم يفرض قوانينه دون اختبار، وإذا وقع الاختبار فقد سبق الفعل مؤثرا على الناس وعلى التاريخ!

- وأن الكل يفتى بمنطق المستجد على القوة والمأخوذ بسطوتها دون إحساس بمأساة الحياة والموت.

- وأن الكل يفتى بمنطق الحل السريع للمشكلة الطارئة، بغير نظر كاف إلى عواقبه.

- وأن الكل يفتى وليست أمامه غير خرائط وصور أو معلومات وإحصائيات، أو تفاصيل وأرقام بدون الحس السياسى والمسئولية المترتبة عليه - فى الغالب مضللة.

- وأن الكل يفتى بادعاء ولاءات عامة، بينما واقع الحال أن الولاء لمصالح وضعت أرباب الفكر حيث هم، ومنحتهم - تأثيرا غير محدود.

- وأن الكل يفتى وله دخل مضمون من مؤسسات مصالح مباشرة وعملية، وفى أحسن الأحوال فإنها الفتوى بالحساب البارد محجوبا عن حس الضمير!

ومن سوء الحظ أن الرئيس الأمريكى الذى لمح الخطر وأشار إليه سنة ١٩٦١، لم يكن فى السلطة، وإنما فى القبر عندما تحققت أسوأ مخاوفه بعد أربعين سنة - أى سنة ٢٠٠١].

....

....

ثالثا: السياسة تنام والتليفزيون يصحو فى أمريكا

على مدى أربعين سنة، بعد انتهاء رئاسة «أيزنهاور» أوائل سنة ١٩٦١ - وحتى انتهاء رئاسة «بيل كلينتون» أوائل القرن الحادى والعشرين - اختلف العالم وطالت الخلافات حقائق الأشياء كما طالت حركتها.

ففى مواجهة منافسة عسكرية تقطع الأنفاس بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفيتى، ومنافسة اقتصادية - خطرة - بين الولايات المتحدة واليابان، ومنافسة

سياسية - حساسة - بين الولايات المتحدة وأوروبا - كان المشروع الإمبراطورى الأمريكي يدرك أنه يخوض معركة حسم ومصير، وقد نجح دون شك فى تحقيق اختراقات عظمى فى مجالات العلم والإنتاج، وتغييرا فى أساليب العيش والراحة أضاف متعا إلى حياة كل يوم، ودرجة من الديمقراطية يصعب إنكارها (على الأقل حتى عهد قريب) - لكنه فى المقابل استخدم أدوات القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية على نحو مكثف وبتكاليف باهظة على الآخرين وعلى نفسه، لأنه على الطريق إلى ما يريد، جرب السلاح حيث ينفع وحيث لا ينفع، وجرب الضغوط الاقتصادية حين يلزم وحين لا يلزم، وجرب العمل الخفى عندما وجد الظروف مواتية للانقلاب أو هيأها بحيث تصبح مواتية.

لكن المشروع الأمريكى وهو يفعل ذلك كله ويقتحم ويتوغل - صرف من الموارد ما فاق قدرته، وكذلك فإنه ارتهن الاقتصاد العالمى - أو الجزء الأكبر منه - فى وعاء عملته حتى أصبحت سلة الدولار وحدها تمثل نسبة ستين فى المائة من كمية النقد المطروح فى العالم، وكان الكثير من محتوى وعاء الدولار ثروة آخرين تصوروا أن القوة الأمريكية أهم ضمان للسلامة والأمن فى عالم مضطرب يموج بالصراعات والمؤامرات والمفاجآت!

وخلال هذه الأربعين سنة فإن علاقة رأس المال بالقرار السياسى راحت تميل أكثر لصالح رأس المال، وإن على استحياء فى البداية. فقد حدث فى إدارة «أيزنهاور» نفسه أن وزير خزانته «تشارلز ويلسون» الذى كان فى الأصل رئيسا لمجلس إدارة شركة «جنرال موتورز» - «انزلق على قشرة موز» وهو واقف أمام إحدى لجان الكونجرس يعرض حيثيات مشروع قانون، فقد سُئِلَ: أليس صحيحا أن هذا القانون ينفع شركة «جنرال موتورز»؟، وكان رده على سائله بعد تردد لم يطل «لا أشك أن ما هو فى صالح شركة «جنرال موتورز» لابد أن يكون فى صالح الولايات المتحدة كذلك!». وأحدث الانزلاق إلى الاعتراف درجة من الصدمة بمقاييس تلك الأيام، واضطر «أيزنهاور» أن يضحى بوزير خزانته، لكن المقاييس تغيرت كثيرا على مدى الأربعين سنة، لأنه عند بداية القرن الحادى والعشرين كانت العلاقة بين القرار السياسى ورأس المال مسألة «عادية» تعرض نفسها على الساحة فى جسارة، وفى بعض الأحيان فى استعلاء.

والشاهد أن «المؤسسات» أصبحت الساحة التى تلاقت عليها كافة عناصر القوة المستجدة: رأس المال والفكر فى نفس الإطار، لأن قلاع المصالح التقليدية والجديدة (وفيها البنوك والتأمين والنقل والصناعات المدنية وصناعات السلاح والبترول والفضاء والطيران والإلكترونيات - وغيرها) - كانت فى حاجة إلى خدمات الخبراء والمفكرين والدارسين للاستراتيجية العالمية والسياسة الدولية ممن يملكون كفاءة التحليل والتقييم والرؤية المبكرة لاحتمالات المستقبل على اتساع أقاليم العالم وبلدانه.

ثم إن الحاجة فى إطار «المؤسسة» استدعت الطرف الثالث، وهو العسكريين. وكذلك وقع أن كل رئيس سابق لهيئة أركان الحرب المشتركة، أو قائد مبرز من قواد الأسطول والطيران والصواريخ، أو باحثا مجددا له فى استخدامات القوة اجتهادات ورؤى - ترك الخدمة العسكرية ليجد لنفسه مكانا جاهزا فى مؤسسة تفكير أو تخطيط أو فريق عمل ينصح ويشير!

كان رأس المال ينشئ ويرتب، وكان أساتذة الفكر يكشفون وينقبون، وكان خبراء الحرب يضعون التقديرات ويحسبون الاحتمالات، ثم كان أن هذه المؤسسات أصبحت حضانة تفريخ وزراء الخارجية (كيسنجر - وشولتز مثلا)، ووزراء الدفاع (براون ورامسفيلد مثلا)، ومستشارى الرؤساء للأمن القومى (برجينسكى، وكونداليزا رايس مثلا)، ووصلت العدوى إلى المراتب الوسطى للإدارة الأمريكية، ومن المفارقات أن مدير قسم الشرق الأوسط فى معهد بروكينجز كان هو السفير «ريتشارد هاس» (مدير التخطيط الاستراتيجى لوزارة الخارجية الآن، ثم إن سلفه فى الوزارة «دنيس روس» يجلس الآن على مقعده السابق فى مركز بروكينجز - وأكثر من ذلك فإن «ريتشارد هاس» - مرة أخرى - سوف يترك وزارة الخارجية هذا الشهر إلى مجلس العلاقات الخارجية).

□

فى هذه الأربعين سنة (من نهاية رئاسة «أيزنهاور» (١٩٦١) - إلى مداخل القرن الحادى والعشرين) - طرأت أحوال لم يكن للعالم عهد بها، ولعلها فاقت أحلامه

وتعدت خياله، وكان السبب الرئيسى أن ظروف الحرب الباردة وضغوطها ـ فتحت أبوابا وأتاحت فُرصا:

١ ـ لأنه بسبب الثورة الإلكترونية ودخولها إلى وسائل المواصلات والاتصالات والمعلومات ـ فإن كوكب الأرض ومحيطه وفضاءه أصبح ساحة واحدة مفتوحة للقادرين على السبق بالفكر والمبادرة بالعمل والتعزيز بالقوة.

٢ ـ ونتيجة مباشرة لاستحالة الحرب مع وجود موازين الردع النووى، فإن الصراعات عبرت عن نفسها فى معظم الأحيان بعيدا عن وسائل النار، التى اقتصر استعمال ـ أو اختبار ـ وسائلها الجديدة على العالم المتخلف، لأن بلدانه كانت المواقع الأنسب للتجريب دون تكاليف باهظة على الكبار (وكان خبراء المؤسسات يحسبون ويراجعون الجبهات والخطوط!).

٣ ـ ومع كوابح الحرب بين الكبار وتزايد أسباب الاحتكاك بينهم، فإن الصراعات ـ خشنة أو ناعمة ـ احتاجت لأعمال المخابرات بأكثر من أى ظرف مضى، ونشاط المخابرات ميدانان فى العادة: ميدان لجمع وتحليل المعلومات وإعداد التقديرات، ثم ميدان لتدبير وتنفيذ العمليات (بالعنف الدموى أو بالتطويع النفسى)، (وكان ميدان المعلومات أقرب ما يكون إلى طبيعة عمل المؤسسات، وفى ذات الوقت فإن ميدان العمليات لم يكن بعيدا).

٤ ـ وعندما أصبحت الأقمار الصناعية أفضل وأسرع وسيلة لنقل الصور والكلمات، فإن التليفزيون والكمبيوتر والإنترنت ومعهما التليفون المحمول ـ ساعدت جميعا فى ضبط حركة التاريخ على لحظة واحدة وتوقيت جامع يحدث فيه كل شىء فى كل مكان فى نفس اللحظة، وقد أحدثت هذه المستجدات تأثيرها شاملا واصلا إلى كل محيط كوكب الأرض، (وكانت المؤسسات سَبَّاقة، فقد أصبح أقطابها أهم النجوم فى البرامج السياسية، وأكبر المساهمين فى المشروع الضخم لشبكة الإنترنت، وأقرب المؤثرين على عوالم الصور وكان التأثير فادحا، وفى بعض المرات فاضحا!).

٥ ـ ووقع أن التليفزيون فى هذه الأزمنة صنع لنفسه عصرا بأكمله، وكان هذا

العصـر التليـفـزيوني - الحـاضـر في كل بيت وكل ملتقى - هو الأداة التي اغتـالت العمل السـيـاسي بأسـاليبـه المعروفـة منذ بدأت عـهـود الديمـقـراطية بعـد الثـورة الأمريكية والثورة الفرنسية أوائل القرن التاسع عشر، (وراح كثيرون يدرسون بجد هل أصبح التليفزيون صانع السياسة - وبأية تكاليف على الوعي - وعلى فرصة الاختيار الحر - وعلى الحقيقة؟!).

....

....

[وكان الزعيم السوفيتي «إيليشيف لينين» يقول: «إن واجب السياسة أن تذهب إلى مواقع تجمع الجماهير لكي تظل على اتصال بها، مؤثرة على فكرها - متوصلة إلى تعبئتها. وفي زمانه كانت الجماهير تتجمع في المصانع والنقابات وفي المدارس والجامعات وفي اللقاءات المفتوحة والتظاهرات. وكذلك كان الشيوعيون يذهبون إلى هذه المواقع لممارسة التأثير والتعبئة، لكن الزمن الجديد جاء بما لم يتوقعه «لينين»].

....

....

والشاهد أن الجماهير الآن لا تتجمع إلا نادرا في مكان - والواقع أنها موزعة بين شواغل عملها في الصباح - وبين راحة بيوتها في المساء، وفي أغلب الأحيان فإنها مشدودة معظم الوقت تطل على الشاشات حيث لا اتصال ولا حوار، وإنما مشاهد تتوالى ويحل فيها الانطباع بديلا عن الإقناع.

وهنا فإن السياسة سقطت ضحية للتليفزيون لأسباب متعددة:

١ - فيها أن التليفزيون بغلبة الصورة على الفكرة، وأسبقية الانطباع على الإقناع، نقل السياسة إلى عالم المسرح: وفيه الموقع والمنظر والضوء والحوار المرسوم والمخرج الموجه، وكذلك يتحول السياسي إلى ممثل مشغول بالأداء في حد ذاته - أولا وأخيرا.

٢ - ومعنى ذلك أن الرسالة السياسية مصنوعة على مواصفات يهمها أكبر قدر من

التأثير وليس أكبر قدر من الحقيقة. ومع تواصل الأيام حدثت عملية تضخم سياسى يشابه التضخم النقدى، إذ إن تواضع التأثير - بحكم التعود - يوما بعد يوم جرى إلى تعويض نفسه بالزيادة فى العرض، (وذلك أكثر حدوثا فى العالم الثالث بالذات، حيث تتضخم الرسالة بالتكرار حتى تبلغ حالة الإفلاس بالملل).

٣ - ونتيجة لذلك فإن السياسة ومعها العملية الانتخابية على كافة المستويات الرئاسية أو السياسية أو التنفيذية، بل وحتى انتخابات هيئات المجتمع المدنى، وفيها الكونجرس وشيوخ ونواب وحكام الولايات، وأعضاء المجالس المحلية التشريعية، والنقابات المهنية والعمالية وحتى الأندية الرياضية - تحولت إلى عمليات مكلفة تحتاج إلى تمويل كثيف يكفى لشراء وقت كاف لوضع الرسالة السياسية على الشاشة الأوسع انتشارا، وبالتالى الأغلى، ويقدر على توفير الخبراء الأقدر بين المنتجين والمخرجين وخبراء الضوء والصوت إلى جانب الإنفاق على جيش جرار من مؤلفى القصص إلى كُتّاب السيناريوهات إلى المديرين إلى المخرجين إلى مهندسى المناظر وخبراء التجميل.

وهذه الأحوال جعلت العملية السياسية ملهوفة باستمرار على المزيد من المال، وذلك يدفعها - برضاها أو مكرهة - إلى حيث توجد مصادره، وهناك يكون عليها أن تبيع أو ترهن قرارها عند المنبع!.

٤ - وبهذه الأوضاع الطارئة على المجال السياسى - حدث تغير نوعى فادح فى مواصفات المؤهلين للانخراط فى صفوفه:

- فهُمْ إما أن يكونوا جاهزين أصلا لأداء المطلوب منهم (كما حدث مع الرئيس «رونالد ريجان» وهو الممثل بالحرفة).

- أو يكونوا جاهزين للتعامل مع هذا المطلوب بحكم استعداد كامن لديهم (كما حدث مع الرئيس «بيل كلينتون»).

- أو يكونوا على استعداد للتأثر بالأقرب إليهم والأعرف منهم بالمطلوب (كما يحدث الآن مع الرئيس «چورچ بوش»).

- على أن الأهم من ذلك - وفى مطلق الأحوال - أن يكونوا ممن تتوافر لهم وسائل

وقدرات جمع التبرعات والهبات والمنح معلنة أو مكتومة، لأن تكلفة حملة الرئاسة بالنسبة لأى مرشح (حسب الانتخابات الأخيرة بين «بوش» و«جور») فاقت ٣ بلايين دولار لكل واحد منهما.

وتلك جميعا مواصفات وأعباء لا يقدر عليها كل الناس، خصوصا إذا أضيف ما اقتضاه عالم الصور فى المنافسة بين المرشحين من تفتيش فى حياتهم الخاصة ماضيا وحاضرا، بحثا عن ما هو مثير وملون ينفع فى لعبة الصور (وبالذات ما يجىء من عالم الفضيحة المدوية أو الجنس المثير!).

٥ - ومن عواقب ذلك أن الرجال والنساء الأكثر وعيا وحرصا بقوا فى الشركات الصناعية الكبرى، وفى قلاع المال من بنوك الاستثمار والتجارة الدولية، وبالقرب من حقول وآبار البترول وموانيه ومصافيه - كما ظل الباحثون الدارسون الخبراء فى مؤسسات الفكر الاستراتيجى والسياسى المختلفة المتعددة، يعصفون بالعقول ويستثيرونها، ويكتبون الأوراق والتقديرات والخيارات والمقترحات بما يجب عمله وما لا يجب - ثم إن أصحاب العلم العسكرى والتجربة الحية فى ميادين القتال، وجدوا لأنفسهم مراكز قيادة بديلة، ترسم الخرائط وتلونها، وتحدد عليها مواقع وخطوط الهجوم والدفاع، وتمارس مع الآخرين معها داخل المؤسسات مهام الدعوة والتبشير والضغط.

....

....

وأما العملية الانتخابية - جوهر الديمقراطية و(الدستورية) - فقد تُركت للمستعدين لأثقالها، وأهمها السعى لجمع التبرعات بكل الوسائل وما يترتب على ذلك من تبعات - والقابلين لأعبائها وفيها تحمل البقاء طول الوقت تحت الأضواء وأمام العدسات - مهما تدنى المستوى وترخص الأداء!

□

وفى هذه الأجواء التى اختلط فيها الجوهر مع المظهر، والمخبر مع المنظر - وقعت نقلة طالت صميم الشأن الوطنى فى الولايات المتحدة ولم يسجل أحد تاريخ هذه

النقلة بالضبط، والغالب أنها حدثت تدريجيا (وبسرعة أيضا)، فإذا هى تأتى بتغيير جوهرى يمس قضية الحرية فى موضع القلب.

ففى تلك الأحوال وفى هذا المناخ لم تعد الأحزاب الأمريكية الكبرى - وفى مقدمتها الحزب الديمقراطى والحزب الجمهورى - مواقع تطرح فيها الأفكار وتناقش البدائل، وتتكامل البرامج لتُعْرَض على الناخبين.

بل إن مرشحى الأحزاب فى السنوات الأخيرة (مثل ريجان - كلينتون - وبوش - وجور أو غيرهم) أصبحوا هم الذين يعرضون أنفسهم على أحزابهم، وهم الذين يتولون تدبير التمويل لحملاتهم، وهم الذين يتقدمون الصفوف إلى عوالم الصور، وعليهم هم وليس على الحزب خلق الانطباعات الكفيلة بفتح الطرق إلى البيت الأبيض وكذلك حمل الذى ينتمون له إلى المقاعد النيابية على تل الكابيتول).

ومعنى ذلك ببساطة أن المرشح يجىء معه ببرنامجه الانتخابى يقنع به الحزب، ويكون الحزب على استعداد لأن يقتنع بصلاحية أى مرشح، بمقدار ما لديه من إمكانيات الفوز يوم الاقتراع.

....

....

[والواقع أن النظام الانتخابى الأمريكى يساعد هذه الأحوال، فالقاعدة أن المرشحين يخوضون انتخابات أولية يتقدمون فيها بأسمائهم وبأفكارهم دون مساعدة من الحزب، لأن الحزب لا يستطيع تحمل العبء إزاء أعداد من المرشحين المتنافسين حتى وإن نسبوا أنفسهم جميعا إليه، لكنه عندما يحصل أحدهم فى الانتخابات الأولية على عدد من الأصوات يفوق غيره ويتأهل كى يكون مرشحا معتمدا قادرا على جذب وجلب الدوائر الانتخابية - فإن مؤتمر الحزب الذى يختار المرشح الرسمى - يبدأ من لحظتها فقط - فى تحمل المسئولية، وفى العادة فإن أى مرشح يصل إلى هذا المدى يجىء إلى الحزب حاملا معه ما يكفيه ويزيد من السياسات والبرامج، أو من اعتمادات التمويل التى تكفى وتفيض].

....

....

يترتب على ذلك أن الكوادر النشيطة فى الحياة السياسية لا تلزم مقار الأحزاب، وإنما تلحق نفسها بقوافل المرشحين، لأن الحركة هناك على الطريق وليست هنا فى مقار الأحزاب، ثم إن المكافآت وفيها المناصب الكبرى فى الإدارة الفائزة تدخل فى اختصاص الرئيس الْمُنْتَخَب - المستعد للمكتب البيضاوى، ولا تدخل فى اختصاص الحزب الذى يهجره الكل بعد العملية الانتخابية ويتركونه معلقا بين الأرض والسماء حتى يحين موعد أول انتخابات قادمة!

....

....

[وفى التقاليد المستقرة أن المناصب العُليا للدولة اختصاص الرئيس الذى يملك الحق فى أربعة آلاف وظيفة يعين فيها مَنْ يثق بهم مِن الرجال والنساء، من داخل حزبه أو من خارجه!].

....

....

ومع هذه النقلة الخطيرة فى الشأن الوطنى وفى جوهر العملية الديمقراطية، فإن مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية - وهى المركز الجاهز بالأفكار والرجال، تكون بطبائع الأمور وسطا مناسبا تظهر فيه أو تتقدم منه أكفأ العناصر المرشحة لأهم المناصب فى الإدارة الجديدة، وبالتالى فهى تنوب عن الحزب، وتتكفل بدله بخدمة أركان إدارته.

ونتيجة لهذه النقلة الخطيرة:

○ فإن الأحزاب الكبرى تتحول إلى مجرد لافتات موسمية.

○ والبرامج الجاهزة للتنفيذ تكون من إعداد مؤسسات معزولة عن عامة الناس، حتى وإن حاول رجالها أثناء صياغة البرامج أن يزينوها لأوسع درجة من القبول العام.

○ والتنفيذ يبيت موكولا بأجهزة دولة تنتظر توجيهات الإدارة الجديدة ورجالها لتتحرك وفق ما يرسم أقطابها ويوجهون.

○ وأخيرا يكون الكونجرس متشوقا ليسأل ويسائل، لكن الكثير من عناصر صنع القرار محجوبة ـ رغم جهود هائلة تبذلها هيئة مستشاريه.

ومعنى ذلك أن مجرى الحوادث يواصل مسيرته دون مسئولية دستورية، ودون رقابة شعبية، وفى حضور إعلام تراجعت الكلمة فيه لحساب الصورة، وأكثر من ذلك فقد أصبح مُهِمًّا للقائمين عليه تحسين علاقاتهم مع المصادر المتحكمة فى مناصب الإدارة العليا لأنها العارفة بالأسرار والأخبار ـ وحتى الأفكار!

□

ورغم ما قد يُقال عن هذا المزيج الفوار من الخاص والعام، والفكر والعقل، والظاهر والخفى، والمدنى والعسكرى، والصورة والكلمة، والثروة والمال، والبحث والدرس وفى إطار مؤسسات تضج بالحيوية، إلا أن ذلك واصل بالضرورة إلى حافة الخطر لأسباب:

ـ أولها: على حد تعبير «أيزنهاور» «أن نفوذ هذه المؤسسات ينطوى على تفويض لم يصوت عليه أحد، وسلطة لا تخضع لحساب.

ـ وثانيها: لأن المؤسسات على هذا النحو بعيدة عن المُساءلة والمسئولية، وهى تصبح ـ بتدافع التيارات نحوها ومن حولها ـ دوامة حركة تلف فيها وتدور جماعات ضغط ومصالح لها قوة جذب وشد لا تتوقف عن الفعل والتأثير.

ـ وثالثها: لأن الحركة الدوارة فى هذه المؤسسات تستطيع ممارسة تأثيرات على الرأى العام ومشاعره وعواطفه، خصوصا إذا استثير داعى الأمن ومعه حِمى الوطنية!

ـ ورابعها: وعليه فإن هذه المؤسسات عندما تحولت فى جزء من نشاطها إلى جماعات ضغط ـ فتحت المجال فى الوقت نفسه لجماعات أخرى غيرها تتوافق معها على نفس المصالح أو قريبا منها فى الداخل والخارج.

....

....

[وفى هذا النطاق وقع النفاذ الصهيونى الإسرائيلى إلى قلب العملية السياسية فى الولايات المتحدة، وساعدته أسباب قُرب واهتمام مشترك بأمن الشرق الأوسط، ومكن له وجود يهودى كثيف فى أوساط المال والفكر والإعلام، وصميم المأزق أن معظم الوجود اليهودى فى المؤسسات كان من غُلاة المتعصبين للمشروع الإمبراطورى الذين اختلط فى فكرهم هاجس الولايات المتحدة للهيمنة على العالم وعلى البترول، مع هاجس أمن إسرائيل، بمعنى ضمان وحماية توسعها (وكان «ريتشارد بيرل» داعية حملة العراق - يهوديا صهيونيا)].

....

....

[وتجنبا لمزالق التعميم فإنه لا يصح لأحد أن ينسى أن صحفيا من أهم الذين تصدوا لأصحاب المشروع الإمبراطورى الأمريكى وامتداداته الإسرائيلية - كان «سيمور هيرش» وهو - أيضا - يهودى!]. □

....

....

□

رابعا: الأفكار تتحرك بالدبابات!!

ولقد أطلق على هذه المؤسسات المشغولة بالفكر الاستراتيجى، والمعنية بتحويله إلى خطط وخرائط - وصف Think Tank ، وكلمة Think تعنى التفكير، وكلمة Tank كلمة تتحمل أكثر من ترجمة، فهى الوعاء أو الحاوية، وهى «الدبابة الحربية» أيضا، ولعل الوصف أن يكون رمزا بالمصادفة، توافق مع كون المؤسسة السياسية

والاستراتيجية الحديثة مهتمة بفلسفات القوة، ومشغولة كذلك باستعمالات السلاح.

ولعل خطورة التحالف الجديد بين الفكر والسلاح - فى ظروف عالمية طارئة - هى التى دعت مجلة الأيكونوميست وهى المجلة الرأسمالية المحافظة (والتى تملك أسرة «روتشيلد» معظم أسهمها، وكان اللورد «إيفلين روتشيلد» موجه سياساتها حتى وقت قريب) - إلى أن تنشر افتتاحية مهمة يوم ١٥ فبراير الأخير(٢٠٠٣) بعنوان «هجمة دبابات الفكر».

وتصلح افتتاحية الأيكونوميست «هجمة دبابات الفكر» سنة ٢٠٠٣ - أن تكون تكملة طبيعية تلحق بتحذير «أيزنهاور» من خطر المجمع الصناعى العسكرى (والفكرى) يوم ١٧ يناير ١٩٦١، والشاهد أن التحذير القديم - وكذلك التحذير الجديد يلتقيان على نفس الموجة.

بدأت الأيكونوميست افتتاحيتها قائلة بالنص:

«كثيرون فى العالم الخارجى يتمنون لو أن الولايات المتحدة ضبطت أعصابها ولو قليلا. إن هناك ضرورة الآن للجم كلاب الحرب التى أطلقتها الرأسمالية الأمريكية «النفاثة» (Jet Capitalism)، بحيث تتصرف الإدارة الأمريكية بمنطق أقرب إلى «جيمى كارتر» (الرئيس السابق الحاصل على جائزة نوبل للسلام)، وليس مثل «جون واين» (بطل أفلام الغرب المتوحش)، لأن المخاوف من الانفلات الأمريكى باتت حديث موائد العشاء كلها فى عواصم أوروبا على اختلاف مواقعها.

إن أمريكا أصبح لديها جيش خطر من المفكرين الذين احترفوا تهييج القوة الأمريكية واستثارتها حتى تندفع أبعد كل يوم على طريق الحرب، إن هؤلاء الناس وضعوا لأمريكا جدول أعمال يتضمن الآن خطة لتغيير الشرق الأوسط كله، وفيما هو واضح فإن الرأسمالية الأمريكية تمول وتدعم هذه المؤسسات الفكرية، التى ضلت طريقها وجنحت إلى الإصرار على تطبيق النظام الرأسمالى حتى فى عوالم الفضاء الخارجى، ثم يكون مطلوبا من العالم أن يصفق لهذا الجنوح الأمريكى المجنون المتحصن فى دبابات الفكر الجديدة!

إن هذه المؤسسات من نوع مؤسسة «التراث» (أنشئت منذ ثلاثين سنة)، ومركز «مانهاتن للدراسات» (أنشئ من ٢٥ سنة)، والمشروع الأمريكى (أنشئ منذ ستين سنة)، ومركز «هوفر» (أنشئ من ٢٥ سنة) - أصبحت كلها تمارس نفوذا تعدى دائرة الفكر، ووصل إلى دائرة رسم السياسات وصنع القرارات.

....

....

وتستطرد الأيكونوميست:

«إن النفوذ فى بدايته فكرة، وفى الواقع أن الأفكار المحركة للقرار الأمريكى الآن هى ذلك السيل المتدفق من مؤسسات ومراكز الدراسات الاستراتيجية، وعلى سبيل المثال فإن أحد هذه المراكز وهو مركز «دراسات المشروع الأمريكى» (American Enterprise Institute) (AEI) هو الذى صك وأشاع للتداول تعبير «الدول المارقة» وهو تعبير أدبى لم يلبث أن تحول إلى استراتيجية حرب.

إن خطورة القضية تظهر إذا تذكر من يعنيهم الأمر أن «دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع الحالى لجورج بوش) و«كونداليزا رايس» (مستشارة الأمن القومى للرئيس) - كلاهما من نجوم مركز «هوفر» للدراسات الاستراتيجية، وأن «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الحالى)، وكذلك زوجته - كلاهما من نجوم مركز «دراسات المشروع الأمريكى»، كما أن «ريتشارد بيرل» (الذى كان رئيسا لمجلس الدفاع القومى فى وزارة الدفاع والمعروف بوصف «أمير الظلام») هو أكبر داعية لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بدءا من الحرب على العراق!

إن أحدا لم يعد فى مقدوره أن يناقش أن هذه المراكز أصبحت بذاتها حكومة الظل فى أمريكا، بل وتأكد أنها الحكومة الخفية الحقيقية التى تصوغ القرار السياسى وتكتبه، ثم تترك مهمة التوقيع عليه للرئيس ومعاونيه الكبار فى الإدارة، وهذا وضع يسىء إلى الفكر فى قيمته، ويسىء إلى الإدارة فى قرارها!].

....

....

وتستطرد الأيكونوميست تقول:

«إن علو دور هذه المراكز وسطوتها ونفوذها فى عملية صنع القرار السياسى ليس له تفسير إلا ذلك «العقم» الذى أصاب الأحزاب السياسية الكبرى فى أمريكا، وترك للمال دور صانع الأفكار وصانع السياسات فى الدولة الأمريكية العظمى. وكان المال هو الذى وضع الجامعات الأمريكية العريقة فى خدمة هذه المؤسسات، فإذا الغطاء أكاديمى علمى، وإذا الواقع سياسى عسكرى - يمكن أقلية صغيرة خفية من التحكم فى مصائر العالم وشعوبه.

وكان يُقال دائما أن المال هو صانع «الحرب» و«السلام»، وأنه الأرجل والأقدام التى تمشى - وتجرى - بها السياسة، وعليه فإن النظر إلى «مواقع المال» لابد منه قبل النظر إلى «مواقع الصراع»، كما أن البحث عن الرجال مقدمة ضرورية للبحث فى وقائع ما جرى ويجرى!».

□

وكان ما قالته الأيكونوميست دقيقا فى وصف الحال، وإن تأخر بمقدار ما كان تحذير «أيزنهاور» صادقا فى لفت النظر إليه فى الصباح المبكر!

وهنا فإن نظرة سريعة إلى مواقع المال (فيما يتصل بموضوع القرار الأمريكى الراهن والمؤثرات الواقعة عليه) - لابد لها أن تتوقف أمام الشركات الأمريكية العملاقة، وحجم مبيعاتها الذى يمثل ٢٥٪ من الناتج العالمى.

ويطرح الاقتصادى الأمريكى الكبير «كينيث جالبرايث» - مجموعة أرقام لتقريب الصورة وتجسيدها فيذكر:

○ أن مبيعات خمس شركات أمريكية هى (جنرال موتورز - وول مارت - وإكسون موبيل - وفورد - وديملر كرايسلر) تتجاوز الناتج القومى لـ ١٨٢ دولة فى العالم.

○ أن دخل شركة «إكسون» للبترول يفوق دخل دول «الأوابك» (مجموعة الدول العربية المصدرة للبترول) مجتمعة!

○ وأن شـركـة «جنرال مـوتورز» أكـبـر من «الدانمرك»، وأن شـركـة «ديملر كرايسلر» أكبر من «بولندا»، وأن شركة «بكتيل» للمـقـاولات أكبر من أسـبـانيـا، وأن شركة «شل» أكبر من «فنزويلا»، وأن شركة «سونى» أكبر من «باكستان».

....

....

[والملاحظة الأهـم أن هذه الشركات الكُبرى - وهى القوى الصـانعة للعـولمة - هى الأسـخى تبرعـا لمرشـحى الانتـخابات الرئاسـيـة والتشـريعية فى الولايات المتحدة، وهى الأكـبـر إسـهـامـا فى تمويل نشـاط مـؤسـسـات ومـراكـز التـفكيـر السـيـاسى والإستراتيجى.

وفى صدد الحرب على العراق، فإن شركة «هاليبورتن» لمقاولات النفط بدأت قبل أكثر من عام قبل حرب العراق - ترتب وتتعاقد مع آخرين على عقود لإعادة إصلاح وتحديث مرافق النفط العراقى فى حدود ٧ - ٨ مليارات دولار!

وبعدها فإن شـركة «إكسون» هى التى بدأت تضع يدها على عمليات استغلال النفط العـراقى وتخطط لإنتاج يصل إلى ٧ أو ٨ ملايين برميل يوميا، كما أن شركة «بكتيل» هى التى حصلت على أهم عقود الإعمار بعد الحرب، مستعينة باثنين وعشرين ألف شركة للمقاولات دعتها للعمل معها من الباطن!

وفى نفس الوقت فـإن خـبـراء مـراكـز الأبحـاث والدراسـات السـيـاسـيـة والإسـتـراتيـجـية وصلوا موجات إلى العراق بعد الغزو يدرسـون على الطبيـعـة مستقبل هذا البلد، وكيف يمكن هندسة مستقبله فى المنطقة - وكان وصول الباحثين السـياسـيين مع الجنرالات المقاتلين مع مديرى الشركات - موكبا واحدا، والنتيجة زحفا كاسـحا من الفكر والمال والسلاح توجهه مؤسـسـات الدراسـات السـيـاسـية والاستراتيجية - التى أصبحت حكومة ظل تحولت صلتها بالإدارات المتعاقبة فى واشنطن (جمهورية وديمقراطية) إلى شىء أشبه بالباب الدوار يدخل ويخرج منه رجال ونسـاء الصفوة الأعلى صيتـا والألمع ذكاءً والأقرب مباشـرة إلى وضع الخيارات والبدائل أمام المسئولين عن قرارات الحرب والسلام فى البيت الأبيض، أو

على رأس إدارات الحكومة الفيدرالية، هذا إذا لم يقدر لهم أن يجلسوا بأنفسهم على القمة من هذه الإدارات (كما حدث مع «كيسنجر» و«رامسفيلد» و«بيرل» وعشرات غيرهم).

ولم يكن كثيرون يعرفون ما فيه الكفاية عن جهاز يسمى مجلس سياسات الدفاع القومي للولايات المتحدة، ولا عن تركيبته، ولا عن دوره في صنع القرار الأمريكي إلا عندما انفجرت قضية «ريتشارد بيرل» الذي كان هو وزميله «بول وولفويتز» أقرب الناس إلى أقوى رجلين في إدارة «چورچ بوش»، وهما «ريتشارد تشيني» (نائبه) و«دونالد رامسفيلد» (وزير دفاعه).

وكان «ريتشارد بيرل» العقل المفكر لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي منذ بداية رئاسة «چورچ بوش»، وكان «بيرل» المسئول عن مجلس الدفاع، كما كان في نفس الوقت رئيسا لمؤسسة «المشروع الأمريكي»، ومديرا لبرنامج «القرن الأمريكي الجديد» وهو البرنامج الرئيسي لتلك المؤسسة، والذي كان دعاته ورعاته أكبر المتحمسين لرسم خريطة شرق أوسط يكون مفتاحها احتلال العراق!

وقد انفجرت قضية «ريتشارد بيرل» عندما كشف الصحفي الأشهر «سيمور هيرش» تحقيقا في مجلة «النيويوركر» واسعة النفوذ يقول ويثبت فيه «أن ريتشارد بيرل تقاضى مكافآت من موردي سلاح، فيما هو يمارس عمله كرئيس للجنة سياسات الدفاع - تزيد على ثلاثة أرباع المليون دولار سنة ٢٠٠١، وأن تصرفه في تلك الواقعة انطوى على استغلال للنفوذ، أو على الأقل على «تضارب في المصالح» مخالف للأخلاق وفي الغالب مخالف للقانون أيضا».

ولم يكن هناك مجال للطعن في التهمة، لأن البراهين التي أوردها «سيمور هيرش» كافية وافية، كذلك لم يكن هناك مجال للطعن في الرجل الذي وجه التهمة إلى «بيرل» لأنه من أكثر الصحفيين احتراما في واشنطن وأقدمهم عهدا بالمهنة وأكثرهم شهرة (وفوق ذلك فإنه يهودي مثل «ريتشارد بيرل»، ومن ثم فلا يمكن أن تلحقه تهمة «معاداة اليهود» (وإنكار الهولوكست). كما كان يمكن أن يحدث لو أن اتهام «بيرل» جاء من غيره).

واضطر «ريتشارد بيرل» بعد ما نشره «سيمور هيرش» ووثقه، أن يقدم استقالته من رئاسة مجلس سياسات الدفاع إلى «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع، لكنه احتفظ بموقعه في مركز «دراسات المشروع»، وواصل منه نشاطه، وإصراره على الدعوة إلى رسم خريطة جديدة للشرق الأوسط مدخلها «احتلال العراق»!

□

كانت قضية «ريتشارد بيرل» واستقالته كشفا لأهم مواقع القوة في السياسة الأمريكية، وإشهارا لشخصيات سبعين رجلا وامرأة يؤثرون على القرار الأمريكي ويتركون بصماتهم عليه في زمن تسعى فيه الولايات المتحدة إلى التفرد بالسيطرة على العالم والبت في مصائره، ومن ناحية أخرى فقد كانت تلك القضية تذكرة حية بالكابوس الذي حذر منه «أيزنهاور» قبل أربعين سنة، وهو السيطرة غير المطلوبة وغير الشرعية لمجمع مالي - صناعي - عسكري - فكري على سلطة القرار والابتعاد به كثيرا (وكثيرا جدا) عن أي رقابة تشريعية وأي مراجعة ديمقراطية (مع أنه لابد أن يحسب للديمقراطية الأمريكية أن رجلا مثل «سيمور هيرش» أطلق رصاصة التحذير الأولى في قضية «ريتشارد بيرل»).

والغريب أن «ريتشارد بيرل» وجه خطاب استقالته إلى «دونالد رامسفيلد» مصحوبا بحيثيات تكاد أن تكون توثيقا للصلة بين أطراف المجمع الصناعي - العسكري - الفكري، الذي حذر منه «أيزنهاور» ونبه مبكرا إلى خطره على سلامة القرار الأمريكي.

وفي خطاب استقالته وحيثياتها كتب «بيرل» إلى «رامسفيلد» يقول:

عزيزي الوزير:

«إنني أتقدم إليك باستقالتي ليس نتيجة لإحساسي أنني اقترفت خطأ لأني مازلت مقتنعا ببراءتي مما نُسب إلي وسوف أدافع عن نفسي في هذا الأمر بكل الوسائل.

لكن مبادرتي بالاستقالة دافعها رغبتي في عدم إحراجك، وكذلك تجنيب التشويش على سياسة الولايات المتحدة في ظرف تترتب عليها فيه مسئوليات

دقيقة، ولست أريد لما يثور حولى أن يلفت الانتباه ولو للحظة واحدة عن التحديات الكبرى التى يقع عليكم مسئولية التعامل معها».

ثم يواصل «ريتشارد بيرل» ليقول فى خطاب استقالته:

«إن المسئولين الكبار عن إدارة الدولة يجدون أنفسهم دائما فى حاجة إلى طلب النصيحة والرأى من جهات خارجية مستقلة عن إداراتهم، ذلك أن إدارات الدولة فى العادة محكومة برؤى تقليدية تكرر نفسها، فى حين أن المسئوليات الجديدة التى تتحملها الولايات المتحدة لم تعد تكفيها تلك الرؤى التقليدية.

والهيئات التى يقع عليها واجب تقديم مثل هذه النصائح والآراء لابد أن تكون بعيدة عن رؤى الإدارة التقليدية، ولا يكفل لها مثل هذا الاستقلال أكثر من اتصالها بالمصالح الكبرى للولايات المتحدة.

ولابد من ملاحظة أن النصيب الأكبر من المعرفة والتجربة فيما يخص المصالح الحقيقية المتصلة بمستقبل الولايات المتحدة ـ متصلة فى الواقع بنشاط رأس المال الحر الأمريكى، وعليه فلا مفر من وجود صلات بين النصيحة والرأى، وبين المعرفة والتجربة، وهذا يخلق مجالا لعلاقة ملتبسة وتلك علاقة يمكن التغلب عليها بضمانتين: العلانية فى التصرف (Disclosure)، والجرأة فى الموقف (Recusal)».

ثم يصل «ريتشارد بيرل» إلى القول:

«إن ذلك هو الذى دعا إلى إنشاء مجلس سياسات الدفاع الذى تشرفت برئاسته طول السنتين الأخيرتين، والذى ناقشنا فيه بـ «علانية» و«جرأة» موضوعات مثل سياسة الولايات المتحدة إزاء العراق وتدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل، ومشاكل العلاقات الأمريكية الأوروبية، والحرب على الإرهاب وغيرها، وكانت تلك كلها مناقشات غنية ومفيدة وقابلة للتنفيذ، لأنكم وكما تعرفون فإن مستودع الخبرة لهذا المجلس يضم عددا من وزراء الخارجية السابقين، ووزراء الدفاع والطاقة، ومديرين تولوا إدارة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وعدد من زعماء الأغلبية والأقلية فى مجلسى الكونجرس، ومجموعة من ألمع أساتذة الجامعات المهتمين بالسياسة، إلى جانب عدد من الفائزين بجائزة نوبل فى الاقتصاد، ومع هؤلاء

جميعا عدد من الضباط المتقاعدين الذين خبروا مطالب القوة المسلحة واستعمالاتها فى ميادين مختلفة !».

□

كان «ريتشارد بيرل» نموذجا لنوعية الرجال والمصالح التى تحيط بمجلس سياسات الدفاع الذى ظل يرأسه حتى شهر مارس الأخير (٢٠٠٣)، واللافت للنظر أن «بيرل» زيادة على كل مناصبه كان فى نفس الوقت عضوا فى مجلس إدارة شركة «هولينجر» وهى دار صحفية تملكها شركة قابضة يملكها المليونير «كونراد بلاك» لكى تشرف على جرائده ومجلاته، وفيها مجموعة التلجراف (الديلى تلجراف، والصنداى تلجراف) الصادرة فى لندن، وفيها عدد من الصحف الكندية الكبرى، ومن الغريب أن فيها أيضا جريدة «الجيروزاليم بوست» التى تصدر فى إسرائيل !

وقد حدث بعد ذلك أن «ريتشارد بيرل» بدأ فى نوفمبر سنة ٢٠٠١ فى تأسيس شركة لخدمات الأمن الداخلى، وكان ضمن شركائه فيها زميل له فى مجلس سياسات الدفاع هو «هنرى كيسنجر» وزير الخارجية الأسطورى من أيام «ريتشارد نيكسون» و«چيرالد فورد» (فى النصف الأول من سبعينيات القرن العشرين)، وكان «بيرل» هو الذى رشح «هنرى كيسنجر» لكى يرأس لجنة خاصة للتحقيق فى وقائع يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بما فى ذلك تحديد المسئولية، والبحث عن أسباب القصور الأمنى، وكانت تلك لجنة من خارج الكونجرس أُنشئت بعد أن اعترفت لجنته الأصلية ذات الصفة الشرعية (الدستورية) بعجزها عن مواصلة التحقيق، لأن السلطات المعنية ـ وضمنها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ـ ووكالة التحقيقات الفيدرالية ـ تمتنع عن التعاون معها وتحجب عنها الوثائق والمعلومات والشهود. وعندما أعلن الرئيس «بوش» عن ترشيح «كيسنجر» لرئاسة لجنة تحقيق (مستقلة !)، تعالت أصوات تتساءل عن طبائع العلاقات والارتباطات والمصالح، ووجد «كيسنجر» نفسه فى غِنى عن مُساءلات وتحقيقات تتعرض له ولنشاطاته وارتباطاته، ولذلك قرر أن يعتذر عن المهمة.

□

وكذلك فإن مجلس سياسات الدفاع هيئة تستحق نظرة سريعة، ففى داخل هذا المجلس سبعون رجلا وامرأة. كلهم له دور وإسهام بارز فى السياسة الأمريكية، وكلهم له مصالح طائلة فى قلاع المال والأعمال من البنوك إلى البترول إلى السلاح، وكلهم مدنيون وعسكريون أصحاب تواجد كثيف فى المؤسسات الاستراتيجية (مواقع حشد دبابات الفكر)، وكلهم له جدول أعمال ذاتى وعام تختلط فيه المنافع المباشرة بأمن الأوطان وسياساتها!

ومجلس السياسات لا يتكلم كثيرا عن أعماله، ولا ينشر شيئا من مداولاته، ولا يصدر بيانات عن توصياته، وكل ما هو متاح عن نشاطه ورقة أو ورقتان فى سجلات البنتاجون لمجرد التسجيل.

وعلى سبيل المثال فإن آخر ورقة متاحة عن اجتماعات مجلس سياسات الدفاع، تجىء على النص التالى:

مجلس سياسات الدفاع

جدول أعمال

جلسة الخميس: ٢٧ فبراير ٢٠٠٣

٩ ـ ٩,٣٠ بوفيه إفطار خفيف فى البنتاجون، غرفة الاجتماعات رقم ٨٦٩.

٩,٣٠ ـ ١٠,٣٠ مناقشة فى الدور المركزى للفضائيات

١٠,٣٥ ـ ١١,٣٥ مناقشة عن الفيش الإعلامية الشاملة

١١,٣٥ ـ ١٢,٠٠ استراحة

١٢,٠٠ ـ ١,٠٠ غداء فى القاعة الذهبية ٨٥٩ـ

١,٠٠ ـ ٢,٠٠ تقرير مخابرات عن المستجدات (!)

٢,٠٠ ـ ٣,١٥ كوريا الشمالية: تقرير معلومات

٣,١٥ ـ ٤,١٥ مناقشة (كوريا الشمالية)

٤,١٥ ـ ٤,٣٠ استراحة

٤,٣٠ ـ ٥,٣٠ إيران ـ مناقشة

٥,٣٠ ـ ٩ جلسة عمل مفتوح

اليوم التالى: الجمعة ٢٨ فبراير ٢٠٠٣

٩ ـ ٩,٣٠ بوفيه إفطار خفيف القاعة الذهبية فى البنتاجون، الغرفة رقم ٨٥٩.

٩,٣٠ ـ ١٠,١٥ تقرير مركز دراسات حفظ السلام

١٠,١٥ ـ ١١,٣٠ تقرير نائب رئيس أركان الحرب البريطانى

١١,٣٠ ـ ١٢,٣٠ مناقشات

١٢,٣٠ ـ ١,٣٠ غداء ومناقشة مفتوحة مع «تنيت باچيت» (وزير الدفاع لشئون السياسات) (القاعة الذهبية ٨٥٩).

١,٣٠ ـ ٤,٠٠ مناقشة مفتوحة

٤,٣٠ ـ ٥,٣٠ عرض من وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» ومن نائبه «بول وولفويتز».

....

....

[وفيما عُرف لاحقا عن المناقشات التى جرت ذلك اليوم بصدد الخطر الذى تمثله كوريا الشمالية، فقد تبين أن مجلس سياسات الدفاع بحث تقريرا أعده «ريتشاردسون» (حاكم تكساس الحالى والمفاوض الرئيسى فى مشكلة كوريا الشمالية) ـ ونتيجة للمداولة خرج بأن الخيار العسكرى غير وارد فى الوقت الحالى (بالنسبة لكوريا الشمالية)، كما هو الحال فى شأن العراق لثلاثة أسباب:

ـ أولها: أن حربا ضد كوريا الشمالية سوف تكون عملا عسكريا خطرا ضد قوة تملك رادعا نوويا حقيقيا، حتى وإن كان محدودا فى حجمه.

وفى حين أن العمل ضد العراق يمكن أن يكون سهلا، لأنه بلد استنزفته حرب الخليج الأولى ثمانى سنوات، وأنهكته حرب الخليج الثانية بضربة صاروخية

قاسية، ثم طوقه حصار اقتصادى ونفسى دام اثنتى عشرة سنة - فإن كوريا الشمالية ظرف مختلف إلى حد كبير.

- ثانيها: إن الجوار العراقى يساعد الخيار العسكرى الأمريكى ويجعله قابلا للتحقيق، فى حين أن الجوار الكورى الشمالى وفيه (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) لا يرغب فى ترك القوة العسكرية الأمريكية مطلقة العنان، ويفضل معالجة الشأن الإقليمى - أولا - فى إطار الإقليم وليس من خارجه، وهذا يقيد العمل الأمريكى إلى حد قد يكون مؤثرا.

- وأخيرا: فإن كوريا الشمالية - على عكس الحال فى العراق - ليست فيها جوائز اقتصادية تساوى المخاطرة.

....

....

[ومن المثير أن الوفد الكورى الشمالى الذى اجتمع مع ممثلين لوزارة الخارجية الأمريكية فى «بكين» - فى شهر مارس الماضى وبعد أقل من أسبوعين على مناقشات مجلس الدفاع - كان هو الذى أبلغ الجانب الأمريكى رسميا بأنهم بدءوا بالفعل فى تخصيب اليورانيوم، والمعنى أنهم الآن على الطريق السريع إلى أسلحة نووية، وكانت الرسالة مباشرة بما مؤداه أن الولايات المتحدة لابد لها أن تتكلم وأن تتفاوض مع كوريا الشمالية، لأنها ليست غنيمة سهلة].

....

....

□

وتتكرر اجتماعات مجلس الدفاع مرة كل شهر أو شهرين حسبما تتطلبه مسارات الحوادث، وتتلاقى وتتفاعل أفكار وتوجهات وتتداخل معها رغبات المال والسلاح والسياسة، وتُتخذ توصيات تتحول فى البيت الأبيض ووزارات الدفاع والخارجية ووكالة المخابرات المركزية إلى قرارات، بعضها يمس قضايا الحرب والسلام، وتتعرض أمم وشعوب للعواصف والأعاصير - لكن أمير الظلام وأصحابه

فى منأى عن الحساب وبعيدا عن المسئولية، يساعدهم على ذلك أن الإمبراطورية الأمريكية مشروع خاص يتقدم ويسحب الدولة وراءه، ويتصرف دائما من وراء حجاب بغير تفويض شرعى، وبدون مسئولية دستورية، وبدون رقابة أو متابعة، وهذا بالضبط ما حذر منه «أيزنهاور» أوائل الستينيات، وكذلك نقلته الأيكونوميست أخيرا، وكان التحذير السابق ولفت النظر اللاحق خدمة لروح الديمقراطية فى الولايات المتحدة، وليس - بالتأكيد - رغبة فى التشهير بها.

....

....

[وللإنصاف فإن التجربة الأمريكية حافلة بكثير يستدعى الإعجاب (ابتداءً من روح المبادرة إلى روح الحرية)، وبالتالى فإنه من مآسى التاريخ الكُبرى أن يتمكن عدد من الرجال والنساء لا يزيد عددهم عن مائة إلى مائتين - بينهم سبعون عضوا فى مجلس سياسات الدفاع - من الاستيلاء على القرار الأمريكى والاندفاع به إلى «مشروع مخيف وشبه مستحيل» فى طلب الهيمنة على العالم، بغير منافس، وإلى الأبد].

....

....

ويستحق النظر أن كل واحد أو واحدة من هؤلاء الرجال والنساء الذين استولوا على القرار الأمريكى مربوط بهذه العلاقة الثلاثية غير المقدسة للمال والسلاح والفكر، إلى درجة تكاد أن تضع نموذجا واحدا متكررا عشرات المرات:

- كل واحد منهم رئيس مجلس إدارة أو العضو المنتدب لشركة من أهم شركات السلاح أو البترول أو الاستثمار المالى، ويحصل سنويا على ما لا يقل فى المتوسط عن عشرة ملايين دولار.

- وكل واحد منهم له مقعد فى قائمة اجتماعات مجلس السياسات التابع لوزارة الدفاع، أو له صلة وثيقة به عن طريق واحدة من مؤسسات التفكير السياسى والاستراتيجى، وهى بالعشرات.

ـ وكل واحد منهم يعرف طريقه إلى الباب الدوار أمام معاقل السلطة فى الولايات المتحدة، فهو يدخل من الشركات الكبرى، أو من مؤسسات الفكر إلى أعلى مواقع الإدارة الحكومية، ليقضى مدة فى الممارسة العملية لتنفيذ القرار، ثم يعود من الباب الدوار إلى الشركة الكبيرة أو إلى مؤسسة الدراسات السياسية والاستراتيجية صاحبة النفوذ ـ وهكذا.

□

وهناك سؤال يفرض نفسه:

كيف حدث أن قلة من الرجال والنساء تمكنوا من الاستيلاء على سلطة القرار فى بلد بحجم الولايات المتحدة، وقوته، وحيويته؟ ـ وهذا سؤال سوف يتوقف التاريخ أمامه مندهشا ومدققا، وفى الغالب ـ وبدون استباق للنتائج ـ فإن ما يمكن تسميته بـ «سياسات الخوف» قد يكون الداعى والسبب، خصوصا إذا جرى قياس الحاضر الذى لم يكتمل ـ على ماضٍ تمت فصوله وانطوت صفحته.

وفى هذا الصدد فإنه يمكن استعادة ظروف الفتنة الكبرى التى كادت أن تخنق روح الحرية والإبداع فى الولايات المتحدة وقت محاكم التفتيش التى نصبها السناتور «چوزيف ماكارثى» فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية (أواخر الأربعينيات ـ أوائل الخمسينيات)، حين بدأ حملته (التى أشهرت فى التاريخ اسمه وحملت وصف المكارثية) بدعوى التصدى «للنشاط الخارج من ولائه لأمريكا»، وفى هذه الحملة راح «ماكارثى» يستدعى أمام لجنته ويحاسب ويعاقب كل من تصور أنهم جنحوا إلى اليسار فى أفكارهم، ومن ثم انحازوا للشيوعية، وأصبح نشاطهم غير أمريكى Un American أو مُعاديا للولايات المتحدة بصريح العبارة.

وقد استطاعت هذه الحملة أن تغطى الحياة السياسية والأدبية فى أمريكا بضباب كثيف ضاقت فيه مساحة الرؤية، وشاع الشك، وتعمق الخوف، فقد راح ألمع الفنانين والأدباء وأبرز نجوم المسرح والسينما وأكفأ أساتذة الجامعات فى العلوم الاجتماعية والطبيعية يتساقطون كل يوم تحت مطارق الاتهامات المرسلة يوجهها إليهم السناتور «ماكارثى» ولجنته.

ثم جاء الوقت وتخلصت الولايات المتحدة من كابوس الخوف، وراحت تلتفت وراءها وتتساءل كيف جرى ما جرى؟

وفى هذه المرة يتكرر الكابوس وإن اختلف شكله عن الكابوس السابق، كما أن نهايته يصعب رؤيتها فى الزمن القريب، ذلك أنه مع التسليم بأن قلة من الناس (فى محور المال والفكر والسلاح) خطفوا القرار السياسى للولايات المتحدة الأمريكية، فليس هناك شك فى أن هذه القلة نجحت حتى الآن فى اللعب على مشاعر كتل واسعة فى الولايات المتحدة، وبالتالى فإن هناك أغلبية أمريكية أخذتها حُمى الوطنية (المُدَّعاة)، وراحت تزهو بما تراه من حماقة القوة (المتوافرة!).

□

ومرة أخرى فإن «سياسات الخوف» تواصل فرض نفسها رغم اختلاف الظروف وبينها:

١ ـ العدو الذى عرفته الولايات المتحدة طوال النصف الثانى من القرن العشرين ـ اختفى فجأة من أمامها، مع ملاحظة أن الناس يعرفون أنفسهم بالعدو الذى يواجهونه، أكثر مما يعرفون أنفسهم بالصديق الذى يقف معهم.

والغريب فى طبائع القوى أن غياب العدو يحدث «وحشة» أكثر من وحشة يحدثها غياب الحليف.

فالقوى المعنية بالصراعات تكون قد عبأت إمكانياتها المادية، ورتبت استعدادها السياسى والمعنوى على مواجهة عدو ما ـ فإذا ما اختفى ذلك العدو فجأة فإن حالة التعبئة تظهر وكأنها فقدت توازنها، وضيعت مبرر وجودها ذاته. وفى أحوال اقتصادية واجتماعية ونفسية متداخلة كما هو الحال فى الولايات المتحدة، فإن فقدان التوازن وضياع مبرر الوجود قادر على إحداث خلخلات بعيدة الأثر ـ خطيرة فى تداعياتها.

٢ ـ وأصحاب المشروع الإمبراطورى لا يريدون شيئا من ذلك كله، بل يجدون فى هذه اللحظة بالتحديد فرصة سانحة لهم، لأن الاتحاد السوفيتى الذى سقط فى الحرب الباردة كان أقوى منافس وأخطر عدو، فإذا وقع اختفاؤه فهذه هى

اللحظة المناسبة تماما للمشروع الإمبراطورى يمسك بالقمة الدولية، ويكرس وجوده وحده عليها، ويمنع ظهور قوى أخرى تنافس أو تتحدى.

لكن المشروع الإمبراطورى يحتاج إلى استمرار التعبئة ضد «عدو» حتى تظل القدرات الأمريكية - المادية والسياسية والنفسية - على يقظتها، فلا تنفرط بغياب المنافس أو العدو، ولا يلحق بها ما يحمله الانفراط السريع من اختلالات بعيدة المدى، وعواقب وخيمة على المصالح الكبرى لأطراف المشروع الإمبراطورى الأمريكى (وغيرهم ملايين من العاملين فى مجالات المال والصناعة والبترول والسلاح والفضاء والطيران إلى آخره).

ولم يكن يحفظ اليقظة ويمسك بدرجة التعبئة إلا العودة مرة أخرى إلى «سياسات الخوف»، مع ملاحظة أن التجربة الأمريكية بطبيعتها تنشر المجتمع أفرادا متنافسين فى حالة الطمأنينة، حيث ينصرف كل منهم إلى مشروعه الخاص، لكن الخوف - وتلك مرة ثانية طبيعة التجربة - يُعيد جمع الشاردين لكى يواجهوا معا مخاوف الخطر.

٣ - وفى المرة السابقة - على عهد «الخوف الماكارثى الكبير» - كان الخطر هو الشيوعية، والآن فهناك خطر مستجد يستعيد الخوف ويسترجعه، وهو «الإرهاب الدولى» و«أسامة بن لادن» و(جماعاته الإسلامية)، و«صدام حسين» (وأسلحته للدمار الشامل).

وكان ضغط أصحاب المشروع الإمبراطورى أن هذه المخاطر المستجدة لا تقل ضراوة عن المخاطر السابقة، وكذلك علت نبرة التخويف، وهو ليس تخويفا للأمريكيين وحدهم، وإنما لغيرهم معهم، وعليه فهى ضرورة حيوية لقيام تحالف «ضد الإرهاب» لا يقل صلابة وحزما عن التحالف ضد النازية والشيوعية.

....

....

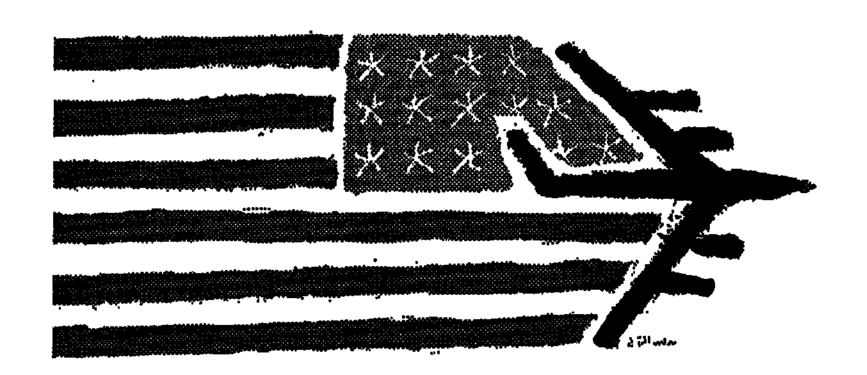
[وعندما انقضت صواعق النار على نيويورك وواشنطن، فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فإن ذلك الحدث المروع جاء هدية من السماء (وربما من غيرها) إلى

المتشوقين للخوف والتخويف، وظنهم أنها الفرصة المناسبة لاستبقاء بل وتكثيف التعبئة الداخلية (المادية والسياسية والنفسية) - وللمحافظة على التحالف الدولى، وفى التقدم بما يكفى من الذرائع الأخلاقية على طريق التوسع والتعزيز الإمبراطورى. وكانت صيحة أطراف المشروع الإمبراطورى (الصناعى - العسكرى - والفكرى) - أن الخطر هناك فى الشرق الأوسط، وفى العالم العربى وعلى أطرافه، وليس أمام الولايات المتحدة غير أن تواجه وأن تنتصر.

وبدأت الحرب على أفغانستان، بدعوى ضرب قواعد الإرهاب العالمى، ثم توجهت الأسلحة إلى العراق بدعوى نزع أسلحة الدمار الشامل.

واشتعلت حرب فى أفغانستان غريبة، وتلتها حرب فى العراق أغرب!

ساسة وجنرالات بين واشنطن وبغداد !





أولا: نظرية الاستيلاء بـ نصف حرب على العراق!

عندما وَصَلْت إلى لندن ـ عائدا من الولايات المتحدة أواخر شهر مايو الماضى ـ كان أول ما سمعته فى العاصمة البريطانية رواية بالتفصيل عن اتصالات جرت ـ وتجرى ـ وقتها بين قصر باكنجهام (مقر الملكة) ـ وبين رقم ١٠ داونتج ستريت (مقر رئيس الوزراء) ـ وكانت النبرة فى هذه الاتصالات مختلفة عن المعتاد بين المؤسستين، لأنه كان نقاشا بين طرفين، كلٌّ منهما له وجهة نظر تعبر عن ضروراته، لكن كلا منهما يعرف لنفسه حدودا لا ينبغى ـ أو لا يصح ـ تجاوزها!

كان موضوع الاتصالات أن رئاسة الوزارة ـ احتفالا بنهاية الحرب على العراق ـ تقترح إقامة عرض عسكرى يرمز إلى معنى النصر، وكان رد القصر أن الملكة لا تحبذ إجراء استعراض نصر، وإنما تفضل إقامة صلاة شكر!

كانت الملكة ـ فيما يظهر ـ تدرك حساسية الظروف، كما تحفظ عن ظهر قلب حجم السلطة التى تركتها لها تطورات التاريخ الدستورى البريطانى، وما استقر بعدها من أصول وتقاليد تركت للجالس على العرش حقا واحدا لا يملك غيره، وهو «حق النصيحة أو القبول» (Advice and Consent)، وقد مارست الملكة حقها وتركت الباقى للمستشارين فى المؤسستين يتوافقون على قرار يقتنع به رئيس الوزراء وتقبل به الملكة وذلك ما حدث (وزيادة)، لأن رئيس الوزراء رأى فى النهاية أن يؤجل الاحتفالات سواء فى ذلك استعراض النصر ـ أو صلاة الشكر.

وكذلك توقفت الاتصالات بين الوزارة والقصر فى هذا الموضوع، وطويت الملفات، لكن الحجج والآراء التى طُرحت خلال تلك المناقشات تساوى أن تُستعاد لأن لها قيمة موضوعية فى حد ذاتها!

وفيما سمعت ـ فإن النقاش بين المؤسستين الكبيرتين فى بريطانيا جرى داخل إطار مضبوط ومحكوم.

....

....

O عرض مستشارو رئاسة الوزراء فكرة العرض العسكرى احتفالا بالنصر فى العراق.

....

....

[ورد مستشارو القصر:

- إن هذه الحرب على العراق كانت حربا من «طراز معين» لأن «الأمة البريطانية» انقسمت بسببها، ففى حين كان هناك مؤيدون لها بالموافقة (كما تبدى فى حصول الوزارة على تفويض من أغلبية فى مجلس العموم تخولها التصرف كما ترى مناسبا) - فإن كتلا ضخمة من الرأى العام البريطانى وقفت ضدها بالمعارضة (كما تبدى من أصوات عالية عبرت عن نفسها فى مجلس العموم وشارك فيها عدد كبير من نواب حزب العمال، إلى جانب خلافات فى مجلس الوزراء ذاته خرجت علنا إلى الناس، وأدت إلى استقالات أو تهديد باستقالات من قيادة الحزب ومن أقطاب الوزارة، ووقع ذلك كله على خلفية مظاهرات كثيفة وحاشدة لم تهدأ حركتها فى لندن وغيرها من المدن البريطانية).

....

....

O وعرض مستشارو رئاسة الوزارة بأن هناك الآن فى بعض قطاعات الصحافة وفى الأحزاب البريطانية عملية تشكيك فى الذرائع الأخلاقية والقانونية التى تأسس عليها التدخل العسكرى البريطانى فى العراق، ومن شأن ذلك أن يؤثر على معنويات القوات التى نفذت أوامر صدرت إليها من سلطة شرعية، فإذا عادت القوات البريطانية إلى وطنها فى أجواء صمت (لا يمكن إلا أن يكون ثقيلا!) فإن ذلك قد

يعطى إشارة خاطئة إلى أطراف فى الداخل تتوهم أن المملكة المتحدة تستطيع حفظ مصالحها فى العالم بالسلبية أو بالاعتماد والتواكل على الظروف وعلى الآخرين.

....

....

ورد مستشارو القصر:

- إن الوزارة هى التى تملك السلطة اللازمة لكل قرار سياسى، لكن المشكلة أنه حين تتصل القرارات بأمور تخص القوات المسلحة فإن الملكة وهى قائدها الأعلى (ولو بالرمز)، سوف تجد نفسها فى موقف صعب لأنها حينئذ مضطرة للمشاركة، ومعنى ذلك أن الاحتفال سوف يصبح مناسبة وطنية كُبرى، والخشية أن ذلك قد يثير - على نحو أشد - انقسامات ما قبل الحرب وذلك يضع القوات - ويضع الملكة - ويضع احتفال النصر ذاته - وسط جدل سياسى لا داعى له.

وفكرة صلاة الشكر التى طرحها القصر (بدلا من استعراض النصر) تحتضن القوات العائدة من العراق - وتكسر الصمت - دون أن تستفز الجدل!.

....

....

○ وعرض مستشارو رئاسة الوزراء أن المسألة لها بُعْد خارجى يتصل بالرأى العام الدولى، لأن بلدانا كثيرة - تهتم بما يجرى وتتابعه - سوف تلتفت إلى الطريقة التى تتصرف بها بريطانيا وهل تبدو واثقة من سياساتها؟ - أم أن الوساوس تعتريها، ولهذا فإن فكرة العرض العسكرى بالنصر تبين للجميع أن بريطانيا كانت تعرف ما تفعل، وأنها قامت به متحملة لكامل مسئوليته.

....

....

ورد مستشارو القصر:

-إن تجنب الإلحاح على ما كان قبل الحرب مسألة تساوى إطالة التفكير، لأنه من الأفضل ترك ما جرى قبل الحرب لظروفه دون استعادة لأجواء الانقسام فيه والاستقطاب.

ومن المناسب النظر فى بعض الاعتبارات:

-إن الحرب على العراق جاءت وسط أجواء تضاربت فيها المواقف داخل الأمم المتحدة، فقد كانت هناك أغلبية محققة فى مجلس الأمن رأت أن القرار ١٤٤١ لا يخول للولايات المتحدة والمملكة المتحدة سلطة شن الحرب على العراق دون قرار جديد من المجلس، ومع أن «الحلفاء» حاولوا الحصول على مثل هذا القرار فإنهم لم يوفقوا، وقرروا شن الحرب على مسئوليتهم، وبعدها حاولوا سد النقص وترميم صورة الشرعية الدولية.

-إن الانقسام الذى ظهر فى «الأمة البريطانية» وفى «مجلس الأمن» بشأن هذه الحرب - رافقه تردد دولى إزاء الحرب على العراق بصرف النظر عن النظام الحاكم فى ذلك البلد، وكان هناك نوع من الإلحاح الواسع على أفضلية عودة المفتشين الدوليين برئاسة «هانز بليكس» إلى العراق، لكن قرار مجلس الأمن تعطل لأسباب مختلفة - مع أن قضية الحرب والسلام تحتاج فى نظر الرأى العام العالمى إلى ضمانات وقيود تفرض على السلاح أن يكون منطقيا (حتى ولو لم يكن عادلا!).

....

....

○ وعرض مستشارو رئاسة الوزارة:

-أنه بصرف النظر عن الانقسامات التى سبقت، فإن الحرب وقعت بالفعل وسقط فى معاركها جنود بريطانيون تحت العلم البريطانى، ورغم أن عدد الضحايا البريطانيين فى الحرب محدود فإن القوات قبلت مخاطرة الدم دفاعا عن المصالح البريطانية، والاحتفال بإقامة عرض عسكرى للنصر - فيما إذا استقر الرأى على ذلك - موجه إلى تكريم هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم وليس موجها إلى الملابسات

السياسية لقرار الحرب، فالتكريم مطلوب للتضحية حتى وإن احتدم الخلاف على الدواعى.

- إن العلاقات الخاصة بين بريطانيا وبين الولايات المتحدة الأمريكية - وهى حقيقة تاريخية إلى جانب كونها ضرورة وطنية (!) - تفرض على حكومة صاحبة الجلالة أن لا تترك الحليف الأمريكى وحده فى مواجهة قوى فى مجلس الأمن تعارضه، بدافع من مصالحها الضيقة، أو من رغبة لديها فى تحجيم نفوذه والتصدى له، وكلا السببين لابد أن يدفع بريطانيا أكثر إلى مساندة الولايات المتحدة الأمريكية.

- إن الولايات المتحدة - منفردة - تملك القوة التى تمكنها من التصرف فى الأزمة التى نشبت فى العراق، بصرف النظر عما إذا كانت بريطانيا إلى جانبها أو بعيدة عنها، مع العلم أن التصرف الأمريكى هذه المرة يجيء فى منطقة شديدة الأهمية بالنسبة لبريطانيا سواء من ناحية المصالح الإستراتيجية والاقتصادية أو من ناحية النفوذ السياسى - وهى منطقة الخليج.

....

....

ورد مستشارو القصر:

- أن هناك تقديرا كاملا للأسباب التى أوردها مستشارو رئاسة الوزارة، بمعنى أنه كان هناك بالفعل قرار بريطانى بالمشاركة فى الحرب جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هناك على الأرض ضحايا بريطانيون أعطوا حياتهم تحت العلم البريطانى، ولذلك فإن الاقتراح الذى قدمه القصر بإقامة صلاة شكر يمكن اعتباره احتفالا لائقا يغطى كافة الاعتبارات، مع أفضلية اقتصار الاستعراضات العسكرية على ما يمكن اعتباره - بالإجماع - قضايا كبرى وعلامات بارزة فى التاريخ البريطانى!.

....

....

[وفيما بعد تفجر هذا النقاش ساخنا وملتهبا فى العاصمة البريطانية - وقد وصل الآن إلى حد تهديد مركز «تونى بلير»، بما فى ذلك دوره فى التاريخ (وكان بحسب ما نقل عنه يعلق جزءا كبيرا منه على الحرب ضد العراق)].

....

....

وبصرف النظر عن ذلك النقاش سواء فى مرحلة حصره بين القصر ورئاسة الوزراء - أو فى مرحلة انفلاته إلى ساحة الحياة العامة الواسعة فى بريطانيا داخل البرلمان وخارجه، فإن هناك شبه اتفاق على أن ذلك الذى جرى فى العراق كان عملية من «طراز معين» يصعب الاحتفال بعدها بنصر، لأنها عملية يصعب من الأصل وصفها بـ: حرب.

□

وكان ذلك صحيحا إلى أقصى الحدود، وأول الأسباب أن ذلك الذى جرى فى العراق - وبرغم حركة الجيوش والأساطيل، وبرغم الرعد والبرق أثناء الضرب والقصف - لم يكن «حربا» بالمعنى المعروف والمتفق عليه، بل لعله كان أقرب إلى عملية «إغارة» قامت بها «مجموعة مصالح» سبقت القوة الإمبراطورية للولايات المتحدة وسحبتها وراءها إلى ميادين قتل بدون تهديد مُحْتَمل أو حقيقى لأمن الولايات المتحدة، وبدون ذرائع قانونية وأخلاقية مقبولة - بل وفى غيبة الضوابط والموازين المؤسسة للحرية الأمريكية.

....

....

[وهذه نقطة مبدئية بصرف النظر عن كل ما يوجه للنظام السابق فى العراق، ويُعاب عليه! - لأن حساب ذلك من أوله إلى آخره لم يدخل فى دواعى القوة الإمبراطورية الأمريكية عندما قررت الانقضاض على العراق، ولم يكن فى حساب التقدير الأمريكى ما يساوى المخاطرة من أجله بحياة جندى واحد].

....

....

والحقيقة أن وصف «الإغارة» هو الأقرب إلى الصحة، مع العلم بأن تعبير «الإغارة» كان فى يوم من الأيام فعلا عسكريا، لكنه الآن تعبير تعددت استخداماته خارج القاموس العسكرى، ولعله شاع على نحو ملحوظ فى أسلوب عمل الشركات الدولية الكُبرى العابرة للقارات والمحيطات فى مواجهة عناصر المنافسة أو عناصر المضايقة التى تعترض طريقها فى السوق، ومن ثم يكون عليها «ترتيب الأمور» معها ـ بقدر ما تتمكن.

....

....

[وفى تقدير العارفين وخبرتهم أن الشركات الدولية الكبرى تقسم منافسيها إلى ثلاث درجات:

ـ منافسين أقوياء: وهؤلاء يستحسن التوصل معهم إلى اتفاق يقسم بينهم احتكار سوق معينة (وذلك ما فعلته شركات البترول الكبرى فى العالم، خصوصا تلك المجموعة التى تسمى «الأخوات السبعة» The Seven Sisters حسب عنوان الكتاب الذى وضعه الصحفى البريطانى الشهير «أنتونى سمبسون».

ـ ومنافسين أقل قوة: وهؤلاء يصلح معهم أسلوب «الاستيلاء الودى»، أى إغراءهم بالبيع والاندماج وفق شروط متفق عليها تخفف أعباءهم وتساعد على زيادة أرباحهم (ونموذج ذلك ما نَجَمَ عن دمج شركة «تايم» مع شركة «سى إن إن» مع شركة «وارنر» ـ داخل إطار مجموعة «أمريكا أون لاين»).

ـ ومنافسين ضعفاء: يغامرون بمضاربات يأس تؤدى إلى إرباك السوق وإقلاق الوكلاء واعتراض سلاسة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها، وهؤلاء لابد من إزاحتهم (وذلك ما فعلته مثلا شركة «آى بى إم» للحاسبات الإلكترونية مع منافسين دخلوا السوق بغير موارد تسندهم، معتمدين على منطق المضاربة والمغامرة)،

والأسلوب الأمثل لمواجهة هذا النوع من المنافسين هو «الاستيلاء العدوانى» عليهم (وليس «الاستيلاء الودى»)].

....

....

[وفى تقدير العارفين وخبرتهم - أيضا - أن «الاستيلاء العدائى» هو بذاته أسلوب «الإغارة» وهو فى ميدان المصالح والمنافع - إجراءات كيدية، برعت فيها الشركات العملاقة وأتقنت ممارستها.

وبصفة عامة فإن «الاستيلاء العدائى» على منافسين صغار أو مزعجين، ميدان مفتوح للرماية الحرة.

- فهناك مثلا حصار هؤلاء المنافسين فى السوق، وتضييق الخناق على المتعاملين معهم: وكلائهم أو زبائنهم.

- وهناك مثلا نشر الإساءات إلى مستوى منتجاتهم من سلع أو خدمات، وإظهار قصورها إزاء السعر الذى يُدفع فيها.

- وهناك مثلا تشويه سمعتهم بنسبة الغش فى المواصفات إلى ما ينتجونه من سلع وخدمات (وقد وصل الأمر أحيانا ببعض شركات المشروبات الكُبرى إلى وضع حشرات فى زجاجات مشروب منافس، ثم ترتيب ضبط زجاجة منها - ينكشف أمرها بوسيلة من الوسائل وتكون الفضيحة أمام جمهور المستهلكين).

- وهناك مثلا الضغط على شركائهم (إن وجدوا) - واستمالة محاميهم الموكّلين بالدفاع عنهم - وإغراء موظفيهم بإفشاء أسرارهم وكشف أوراقهم.

- وهناك مثلا الدخول معهم - مباشرة أو بالوساطة - فى منازعات قضائية أو غير قضائية تشغلهم وتستغرق جهدهم وأعصابهم، وتستنفد صبر المحامين والقضاة - والمحلفين أيضا.

- وهناك مثلا حصارهم فى السوق عن طريق البنوك لتشتد الضائقة وتخنق.

- وهناك فى النهاية وكحل أخير استخدام أسلحة عمل مباشر فيها تدبير

الإضرابات، والتحريض الخفى على تصرفات خشنة يتدخل فيها مثيرو الشغب والبوليس - حتى تصبح الحياة الطبيعية من شبه المستحيلات!

والمهم فى هذا كله - وفى شأن الضعفاء غير المؤهلين للشراكة (أو المتوسطين غير القابلين بفكرة «الاستيلاء الودى») - هو «الإغارة» بقصد الإزاحة إلى الحافة: إما الاستسلام - أو الإفلاس - أو ما هو أسوأ!].

....

....

□

وفى السياق العام لإزاحة الضعفاء فإن أسلوب «الاستيلاء غير الودى» أو أسلوب «الإغارة» - والذى بدأ عسكريا ثم شاع ماليا، ثم مورس بواسطة الشركات العملاقة - وصل بعد رحلة من التجارب إلى مؤسسات التفكير السياسى والإستراتيچى التى أصبحت مقرا لصنع القرار الأمريكى، وقامت هذه المؤسسات على فلسفته وتطوير استخداماته لحساب التحالف الثلاثى المنشئ لهذه المؤسسات (المال والفكر والسلاح).

وفى هذا الإطار فإن المجموعة الإمبراطورية الجديدة - التى قام عليها رجال من أمثال «ريتشارد تشينى» (نائب الرئيس الحالى)، و«دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع)، و«ريتشارد بيرل» (رئيس مجلس سياسات الدفاع)، و«بول وولفويتز» (مساعد وزير الدفاع)، وآخرين غيرهم - أخذت هذا الأسلوب وطبقته على أوسع وأكفأ نطاق، ابتداءً من الاستيلاء على نتائج الانتخابات الرئاسية - ثم الاستيلاء على الإدارة الجمهورية التى دخلت البيت الأبيض باعتبار هذه النتائج، ثم الاستيلاء على سلطة القرار فى البيت الأبيض - ثم محاولة الاستيلاء على القرن الحادى والعشرين كله.

□

ومع بداية هذا القرن الحادى والعشرين بدا ظاهرا أن المجموعة الإمبراطورية التى استولت على الرئاسة - والإدارة - والبيت الأبيض - فى عجلة من أمرها، مقتنعة بأنها إذا لم تستطع الإمساك بالفرصة السانحة بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط

الاتحاد السوفيتى، كى تحول هذه الفرصة إلى حقيقة حياة وبداهة أمر واقع - فإن الظروف قد تتغير ويظهر منافسون جُدد للولايات المتحدة (خصوصا فى أوروبا وآسيا).

- وكان إحساس هذه المجموعة الإمبراطورية الجديدة أن القوة الأمريكية الناعمة (على حد تعبير «چوزيف ناى» أستاذ جامعة هارڤارد الشهير، وهو يقصد به تأثير أسلوب الحياة الأمريكية وقيم الحرية الأمريكية) - لم تعد قادرة على أداء دورها فى القرن الجديد (كما فعلت فترة ما بين الحربين العالميتين فى النصف الأول من القرن العشرين).

- وكذلك فإن هذه المجموعة الإمبراطورية أصبحت مقتنعة بأن القوة الخفية للولايات المتحدة - متمثلة فى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأخواتها - لم تعد كافية - الآن - للإمساك بفرصة هذه اللحظة، لأن العمل السرى بطبيعته يحتاج إلى وقت، ويحتاج إلى صبر، وذلك كله ليس متاحا من وجهة نظر المجموعة الإمبراطورية الجديدة.

وفى المحصلة فإن هذه المجموعة الإمبراطورية توصلت إلى أن تنفيذ مشروعها للقرن الحادى والعشرين يحتاج - حتما - إلى القوة الخشنة للولايات المتحدة - أى سلاح العنف!

وبطبيعة التكوين والثقافة والتجربة فإن هذه المجموعة الإمبراطورية الجديدة كانت تعرف ما فيه الكفاية عن أساليب «الاستيلاء العدائى» (خلافا للاستيلاء الودي) على المنافسين، وبثقافة التجربة والدرس فقد خطر لها أن هذا الأسلوب يمكن نقله من مجال الشركات العملاقة إلى مجال القوى العظمى.

وكذلك كان مطلب «الاستيلاء» بأسلوب «الإغارة» حلا طرح نفسه للعمل فى الشرق الأوسط وهو المنطقة التى اعتبرتها المجموعة الإمبراطورية الجديدة (وربما كل مشروع إمبراطوري) سوقا أهم - وسلعة أغلى - وموقعا فاتحا لكل الطرق، وكان الإغراء الأكبر أن العراق فى وسط تلك المنطقة يلوح هدفا جاهزا مكشوفا وسهلا.

....

....

- وكذلك تقرر تجربة عملية «الاستيلاء غير الودى» - بأسلوب الإغارة - على العراق، وكان ذلك ما جرى بالفعل:

- ولم يكن أسلوب «الإغارة» حربا مسلحة كاملة بتقاليد الحروب المسلحة المعروفة فى التاريخ.

- ولم يكن مؤامرة بالمعنى التقليدى للمؤامرة (كما فعل أطراف العدوان الثلاثى فى السويس سنة ١٩٥٦، حين وقعوا اتفاقا مكتوبا على شكل معاهدة تواطئوا فيها سرا على تدبير هجومهم الثلاثى على مصر فى أعقاب تأميم قناة السويس).

- ولم يكن حملة نفسية وضغطا على الأعصاب تقنع الآخرين بأن يبتعدوا عن الطريق ويقعدوا على أرصفته.

وإنما كان - حتى باستقراء النقاش الذى دار بين مستشارى قصر باكنجهام وبين مستشارى رئاسة الوزارة فى بريطانيا - عنفا من نوع معين - غارة على العراق لا تتصاعد إلى مستوى الحرب الشاملة، ولا تقتصر على محاولة القتل المباشر!

كانت الولايات المتحدة الأمريكية طوال حقبة التسعينيات من القرن العشرين تتصور أن النظام فى العراق سوف يقع يقينا نتيجة لذلك الوهن الذى أصابه بعد حرب ثمانى سنوات مع إيران، ومن ذلك الجرح الغائر الذى أصابه من ضربة تحالف دولى واسع نجحت الولايات المتحدة فى حشده سنة ١٩٩٠، مستغلة خطأ فادحا وقع فيه ذلك النظام حين قرر دخول الكويت، متجاوزا خطوطا دولية حمراء غير قابلة للمساومة.

وحين لم يكف الوهن - ولم يكف الجرح - فى إسقاط النظام، فإن السياسة الأمريكية اعتمدت سياسة الخنق البطيء عن طريق أقسى حصار اقتصادى ونفسى ومعنوى وإنسانى فى التاريخ، وبالتوازى مع الحصار الاقتصادى تم فرض حصار سياسى شديد الصرامة، حتى أصبح العراق فى عُزْلة موحشة عن عالمه.

□

لكن النظام برغم ذلك ظل يقاوم (كما يفعل منافس محلى يائس أمام شركة عملاقة تطلب السيطرة على السوق)، وكان الأخطر من المقاومة السلبية أن النظام فى بغداد راح يحاول التملص من الحصار الشامل، وبالفعل فإنه جازف (فى السوق) بتصرفات، بدت نوعا من التحدى المباشر للشركة الأمريكية العملاقة:

١ - راح يوظف أسطولا جرارا من الشاحنات والناقلات فى تهريب كميات هائلة من النفط (قاربت ٢ مليون برميل يوميا) وجدت طريقها إلى تركيا شمالا، وإلى الأردن وسوريا غربا، وإلى الخليج جنوبا - أى أن ثغرة فُتحت فى الحصار.

(ومعنى ذلك أن النظام فى العراق يستطيع أن يلتقط أنفاسه).

٢ - ثم راح ذلك النظام يلفت الأنظار - بكفاءة - إلى المأساة المروعة التى يتعرض لها شعب العراق بسبب قسوة وصرامة الحصار المفروض عليه، واستطاعت قضية معاناة الشعب العراقى - وكانت مرئية ظاهرة أمام العرب والعالم - أن تخلق طاقة من التعاطف الهائل، وكان هذا التعاطف هو الذى فرض على الأمم المتحدة إيجاد وسيلة للتوفيق بين القسوة الأمريكية على العراق وبين التعاطف الواسع مع شعبه، وكانت النتيجة برنامج النفط من أجل الغذاء، الذى يسمح للنظام فى العراق بتصدير نصيب من نفطه تحت إشراف الأمم المتحدة، واستخدام العائد فى استيراد سلع ضرورية لا يصح أن تخضع لحصار.

(ومعنى ذلك أن النظام فى العراق أقدر على الصبر).

٣ - ثم راح النظام فى العراق يستعمل (وبذكاء) برنامج النفط من أجل الغذاء فى إنشاء شبكة مصالح عربية ودولية، وحدث بالفعل أن دولا غربية وشرقية وعربية كثيرة تسابقت إلى اتفاقيات مع العراق طبقا لبرنامج النفط من أجل الغذاء (كما يحدث الآن من سباق نحو سلطة احتلال العراق فى طلب نصيب من عقود إعادة إعمار العراق!!).

ونتيجة لشبكة المصالح الدولية والعربية التى قامت على استغلال برنامج النفط مقابل الغذاء، فإن النظام فى العراق جعل من ذلك البرنامج أداة تأثير سياسى، يساعد التأثير العاطفى، ومن ثم يخلق مناخا عاما مواتيا.

(ومعنى ذلك أن النظام فى العراق يكسب أرضا).

٤ ـ ثم راح النظام يمنح عقودا مستقبلية، يوزع بها اتفاقيات إنتاج ونقل وتكرير ملايين من براميل النفط يوميا ـ على منافسين كبار للولايات المتحدة (روسيا ـ فرنسا ـ ألمانيا وغيرها).

(ومعنى ذلك أن النظام فى العراق يهيئ لعلاقات دولية متجددة ومفيدة).

٥ ـ ثم راح النظام أخيرا يعلن وينفذ إعلانه ـ بأنه لن يبيع إنتاجه من النفط «بالدولار»، وإنما «باليورو»، وهو وعاء العملة الدولية الوحيدة الذى يقدر يوما (فى المستقبل) على الوقوف أمام «وعاء الدولار»، الذى يجتذب الآن معظم المدخرات ومعظم الاستثمارات الدولية، ويجعلها ـ بمجرد وجودها فى وعاء الدولار ـ بمثابة قروض للاقتصاد الأمريكى دون فوائد!

(ومعنى ذلك أن العراق ينتقل من الدفاع إلى درجة من المبادرة).

وبدت هذه التصرفات فى مجملها وكأن المنافس (المحلى) وهو المطلوب إزاحته ـ يعلن يوما بعد يوم أنه مازال يملك مجالا للمناورة يضيف إلى قدرته على الشغب السياسى (من وجهة نظر أمريكية).

وزادت على ذلك ظاهرتان:

ـ أن النبرة الإسلامية للنظام فى العراق ارتفعت وسط عالم عربى نزلت فيه الأعلام القومية وتراجعت الأفكار الوطنية، وبدا أن حصون الدين هى المعقل الأخير للمقاومة.

ـ ثم إن النظام فى رغبته لاستثارة المشاعر القومية والوطنية ـ أخذ قضية الأمن العربى وراح يطلق أكثر النداءات تشددا فى العداء ضد إسرائيل فى أجواء تعثرت فيها مسيرة السلام أو ما سُمى كذلك.

ومعنى ذلك أن النظام العراقى (منافس محلي) ـ مازال يعاند ويكابر، ومازال يجد الفرص ويفتح الثغرات ويمد الجسور (عاطفية وسياسية واقتصادية)، حتى يزيد من قدرته على البقاء (وقد بقى فعلا حتى شهد انقضاء رئاستين أمريكيتين هما

رئاسة «بوش» (الأب) – ثم رئاسة «بيل كلينتون» لمدتين (من ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٠)، مع إحساس يلح على واشنطن بأن النظام العراقى يستطيع أن يبقى حتى يرى نهاية رئاسة «بوش» (الابن).

ولم تكن المجموعة الإمبراطورية الجديدة مستعدة للانتظار، وفى تصميمها أن الوقت قد جاء لعملية «الاستيلاء غير الودى» (العدائي) ـ على العراق، والإغارة عليه بالقوة الخشنة ـ وبالعنف ـ وبالنار، حتى وإن جرى ذلك فى منطقة هى بالطبيعة مخزن لهب!

....

....

كان ذلك واضحا قبل ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١.

وبعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ـ فإن المجموعة الإمبراطورية الجديدة فقدت شهية مواصلة حرب ضد الإرهاب اندفعت إليها بعد حوادث نيويورك وواشنطن، فقد اكتشفت أن العدو الذى استهدفته على عجل وهو تنظيم القاعدة موجود فى بلد ليست فيه أهداف تستحق الضرب بالصواريخ (أفغانستان)، ولم يعد هناك كذلك ـ أيضا ـ وقت لتحالفات دولية أوسع ضد الإرهاب الدولى حيث كان. وقبل هذا وبعده فإنها لم تعد تملك الأعصاب التى تساعدها على الوقوف ساكتة فى انتظار عمل ترتبه أجهزة العمل الخفى للسياسة الأمريكية (مثل وكالة المخابرات المركزية).

ومعنى ذلك أن قوة السلاح الأمريكى ـ هنا والآن ـ وبأسلوب «الإغارة» (وربما بزيادة محسوبة فوقه) ـ عليها الدور الآن ـ والمسئولية على عاتقها، خصوصا أن مجمل الظروف الإقليمية والعالمية لا تقتضى حربا كاملة شاملة.

وفى هذه اللحظة ـ ومع الحاجة الضرورية إلى «شيء من الحرب» (نصف حرب) ـ ظهر عنصر جديد فى التأثير على القرار فى واشنطن، وهو القوات المسلحة الأمريكية، فهى المطالبة أو المكلفة باختصاص السلاح فى أى مهمة، حتى ولو

كانت مجرد إغارة تستخدم قوة النيران - أى شيء من الحرب - «نصف حرب» على الأكثر! - وهنا كان دخول القوات المسلحة فى حد ذاته مسألة معقدة لها حسابات عويصة!

□

ثانيا: المؤسسة العسكرية الأمريكية

ومن الملاحظ أن كثيرين فى العالم وفى الولايات المتحدة ذاتها لا يفكرون بالقدر اللازم فى الدور الذى تقوم به المؤسسة العسكرية الأمريكية، وفى العادة فإن المراقبين فى الداخل والخارج تأخذهم حيوية التفاعلات السياسية ما بين البيت الأبيض والكونجرس، وما بين الإدارة - جمهورية أو ديمقراطية - وبين الإعلام مكتوبا أو مسموعا أو مرئيا - لكن أحدا لا يشغل نفسه كثيرا بدور المؤسسة العسكرية فى عملية صنع وصياغة القرار السياسى الأمريكى، خصوصا عندما يكون فيه للسلاح دور.

وعلى وجه اليقين فإن الولايات المتحدة ليست بلدا محكوما بالعسكريين، بل العكس فإنها البلد الأكثر تقدما نحو الحرية والديمقراطية، لكن ذلك لا يمنع - بل لعله يدفع - إلى دور رئيسى للمؤسسة العسكرية، ففى فلسفة الحرية أن القانون عمادها، وفى فكرة القانون أن احترامه مرهون بسلطة تفرض طاعته، وهنا يجيء دور القوة كملاذ أخير للحرية وللقانون معا (وفى الشأن الداخلى كما فى الشأن الخارجي).

○ وبدون زيادة فى التفاصيل لا يحتاج إليها الموضوع هذه اللحظة، فإن التجربة التاريخية لنشأة وقيام الدولة الأمريكية اقتضت بناء قوات مسلحة قادرة على ضبط جموح جماعات المهاجرين والمغامرين والباحثين عن الثروة بأى وسيلة، والمدججين بالسلاح فى كل وقت - ثم إن هذه القوات المسلحة كان لابد لها من طاقة نيران تتفوق بشدة على كل ما لدى عناصر المجتمع الأمريكى المتسابقة والمتزاحمة والمتصارعة فى ظروف تأسيس الدولة. ومعنى ذلك أن الولايات الناشئة فى القارة الواسعة

احتاجت إلى الجيوش منذ لحظة الخلق الأولى (وليس كما حدث فى مجتمعات تقليدية حيث تأخرت نشأة الجيوش النظامية لأن حفظ الأمن وكفالة الحق كان موكولا إلى رؤساء العائلات والقبائل، وإلى أمراء الإقطاع والملوك، حتى نشأت «الدولة» الحديثة وأصبح لها جيش محترف)، أى أن ما استغرق قرونا فى أوروبا ـ تحقق خلال عقود فى أمريكا بحكم الظروف والضرورات.

O وحين قامت حركة الاستقلال الأمريكى وتحولت إلى واحدة من أهم ثورات التحرر فى العالم وأوسعها تأثيرا، فإن قيادة هذه الثورة كانت بالضرورة للچنرال «چورج واشنطن» الذى يعتبر حتى اليوم ـ وإلى الأبد ـ بطل الاستقلال الأمريكى، وأول رئيس للجمهورية فى الولايات المتحدة.

وبعد الاستقلال فإن المخاطر على الولايات المتحدة لم تتوقف، لأن القوى الأوروبية الكُبرى كانت لاتزال على أرض القارة الأمريكية تحاول استرداد نفوذها واستعادة غنائمها، وكان ذلك نذيرا يفرض على الدولة الأمريكية المستقلة حديثا أن تأخذ حذرها وراء قوات مسلحة تحمى استقلالها الوليد، (وقد وصلت التهديدات إلى حد أن الجيش البريطانى كر فجأة واحتل واشنطن سنة ١٨١٢ ـ أى بعد الاستقلال بقرابة عشرين سنة !).

O وحين بدا ـ مع منتصف القرن التاسع عشر ـ أن آمال المستقبل تفرض وحدة الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية ضمن إطار دولة واحدة قوية تقدر على مواجهة أزمنة وعصور متغيرة، فإن الولايات المتحدة عاشت تجربة الحرب الأهلية بكل آلامها ومراراتها وعذاباتها، وتلك تجربة أشد عمقا وأقسى فى التأثير على غرائز وضمائر البشر! وكانت الحرب الأهلية الأمريكية بين جيشين: شمالى وجنوبى، وأصبح قادتها على الناحيتين أساطير فى التاريخ الأمريكى (الچنرال «لى» والچنرال «جرانت» وغيرهما)، وحتى هذه اللحظة فإن تجربة الحرب الأهلية ومحنة الاقتتال الداخلى لفرض وحدة البلد ـ مازالت ذكرى حية وقصة عظيمة (ألهمت المسرح والسينما بآلاف الأعمال والروائع).

O وكان كبار العسكريين الأمريكيين (من البحرية خصوصا) هم الذين حرضوا على إستراتيچية الذهاب إلى خط الماء الآخر، أى أنه إذا كان الآباء

المؤسسون للدولة قد اعتبروا أن الأمن الأمريكى هو عرض القارة من خط الماء إلى خط الماء (من شاطئ الأطلنطى إلى شاطئ الباسيفيكي) ـ فإن الضرورات الآن ـ أواخر القرن التاسع عشر ـ تقتضى الخروج عبر المحيط، لأن الدفاع عن البيت عند بابه ـ قِصَر نظر، فالقوى تدافع عن نفسها هناك عند شواطئ الآخرين قبل أن يعبروا البحر وليس عند شواطئها، وهكذا جرى خروج الأسطول الأمريكى (جنود البحرية) إلى جزر «هاواى»، ثم إلى «الفيلبين» (والالتفاف حول اليابان للحصول على مستعمرة تثبت وجودا أمريكيا على شاطئ بحر الصين قرب «شانغهاى» مثلها مثل القوى الأوروبية الكُبرى فى ذلك الوقت) ـ وجرى نفس الشيء فى المحيط الأطلسى فقد وصل الأسطول الأمريكى مبكرا واحتل جزر وسط المحيط ووصل إلى شواطئ المغرب مطلا على البحر الأبيض (حتى مر على شواطئ ليبيا وأطل على شواطئ مصر).

○ ثم أعقب ذلك أن الجيوش الأمريكية شاركت على نحو كثيف فى حربين عالميتين (وقعتا فى النصف الأول من القرن العشرين)، وكانت تلك صراعات حياة أو موت بين الإمبراطوريات الأوروبية القديمة والمستجدة ـ وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فى النهاية وارثا وحيدا لأملاك وأحلام الجميع.

ولما كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت بالسلاح النووى الذى سبقت إليه واستعملته الولايات المتحدة ـ فإن هذه القوة الجديدة أخذت أمر العالم ومستقبله فى يدها، وجعلت مصائره مرهونة بسياساتها، ولم يكن باقيا لها فى تلك الظروف غير التخلص من قوتين خرجتا بعد الحرب العالمية الثانية، تحاول ـ كلا منهما ـ أن تعطى نفسها أقصى درجة من استقلالية القرار:

ـ الاتحاد السوفيتي: بقوة رادع نووى يملك أن يرد حتى وهو يلتقط نفسه الأخير.

ـ ثم حركة التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية: بقوة حلم يطلب الاستقلال والتنمية والتقدم ـ ويستطيع أن يشعل الأرض نارا من «جاكارتا» إلى «كازابلانكا».

وكان هؤلاء أطراف ما سُمى بالحرب الباردة، التى أعقبت أكثر الحروب سخونة فى التاريخ (الحرب العالمية الثانية التى انتهت باستعمال السلاح النووي).

□

وطوال تلك المرحلة كان العسكريون الأمريكيون على القمة فى الولايات المتحدة الأمريكية، فهم أولا قواد النصر الكبير ضد النازية الألمانية والفاشية الإيطالية والألمانية. ثم إنهم - ثانيا - حُراس القوة النووية التى تم التوصل إليها تحت إشراف الجيش الأمريكى وإدارته. وفضلا عن ذلك - ثالثا - فإن هؤلاء القادة موجودون فعلا بجيوشهم فى أهم مواقع أوروبا وآسيا والبحر الأبيض شمالا وجنوبا، فهناك على هذه المواقع خاضوا الحرب وصنعوا النصر ولم يتجاسر أحد بعدها أن يطالبهم بانسحاب، بل إن بعض الأقاليم فى أوروبا وآسيا بدت شديدة التمسك ببقاء القوات الأمريكية (إحساسا بالضعف وخشية من الاختراق بجاذبية العقائد أو وهج الأحلام).

وفى لحظة من اللحظات كان ثلاثة من كبار قواد الحرب الأمريكية يحكمون العالم تقريبا:

- فى «واشنطن» كان الچنرال «چورچ مارشال» (وزير دفاع «روزفلت») قد انتقل إلى وزارة الخارجية (فى عهد خلفه «ترومان») طارحا المشروع الذى سُمى باسمه (مشروع مارشال) لإعادة تعمير وبناء أوروبا الغربية.

- وفى باريس كان الچنرال «دوايت أيزنهاور» قائدا عاما للجيوش المتحالفة التى واجهت الاتحاد السوفيتى عبر الستار الحديدى (على حد وصف رئيس الوزراء البريطانى «ونستون تشرشل»).

- وفى طوكيو كان الچنرال «دوجلاس ماك آرثر» وصيا على إعادة تأهيل اليابان، وقيما على ترتيب أوضاع آسيا بما يناسب الولايات المتحدة الأمريكية فى زمن جديد، وكان إمبراطور اليابان يتلقى تعليماته من ذلك العسكرى الأمريكى المستعلى - دون اعتراض لأن إشعاعات القنابل النووية التى ألقيت على هيروشيما ونجازاكى كانت لا تزال تقتل الآلاف من رعايا الإمبراطور مع كل طلعة شمس وهبة ريح!

....

....

والمعنى أن العسكريين الأمريكيين الكبار كانوا هم الذين أشرفوا على وضع خطوط السيادة الأمريكية الزاحفة:

ـ وحين اصطدمت خطط «أيزنهاور» فى أوروبا بالستار الحديدى، فإن الرجل بمرونة شديدة أدرك أن عليه حجز الأحزاب الشيوعية عن الوصول إلى مواقع الحكم فى أوروبا الغربية، وكذلك فإنه منع بالقوة المباشرة أى احتمال لقيام الحزب الشيوعى الإيطالى بالاستيلاء على السلطة فى روما رغم أنه كان أقوى الأحزاب، وكرر نفس الشيء فى فرنسا مستعينا بوكالة المخابرات المركزية الناشئة فى ذلك الوقت، وكان مديرها العام فى ذلك الوقت هو نفسه رئيس أركان حرب «أيزنهاور» السابق ـ الجنرال «بيدل سميث».

(ووصل «أيزنهاور» و«بيدل سميث» إلى حد تعريض أوروبا للحرب الأهلية حتى تيأس الأحزاب الشيوعية، وبالفعل وصلت اليونان وبعدها المجر وألمانيا الشرقية وبولندا ـ إلى حافة الحرب الأهلية).

ـ وأما «ماك آرثر» فإنه تعثر فى الطريق، ربما لأنه أساء تقدير قوة الصين (ونوعية علاقتها مع الاتحاد السوفيتي)، وتورط فى حرب إقليمية وسط شبه الجزيرة الكورية، ووجد نفسه أسير مأزق مخضب بالدم دعاه إلى التفكير فى استعمال السلاح النووى ضد الصين، لولا أن الرئيس «هارى ترومان» سارع إلى عزله مؤيدا ـ فى قراره ـ برئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة.

□

وعندما أخذ المشروع الإمبراطورى الأمريكى يتحرك بجد إلى مقاصده فى ظروف دولية مناسبة ـ فإن أنصاره ومعظمهم فى الحزب الجمهورى قرروا أن الجنرال «دوايت أيزنهاور» هو رجل الساعة الذى ينبغى أن يرأس الولايات المتحدة فى هذه الفرصة.

وفى ظرف سنتين اثنتين كان «أيزنهاور» قد ترك قيادته فى باريس (لنائبه

الجنرال «عمر برادلى»)، وأصبح رئيسا لجامعة كولومبيا فى نيويورك كمرحلة انتقالية تؤهله للحياة المدنية، فلا يدخل فجأة إلى المكتب البيضاوى قادما مباشرة من قيادة عسكرية!

وفى انتخابات الرئاسة - نوفمبر ١٩٥٢ أى بعد سبع سنوات على نهاية الحرب العالمية، وسنتين على التأهل للحياة المدنية - كان الجنرال «دوايت أيزنهاور» يكتسح المرشح الديمقراطى «أدلاى ستيفنسون» (وهو سياسى مثقف من أرقى مستوى فى أمريكا).

وكذلك فإنه فى بداية استقلال الدولة الأمريكية - كما فى بداية الإمبراطورية الأمريكية - كانت الرئاسة فى يد رجل عسكرى، أولهما خاض الحرب فى طلب الاستقلال - والثانى خاضها فى طلب الإمبراطورية!

(مع ملاحظة أن التاريخ الأمريكى يعرف - ما بين الاثنين - أربعة من العسكريين تولوا رئاسة الدولة، ومع ملاحظة أنه فى الإحصاء المعتمد لسنة ١٩٥٩ - تبين أن هناك مائة وأربعة وسبعين ألف ضابط سابق يشغلون مناصب مدنية فى الإدارة أو فى الشركات الأمريكية الكبرى).

وكانت أولى خطوات «أيزنهاور» عندما أصبح رئيسا للولايات المتحدة هى إنهاء الحرب الكورية مهما كان الثمن، وقد قام بنفسه بزيارة إلى عاصمة كوريا الجنوبية (سيول) لترتيب ما يلزم - ذلك لأن «أيزنهاور» كانت له نظرية فى تحقيق الأمن الأمريكى عن طريق القوة المسلحة تختلف عن المنطق الذى أدى بالرئيس «هارى ترومان» إلى السقوط فى مستنقعات كوريا والضياع فى وحشة تلالها وجبالها المرصوصة رصا!

....

....

[أتاحت لى الظروف أن أغطى بنفسى وقائع زيارة «أيزنهاور» لسيول بقصد إنهاء الحرب الكورية، كما أتاحت لى أن أسمعه وأن أتابعه].

....

....

كانت نظرية «أيزنهاور» فى حفظ الأمن الأمريكى (أو السلام الأمريكي) قائمة على الخطوط التالية:

١ ـ أن الولايات المتحدة لابد لها حتى تحقق أمنها ومصالحها العالمية ـ أن تتفوق على كل القوى الدولية الأخرى مجتمعة، وأن تكون لها غلبة فى تكنولوچيا السلاح لا يلحق بها طرف، وبما أن السلاح النووى الذى «طلع فجره» على هيروشيما ونجازاكى هو سلاح الردع النهائى، فإن الولايات المتحدة يجب أن تحتفظ فى ترسانتها بمخزون منه لا يسبقها فيه أحد (Second to none).

٢ـ ومع التسليم بأن السلاح النووى يصعب ـ بل يستحيل استخدامه فى أحوال «دولية رشيدة» ـ فإن الولايات المتحدة لا يصح أن تُفاجأ «بأحوال جنون» يسبقها فيها خصم إلى استعمال السلاح النووى بضربة أولى، ولهذا فإنها مع الاستعداد لضربة أولى استباقية ـ لابد أن تكون جاهزة فى نفس الوقت لضربة ثانية مميتة للخصم الذى تجرأ وبدأ (وكذلك ظهرت الغواصات النووية بصواريخها (طراز بولاريس) تحت سطح البحر وفى أعماق ظلامه، والفكرة أنه إذا كانت القوات الظاهرة على الأرض هى المكلفة بالضربة الأولى (إذا تأكدت ضرورتها)، فإن الغواصات المتحركة خفية تحت الماء هى ضمان الضربة الثانية وشدة تأثيرها).

٣ـ ومع القيود المفروضة على استعمال السلاح النووى، فإن الولايات المتحدة تستطيع أن تعطى نفسها مرونة فى الحركة العسكرية ـ بالسلاح التقليدى ـ بالاشتراك مع أصدقاء لها ينخرطون معها فى أحلاف عسكرية تطوق الاتحاد السوفيتى وتطوق الصين الشعبية معه، وكذلك كان تخطيط «أيزنهاور»:

ـ قيادة فى أوروبا (حلف الأطلنطي) وهى موجودة عليها بقواتها وأسلحتها ـ شراكة مع حلفاء الغرب (وهم بريطانيا وفرنسا) ـ وقد انضمت إليها أكثر من عشر دول أوروبية غربية شكلت مانعا رادعا أمام الستار الحديدى.

ـ وقيادة فى آسيا ـ حلف جنوب شرق آسيا ـ وهى موجودة بقواتها وأسلحتها مرتكزة على اليابان واصلة إلى الملايو ومستعدة للانتشار وراء ذلك فيما كان من أقاليم الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية.

ـ وقيادة ثالثة راح «أيزنهاور» يرتب لها، بإقامة حلف يقفل الدائرة ويحكم الحصار حول الاتحاد السوفيتى من الجنوب وهو حلف شرق أوسطى ـ وبالفعل فقد جرى تجريب مشروع لهذا الحلف أثناء رئاسة «أيزنهاور» (حلف بغداد)، وكان ذلك سنة ١٩٥٥ (السنة الثانية من رئاسته).

٤ ـ ومع تقدير «أيزنهاور» لاستحالة الحرب النووية (إلا فى أحوال جنون) ـ فإن الولايات المتحدة لا يصح لها أن تحارب بجيوشها إلا عندما تقتضى ضرورات ملحة، وفى حسابه أنه مع زيادة القوة العسكرية، فإن ظهور طاقة بطش هذه القوة يُغنى عن استعمالها.

□

كان السلاح ـ بالتفوق وبدون حرب ـ هو أساس نظرية «أيزنهاور»، وكانت المؤسسة العسكرية راضية طول عهده، فقد كانت نظرية الأمن والتطبيق السياسى للنظرية فى نفس المكان، لأن القائد العام للنصر وللسلام الأمريكى (وللإمبراطورية) ـ كان هو نفسه الرئيس الجالس فى المكتب البيضاوى يخطط لمعركة القرن (كما كان «أيزنهاور» يسميها)، أى أنه فى ذلك الوقت لم يكن بين العسكرى والسياسى حاجز أو حجاب.

وخرج «أيزنهاور» وجاء بعده رئيس آخر هو «چون كنيدى»، ثم بدأت الخيوط تتشابك، وتحول تشابكها إلى عُقَدْ حين قرر الرئيس «چون كنيدى» أن يتدخل فى فيتنام، ثم استحكمت العقد حين اتسع نطاق الحرب فى عهد خلفه «ليندون چونسون».

وهنا راحت الخلافات تظهر: شروخا ثم أخاديد بين السياسيين والعسكريين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أشهر الخلافات هو ما وقع بين الچنرال «ماكسويل تايلور» والرئيس «كنيدى»، ثم بين الچنرال «ويستمورلاند» والرئيس «چونسون».

كان الچنرال «تايلور» يعترض على طريقة استعمال قوة السلاح الأمريكى فى فيتنام، وتقديره أن التدخل العسكرى لا يمكن أن يجرى خافتا بدون نداء صريح للحرب تصحبه درجة من التعبئة الوطنية العامة، وترك «تايلور» منصبه ليكتب كتابه الشهير «النفير المتقطع» الذى انتقد فيه سياسة الحرب على استحياء.

ثم تلا ذلك خلاف «چونسون» مع الچنرال «ويستمورلاند» وكان على النقيض مما وقع بين «كنيدى» و«تايلور» – لأن «چونسون» أعطى للقوات فى فيتنام كل ما هو ممكن، لكن الچنرال «ويستمورلاند» لم يعرف حدا للكفاية رغم أن جيشه وصل فى وقت من الأوقات إلى ما يزيد على نصف مليون جندى.

وفى حين أن «تايلور» كان يشكو من حرب «كنيدى» على «استحياء» ـ فإن «چونسون» راح يشكو من حرب «ويستمورلاند» «بلا قاع».

وعندما جاء عهد «نيكسون» كانت علاقة العسكريين والسياسيين فى الولايات المتحدة مشكلة حقيقية تصادمت فيها الرؤى والنظريات، كما تصادمت فيها الطبائع والشخصيات، وعندما انتهت رئاسة «نيكسون» بفضيحة ووترجيت، كانت المؤسسة العسكرية الأمريكية لا تكاد تخفى استهانتها بالساسة إلى درجة الاحتقار!

وفى كل الأحوال فإن المؤسسة العسكرية وفى عهود تدنى فيها مستوى الأداء السياسى ـ ظنت نفسها مسئولة عن الأمن الأمريكى المستمر وعن الإمبراطورية الأمريكية البازغة، وكانت وسيلتها المفضلة هى مواصلة تكديس السلاح وتكثيف الجهود وراء تكنولوچيا استخدامه.

....

....

[على أن «أيزنهاور» ما لبث فى أواخر رئاسته، وبعد نوبات قلبية أصابته سنة ١٩٥٦، وسنة ١٩٥٨ ـ أن ضعف سياسيا، وعندها استبد به الأرق من تداخل المصالح الإمبراطورية بين المال والسلاح والأفكار، ورأى أن يحذر من العواقب صراحة فى خطاب الوداع الشهير].

....

....

[وفى النهاية فقد كان سباق السلاح هو الذى مكن الولايات المتحدة بمواردها

الهائلة من قصم ظهر الاتحاد السوفيتى، ودفعه إلى عجز اقتصادى وسياسى مهين!

وفى الوقت نفسه تقريبا فإن مدد السلاح الأمريكى الذى تدفق على إسرائيل سنة ١٩٧٣ ـ باعتبارها الوكيل الوحيد المعتمد للقوة الأمريكية بعد فشل سياسة الأحلاف فى المنطقة ـ كان هو الذى دفع الرئيس «أنور السادات» (بتشجيع من «فيصل بن عبد العزيز» ملك السعودية، و«محمد رضا بهلوى» شاه إيران) إلى ذلك الرهان على لعبة واحدة اعتبر فيها أن ٩٩٪ من أوراق قضية السلام (والرخاء!) فى الشرق الأوسط فى يد الولايات المتحدة وحدها، وفى العادة فإن الاعتقاد فى شيء نصف التمهيد لوقوعه].

....

....

[وكذلك فإن نهاية الحرب الباردة تأكدت بسقوط الاتحاد السوفيتى من ناحية، وبتراجع شديد فى منطقة القلب على جبهة حركة التحرر الوطنى فى العالم الثالث (العالم العربي) ـ من ناحية أخرى!].

....

....

وكذلك نجح السلاح الأمريكى (والمؤسسة العسكرية الأمريكية) فى الحرب الباردة، كما فى الحرب التى سبقتها (الساخنة).

وبدأ عصر دولى جديد ـ سلام إمبراطورى أمريكى يفرض حقائقه على الجميع راضين أو مُرغمين!

ثالثا: المؤسسة العسكرية والبيت الأبيض

عندما انتهت الحرب الباردة بسقوط حائط برلين (٩ نوفمبر ١٩٨٩)، كان الجيش السوفيتى يتابع المشهد مدركا من ناحية ـ أنه دليل سقوط الدولة

السوفيتية - عارفا من ناحية أخرى - أن أى محاولة للإنقاذ تأخر وقتها، ولم تعد هناك فائدة من توريط الجيش فيها، خصوصا أن جزءا كبيرا من وحداته مُعَطَّل فى جبال أفغانستان.

وكان الجيش الأمريكى فى موقف يحمل شبها كما يحمل اختلافا مع موقف الجيش السوفيتى، فالجيش الأمريكى - تلك اللحظة - راح يتابع مشهد سقوط حائط برلين ويدرك دلالته بالنسبة للدولة السوفيتية - ومع أنه سعيد بما يرى - إلا أن لديه مع ذلك سببا للقلق، داعيه أن هذا الذى يحدث الآن للدولة السوفيتية هو إعلان واضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت عدوها، وأن الجيش الأمريكى فقد منافسه فى سباق السلاح.

وكان «چورچ بوش» (الأب) - يومها رئيسا للولايات المتحدة - وكان «ريتشارد تشينى» وزير دفاعه، وكان الچنرال «كولين باول» رئيس هيئة أركان القوات المشتركة، وطبقا لكلام «باول»: لقد وجدنا أنفسنا فى حالة انعدام وزن لأن التهديد السوفيتى كان «حمولة المسئولية التى تثبت خطانا على أرض الحقيقة»!.

ولم تكن الحيرة مقصورة على القيادات الرسمية والعسكرية للدولة الأمريكية، وإنما امتد الأثر إلى دوائر أوسع وأوسع فى محيط صنع القرار الأمريكى، وضمنها مواقع اتصال المال والفكر والسلاح داخل مراكز الدراسات السياسية والإستراتيچية، وفيها الجماعات الداعية للإمبراطورية حقا لأمريكا ليس فيه «حياء» - وقدرا أمريكيا لا يليق «التردد» إزاءه!

وفى لحظة الحيرة انهمكت رئاسة أركان الحرب المشتركة فى إعادة تنظيم أوضاعها على ساحة العالم، مدركة أن الولايات المتحدة فى طريقها إلى «حالة دولية» مستجدة على التاريخ، فتلك أول مرة منذ زمن الإمبراطورية الرومانية تكتشف فيها دولة من الدول أنها تفردت بالقوة وحدها، مع إدراك بأن التفرد الأمريكى بالقوة الآن أوسع مما خطر على بال أى قيصر أو إمبراطور متوج بالغار فى روما. فالإمبراطورية الرومانية فى زمانها لم تكن تعرف غير حوض البحر الأبيض المتوسط وما حوله، لكن القيصر أو الإمبراطور الأمريكى مدعو فى أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين إلى حكم الدنيا بقاراتها ومحيطاتها وفضائها الكونى أيضا - وذلك وضع غير مسبوق.

وهنا فإن رئاسة أركان الحرب مضت ترتب وتحدد على أمل أن تكون مستعدة تنظيميا.

وبهذا المنطق جرى تقسيم العالم إلى خمس قيادات عسكرية رئيسية:

- القيادة الشمالية: ومسئوليتها القارة الأمريكية وفيها الولايات المتحدة نفسها.

- والقيادة الجنوبية: ومسئوليتها أمريكا اللاتينية.

– والقيادة الأوروبية: ومسئوليتها منطقة حلف الأطلنطى، بالتعاون مع القوى الأوروبية فى هذا الحلف.

- وقيادة الباسيفيك: ومسئوليتها جنوب شرق آسيا ومعها أستراليا.

- وأخيرا القيادة المركزية: ومسئوليتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أى أن اختصاصها فى التقدير الأمريكى ممتد من باكستان إلى المغرب (أى من المحيط الهندى إلى الشاطئ الأفريقى للأطلنطي).

وكان حساب رئاسة أركان الحرب المشتركة أن «القيادة المركزية» هى أهم تلك القيادات الخمسة وأكثرها عُرضة لمهام «التعامل الفعلى مع تهديدات محتملة».

والداعى أن هذه المنطقة تشمل «هلال الأزمات» - على حد وصف «زبجنيو برچينسكى» - على شكل نصف دائرة تحيط بما بين تركيا وباكستان، أى أن هذا الخط يعبر فوق إيران والعراق والخليج والسعودية (أى البترول) - كما أن نفس الخط يحيط بإسرائيل وما حولها وفيه سوريا وفلسطين والأردن - وكذلك فإنه يحتوى مصر وجوارها الأفريقى إلى الشرق حتى المحيط الهندى وإلى الغرب حتى شواطئ الأطلنطى يغطى فى طريقه شمال أفريقيا من ليبيا إلى المغرب، ومن الخرطوم إلى مقديشيو.

....

....

[كان ذلك ميدان معركة القرن العشرين، ولا يزال كذلك - (وحتى إشعار آخر) - ميدان معركة القرن الحادى والعشرين].

....

....

□

كانت رئاسة هيئة أركان الحرب الأمريكية عند مداخل التسعينيات مطمئنة إلى تنظيماتها على الورق وفوق الخرائط، ولفترة سنوات قليلة (ثلاث سنوات أو أربع) - كان القادة العسكريون سواء من هيئة الأركان، أو كبار الضباط المسئولين عن القيادات الخمس يجوبون العالم شرقا وغربا وكأنهم بالفعل قناصل القيصر أو نواب الإمبراطور، ففى كل عاصمة حل فيها أحدهم كان استقباله جديرا بملك، فكل قائد منهم ينزل فى العاصمة التى يزورها بالطائرة الرسمية لقيادته، تنتظره المراسم اللائقة بمهابة وبأس القوة التى يمثلها، وتلفه حفاوة شديدة كأنها نوع من الاسترضاء لآلهة العصر الطالعة. وكان بعض سفراء الولايات المتحدة (التابعين لوزارة الخارجية) يُصابون بالدهشة مرات إزاء المبالغة فى «مظاهر التكريم» التى يُستقبل بها القادة العسكريون، ويرونها أكبر مما يلقاه الوزراء المدنيون الأمريكيون، وهم فى واشنطن أعلى درجة ومقاما، وكان التفسير السهل للظاهرة أن الوزراء الأمريكيين والسفراء هم تعبير عن «الكلمة الأمريكية» (قابلة للأخذ والرد - وللجدل وأنصاف الحلول)، وأما القواد العسكريون الأمريكيون فهم تعبير عن «الفعل الأمريكى» (وفيه البطش والدمار). والحقيقة أن تلك الحالة تبدت كثيرا فى تواريخ الدول والإمبراطوريات، فالقادة السياسيون فى العُرف المألوف ريح - والقادة العسكريون فى نفس العُرف نار.

وفى واقع تفرد الولايات المتحدة بالقوة العسكرية فإن هذه «الحالة» أصابت القادة العسكريين الأمريكيين بدرجة من الدوار، حتى أن الجنرال «نورمان شفارتز كوبف» (قائد القيادة المركزية ابتداءً من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٤) قام بأول زيارة له إلى منطقة اختصاصه (من كاراتشى إلى كازابلانكا) - ثم عاد يقول - (كما سجل بصوته فى مشروع التاريخ الشفوي) - «إنه احتاج إلى عدة أسابيع كى يطرد من أعصابه مفعول «جنون العظمة» الذى أصابه جراء ما لاقاه أثناء زياراته لعواصم قيادته من «إكبار وتعظيم»، فقد وجد كبار المسئولين ممن قابلهم أثناء زيارته

يتعاملون معه وكأنهم ضباط ملازمين جُدد التحقوا حديثا بقيادته، وقد أسعدهم وأثار الرهبة فى قلوبهم أنهم وجدوا أنفسهم فجأة فى حضرة القائد العام للجيوش!».

وفى الحقيقة فإن منطقة القيادة المركزية لم تكن الساحة الأهم فى التنظيم العسكرى الأمريكى الجديد فقط، بل كانت أيضا المنطقة الأكثر أبهة وعزا بالنسبة لكبار الضباط الأمريكيين، فهذه المنطقة وفيها الدول العربية مشهورة بشدة البذخ والإسراف، خصوصا إزاء القوى الغالبة، وأمام ممثليها بالذات عندما يرتدون الزى العسكرى ويصبحون تجسيدا حيا لقوة الفعل!

لكن ذلك كله: تقسيم العالم إلى قيادات على الورق والخرائط، وتخصيص الجيوش والأساطيل لهذه القيادات الخمس المسئولة عن ضبط شئون العالم ـ لم يكن قادرا على ملء فراغ الحيرة الناجمة من السقوط السوفيتى، وتفكك الجيش الأحمر على الناحية الثانية من خط المواجهة فى الحرب الباردة (بعد أن ظل مكانه أربعين سنة!).

□

كان الكل يدرس ويبحث ويفتش عن العدو الجديد، وعن التهديد الذى يساوى أن تواصل أمريكا تعبئة مواردها الشاملة ضده، وكانت القوات المسلحة الأمريكية أول المهتمين، لأنه بدون عدو محدد وبدون تهديد ظاهر فإن «البنتاجون» ليس فى مقدوره أن يذهب إلى البيت الأبيض، أو إلى الكونجرس فى طلب زيادة فى ميزانيات الدفاع وبرامج خاصة بتكنولوجيا السلاح.

ولم يكن الجنرال «كولين باول» راضيا عن مصادر تهديد وأعداء محتملين يدور الحديث عنهم فى واشنطن تلك اللحظة، مثل مقاومة الفساد وتهريب المخدرات وغسيل الأموال ـ وظل اعتقاده أن تلك واجبات بوليس وليست واجبات أقوى وأحدث جيش فى التاريخ!

كذلك لم يكن الجنرال «كولين باول» مقتنعا بالتعويض عن طريق عمليات عسكرية تليفزيونية كتلك التى وقعت فى غزو «جرانادا» وغزو «هايتى» وغزو

«الصومال»، وتقديره أن تلك العمليات «مسرحة» عسكرية، تُذَكِّر بالقوة الأمريكية وقدرتها على التدخل فى أى وقت وأى مكان - لكنها جميعا عمليات «دون المستوى»، كما أن تكرارها بعد حد معين يجعلها موضوعا للسخرية يؤثر على هيبة القوة الأمريكية ويقلل احترامها!

وفى لحظة خلل فى الحساب - أول أغسطس ١٩٩٠ - جاء دخول العراق إلى الكويت هدية من السماء لصناع القرار الأمريكى، مما دعا كثيرين إلى الظن بأنه «تدبير أمريكى» - وليس خطأ حسابات عراقى!

والحاصل أنه لحظة غزو الكويت تطوع طرف عربى لأداء «دور العدو»، وكان التهديد على المصالح الأمريكية حقيقيا، لأن السكوت على ضم الكويت إلى العراق معناه أن ثلاثين فى المائة من احتياطى البترول المؤكد فى العالم يصبح تحت سيطرة بلد واحد - ورجل واحد، ومعناه أن الموازين فى أكثر مناطق العالم حساسية (مواقع البترول ودولة إسرائيل) يمكن أن تتغير - إذا لم يقع حزم وحسم.

وكان مما يساعد على ضرورة وإمكانية الحزم والحسم أن دول الخليج العربى - وفيها السعودية - إلى جانب دول أخرى فى المنطقة بينها مصر وسوريا - وجدت نفسها أمام تغير مفاجئ وانقلاب فى المعادلات الداخلية يهز أوضاعا هشة فى العالم العربى - معرضة للانفراط مع أى صدمة.

وتحركت الأزمة فى الخليج بسرعة طوال يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠.

وفى ظرف ساعات بان خطأ الأساس الذى قامت عليه الحسابات العراقية، ولوهلة لاح أن هناك احتمالا لحل عربى يساعد القيادة العراقية على مراجعة حساباتها قبل فوات الأوان، والانسحاب من الكويت مقابل ضمانات بعدم ملاحقة الجيش العراقى فى وطنه بعد خروجه من الكويت (وكان «حسين بن طلال» ملك الأردن قد أخذ على نفسه احتمال هذا الحل العربى، مدفوعا بالظروف الخاصة للأردن - وكانت بعض الشواهد تعطيه فرصة نجاح فى مسعاه) - إلا أنه لم يكد صباح يوم ٣ أغسطس يطلع حتى كانت مراكز صنع القرار الأمريكى

مجمعة على أن الهدية التى جاءتها من السماء لا يصح أن تضيع أو تفلت - مهما كان أو يكون!

وفى ساعات كان «ريتشارد تشينى» (وزير الدفاع الأمريكى وقتها) ومعه «نورمان شوارتسكوف» (قائد المنطقة المركزية) - قد وصلا إلى المنطقة، بادئين بزيارة الرياض ثم الإسكندرية، وكان ما كان!

□

وعندما انتهت حرب الخليج الثانية (أواخر فبراير ١٩٩١) - كان رئيس الأركان الأمريكى الچنرال «كولين باول» - واثقا أنه أمام لحظة فارقة - قريبة إلى حد ما من تلك اللحظة التى واجهها سلفه الذى أحبه وأُعجب به: الچنرال «دوايت أيزنهاور».

وكان «باول» يرى أوجه شبه بين تجربته وتجربة «أيزنهاور»:

- كلاهما دفعته الظروف إلى منطقة التقاء السياسة والسلاح («أيزنهاور» بالخدمة الطويلة فى منطقة «واشنطن» خلال الثلاثينيات - و«باول» لسنوات طويلة فى مجلس الأمن القومى بقرب عدد من الرؤساء ابتداءً من «نيكسون» وحتى «ريجان»).

- كلاهما مارس قيادة تحالف بين دول وجيوش تختلف مدارسها العسكرية وتقاليدها وخلفياتها الثقافية («أيزنهاور» فى الحرب العالمية الثانية - و«باول» فى حرب الخليج الثانية).

- كلاهما حاول أن يبتعد عن الصخب الاجتماعى لواشنطن، وأن يعكس قدر ما يستطيع (ولو على الظاهر) صورة حياة عائلية سعيدة وهانئة - وكلاهما نجح إلى حد بعيد أن يحيط نفسه بحالة من الجد والاستقامة والنزاهة السياسية.

....

....

[بل إن أوجه الشبه وصلت فيما بعد إلى حد أن كثيرين وجدوا فى «كولين باول» مُرشحا مؤهلا للرئاسة (عن الحزب الجمهوري) - وفى حين أن «أيزنهاور» قبل

وتقــدم ـ فــإن «باول» تردد (ربما بســبب هواجس اللون) ـ ثم تراجع قــبل اللحظة الأخيرة].

....

....

□

وعقب انتهاء حرب الخليج سنة ١٩٩١ راح «باول» ـ مثلما فعل «أيزنهاور» قبله ـ يعتقد يوما بعد يوم أنه إذا كان «أيزنهاور» قد نجح فى تحديد إستراتيجية القوة الأمريكية المسلحة زمن الحرب الباردة، فإنه هو ـ «كولين باول» ـ مُطَالَب الآن بأن يحدد إستراتيجية القوة الأمريكية المسلحة فى زمن ما بعد الحرب الباردة، وهو عصر انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة والغلبة.

وخلال صيف سنة ١٩٩١ وبينما حملة انتخابات الرئاسة محتدمة بين «بوش» (الأب) الذى رشح نفسه لمدة ثانية ـ اعتمادا على نصر الخليج ـ أمام مرشح آخر خرج من مجاهل «أركنساس» ينافسه تحت شعارات اقتصادية اجتماعية ـ كان «كولين باول» يضع اللمسات الأخيرة على نظرية فى استخدام القوة العسكرية اشتهرت باسمه «عقيدة باول» (The Powel Doctrine).

وكانت الخطوط الرئيسية لهذه «العقيدة» واضحة ـ مترابطة:

١ـ أن كل الأفكار التى طرحت فى مرحلة الحيرة (بعد سقوط الاتحاد السوفيتي) باعتبارها المسئوليات الجديدة للقوة الأمريكية (مكافحة التهريب ـ والمخدرات ـ وغسيل الأموال ـ والهجرة غير المشروعة) ـ ليست من اختصاص القوة العسكرية أصلا، وإنما تلك كلها أعمال سلطات مدنية (محاكم) أو نظامية (بوليس)ـ لا يمكن أن تنخرط فيها أكبر قوة مسلحة فى التاريخ ـ وأول قوة متفردة بالهيمنة على مصائره.

(وفى تقدير «كولين باول» أن القوات المسلحة تستطيع فى ظروف كوارث وطنية أو مالية أن تساعد فى مهام إنسانية، لكن مثل ذلك يكون تطوعا واستثناء، وليس

تكليفا وليس أمرا، لأن القوة المسلحة تبقى مسئولة - بداية ونهاية - عن الأمن القومى وعن المطالب الإستراتيچية العُليا للولايات المتحدة).

٢- أن القوة العسكرية الأمريكية وتفوقها الكاسح وتكنولوچيا سلاحها المتفوق - لا يصح أن يوضع فى اختبار لا يليق بها، وفى ظروف يكون النجاح فيها إما سهلا - بضعف التحدى وهزاله - وإما صعبا بالظروف الجغرافية والإنسانية لمواقع الأزمات على الساحة العالمية.

والداعى أن النجاح السهل رخيص، وفى نفس الوقت فإن الصعوبات الناشئة من الظروف الجغرافية والإنسانية تعطيل لقيمة السلاح الأمريكى ومهابته، (يُضاف إلى ذلك أن مثل هذا النوع من المهام يمكن تحقيقه بوسائل أخرى مثل العمل السرى بالمخابرات، أو الضغط النفسى والاقتصادى، وهى فى الغالب كافية دون المجازفة بعظمة القوة الأمريكية وسلاحها المهيب).

(وكان «كولين باول» فى هذه النقطة مغرما بحكاية النملة والفيل - وفيها أن الحرب لا تعرف قتل نملة بكتلة فيل! - وإشارة «باول» هنا واضحة إلى مغامرات عسكرية سبقت مثل «جرانادا» و«تاهيتى» و«الصومال» - وغيرها مما تورطت فيه الولايات المتحدة إما مع عدو لا يساوى - أو تحت ظروف طبيعية لا تساعد).

٣ - إذا اقتضت ضرورات الأمن القومى وقرر الرئيس الشرعى للولايات المتحدة أن من اللازم استخدام القوة الأمريكية المسلحة ضد عدو أو تهديد فإنه يتحتم توافر ضمانات لا تخضع لمساومة أو أنصاف حلول:

- تحديد هدف أى عمل عسكرى بمنتهى الوضوح والدقة.

- حشد أكبر قوة عسكرية لازمة لضمان تحقيق هذا الهدف بنسبة نجاح لا تقل عن مائة فى المائة، لأن هيبة الجيش الأمريكى سر قوته.

- تحقيق الهدف بأقصى سرعة ممكنة، وبحيث يكون النصر المطلوب (بنسبة مائة فى المائة) - صاعقا حاملا رسالة إلى المستقبل تؤكد أن تحدى الولايات المتحدة لا يصح أن يطرأ على بال طرف دولى آخر - الآن أو فى المستقبل.

وكان «باول» قد بدأ التفكير فى «عقيدته» مبكرا - وعلى حد ما كتب فإنه اختبر

مقولاتها فى الحرب ضد العراق (١٩٩١).

أى أن عقيدة «باول» هى فى المحصلة النهائية «هدف حقيقى واضح محدد بدقة - وحشد كاف لإحراز نصر حاسم - وتركيز سريع فى قوة النيران يعرض أكثر الأسلحة تقدما على مرأى ومسمع من العالم، بحيث تبدو الحرب وكأنها عملية جراحية تجرى فى معمل فضائى يتحرك فى مدار بعيد عن الأرض وعن الناس!».

□

وحين كان «كولين باول» يضع اللمسات الأخيرة على عقيدته العسكرية، وقعت مفاجأة - فقد سقط «چورچ بوش» (الأب) فى انتخابات الرئاسة (سنة ١٩٩٢) ودخل البيت الأبيض ذلك الشاب المجهول القادم من عمق ولاية «أركنساس» وأصبح رئيسا للولايات المتحدة وقائدا عاما لقواتها المسلحة، وبدت تلك صدمة للمؤسسة العسكرية الأمريكية، ولهيئة أركان الحرب المشتركة، وكذلك لكولين باول ولعقيدته فى استعمال القوة المسلحة.

وكانت للصدمة أسباب متعددة:

- فالرئيس المنتخب شاب ظهر معظم أيام حملته الانتخابية يرتدى بنطلونا أزرق (چينز) وقميصا شمر أكمامه، وذلك مظهر غير رئاسى، ثم إن رجال الرئيس الجديد الذين خرجوا على الناس خلال الحملة الانتخابية كانوا على شاكلته، وهم فى كل الأحوال نوع من الناس يصعب اعتبارهم - رجالا ونساء - «مادة رئاسية» صالحة للعمل فى المكتب البيضاوى.

إن الرئيس المنتخب له سجل مُعادٍ للحرب، فقد تهرب من الخدمة فى فيتنام، وأسوأ من ذلك فإنه كتب مذكرة فى تبرير أسباب تهربه أسسها على منطق «أن فيتنام لم تكن فى ضميره حربا عادلة»، ولذلك أعلن العصيان ورفض التجنيد، وهرب إلى منحة دراسية فى جامعة أوكسفورد البريطانية، وبدا ذلك إثما لا يُغْتَفَر، خصوصا أن ضباط هيئة أركان الحرب - عند بداية رئاسة «كلينتون» - كانوا (بحكم جيلهم) من محاربى فيتنام السابقين، ويؤذيهم أن تقع بالرموز إساءة إلى تضحياتهم وتضحيات رفاقهم.

ـ إن الرئيس المنتخب يجيء من أول يوم مُحاطا بفضائح أخلاقية (مثل فضيحة «بولا چونز» عاملة الفندق التى دعاها إلى غرفتـــه وأسقط بنطلونه أمامها دون تمهيــد ـ ومثل «چنيفر فلاورز» مغنية الكاباريه التى أذاعت على الناس تسجيلات محادثات ساخنة بينها وبين الرئيس الديمقـراطى المُنتخب)، ولم تقتصـــر الفضائح على الجنس ـ وإنما ذاعت ونُشرت حكايات عن مضاربات فى أراضـى (قـضيــة وايت ووتـر)، وعــلاقات مع عصابات تهـــــريب مخدرات (حين كان «كلينتون» حاكما لولاية «أركنساس»).

ثم وقـعت حـوادث أكـدت المخـاوف (طبق رواية الچنرال «أنطونى زينى» قـائد القيادة المركزية وقتها) للصحفية البارزة «دانا بريست» وهى مندوبة الواشنطن بوست فى البنتاجون، ومؤلفة كتاب شهير عن العسكرية الأمريكية عنوانه «المهمة» ـ «The Missionâ» ـ وبين الحـوادث أن الچنرال «بارى كـافـرى» من رئاســة الأركـان ذهب إلى البيت الأبيض لمهمـة تتصل بأعمـال مـجلس الأمن القـومى، والتـقى عند مدخله بشـابة من «مجموعة الرئيس الجديد» ومد يده لتحيتها على غير معرفة، وفوجئ بها تمتنع عن مد يدها لملاقاة يده، قائلة له: «إنها من جماعة تعادى الحرب ولا تتصور نفسها «تصافح چنرالا» «مدججا» بالأوسمة تغطى صدره!».

ثم زادت نغمة مُعاداة الحرب وكثرت التقارير التى تتحدث عن مخاطر تكديس السلاح، كتبها ونشرها بعض الشبان الذين أحاطوا بالحملة الانتخابية للرئيس الجديد، وتزامن ذلك مع كلام مرســل عن ضرورة نقل «كتل كبيرة من الاعتمـادات المالية فى ميزانية الإدارة الجديدة من خانة الدفاع إلى خانة الخدمات الاجتماعية» ـ وكان ذلك مقلقا.

ثم وصلت الأمور إلى احتمال مواجهة بين البيت الأبيض وهيئة أركان الحرب المشـتركة ـ عندما أعلن الرئيس الجديد عزمه على فتح أبواب الخدمـة فى القوات المسلحة أمام «الشواذ جنسيا» دون تمييز بينهم وبين غيرهم، ووجد الچنرال «كولين باول» نفسه مضطرا للرد على الرئيس مباشرة فى مؤتمر صحفى عقده يوم ١١ يناير ١٩٩٣ داخل مبنى الكلية البحرية (قبل دخول «كلينتون» إلى البيت الأبيض بعـشـرة أيام)، قـائلا دون أن ينتـقى ألفـاظه: «أنه إذا كـان هناك من يرون أن منع «الشـواذ جنسيا» من دخول القوات المسلحة نوع من التحيز ضدهم، فـأنا أقول أن

دخــولهم إهانة لجنود القوات المسلحة». وعندما سُئل «كولين باول» عن تصرفه فى حالة مـا إذا قـرر الرئيس المُنتـخب أن يفـرض رأيه - رد «باول» على الفـور بـأن «تلك سلطة الرئيس، ولكنى لن أكـون هـنا لتنفـيـذ هذه السـيـاسـة، لأنى سـوف أقـدم له استقالتى من منصبى!».

....

....

[وأضــاف الـچنرال «زينى» إلى ذلك فـيـمـا تحـدث به إلى «دانا بريست»: «إن «كلينتـون» لم يكلف نفسـه عناء أن يتعلم كيف يرد التحية للعسكريين الذين يحيونه، فقد كان يرد برفـع يده بحركة «تلقائية» مثل ما يفعل الشبان فى النوادى، ومثيلاتها فى المحافل الاجتماعية!»].

....

....

□

والظاهر أن الرئيس «بيل كلينتون» تنبه فور دخوله المكتب البيضاوى بأن علاقته بالمؤسـسـة العسكرية تحتاج إلى عـملية ترمـيم وإصـلاح، وليلة ٢٥ فـبراير ١٩٩٣ (بعد دخوله البيت الأبيض بأسبوعين) وَجَّه «كلينتون» دعوة عشاء إلى كل چنرالات الأربعـة نجـوم فى الخـدمـة العـاملة وعـددهـم ١٦ چنرالا من الجـيش والبـحـرية والطيران، وحرص «كلينتون» على أن لا يشـارك فى العشـاء أحد من هيئة مكتبه، ولا من نـجوم المجـتمع أو الثـقـافـة، وإنما دعـا القـادة العـسـكريين وزوجـاتهم فـقط حـول مائدة طولها عشـرة أمـتـار صـممت على شكل هلال لتكون المواقع حـولها موحـية بالمسـاواة. وطبقـا لرواية الچنرال «زينى» فـإن العشـاء كـان فـاخرا على نحـو غيـر معهـود (لوبسـتر عـملاق من شـواطئ «مـاين» - و«كافـيـار بلوجـا» من بحـر القلزم - ودوائر لحم من عـجـول «أوكلاهومـا» - وباقـات زهر نادر تنتظم وسـط المائدة، وعلى الشـرفـة مقـابل قاعـة العشـاء فـرقة مـوسـيقى وترية تشـيع أجواء هادئة تقـوم بتلطيف المشـاعر بين الرئيس الجـديد وبين قـواد الجـيوش وأسـاطيل البحـر والجـو).

وكان «كلينتون» وزوجته «هيلارى» طول العشاء حفاوة فياضة ورقة آسرة، وكلاهما حاول رفع الحواجز مع الضيوف، فإذا «بيل» ينادى الچنرال «ويسلى كلارك» قائد منطقة أوروبا باسمه الأول مختصرا للتدليل: «ويس» - كما أن «هيلارى» خاطبت الأميرال «دنيس بلير» قائد منطقة الباسيفيك باعتباره «دنيس» - وهكذا.

وعندما جاء وقت شرب الأنخاب - رفع «كلينتون» كأسه قائلا للقادة:

«إننى أريد فقط أن تعرفوا أننى شديد العرفان لكل ما تقومون وما قمتم به، وأتمنى أن تعرفوا أن أمريكا كلها فخورة بكم مثلى، معتزة بأنكم معى هذه الليلة».

وفى تقدير الچنرال «زينى» (روايته لدانا بريست) - أن العلاقات بين الرئيس الجديد وبين القوات المسلحة لم تتحسن كثيرا، ولكنها لم تسؤ أكثر، والحقيقة أن «كلينتون» أراد أن يعتذر للقادة عما بدا لهم غير مقبول فى إدارته الجديدة، ومن جانبهم فإن القادة العسكريين اكتشفوا أنهم أمام رجل لديه الاستعداد لفهم دورهم ورسالتهم، وفيما بعد فإنه عبر عن ذلك فعلا بتنظيم استقبالات حافلة (ومُبالغ فيها) للقوات الأمريكية العائدة من حرب الخليج، وحرص على أن يشارك بنفسه فيها، وأضاف «زينى»: «إن ذلك كان تعويض «كلينتون» عن تهربه من الخدمة فى فيتنام».

رابعــــا: السلاح فى زمن الفضائح!

قضى «بيل كلينتون» فى البيت الأبيض ثمانى سنوات - على فترتين رئاســيتين (كل منهمـــا أربع ســنوات)، وفى فترة الرئاسة الأولى كانت العلاقة بين مكتب الرئيس وهيئة أركان الحرب المشتركة علاقة مضبوطة على الناحيتين: أدب جم وتحفظ حذر!

وفى فترة الرئاسة الثانية زحفت على العلاقة بين الناحيتين - آثار فضيحة «مونيكا لوينسكى» وتفاصيل التحقيقات التى جرت حــولها، ثم وقعت إدانة الرئيس أمام الكونجرس (مع عدم عزله)، وأدى ذلك إلى تشويه صورة القائد العام أمام «القوات» التى تنتظر بالدستور أوامره، وفى الحقيقة فإن آثار هذه الفضيحة قلصت

«شرعية أى أمر» يصدره «بيل كلينتون»، خصوصا إذا كان القرار أصلا بين حرب وسلم - أى بين موت وحياة!.

وكان «بيل كلينتون» من بداية رئاسته - ذكيا، بحيث إنه اختار للدفاع وزيرا جمهوريا (على صلة بالمجموعة الإمبراطورية دون أن يكون عضوا فيها) - وهو «ويليام كوهين».

وفى نفس الوقت فإن «كلينتون» حاول اختصار طلباته من القوات المسلحة إلى أبعد حد ممكن، مبديا تفهمه لفلسفة وقواعد التدخل الأمريكى المسلح فى الأزمنة المتغيرة حسب عقيدة «كولين باول» رئيس الأركان الذى كان مازال فى منصبه - فقد ورثه عن الإدارة الجمهورية السابقة (بوش الأب)، واستبقاه معه سنة رئاسته الأولى.

وطوال فترة هذه الرئاسة الأولى وَجَّه «بيل كلينتون» إلى قيادة الأركان المشتركة طلبا واحدا رَحَّب به «كولين باول» - وهو توجيه ضربة بصواريخ كروز ضد العراق (يونية ١٩٩٣) عقابا على تهمة وُجِّهَت إلى النظام الحاكم فيه بأنه حاول اغتيال الرئيس السابق «چورچ بوش» (الأب) انتقاما منه (على حرب سنة ١٩٩١).

وفى فترة الرئاسة الثانية وفى ظروف قدرها جميع الأطراف، وأولهم رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة الچنرال «چون شاليكشفيلى» - طلب «كلينتون» مجموعة ضربات صاروخية أكثرها فى العراق، وكان هذا البلد قد تحول لميدان ضرب نار بسبب أو بغير سبب، وكانت الضربة الأكبر هى ما عُرف بعملية «ثعلب الصحراء» (ديسمبر ١٩٩٨)، وهدفها إرغام العراق على فتح كل الأبواب أمام هيئة مفتشى الأمم المتحدة الباحثين عن أسلحة الدمار الشامل، بما فى ذلك أبواب القصور الرئاسية، وقد دامت عملية «ثعلب الصحراء» أكثر من ثلاثة أسابيع (لكنها جميعا كانت ضربات من الجو أو بالصواريخ بعيدة المدى).

وخارج العراق فإن «كلينتون» أمر بضربتين:

واحدة ضد ما يظن أنه موقع لقيادة «أسامة بن لادن» فى جبال أفغانستان (أغسطس ١٩٩٨)، ردا على عملية ضد سفارات الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا. وثانية فى نفس اللحظة لنفس السبب ضد مصنع للأدوية فى الخرطوم عاصمة السودان يظن أنه مصنع للأسلحة الكيماوية، وأن «أسامة بن لادن» شريك فيه.

على أن البيت الأبيض حرص على أن يكون الأمر بهذه العمليات ـ توصية من وزير الدفاع ومن هيئة الأركان ـ أكثر منه أمرا مباشرا من البيت الأبيض، وكان الشعور العام أن «كلينتون» فى تلك اللحظة مثقل بمشاكله الخاصة، ولا يستطيع أن يخرج أمام الناس بسلطة القائد العام للقوات المسلحة.

□

وفى هذا المناخ وفى فترة الرئاسة الثانية فإن الظِلال التى وقعت على البيت الأبيض ـ تركت لوزير الدفاع مساحة كافية لعلاقة «سائلة» مع القوات المسلحة، أدت إلى تعادل فى السلطة (إلى حد ما) بين مكتب الوزير وبين رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة، ومع هذا التعادل بالظروف بين «السياسة» و«السلاح» ـ سادت حالة «سِلم أهلى» فى البنتاجون، وتلك فى العادة وبطبيعة الاحتكاك بين «السياسة» و«السلاح» ـ حالة نادرة لأن البنتاجون مخزن توترات شديدة عانت منها إدارات سابقة ولاحقة.

على أنه فى ظروف «السِلم الأهلى» فى البنتاجون ـ فإن أركان الحرب المشتركة تمكنت من توسيع مجالات نفوذها وزيادة حجم إمكانياتها:

ـ انهمكت فى تعزيز القوة الأمريكية ببرامج جديدة كثيرة فى تكنولوچيا السلاح، تعزز «منطق القوة» التى لا يقدر الآخرون على تحديها.

ـ ونتيجة لهذا التزايد فى القوة فإن النفوذ العسكرى الأمريكى فى الخارج تمدد دون إلحاح، لأن الحقائق الموجودة على الأرض لها قدرة توسيع دائرتها بفعل حركتها الذاتية.

ـ وفى ظروف مستجدة لا تريد هيئة أركان الحرب المشتركة أن تقوم فيها بأى مغامرات غير محسوبة أو عمليات لا تليق بهيبتها، فإن العمل العسكرى الأمريكى ركز على ثلاثة بنود:

١ـ تكثيف نشاط المخابرات العسكرية التابعة للبنتاجون، بحيث تقدر قيادة أركان الحرب على نوع من الاستقلالية فى معلوماتها.

٢ـ توسيع شبكة القواعد العسكرية الأمريكية فى عمق القارات وعلى شواطئ البحار.

٣ـ تنشيط العمل المباشر عن طريق القوات الخاصة فى مهام محددة، (حتى أنه فى رئاسة «كلينتون»ـ وليس بالضرورة بقراره ـ كانت القوات الأمريكية تباشر «مهام» فى مائة وعشرين بلدا فى العالم ـ وفيها بلدان لا ترد على البال بسهولة ـ وضمن العمليات مهام يصعب تصور أنها من تنفيذ القوات الأمريكية الخاصة!).

....

....

[كان الدور الأمريكى فى «كوسوفو» مسئولية القوات الخاصة معززة بالطيران، كما أن هذا الدور تم فى إطار حلف الأطلنطى لأن البنتاجون ومعه وزير الدفاع كانوا على اقتناع ـ رغم إلحاح «مادلين أولبرايت» وزيرة الخارجية ـ بأن «البلقان» من اختصاص الدول الأوروبية، وأن على تلك الدول تحمل ضرائبه قبل غيرها].

....

....

وفى هذه الأجواء المواتية انطلقت المؤسسة العسكرية الأمريكية إلى نشاط غير عادى فى مجال العلاقات العامة، وكان حسابها أنه مع عدم ظهور دورها ـ مرئيا ـ فى صراعات تجرى على ساحة العالم ـ فإن التساؤلات سوف تثور عن جدوى الاحتفاظ بقوات مسلحة تحصل وحدها على نصف الميزانية الفيدرالية تقريبا، أى أربعمائة بليون دولار ـ دون أن تكون لها على الأرض أعمال وتضحيات تؤهلها فى نظر الرأى العام ونظر الكونجرس للحصول على كل هذه الاعتمادات الخُرافية.

وهكذا فإن رئاسة أركان الحرب المشتركة وعليها ـ وقتها ـ الچنرال «هيو

شيلتون» - عززت أجهزتها الخاصة للعلاقات العامة، واستخدمت عددا من شركات وخبراء هذا الفن من فنون التقديم والتجميل، وزيادة عليه فإنها أعطت نفسها حق التواجد المباشر فى الكونجرس بمكتب دائم يساعد على إجراء الاتصالات وتوثيق الروابط مع أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وهيئات مكاتبهم، وتنظيم الرحلات لهؤلاء (وأحيانا عائلاتهم) إلى مناطق القيادات والتواجد العسكرى فى كل القارات، ثم راحت رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة تعتمد أكثر وأكثر على تسريب الأخبار، بما يجعلها مقصودة من وسائل الإعلام، لأن الأسرار معظمها هناك وفيها الكثير مما هو صالح للنشر ومثير.

وفى نفس الوقت فإن الأركان المشتركة فتحت القنوات بينها وبين المصانع الجديدة للقرار السياسى الأمريكى - أى تلك المؤسسات التى أقامها تحالف «المال والفكر والسلاح» على شكل مراكز للبحث والدرس (وتعبئة السياسات وتغليفها وتقديمها ببرامج جاهزة للراغبين فى الإدارة أو فى الكونجرس أو فى الإعلام أو غيرها من الهيئات المتنفذة).

وكانت علاقة البنتاجون بمؤسسات الدراسة والفكر من الأصل وثيقة، لكن هذا النوع من العلاقات بين الفكر المنطلق وبين المسئولية المقيدة – معضلة حقيقية، خصوصا إذا كانت بين سابق (وجد لنفسه موقعا فى مؤسسة) - ولاحق (لايزال فى الخدمة العاملة).

□

ودون حاجة إلى معلومات تفصيلية فإن قيادة الجيش الأمريكى تابعت المعركة الانتخابية بين المرشحين: «آل جور» عن الحزب الديمقراطى - و«چورج بوش» عن الحزب الجمهورى بمزيج من القلق الظاهر والراحة الخفية: مبعث القلق أن الارتباك الذى طغى على العملية الانتخابية يمكن أن يؤثر على شرعية قرار الرئيس المقبل، ومن ثم يغرى أطرافا دولية على تحديه. ومبعث الارتياح على الجانب الآخر أن مجيء رئاسة غير واثقة من نفسها - بوساوس حول شرعيتها - يفسح المجال أوسع لدور رئاسة الأركان فى القرار السياسى، خصوصا فيما يتعلق بالتسليح والانتشار وإدارة الصراعات المحتملة.

وكان هناك شبه توافق على أن هناك صراعات موجودة بالفعل على أقاليم محددة:

١ـ الشرق الأوسط أولا، وفيه العراق (الذى وَقَّع الرئيس «كلينتون» فى شأنه وثيقة سُميت بقانون تحرير العراق أصدرها الكونجرس سنة ١٩٩٨)ـ وكذلك الصراع العربى الإسرائيلى (الذى انهمك فيه الرئيس «كلينتون» فى آخر شهور حكمه واستثمر فيه وقتا طويلا بدون عائد).

٢ـ شبه الجزيرة الكورية، حيث تكاثفت الشبهات حول نوايا كوريا الشمالية التى ظهرت على ساحة شرق آسيا كطرف مشاكس جاهز لصنع أسلحة نووية، ولديه من حوافز الابتزاز ما قد يدعوه إلى المغامرة جنوبا ـ وتفجرت قلاقل فى إندونيسيا تهدد هذا البلد المتناثر ثلاثة آلاف جزيرة على مرمى حجر من الصين.

٣ـ منطقة البلقان، وبالذات الشظايا الباقية من الاتحاد اليوجوسلافى، وانعكاس تفاعلاتها على تلك المنطقة التى كانت تُسمى فى زمن سابق ببرميل البارود، (حتى استطاع «برميل النفط» العربى أن يثبت أن الحريق له قدرة على الانتشار أوسع من أى انفجار!).

ولم تكن رئاسة الأركان قادرة مسبقا على تحديد مواضع اهتمام الإدارة الجديدة ـ ديمقراطية أو جمهورية ـ عندما يتم حسم المعركة الانتخابية، وبصفة عامة فقد كان هناك شعور شبه مستقر على أن فرص «آل جور» ترجح كفته، ومن ثم فإن السياسات والخيارات فى إدارته سوف تكون استمرارا لنفس سياسات «بيل كلينتون»، لكن الحسم الانتخابى ـ بسلطة قضاء جمهورى ـ جاء لصالح «چورچ بوش»، وكذلك عرفت قيادة القوات أن وزير الدفاع القادم إليها هو «دونالد رامسفيلد»، وكان «رامسفيد» يشغل نفس المنصب فى إدارة «رونالد ريجان»، لكنه ـ أيامها ـ كان مشغولا بإدارة المراحل الأخيرة من مواجهة الحرب الباردة، ولم تكن رؤاه واضحة أو محددة للمُحتمل والمُتوقَّع بعدها (عندما تسقط الدولة السوفيتية، وعندما تنفرد الولايات المتحدة بالسلطة على قمة العالم!).

وفى يناير ٢٠٠١ عاد «دونالد رامسفيلد» إلى القمة السياسية فى البنتاجون، ووراءه مجموعة مصممة على أن يكون القرن الحادى والعشرون أمريكيا ـ ومعه

رؤية إمبراطورية للقوة الأمريكية فى زمن متغير - وأكثر من ذلك معه أسلوب مختلف - رأى ممارسته فى التعامل مع رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة وقيادات القوات عموما!

كان «رامسفيلد» على اعتقاد بأن القوات المسلحة الأمريكية فى حاجة إلى تغييرات واسعة، تؤهلها لمهام إمبراطورية - لم يعد ممكنا تركها للتطور الطبيعى فى ممارسة القوة - وكان على نحو أو آخر يشعر بأن القيادات الأمريكية لم تستفد بالقدر الكافى من السقوط السوفيتى، ولم تحسن بالتالى استغلال فرصته، والسبب أنها «تاهت» فى ثمانى سنوات من «المظاهر والشكليات» أيام رئاسة «كلينتون»، والنتيجة فى تقديره:

١- أن الجيش لم يعد كما كان خاضعا للقرار المدنى السياسى، وإنما تخيل بعض الجنرالات (جنرالات «كلينتون» كما راح يسميهم)- أن لهم فى القرار النهائى دورا وكلمة! وكان فى تقدير «رامسفيلد» أن القوات المسلحة لابد أن يتأكد خضوعها للقرار السياسى، وأنه لا حق لأحد فيها أن يناقش شرعية الجالس فى البيت الأبيض، وسلطته أن يأمر طالما هو هناك ولو حتى بأغلبية صوت واحد.

٢- وفى تقديره (رامسفيلد) أيضا أن رئاسة أركان الحرب المشتركة تداخلت أكثر من اللازم فى «مناورات السياسة»، خصوصا فى الكونجرس. وغاصت بالفعل فى علاقات متشعبة بحجة تسهيل حصولها على طلباتها من الاعتمادات والمشروعات، وفى مقابل ذلك جاملت الشيوخ والنواب بالمنشآت التى يمكن أن تُقام فى دوائرهم الانتخابية أو تزول، واكتشف «رامسفيلد» أن هيئة أركان الحرب لها مكتب اتصال دائم فى الكونجرس، فى حين أن وزارات أخرى - لا تقل أهمية فى صنع القرار السياسى عن هيئة الأركان - ليست لها مثل هذه المكاتب، بما فى ذلك وزارة الخارجية.

٣- وكان «رامسفيلد» يَلْمَح نفوذا زائدا لرؤساء الأركان وكبار القادة فى مجال الإعلام، وقد لمح أثر هذا النفوذ فيما يُنشر أو يُذاع فى الولايات المتحدة أو فى الإعلام الدولى من أخبار وإيحاءات تتسرب، بل وشاهد فى بعض الأحيان خططا وخرائط منشورة على صفحات الجرائد والمجلات وشاشات التليفزيون، ورأى

بنفسه ما فيه الكفاية من ظهور الچنرالات فى استقبالات وحفلات حى «چورچ تاون» الأنيق، وسمع عن نشاط اجتماعى زائد للچنرالات وزوجاتهم وتصرفات صنعت منهم نجوما اجتماعيين وتلفزيونيين.

وكان «دونالد رامسفيلد» مصمما على أن يضع حدا لذلك كله، وأن يعيد إلى قيادة القوات المسلحة الأمريكية درجة من الانضباط، بعثرتها (حسب تعبيره) فى الدهاليز والصالونات والأندية، وكذلك فى الزيارات الخارجية التى كان الچنرالات قد وقعوا فى غرامها لأنهم هناك فى تلك الأقطار البعيدة تعلموا «كيف يعيش الملوك»!

□

وليست هناك تفاصيل محددة عن طبيعة المشاعر التى استقبلت بها هيئة أركان الحرب المشتركة والقوات المسلحة الأمريكية - تعيين «دونالد رامسفيلد» وزيرا للدفاع فى الإدارة الجديدة، لكن الإشارات تلتقى عند نقطتين:

○ أن اللقاء الأول بين «دونالد رامسفيلد» وبين الچنرال «هيو شيلتون» رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة - لم يكن لقاء سعيدا، فخلاله تحدث «رامسفيلد» باستفاضة حول رؤوس موضوعات كبيرة أراد أن يضعها على المائدة مبكرا:

- أن إدارة «چورچ بوش» لديها جدول أعمال يقصد إلى ترتيب الأوضاع فى نظام عالمى تقوده الولايات المتحدة وحدها، ومع أنها على استعداد لأن تخصص مساحات فيه لأطراف أخرى، فإن هذه الأطراف ليس لها الحق فى تعديل جدول الأعمال، وإنما لها الحق فقط أن تقرر إذا كانت تريد أن تتواجد فى النظام أو تغيب عنه.

- ثم إن تنفيذ جدول أعمال الإدارة يلقى بمسئولية كبيرة على القوات المسلحة الأمريكية التى يقدم لها دافع الضرائب الأمريكى كل ما تحتاجه لكى تقوم بما يُطلب منها، وهو (رامسفيلد) مطلع على الإستراتيچية التى سادت طوال إدارة «كلينتون»، لكنه ليس مقتنعا بها، لأن فكرة الاحتفاظ بجيش قوى مع الاعتقاد بأن حجم القوة يغنى عن استعمالها يبدو له غير منطقى، لأن السياسة فى رأيه مزيج من قوة الإقناع مع قوة الإرغام فى نفس اللحظة، والانتظار فى استعمال القوة حتى يجيء التهديد الذى يستحق - معناه السماح للتهديد بأن يكبر ويصبح خطرا حقيقيا بدلا من ملاقاته بضربة وقائية قبل أن يتأكد ويصبح تهديدا قائما.

- إن الرئيس المُنتخب فَوَّض وزير الدفاع (أى هو رامسفيلد) فى كل ما يخص القوات المسلحة، ونظرا لوجود جدول أعمال مُتفق عليه، ولأهمية وضعه للتنفيذ بأسرع ما يمكن - فإن وزير الدفاع لديه «سلطة الرئيس» كاملة فى هذا الشأن.

وحين سأله الچنرال «شيلتون» عما إذا كان يقصد بقوله أن رئيس هيئة الأركان المشتركة ليس له حق الاتصال مباشرة بالرئيس؟ - رد «رامسفيلد» قاطعا: «إن ما فهمه الچنرال «شيلتون» صحيح!». وحين حاول «شيلتون» أن يُذَكِّر وزير الدفاع «بأن رئيس هيئة الأركان المشتركة هو المستشار العسكرى الأول للرئيس» - رد «رامسفيلد» بسرعة بما مؤداه: «إن ذلك أيضا صحيح، لكن رئيس الأركان يعطى ما لديه لوزير الدفاع، وذلك قرار الرئيس الجديد، وهو رجل له فى إدارة الدولة منطق يختلف - وشخصية تختلف - عن غيره، (والإشارة واضحة إلى إدارة «كلينتون»).

○ أن رئاسة أركان الحرب المشتركة بدأت تشعر بنوع من الدهشة حِيال اختيارات وزير الدفاع الجديد لمعاونيه المدنيين فى البنتاجون، فقد أعلن عن تعيين «بول وولفويتز» نائبا للوزير، و«ريتشارد بيرل» رئيسا لمجلس سياسات الدفاع، و«دوجلاس فيث» وكيلا لوزارة الدفاع (وثلاثتهم يهود!) - مقربون من «دونالد رامسفيلد»، كما أن الثلاثة من مهندسى وراسمى ما أطلقوا عليه «مشروع الولايات المتحدة للقرن الأمريكى الجديد».

وكانت رئاسة هيئة الأركان المشتركة على عِلْم بهذا المشروع، وحسبته بادئ الأمر تيارا يطرح نفسه إلى جانب تيارات أخرى، لكنها الآن ومع إدارة «بوش» الجديدة - تأكدت أن ذلك المشروع أصبح الإستراتيچية المُعْتَمَدَة للولايات المتحدة، خصوصا أن الرجل الذى وُضع المشروع تحت إشرافه وتوجيهه كان «ريتشارد تشينى» نائب الرئيس الجديد، والرجل الأقوى فى الإدارة بحسب ما هو ظاهر ومستقر فى الأذهان!

ولم تكن رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة تعارض المشروع الإمبراطورى، فهو على نحو عام متوافق مع توجهات الإستراتيچية الأمريكية من أعقاب الحرب العالمية الثانية وطوال الحرب الباردة وبعدها - لكن وجوه الاختلاف متعددة فى

ترتيب البنود والأولويات، وكذلك على السرعة التى يتم بها التنفيذ، وأخيرا على توزيع المسئوليات والأدوار!

□

كان مشروع «المجموعة الإمبراطورية» التى أمسكت بمقاليد السلطة فى إدارة «بوش» ـ محددا إلى درجة لا تحتمل اللبس، خصوصا فى صياغة المقدمة التى مهدت له، والتى تبدت فيها ثلاث نقاط قاطعة فى النصوص مثل نصل السيف:

ـ «إن الهدف الأمريكى لابد له أن يكون تحقيق واستبقاء سيادة أمريكية عالمية تستبعد ظهور قوى أخرى منافسة فى المستقبل، بحيث تتمكن الولايات المتحدة بفضل هذه السيادة من تشكيل قواعد الأمن العالمى على مثال المبادئ والمصالح الأمريكية».

ـ «الإستراتيجية العُليا للولايات المتحدة مسئولة عن هذه السيادة الأمريكية مدها فى المستقبل إلى أبعد مدى ممكن، وفى ضرورات هذه الإستراتيجية أن تكون مستعدة للقتال بحزم، وتحقيق النصر فى مواجهات متزامنة على ميادين متعددة فى نفس الوقت، بحيث تستوفى كل مواجهة على أى ميدان حقها، وكأنها ميدان القتال والنصر الوحيد».

ـ «نقطة الارتكاز فى الجهد الأمريكى الجديد هى منطقة الشرق الأوسط والخليج، ومع أن الولايات المتحدة كانت تسعى منذ حقب عديدة للسيطرة العسكرية الكاملة على الخليج ـ فإن ذلك لابد أن يتحقق على الفور سواء كان نظام «صدام حسين» موجودا فى السلطة أو أُزيح منها. إن الأمن الإقليمى لهذه المنطقة يعطى مشروعية لإزاحة النظام الحاكم فى العراق، لكن تحقيق وجود عسكرى كثيف مُسيطر على الخليج أمر يتعدى مسألة نظام «صدام حسين» ».

وتجيء فى نهاية «نص المشروع عبارة حماسية تقول: «إن القوات المسلحة للولايات المتحدة عليها أن تتولى القيادة بروح «فرقة الفرسان» فى الحدود الأمريكية الجديدة».

□

وفى الاجتماعات الأولى لمجلس الأمن القومى على عهد إدارة «بوش» طُرح المشروع الجديد بمقدمته وبصُلبه، واستمع ممثلو رئاسة الأركان المشتركة لكل ما قيل، وحين جاء دورهم فى التعليق بدا أن الشكوك تساورهم، وقد لخص رئيس هيئة الأركان المشتركة أسبابه فى نقطة رئيسية مجملها «أنه إذا كان الشرق الأوسط والخليج هما نقطة ارتكاز الإستراتيجية العُليا الأمريكية، فإن هناك تمهيدا لابد منه أولا وهو التوصل إلى حل للصراع العربى الإسرائيلى، لأن هذا الصراع ومضاعفاته ـ ثم زيادة توترات إضافية عليه نتيجة لتواجد أمريكى كثيف فى المنطقة ـ يمكن أن يؤدى إلى عواقب يصعب حسابها».

وكان رأى «دونالد رامسفيلد» كما طرحه فى اجتماع حضره رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة ـ بصيغة السؤال:

هل تواجدنا العسكرى الكثيف فى الخليج، مع إمكانية تصفية النظام الحاكم فى العراق ـ يساعد أكثر على حل الصراع العربى الإسرائيلى؟ ...

أو أن الحل المُسْبَق للصراع العربى الإسرائيلى ـ هو الذى يساعد أكثر على تسهيل تواجد أمريكى كثيف فى الخليج؟

وظهر اتجاه «رامسفيلد» ظاهرا منذ بداية المناقشة، ومؤداه أن «الحسم فى العراق» يساعد على «الحسم فى فلسطين» وليس العكس!!

□

وفى أجواء هذه المناقشات فى واشنطن جاء «كولين باول» بنفسه إلى منطقة الشرق الأوسط (مارس ٢٠٠١) يقابل حُكامها برسالة من الإدارة الجديدة مؤداها: «العراق هو الأزمة، وفلسطين هى المشكلة، والأزمة أولى بالعلاج ـ قبل المشكلة».

ولم يستطع «باول» إقناع أحد بمنطق رسالته، وفى الحقيقة فإنه هو نفسه لم يكن مقتنعا بها، وكان رأيه ـ ومن تجربته السابقة فى حرب الخليج (الثانية) ـ أن فلسطين هى «أم الأزمات» فى المنطقة.

وعندما عاد «كولين باول» إلى واشنطن بدا أنه لم يستطع إقناع غيره، وأولهم وزير الدفاع «رامسفيلد»، ومعه المجموعة الإمبراطورية المحيطة به، ومعنى ذلك ـ ومن باب أولى ـ أنه لم يلق من الرئيس «چورچ بوش» أذنا مصغية.

وفى الوقت نفسه فإن هيئة أركان الحرب المشتركة راحت تبدى قلقها من جو مشحون بالتوتر والتربص أشاعه وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» بتصرفاته، وأسوأ من ذلك بخططه التى يريد فرضها دون مناقشة، وكان «بعضهم» فى رئاسة أركان الحرب المشتركة قد رأى أن يتحدث فى «الأوضاع الجديدة» مع «كولين باول» وزير الخارجية، وهو نفسه فى الأصل چنرال رأس إلى عهد قريب هيئة أركان الحرب المشتركة، وصاغ العقيدة الإستراتيچية المعروفة باسمه، والتى سادت بالفعل ثمانى سنوات (طوال رئاسة «كلينتون») حتى هذه اللحظة (من رئاسة «چورچ بوش» الابن).

وكذلك سمع «كولين باول» أن وزير الدفاع الجديد يتحدث الآن عن احتمالات تدخل بالسلاح - على نحو غير تقليدى، يتضمن درجة ما من استعمال القوة - لا تصل إلى درجة الحرب الشاملة - لكنها تزيد عن الحروب التليفزيونية التى مورست فى عصر «ريجان» (جرانادا وبنما وهايتي).

وكان «رامسفيلد» يطلب من هيئة الأركان أفكارا ويستثير خيالا.

وكان أسوأ ما سمعه «كولين باول» من أحاديث رفاقه القدامى - أن وزير الدفاع يتحدث عن عمليات فى العراق، وحين وُضِعَت أمامه الخطط الجاهزة أبدى أننا فى الظروف الجديدة نحتاج إلى شيء آخر، وبدا ذلك لسامعيه خطرا.

وطبقا لروايات تتردد فى واشنطن فإن «كولين باول» حاول أن يناقش أحوال البنتاجون مع «دونالد رامسفيلد»، لكنه وجد وزير الدفاع يلفت نظره إلى «أنه (أى كولين باول) وزير الخارجية الآن وليس رئيس الأركان» - ثم كان أن «رامسفيلد» (كما يتردد فى واشنطن) ذهب إلى نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» يقول له: «إنه (كولين باول) يمكن أن يؤثر على الانضباط فى القوات المسلحة إذا راح يسمع من كل «ماچور» وكل «كولونيل» فى القوات المسلحة». وفيما يظهر فإن الرئيس «چورچ بوش» طلب بنفسه من «كونداليزا رايس» (مستشارة الأمن القومي) «أن تلفت نظر «كولين» بحزم إلى أنه لا يستطيع أن يتصل بقادة القوات من وراء ظهر وزير الدفاع».

وفى تلك الأوقات (ربيع سنة ٢٠٠١) ـ كانت واشنطن تعرف أن وزير الخارجية فى أزمة، وأنه شبه معزول عن دائرة القرار الأعلى فى الإدارة الجديدة، وكان «باول» يحاول جاهدا أن يكسر الحصار غير المرئى الذى أحاط به، وفى ذلك الوقت فإنه ـ كما يروى أصدقاؤه ـ انتهز فرصة لقاء مع أحد الرجال المقربين إلى الرئيس (وفيما تقول به الروايات فقد كان ذلك الرجل هو «چورج بوش» (الأب) ـ الذى عرفه «باول» خلال خدمته أثناء حرب تحرير الكويت وتعاون معه عن قرب)، وكما تقول الروايات فإن «باول» أبدى:

ـ إنه يريد للإدارة الجديدة أن تنجح بغير حدود.

ـ ولا يريد أن يتسبب فى حساسيات ومشاكل حول الاختصاصات.

ـ وليس فى نيته أن يتشاجر أو يفتعل شجارا مع وزير الدفاع.

ـ ولكنه مع ذلك يرى أن هناك «مسلمات أولية» يستحسن أن يتفق عليها الجميع:

١ـ ففى كل هذه الخطط المطروحة أمام الإدارة لإقامة نظام عالمى أمريكى (لم يستعمل «باول» وصف الإمبراطورية) ـ فإنه من المفهوم أن هناك مسئولية كبيرة على القوات المسلحة، ولهذا فإن هيئة أركان الحرب المشتركة لابد أن تكون فى الصورة «بالعمق».

٢ـ إذا كان الشرق الأوسط هو ميدان «الاندفاعة الرئيسية» (Main Thrust) ـ وإذا كان العراق هو الهدف المحدد الآن ـ فإن جهدا مكثفا لابد أن يُبذل لحل ـ أو تجميد ـ شحنة الصراع العربى الإسرائيلى.

٣ـ وربما أن هذا الجهد السابق الذى بذله «كلينتون» فى أواخر رئاسته ـ يمكن اللحاق به وتنشيطه بحيث يمكن التوصل إلى مبادئ حل يجمد فلسطين، ويفتح الطريق إلى غيرها (العراق).

ولم تكد تمض أيام حتى أُعلن فى واشنطن أن الچنرال «أنتونى زينى» قائد القيادة المركزية السابق والذى يعرف المنطقة جيدا ـ قد عُين ممثلا للرئيس فى الشرق الأوسط، مكلفا بالتوصل مع الأطراف إلى حل لأزمة «النزاع الإسرائيلى ـ الفلسطينى».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وكان «زينى» اختيارا مقصودا (يجمع ما بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية).

فهو جنرال من البنتاجون تحت قيادة «رامسفيلد»، وهو صديق قديم لـ«كولين باول»، ثم هو على معرفة متصلة بكل ملوك ورؤساء الدول العربية (وكذلك ساسة إسرائيل) فقد كان معهم حتى أسابيع قليلة قائدا للقيادة المركزية المسئولة عن الشرق الأوسط وما حوله.

وجاء الجنرال «زينى» إلى المنطقة وانتقل من هنا إلى هناك، ومن هناك إلى هنا، وراح يجمع ويحاول الإمساك بأطراف الخيوط ويجرب أن يشبك بينها.

....

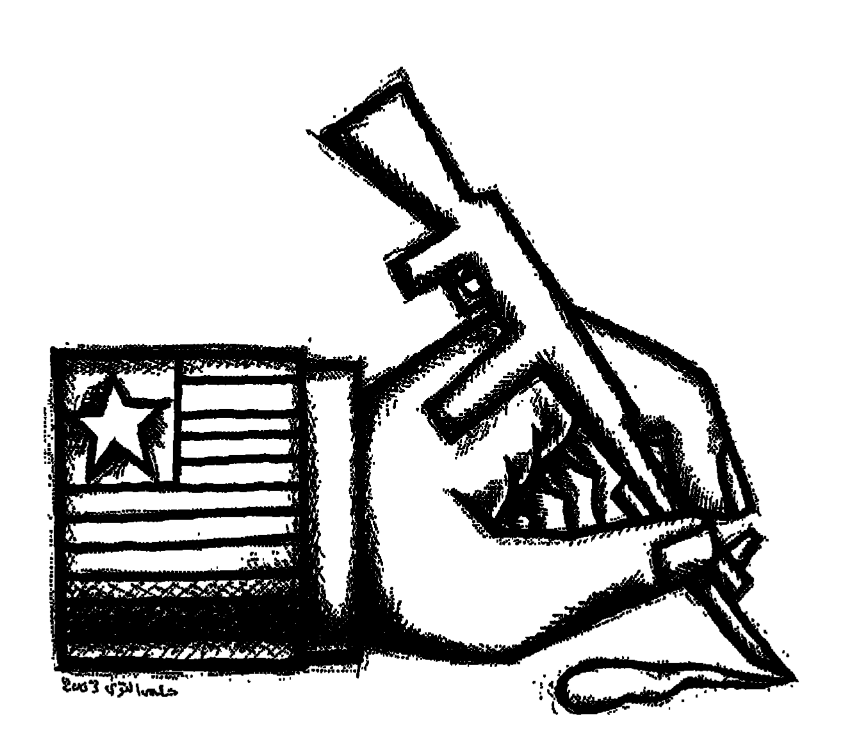
....

وفجأة وقعت حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وبدت الولايات المتحدة كلها فى حالة انكشاف خطر أمام العالم كله - وبدا مطلوبا من القوات المسلحة الأمريكية أن تتحرك بسرعة لأداء دور فى تغطية هذا الانكشاف!



القوات المسلحة فى السياسة الأمريكية!





ملاحظـــة

هذا الحديث يتعرض لمسألة شديدة الأهمية والحساسية، وهى العلاقة بين «السياسة والسلاح» فى الحالة الأمريكية الراهنة - أى بين إدارة الرئيس «چورچ بوش» (الابن) وبين هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية فى شأن ما جرى ويجرى فى العراق - وفى غيره بعده.

○ وسبب الأهمية مفهوم - ومرجعه أنه فى مشروع إمبراطورى يهدف إلى تثبيت التفوق الأمريكى وتحويله إلى سلطة عالمية تفرض سطوتها على القرن الحادى والعشرين (على الأقل) - فإن السلاح له الدور الرئيسى فى كافة مراحل التخطيط والتنفيذ والتأمين، وتلك طبيعة الامبراطورية، ومعنى ذلك أن حوار السياسة والسلاح فى واشنطن - أخذا وردا - شدا وجذبا - له تأثيرات مهمة وواسعة لا تقتصر على واشنطن وحدها، وإنما تمد انعكاساتها ونتائجها إلى الساحة العالمية الأوسع.

○ وسبب الحساسية مفهوم أيضا - وملخصه أن هذه العلاقة بين السياسة والسلاح - سواء فيما جرى ويجرى فى العراق وبعده - مسألة مُحاطة بالسرية والصمت. ومع أن الكثير من التفاصيل فى هذا الشأن تسربت، فإن المشكلة أن بعض التسريب كان مقصودا لكى تسبق الانطباعات وتؤثر، ثم إن بعضه الآخر كان مغلوطا حتى تتداخل الروايات، وتهتز الصور، ويختلط السياق، وتمتلئ الأجواء بضباب يتم تحت ساتره ترتيب الأشياء، ومن ثم تستقر القواعد الطارئة كأمر واقع يصبح بدوره قانونا يعطى للمؤسسة العسكرية الأمريكية دورا مختلفا فى مشروع إمبراطورى شديد الجرأة - جامع القصد!.

وبسبب هذه «الأهمية» وهذه «الحساسية» - فإن أى كاتب صحفى يجد نفسه أمام مأزق مزدوج:

- أهمية العلاقة بين السياسة والسلاح فى الشأن الإمبراطورى القادم - لا تسمح بتجنب الموضوع.

- والحساسية التى تحيط به سرية وصمتا - لا تمكن بسهولة من النفاذ بعيدا فيه بثقة متأكدة مما تقول (خصوصا بالنسبة لصحفى عربى عابر مهما بلغ حسن ظنه فى قيمة مصادره.

وإزاء هذا المأزق - ومن باب الإنصاف للحقيقة وللقارئ معا، فقد كان واجبا أن توضع لسياق هذا الحديث حدود ظاهرة تفرق على سياقه بين ثلاثة عناصر:

١ - معلومات أكيدة - تتلاقى عندها درجة من الإجماع أو يعززها ظهور أوراق ترجح وأحيانا تقطع.

٢ - شهادات مسئولة - يمكن قبولها اعتمادا على إطلاع أصحابها وصلاتهم - حتى وإن تعذر لأسباب بدهية إسنادها إلى مصادرها.

٣ - استنتاجات - يقع التوصل إليها بالنظر فى المنطق الداخلى للوقائع - ويكون منها ما يكفى بقدر من الحدس المأمون جسورا بين المعلومات والشهادات، بحيث تتسق الصور وتتكامل.

وهدف هذه الحدود فى النهاية أن يكون أمام قارئ هذا الحديث حقه فى المعلومات، وحقه فى تقدير ما يُعرض منها عليه، وحقه فى وزن الحوادث بمعياره المستقل ومنظوره، وكذلك كان الحرص على الإشارة خلال السياق لنوعية كل عنصر من عناصر الحديث - تنبيها مسبقا - يحاول أن يكون مسئولا.

هيكل

أولا: الجنرال يقفز بالباراشوت لتهدئة أعصابه

خلفيـــة:

من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وحتى ٢٩ يناير ٢٠٠٢ ـ كانت القوات المسلحة الأمريكية تخوض حربا فى أفغانستان هدفها إسقاط نظام طالبان وزعيمه «الملا عمر» ـ وتصفية تنظيم القاعدة وزعيمه «أسامة بن لادن».

ومع ذلك فإن رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن ظلت تعتقد أن إدخالها فى الحرب على الإرهاب إقحام لها فيما هو خارج اختصاصها ووسائلها، فالإرهاب ـ فى تقديرها ـ اختصاص أصيل لوكالة المخابرات المركزية ولمكتب التحقيقات الفيدرالى، وأما القوات المسلحة فإنها تستطيع على أحسن الفروض أن تساعد بضربات صواريخ موجهة من بعيد تزعج وتخيف، وقد تزيد على ذلك ـ تطوعا ـ بدفع مجموعات من القوات الخاصة إلى بعض المواقع تبعثر أو تدمر ـ لكن تلك تظل عمليات جانبية ذات مقاصد محدودة، يصعب اعتبارها مجهودا رئيسيا فى حرب.

وبصرف النظر عن الاختصاصات فإن القوات الأمريكية المسلحة اسْتُدرجت ـ ليس فقط ـ خارج اختصاصها، وإنما أيضا خارج عقيدتها المعتمدة منذ حرب الخليج سنة ١٩٩١، والتى اشتهرت «بعقيدة باول» على اسم واضعها الجنرال «كولين باول» رئيس هيئة الأركان المشتركة (ووزير الخارجية الآن).

والحاصل أن هيئة الأركان المشتركة «تهاودت» مع الاستدراج بظن أنها مضطرة إلى قدر من المرونة يستجيب لدواعى السياسة ـ وضغوطها بعد مفاجأة سبتمبر ٢٠٠١ ـ فلم يكن معقولا بعد حدث من ذلك الحجم أن تظل القوات الأمريكية المسلحة بعيدة عن «ردود أفعاله» بدعوى أنه ليس اختصاصها، ولا أن تتمسك «بعقيدة باول» بظن أنها شرط العمل العسكرى فى الزمن الجديد.

كانت هيئة أركان الحرب المشتركة تدرك منذ البداية أن حربها فى أفغانستان معركة مع أشباح، وضد عدو يصعب الإمساك به، لأن القتال معه بلا جبهة - وبلا خطوط - وبلا منشآت اقتصادية وعسكرية وعقد مواصلات يمكن التركيز عليها - ومع ذلك فإن رئاسة الأركان قبلت بشىء مما طلب منها، وفى تقديرها أن المهمة «غطاء بالسلاح لجهد تقوم به وسائل العمل السرى لبلوغ المقصود سياسيا».

ثم حدث أن هيئة الأركان المشتركة وجدت نفسها فى موضع اللوم بادعاء أنها لم تقدم للسياسة ما يسترها، ورغم أن نظام طالبان اختفى فقد كان واضحا لمن يريد أن يرى أن ذلك النظام تفكك وتفرق، لكن أعضاءه وأنصاره تحولوا من تجمعات فى الجبال إلى ذرات رمل على السفوح والوديان، كما أن «أسامة بن لادن» نفسه تبخر وانقلب من زعيم إرهابى إلى شخصية تليفزيونية تشد اهتمام الرأى العام فى الحالتين، وذلك فى حد ذاته يكفيه، لأن الإرهاب بالدرجة الأولى فِعْل يعتمد التأثير النفسى المدوى أكثر مما يقصد إلى العمل العسكرى المنظم.

....

....

وكان وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» هو الذى عرض موقف رئاسة الأركان المشتركة أمام الرئيس «بوش» فى اجتماعات مجلس الأمن القومى، بمقولة أنه لا يستطيع مع الظرف الموضوعى الراهن فى أفغانستان أن يطالب القوات المسلحة بأكثر مما فعلته، ومع أنه كان أول من ضغط عليها لكى تحقق نتائج أكثر إبهارا، إلا أنه الآن أول من يدرك استحالة مطالبتها بالزيادة، لأن «أفغانستان» ليس فيها هدف واحد يثير خيالا أو يغرى بجائزة. فقد كانت فى «أفغانستان» تسعة أهداف تم ضربها، وجرت العودة إليها مرة ومرات، والآن أصبح التكرار أضحوكة، وإذن فلابد من ميدان آخر غير «أفغانستان» تثبت فيه القوة الأمريكية اقتدارها، وكان «رامسفيلد» ومعه مجموعته الإمبراطورية - يضع عينه على العراق، وكان تعبيره فى محضر مجلس الأمن القومى (١٤ - ١٥ سبتمبر ٢٠٠١) «إننا كلما رفعنا الـ: «بير سكوب» (منظار الغواصة) فوق سطح الماء، وأدرنا البصر على عرض البحر حولنا، لا نجد هدفا أنسب من العراق»، وفى تأكيده لرؤيته ذكر «رامسفيلد»:

١ ـ الدول المساندة للإرهاب هى الأهداف الأولى بالعقاب، لأنها أساس البلاء ومصدر التهديد.

٢ ـ أن هناك ذريعة مشروعة لحرب العراق تتمثل فى أسلحة الدمار الشامل التى يملكها ذلك البلد ويمكن أن تصل عن طريقه إلى أيدى الإرهابيين.

٣ ـ أن العراق فى قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية (الموقع والبترول وإسرائيل!)، وهو من موقعه فى هذه المنطقة يهدد أصدقاء تقليديين للولايات المتحدة، وكذلك فهو بكل المعايير يستحق وصف «الدولة المارقة»!

٤ ـ أن العراق منهك ومعزول ويسهل الاستفراد به وإسقاط نظامه، كما يمكن للولايات المتحدة أن تعتمد فى جهدها على تحالف دولى وإقليمى يتعاون أطرافه معها بقواتهم وأموالهم وقواعدهم ومخابراتهم.

٥ ـ وأن فى العراق أهدافا كبيرة يمكن ضربها بعمليات مبهرة، كما أن فى العراق جوائز هائلة يمكن الاستيلاء عليها بأقل تضحيات متصورة.

وحتى شهر يناير ٢٠٠٢ لم يكن «دونالد رامسفيلد» ـ رغم جهده «التبشيرى» بأفضلية نقل المعركة من «أفغانستان» إلى «العراق» ـ قد لقى الاستجابة التى توقعها ـ وكان الجميع فى مجلس الأمن القومى يرون وجاهة ما يُطْرَح ويوافقون عليه، مع خلافهم على التوقيت، أى أن ما يطلبه «رامسفيلد» ليس الآن وقته، بل موعد لاحق ـ بحسب ما تجىء به التطورات.

....

....

ثم وقع أواخر سنة ٢٠٠١ أن «كارل روفى» مستشار الرئيس الأقوى للشئون الداخلية، ومسئول حملته الانتخابية ـ تَحَسَّب مبكرا إلى أن «أفغانستان» لن تنفع الرئيس فى الانتخابات القادمة للتجديد سنة ٢٠٠٤، خصوصا أنه لا يتوقع مفاجآت سارة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وعليه فإن العثور على نجاح ساحق خارجى يصبح مسألة ضرورية، وعندما راح «كارل روفى» يبحث ويستقصى ـ توصل هو الآخر بعد لقاءات مع «دونالد رامسفيلد» إلى أن العراق هو المسرح المهيأ.

وكذلك فإن خطاب حالة الاتحاد الذى قدمه الرئيس «چورچ بوش» أمام مجلس الكونجرس يوم ٢٩ يناير ٢٠٠٢ أطلق شعار «محور الشر» ـ موجها أصبع الاتهام بالتحديد إلى العراق وقائلا بالنص: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح للنظام الأشد خطورة فى العالم أن يهددها بواسطة أسلحة الدمار الشامل التى يملكها ويطورها ويقدر على استخدامها».

وكذلك رُفعت من فوق الشاشات خريطة «أفغانستان»، وظهرت خريطة «العراق»، وغامت صورة «أسامة بن لادن»، ولمعت صورة «صدام حسين»!.

....

....

معـــلومـــات:

كان خطاب الرئيس «بوش» عن حالة الاتحاد يوم الثلاثاء (٢٩ يناير ٢٠٠٢) ـ وصباح يوم الجمعة أول فبراير تجمع رؤساء أركان الحرب فى مكتب وزير الدفاع على موعد معه فى «البنتاجون»، وبدأ «رامسفيلد» حديثه معهم «بأن اللعبة الآن فى ساحة العراق، والقوات المسلحة الأمريكية ـ وليس أى طرف غيرها ـ هى اللاعب الأساسى، وعليها أن تكسب المباراة هناك وتفوز بالجائزة!».

ولم يكن ما قاله وزير الدفاع مفاجئا للقادة وبالذات لرئيس الأركان الجديد الجنرال «ريتشارد مايرز»، فقد كان (مثل سلفه الجنرال «هيوشيلتون») ـ يتابع كواليس السياسة فى «واشنطن» ويعرف أن مهمة غزو العراق فى طريقها إليه (وكان الجنرال «مايرز» أهدأ أعصابا من سلفه الذى كان مستثارا معظم الوقت من رئيسه (وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»)، بما يسوقه بعد كل لقاء بينهما للذهاب إلى قاعدة جوية قريبة من واشنطن ليقفز بالباراشوت (وتلك هوايته)، حتى تهدأ أعصابه بينما هو ينزلق من الجو عشرين أو ثلاثين دقيقة ـ ويلامس الأرض وقد استعاد لطف مزاجه، وأصبح مستعدا لتحمل كل الناس بمن فيهم «دونالد رامسفيلد» !).

ومضى وزير الدفاع ـ ذلك الصباح فى واشنطن ـ يشرح لرئيس أركان الحرب المشتركة وزملائه رؤيته للضرورات ويطلب منهم الاستعداد لحملة عسكرية على العراق، يريدها فكرا جديدا بالكامل وعملا يناسب المسرح المُهيَّأ هناك، مع وجود إمكانيات أمريكية لم تكن متاحة من قبل، ضد عدو لا يملك وسائل سلاح فعال، لأن ما لديه من عتاد (بما فى ذلك الطيران والدفاع الجوى والمدرعات ووسائل الاتصالات) ـ عمره ما بين خمسة عشر إلى عشرين عاما.

وتوسع «رامسفيلد» فى شرح تصوره فى التحضير للعمل المحتمل، مركزا على مجموعة نقط مجملها:

ـ أن الولايات سوف تعمل فى إطار الشرعية الدولية بأن تطلب عودة المفتشين الدوليين إلى العراق ليكملوا مهمة نزع أسلحة الدمار الشامل التى لم يتمكن السفير الاسترالى «ريتشارد بتلر» من إتمامها، وفى نفس الوقت تحرى ما قد يكون العراق أضافه إلى ترسانته من أنواع هذه الأسلحة خلال أربع سنوات توقفت فيها عمليات التفتيش.

ـ أن العراق سوف يرفض استقبال بعثة مفتشين جُدد يرأسها «هانز بليكس» وزير خارجية السويد السابق، وشاهده أن الحكومة العراقية رفضت مجرد السماح لـ «بليكس» بزيارة «بغداد» للتباحث مع المسئولين فيها، ومعنى الرفض أن النظام العراقى سوف يتم ضبطه متلبسا فى حالة تمرد على الشرعية الدولية، وعندها يقوم تحالف دولى يفرض على «بغداد» احترام إرادة مجتمع الدول.

ـ أن الولايات المتحدة سوف تكون المسئول الرئيسى عن «العمل الدولى بالقوة»، كما حدث فى المرة الأولى أيام حرب الخليج، فتلك طبائع الأمور.

زاد «رامسفيلد»:

«إنه يريد طمأنة هيئة الأركان المشركة إلى أن الحرب سوف تكون مشروعة، بقرار من الأمم المتحدة وإعلان صادر عن مجلس الأمن.

كذلك فإن أسلحة الدمار الشامل التى يملكها العراق، والتى توقف التفتيش عليها قرابة أربع سنوات تمثل خطرا مؤكدا يوفر للولايات المتحدة حقها القانونى والأخلاقى فى استعمال السلاح.

أى أن الولايات المتحدة لن تنفرد بقرار الحرب وحدها، وإنما سوف تكون هناك على رأس تحالف دولى يمثل إرادة أوسع - تضم عددا من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن.

أضاف «رامسفيلد» متحفظا بما مؤداه:

○ أنه ليس مؤكدا أن كل الأطراف الدولية سوف تدخل المعركة الجديدة بنفس «الحماسة» التى دخلت بها سنة ١٩٩١ لعدة أسباب:

- لأن بعض الدول اعترتها الوساوس بعد انتهاء الحرب - ١٩٩١ - بأن الولايات المتحدة كانت هى التى تفردت بالمنطقة ومواردها.

- كما أن بعض الدول قد لا ترى فى الخطر العراقى ما تراه الولايات المتحدة، ومن ثم تميل نحو الانتظار حتى تجىء نهاية النظام العراقى بالسقوط من الداخل نتيجة للحصار وعواقبه.

- ثم إن دول الإقليم الصديقة للولايات المتحدة سوف تكون جاهزة لما يطلب منها، لكنها فى الغالب لن تكون مندفعة للحرب بنفس المقدار الذى كانت عليه سنة ١٩٩١، حين كانت مستفزة بغزو العراق للكويت.

ومعنى ذلك أن كل دول الإقليم الصديقة سوف تقدم قواعدها وتسهيلاتها لأى عمل أمريكى، لكن من المشكوك فيه أن تكون بينها دولة مستعدة للمشاركة عمليا بقوات على الأرض.

وهو يتذكر أن زعماء هذه الدول كانوا فى المرة الأولى سبَّاقين للحرب باسم تحرير الكويت، لكنهم عندما تحقق ذلك تحفظوا على تقدم قواتهم فى أرض عراقية!

- أضاف «رامسفيلد»: «أن لدينا حلفاء داخل العراق نفسه، وربما يقاتل بعضهم معنا لأسبابه الخاصة»:

○ «تركيا» موجودة فى الداخل وعلى أى حال فإن «تركيا» لديها حسابات.

○ «الأكراد» لهم شبه دول مستقلة فى الداخل وهم حريصون على تدعيمها، وقد يفضلون المراقبة قبل المشاركة.

○ «المعارضة العراقية» وأنصارها فى الداخل وسوف يتحركون بالتأكيد، لكن المسألة هى حجم قدرتهم بالتحديد.

ومعنى ذلك فى النهاية (كذلك استخلص «رامسفيلد») أن أى تخطيط واقعى لعملية عسكرية عليه أن يأخذ فى حسابه أنها سوف تستند إلى تحالف دولى وعربى وعراقى عريض، لكن الفعل على الأرض سوف يكون إلى حد كبير أمريكيا. ثم زاد «إننا متأكدون أن بريطانيا سوف تشارك معنا، ولكن بقوات محدودة!».

....

....

وقرب نهاية حديثه قال «رامسفيلد» وهو يضغط على العبارات والكلمات إنه «يريد أن يحذر هذه المرة من الخطأ الشائع الذى يقع فيه التخطيط العسكرى دائما، وهو التفكير فى «الحرب الماضية»، لأن الظروف فى السنوات الإحدى عشرة بين الحربين تغيرت على نحو يجعل «التماثل» مستحيلا».

أضاف «رامسفيلد» أنه لا يريد أن يزيد على ما قال لأنه يخشى أن يصادر أفكارا خلاقة لدى الجنرالات، لكنه يشدد على أن الظروف تستدعى خيالا يتجاسر على ما لم يسبق التفكير فيه، وهو من جانبه يستطيع أن يتصور عملية «رشيقة القوام» Leanتنجز المهمة المطلوبة فى الظروف المعروفة، وترسمها معركة خاطفة تحقق هدفها دون أعباء فادحة وخسائر بشرية كبيرة - ولا يكون لها صدى فى الداخل يسمح لبعض المترددين (وهم هناك دائما) - بأن يستعيدوا ذكريات «ڤيتنام» وعقدها التى مازالت مترسبة فى الوعى الأمريكى!

وكان آخر ما قاله «رامسفيلد» للقادة فى ذلك الاجتماع أنه «يرجوهم أن لا يركزوا جهدهم على تحريك جبال من الفولاذ بلا داعٍ (وكان يقصد حشد الفِرَق المدرعة)».

□

وفى الأيام والأسابيع التالية كان بعض ما توقعه «رامسفيلد» بشأن رفض العراق لعودة المفتشين إليه يتحقق فعلا:

- يوم ١٣ فبراير (٢٠٠٢) أعلن نائب الرئيس العراقى «طه ياسين رمضان» أن العراق لن يسمح بعودة المفتشين الدوليين إلى أراضيه، لأنه ليس هناك سبب لعودتهم غير التجسس على العراق، فالكل يعرف أن العراق خال من أسلحة الدمار الشامل، «وأنه إذا أرادت الأمم المتحدة إرسال جواسيسها إلى العراق لصالح الولايات المتحدة، فإن العراق - ممارسا لسيادته - لن يسمح لهم بالعودة».

ولم يكن ذلك منصفا للأمم المتحدة ولا لأمينها العام «كوفى أنان»، الذى كانت علاقاته واتصالاته تمكنه من متابعة ما يجرى فى واشنطن، وكان بعض ما سمعه يثير قلقه، وقد كشف «كوفى أنان» عن مخاوفه لبعض الدول ذات العلاقة القريبة من «بغداد»، وضمنها «روسيا» و«فرنسا» طالبا تدخلها لإقناع الحكومة العراقية بقبول التفتيش الدولى على منشآتها العسكرية والمدنية التى يمكن أن تكون موضع اشتباه فى صناعة أسلحة كيماوية أو جرثومية!

وفى قول «كوفى أنان»: «أنه فى تلك اللحظة لم يكن يمارس حرب أعصاب على «بغداد»، وإنما كان رجلا يلمح الخطر من بعيد ويحاول تجنبه، ثم إنه حين أبلغته باريس أن المشكلة الحقيقية ليست فى الأمم المتحدة، وإنما فى «شك مستحكم» لدى النظام العراقى بأن الولايات المتحدة تتقصَّدَه، وأن رئيسها الحالى (چورج بوش) مصمم على افتعال الذرائع لضربه - فإن الأمين العام للأمم المتحدة وجد من حُسن التصرف أن يطمئن العراق علنا، فأصدر يوم ٢٤ فبراير تصريحا قال فيه: «إن أى عملية لغزو العراق وإزاحة نظامه سوف تكون عملا غير حكيم Unwise».

وكان «كوفى أنان» يريد بذلك أن يؤكد لبغداد استقلاليته، ويطمئنها إلى أن المفتشين العائدين لن يكونوا جواسيس «المنظمة الدولية» لحساب الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا: نظرية «رامسفيلد» لـ: نصف الحرب!

شهادات:

مضت الحوادث فى واشنطن ترسم لنفسها مسارا مستقلا لا ينتظر أحدا، ويوم

الاثنين ٨ أبريل (٢٠٠٢) كان وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» على موعد (الساعة ٨ صباحا) فى «البنتاجون» مع هيئة أركان الحرب، ومع عدد من كبار مستشاريها، وكانت رئاسة الأركان قبلها بأسبوع قد أرسلت إلى مكتبه مقترحاتها فى شأن التكليف الذى أعطاه لها (أول فبراير ٢٠٠٢).

وطبقا لرواية أحد كبار المستشارين (لزميل له فى قيادة حلف الأطلنطى بعد عشرة أيام من الاجتماع) - فإن وزير الدفاع «رامسفيلد» دخل إلى القاعة «المؤمنة» و«المعزولة» فى مبنى «البنتاجون» - يحمل ملفا كبيرا يضم مشروع خطة «غزو العراق» كما أرسله إليه الجنرال «ريتشارد مايرز»، وفوق الملف مجموعة أوراق كبيرة صفراء كتب عليها «رامسفيلد» ملاحظات بخط يده - لكنه طوال الاجتماع لم ينظر فى أوراقه وإنما تدفق فى الكلام، ومن الواضح أنه كان معبأ بما لديه.

ولم يضيِّع وزير الدفاع وقتا فى المداخل والمقدمات، وإنما تكلم بطريقته المميزة التى تعكس باستمرار إيحاءً بنفاد الصبر، وبدت على وجهه ملامح تشى بأنه يريد «تلقين قادته درسا»، لأنه قام بعملية «تفكيك منظم» لكل ما أعدوه وقدموه له.

بدأ فقال ما مؤداه: «لسوء الحظ أن ما كان يخشى منه وقع - لأن خطة هيئة الأركان المشتركة كما قدمت إليه نسخة منقَّحَة لخطة «عاصفة الصحراء» القديمة مع بعض التعديلات».

وملاحظاته المحددة كما يلى:

○ أولا: حجم القوات المطلوبة بقوة ١٣ فرقة (مشاة ومدرعات وقوات خاصة)، و٦ حاملات طائرات غير القواعد الجوية الجاهزة فى المنطقة، وهو يسأل: هل المهمة فى الظروف الحالية تقتضى هذا الحجم من القوات؟ (أكثر من ثلاثمائة ألف جندى باحتساب العناصر المساعدة).

وعلق: «بأن الرئيس لا يفكر فى إعلان تعبئة عامة أو جزئية، والخطة بهذا الحجم سوف «تأخذ» نصف القوة الأمريكية العادية أو أكثر، ومعنى هذا أنه حتى طبقا «لنظرية باول» التى «يرى من حوله أصدقاء كثيرين لها» - فإن الولايات المتحدة عندما تخصص ذلك كله لمسرح العراق - لن يكون لديها ما يمكنها من مواجهة احتمالات قد تطرأ على جبهة أخرى فى أى لحظة (كوريا الشمالية)».

○ ثانيا: الخطة فى رأيه أخذت بالافتراضات القديمة التى شكّلت حرب الصحراء (سنة ١٩٩١)، ولم تأخذ فى حسابها أوضاعا جديدة.

وعلق: «أن حرب عاصفة الصحراء كانت على نحو ما من فصيلة التفكير التقليدى، وأما الحرب الجديدة فإن لديها إمكانيات جديدة لم تكن هناك قبل عشر سنوات، وهو يتحدث بالذات عن ثلاثة مجالات:

○ مجال الدقة الشديدة فى التصويب، وهذا مجال ركزت عليه القوة الأمريكية وجعلته هدفا أساسيا لها، ففى حين كانت دقة التصويب فى صواريخ «توما هوك» أثناء حرب ١٩٩١ بنسبة ٢٦٪، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى قرابة ٧٠٪، وذلك فارق مهول فى فاعلية السلاح.

○ مجال السرعة الفائقة فى جمع المعلومات وتوصيلها، فالحروب كانت دائما ثلاثة أبعاد: بر وبحر وجو، والآن فإن هناك بُعدا رابعا دخل الساحة وقلب الموازين وهو بُعد الفضاء، ذلك أن أى ميدان قتال يمكن تغطيته الآن بأقمار صناعية ترصد أى حركة وهمسة عليه وترسلها فى لمح البرق إلى القيادات الميدانية على الأرض، ومعنى ذلك أن دخول الفضاء لا يكشف المعلومات العسكرية فقط ـ ولكنه يتيح على الفور كافة البيانات الضامنة لكفاءة المعارك (بما فى ذلك الطقس وتغيراته المحتملة فى كل بقعة، والحركة على الطرق المؤدية إلى كافة المواقع، وأحجام الحشود وأنواع السلاح لدى الوحدات المعادية فى أى اشتباك)، وذلك يزود القوات بكفاءة مذهلة لم تكن متصورة من قبل.

○ والمجال الثالث هو مجال التفاعل واختصار المسافة بين الدقة والسرعة، وكانت المعلومات فى عاصفة الصحراء تصل من مواقع جمعها إلى مواقع الاستفادة منها فى ظرف ساعات، وأما الآن فإن التقدم فى مجال التنسيق جعل الوصول فوريا فى نفس اللحظة، بمعنى أن أى معلومة يمكن أن تكون لدى قوات المواقع الأكثر تقدما فى ظرف دقائق، وذلك يجعل الاستجابة بالفعل فورية أو شبه فورية».

□

يواصل «رامسفيلد» كلامه (وفق شهادة المصدر الذى نقل عنه):

فى صُلب الخطة (المُقدمة إليه) حسابات لقوة العراقيين مُبالغا فيها بضراوة Fiercely، لأنه اطلع على تقدير لحجم الحشد العراقى يقول أن لديهم نصف مليون رجل تحت السلاح فى الجيش وفى الحرس الجمهورى.

اطلع أيضا على تقديرات لقوات المتطوعين: سواء من مقاتلى حزب البعث - أو من فدائيى «صدام» - أو من الحرس الوطنى المحلى تشير إلى عشرات الألوف!

وتعليق «رامسفيلد»:

«أن هذه الأرقام لا تعنى شيئا لأنه ليس لدى العراقيين سلاح جوى يمكن أن يؤدى دورا فعالا، لديهم طائرات من ٣٠٠ إلى ٣٥٠، لكننا اختبرنا كفاءة هذه الطائرات فى مناطق الحظر الجوى شمالا وجنوبا فى العراق - وقد تأكدنا أنه ليست لديهم فرصة لمواجهة طيران حديث، طائراتهم كلها عجوزة - ليس لدى طياريهم نوع التدريب اللازم لمواجهة طيراننا - ليست عندهم الوسائل الأرضية التى تخدمهم فى أى معركة، وفى كل الأحوال فإنه يبدو واضحا أمامنا أن القيادة العراقية لا تريد دفع سلاحها الجوى إلى معركة يائسة بل تريد ادخارها، لأن هذه القيادة تحت وَهْم حاجتها للطيران تتمكن من السيطرة به على الداخل كما وقع فى المرة الأولى (١٩٩١)».

استطرد:

- «بالطبع ليست هناك قوة بحرية عراقية.

- علينا فوق ذلك أن نلاحظ أن العراق فى أى معركة قادمة سوف يكون داخل صندوق مقفول، لأن كل من حوله يقفون ضده: إيران فى الشرق - تركيا فى الشمال - سوريا والأردن فى الغرب - الخليج فى الجنوب.

ميدان المعركة مغلق حولهم تماما، وهذه مسألة مهمة.

سوف نقرأ جميعا عن تحرك «ما يسمونه» الشارع العربى، ومعلوماتنا أن أى تحرك عاطفى فى شوارع المدن العربية سوف يكون مما تقدر حكومات الدول العربية الصديقة أن تضبطه وتسيطر عليه.

نحن إذن فى حالة تفوق كامل: برى - جوى - بحرى - فضائى - وسياسى أيضا.

والعراقيون فى حالة عجز وعُزلة كاملة سواء فيما عندهم أو فيما هو محيط بهم.

وهذه حقائق لا يصح أن تُنسى».

□

يواصل «رامسفيلد» كلامه:

«سؤالى الآن هل نحن فى حاجة إلى خطة من هذا النوع الذى جاءنى منكم؟ - جوابى مؤكدا بالنفى.

ثم جاء تعليقه بأن:

«أى جيش فى العالم هو أول من يحس بنقط الضعف عنده، لأن الساسة يستطيعون - خصوصا فى العالم الثالث - أن يتحدثوا كما يشاءون، لكنه حين تصل الأمور إلى نهاياتها ويصبح الاختبار الحاسم مرهونا بالقتال، فإن كل الأطراف تستطيع أن تدعى كما تشاء إلا القوات المسلحة.

وهو هنا (رامسفيلد) يريد أن يتحدث عن الجيش العراقى».

«التقديرات تقول أنه ٥٠٠ ألف فى الجيش والحرس الجمهورى، ومعهم عشرات ألوف من المتطوعين، والسؤال المهم هو ما هى مقدرة الفعل لدى هؤلاء جميعا؟

أولا: هناك الجيش أو ما بقى منه، نحن نعرف يقينا أنه لم يتلق إضافات على سلاحه، ولم يجدد شيئا كان عنده، ومعنى ذلك أنه نفس المستوى الذى عرفناه سنة ١٩٩١، مخصوما منه النصف أو أكثر.

ثانيا: الحرس الجمهورى تلقى إضافات فى السلاح من كوريا الشمالية، ومن الصين، ومن روسيا، ومن بعض الدول العربية، لكن ما حصل عليه محدود - متخلف - وكان الذين باعوه للعراقيين يريدون التخلص منه.

ما الذى يبقى؟:

جماعات المتطوعين من «الحزبيين» ومن «فدائيى صدام»، وهؤلاء يصعب قياس

قيمة تأثيرهم إلا عند التجربة العملية، وفى ظروفها، لكن فعلهم ـ مهما كان ـ محدود. كذلك تقول مصادرنا!».

□

يواصل «رامسفيلد» (وفق شهادة المصدر الذى نقل عنه) ـ داعيا المشاركين فى الاجتماع معه إلى النظر بدقة أكثر فى أحوال القوات العراقية: الجيش والحرس.

ودخل «رامسفيلد» عميقا فى تحليل أوضاع الاثنين (الجيش والحرس)، وعماد تحليله أن أى قوة فى مثل هذا الوضع الحرج لا تستطيع أن تقاوم بكفاءة إلا إذا وجدت مددا معنويا يلهم تشكيلاتها وأفرادها حتى درجة الموت ـ أو حافة البطولة».

وقرر «رامسفيلد» «أنه يصعب عليه تصور وجود مثل هذا المدد المعنوى لدى القوات العراقية النظامية سواء فى الجيش أو فى الحرس الجمهورى ـ ومضى يشرح رأيه، ومؤداه أنه «فى المرة الأولى ـ أثناء حرب الخليج بين العراق وإيران ـ كان دافعَ الحرب المعنوى تناقض تاريخى قديم بين العرب والفرس، يرجع إلى أيام كانت الإمبراطورية العثمانية (السنية) تواجه الإمبراطورية الفارسية (الشيعية)، ومنذ ذلك الوقت وهناك بين إيران والعراق ثأر نائم، لكنه جاهز كى يستيقظ فى أى وقت.

«وقد أيقظه صدام»!

وفى حرب الخليج الثانية ـ حرب الكويت ـ كان الجيش العراقى مدفوعا بالجائزة الكبرى لإقليم يعتقد كثيرون فى العراق أنه جزء من وطنهم، كما أنه مخزن كنز عظيم.

أما فى المرة القادمة فما الذى يمكن أن يحرك الجيش العراقى؟!».

أفاض «رامسفيلد» فى الشرح:

«فى العادة فإن الجيوش يحركها الدافع الوطنى لاستقلال بلادها، لكن الجيش العراقى وكذلك الحرس يعرفان من الحقائق ما هو أكثر.

يعرفان أن منطقة الحظر الجوى فى الجنوب ـ أخرجت جنوب العراق فعلا من

مسئولية الجيش، ثم إن الشمال تقوم فيه الآن إدارتان كرديتان لكل منهما استقلالها الذاتي، وإذن تبقى منطقة الوسط وحدها تحت سيطرة النظام - وهذه المنطقة هي ثلث البلد، وهي الثلث الفقير لأن الثروة النفطية للعراق موزعة بين الجنوب (الشيعي حول البصرة) والشمال (الكردي حول كركوك).

ويزيد أن الجيش العراقي يعرف تماما أن الثروة النفطية لشعب العراق لم تعد ملكه، لأن قرارات الأمم المتحدة بفرض الحصار مبكرا عليه (١٣ أغسطس ١٩٩٠) - حجزت على النفط، ثم سمحت للعراق بتصدير جزء محدود منه على أساس برنامج النفط من أجل الغذاء، والبرنامج كله في يد الأمم المتحدة، فهي التي تحصل على العائدات، وهي التي تصرح بالعقود، وهي التي تجنب نصيبا منه لتعويضات الحرب، وتقتطع نصيبا آخر للنفقات الإدارية لهيئاتها وبعثاتها العاملة في العراق، وبينها هيئة التفتيش على أسلحة الدمار الشامل.

وإذن فإن الأرض العراقية مكشوفة، والنفط العراقي مصادر، والسيادة العراقية منزوعة.

وإذا لم يكن هناك تراب وطني - وإذا لم تكن هناك ثروة وطنية - وإذا لم تكن هناك سيادة وطنية فمن أجل أي شيء يحارب الجيش العراقي ويضحي ضباطه وجنوده بحياتهم في معركة يعرفون أنها يائسة - إذا دخلتها الولايات المتحدة بقوتها.

ليست مسألة شجاعة، لأن الشجاعة لا تكون إلا دفاعا عن مبدأ أو عن سيادة.

في هذه الحالة الراهنة - ليس أمام الجيش العراقي مبدأ، وإنما هناك حزب وهناك مجموعة حكم وهناك رجل واحد فقط.

في هذه الحالة كذلك - لم تعد هناك سيادة عراقية على شيء: لا أرض ولا موارد.

هذه أوضاع لا يموت الجنود دفاعا عنها مهما كانت الأوامر الصادرة لهم.

طبقا لكل معلوماتنا فإن الجيش العراقي لن يحارب، ولن يشعر أحد من قادته - في أعماقه - أنه يخون وطنه إذا امتنع عن الحرب - بالعكس سوف يشعر أي قائد عراقي أنه يخون جنوده إذا أمرهم بالقتال حتى الموت في هذه الظروف!

يواصل «رامسفيلد» (وفق شهادة المصدر الذى نقل عنه):

قد يسألنى البعض لماذا نرى الجيش والحرس حتى هذه اللحظة متمسكين بالولاء للنظام، وردى أن ذلك لا تفسير له إلا:

١ ـ قسوة إجراءات الأمن الداخلى ووجود مندوب حزبى فى كل وحدة يمنع أى «جنرال» من مُفاتَحة زملائه أو مساعديه بما يدور فى عقله وضميره.

٢ ـ القوات العراقية معزولة عن أى اتصال خارجى، وهنا فإن قادتها لا يعرفون كيف يتصرفون على فرض أنهم وجدوا فرصة للقيام ضد النظام.

٣ ـ هناك سبب أهم هو ما يظهر لنا أحيانا من أن معظم جنرالات الجيش العراقى الحاليين ليسوا واثقين من أن الولايات المتحدة مصممة هذه المرة على شن الحرب والمضى فيها حتى إسقاط النظام، وهم إلى هذه اللحظة ـ وفق معلوماتنا من الداخل ـ يتصورون إما أننا غير معنيين ـ وإما أننا نفضل بقاء «صدام» فى السلطة شبحا نخيف به بقية دول الخليج ـ وإما أننا غير جادين لا نريد أن ندفع تكاليف تغيير النظام ـ أو أننا سوف نتعثر فى النهاية أمام عقبات دبلوماسية تثيرها دول مستفيدة من الوضع الحالى فى العراق (روسيا أو فرنسا مثلا).

□

استطرد «رامسفيلد» (وفق ما نقل المصدر):

هذه النقطة الأخيرة هى البداية التى يلزم أن نبدأ منها: كيف نقنع جنرالات الجيش العراقى والحرس الجمهورى بأن الولايات المتحدة قررت هذه المرة بشكل قاطع ونهائى أنها سوف تضرب بكل قوتها.

كيف نفعل ذلك ـ هذا هو السؤال؟

هناك مدرستان فى الإجابة عليه:

ـ إما أن نحشد قوة هائلة ـ على طريقة حرب الخليج التى سبقت، ثم نخوض حربا نمزق فيها الجيش العراقى ـ تلك هى المدرسة الأولى، ولست (رامسفيلد) من أنصارها.

ـ وإما «وهذه هى المدرسة الثانية التى أعتقد بصحة منهاجها وذلك بإشهار موقفنا بأسلوب تركيز قوة التأثير النفسى ـ وتركيز قوة النار ـ وتركيز قوة الحركة السريعة».

بمعنى أن فصل الخطاب يكون بضربة «صدمة ورعب» يفهم منها الجيش العراقى ويستوثق أننا نقصد ما نقول، ومصممون على تنفيذه، وقادرون من أول لحظة على قطع رأس هذا النظام (وكانت تلك أول مرة يُذكر فيها تعبير قطع الرأس «Decapitate»، قد أصبح هذا الوصف فيما بعد اسما رمزيا للمرحلة الأولى من الحرب على العراق).

استطرد «رامسفيلد»:

«لابد أن تكون ضربة قطع الرأس عنيفة إلى درجة ترغم الجنرالات ـ فى الجيش وفى الحرس ـ على النظر إلى الحقيقة فى وجهها بحيث يعرفون أنه لم تعد هناك فائدة، وأن دعاوى الشجاعة انتحار، وأن إلقاء السلاح ليس خيانة، لأن الأهداف الوطنية ضائعة من الأصل، ولأن ما بقى من النظام لا يستحق الموت فى سبيله.

سوف أضيف ملاحظات أخيرة لابد من اعتبارها، وأنتم تعيدون النظر فى الخطة:

ـ لا نريد أن نضرب المدنيين فى العراق، لأنه يهمنا أن نؤكد لهم أننا نقصد النظام ولا نقصدهم.

ـ ولا نريد تخريب المرافق العامة، لأننا سوف نستعملها بعد سقوط النظام ودخول العراق، وليس منطقيا أن نهدمها اليوم ونعيد إصلاحها غدا.

ـ وإضافة إلى ذلك لا نريد تدمير الجيش العراقى، لأننا قد نحتاج إلى بعض تشكيلاته وأفراده لحفظ الأمن وضبط استقرار الأوضاع بعد سقوط النظام.

كان رؤساء أركان الحرب ومستشاروهم يسمعون فى صمت ـ يريدون أن يصلوا إلى السطر الأخير المهم فى كشف الحساب ـ وقد وصل إليه «رامسفيلد» فعلا وقال (طبقا لشهادة المصدر الذى نقل عنه):

ـ ما أتصوره هو حرب ذكية ورشيقة (Smart and Lean)، ولا تحتاج عملية من هذا النوع إلى أكثر من ثلاث فرق وليس ثلاث عشرة فرقة كما تفترض الخطة ١٠٠٣ (التى قدمتها له رئاسة أركان الحرب المشتركة).

ـ فرقتان تزحفان من الخليج إلى جنوب العراق دون تهديد تخشاه، لأن مهام الحظر الجوى فى المنطقة أكدت لنا تردى أحوال وأوضاع القوات العراقية.

ـ فرقة واحدة فى الشمال، مع فرقة إضافية من الجيش التركى، ووحدات كافية من «البشمرجة» (القوات الكردية) ـ للزحف على «الموصل».

ـ ضربة أولى بالصواريخ «لقطع الرأس» وتأكيد الرسالة بحيث يفهموا «أننا مصممون إلى النهاية».

ـ وتكثيف صاروخى وجوى من قواعدنا فى المنطقة وبواسطة أربع أو خمس حاملات لا يترك للعراقيين وقتا ليفكروا فى شىء آخر.

ـ وعلينا فى النهاية أن نتذكر ما يؤكده لنا أصدقاؤنا من أن القوات الأمريكية الزاحفة سوف تجد حولها ووراءها ـ وربما قبلها ـ كتلا من الجماهير العراقية تنقض على النظام عندما توقن أن لحظة الخلاص قد دنت.

□

وسكت «رامسفيلد» ونظر حوله وبدأت المناقشات.

وكان مدار المناقشات «أن ما قاله وزير الدفاع مفهوم ومنطقى، لكنه بالدرجة الأولى يعتمد على افتراضات، وشأن أية افتراضات، فهو قابل لأن يكون صحيحا، وقابل فى نفس الوقت أن لا يكون، وهذا أساس يصعب أن تبنى عليه خطط عسكرية تمس مصالح حيوية للولايات المتحدة، فى الشرق الأوسط وهو منطقة مجهودها الرئيسى سابقا ولاحقا فى إطار مشروعها العالمى المطروح الآن للتنفيذ.

والعنصر الحرج فيما عرضه وزير الدفاع هو حجم القوة التى اقترح الوزير تخصيصها للخطة، ذلك أن التقدير المبدئى لهيئة أركان الحرب المشتركة أن هذا الحجم غير كاف، لا لضمان النجاح ـ ولا للحفاظ على الهيبة، وكذلك فإن هناك اعتبارين إضافيين:

○ حجم القوات ليس كافيا لإقناع البلدان التى سوف تنطلق منها قوات الغزو (فى الخليج) ـ بأن النصر مضمون، بحيث تطمئن هذه البلدان وتتعاون دون تحفظ.

○ ثم إن حجم القوات على هذا النحو ليس كافيا لتوفير احتياطى حاضر على الأرض لدخول المعركة فورا إذا ظهر أن الافتراضات التى قامت عليها الخطة تحتاج إلى تعزيز.

ورد وزير الدفاع ـ موجها كلامه مباشرة إلى الجنرال «تومى فرانكس» (قائد المنطقة المركزية المسئولة مباشرة عن غزو العراق): «إن ما قام بعرضه على المشاركين وكبار القادة فى هذا الاجتماع هو بالدرجة الأولى محاولة فى لفت النظر إلى أننا أمام واقع جديد يقتضى تفكيرا متجاوزا للمألوف ـ جريئا يتعدى التصورات التقليدية التى لم يعد لها الآن لزوم ـ بسبب مستجدات هائلة دخلت على فكرة «إدارة الحرب». وهناك أيضا مسألة لابد أن تأخذوها فى الاعتبار مؤداها «أن هناك ظروفا اقتصادية وتشريعية لا تسمح للرئيس أن يذهب إلى الكونجرس مسبقا فى طلب اعتمادات تثير وساوس أعضائه وتستنفر قلق الرأى العام عندما يشيع الإحساس بأن المعركة القادمة باهظة التكاليف».

وعلى أى حال فإن ما يطلبه الآن من القادة «أن يعيدوا النظر فى تقديراتهم، ويعاودوا التخطيط «آخذين فى اعتبارهم مجمل ما عرضه عليهم».

وحين تسربت بعض التفاصيل مما جرى فى هذا الاجتماع أحست العاصمة الأمريكية أن «البنتاجون» عاد إلى منطقة الزلازل مرة أخرى بعلاقة مشدودة بين مكتب وزير الدفاع وبين هيئة أركان الحرب المشتركة، (مع ملاحظة أن بعض القادة بدا لديهم استعداد لتجربة نظرية «رامسفيلد» التى طلع بها الآن، حتى لو اختلفت مع نظرية «باول» التى استقر قبولها حتى الآن).

ثالثا: افتتاحية الحرب: معركة سياسية مع أوروبا

استنتاجات:

طوال شهور صيف سنة ٢٠٠٢ ـ لم يكن ما يجرى فى واشنطن خافيا على

عواصم العالم الكبرى (والصغرى أيضا)، وربما أن بعض التفاصيل كانت غائبة، لكن الخطوط العريضة للنوايا الأمريكية بدت واضحة، كما بدا واضحا أيضا أن العراق ليس الهدف النهائى لمشروع أمريكى إمبراطورى، لكنه افتتاحية البداية. والحقيقة أن جماعة المشروع الإمبراطورى الأمريكى لم يبذلوا جهدا فى تغطية مطالبهم، بل على العكس كشفوها ولعلهم أرادوا استجلاب التأييد بـ «دغدغة» أعصاب أطراف داخل الولايات المتحدة، خصوصا فى مجالات الإعلام والنشر، وبالفعل فإن قوى كثيرة راحت ترى أن اللحظة قد حانت للجهر علانية بالحلم الإمبراطورى وتثبيته وفرضه.

وفى «موسكو» و«باريس» و«برلين» وحتى فى «بكين» (التى أبدت إيثارا للعزلة) - سرى شعور بالقلق والتوجس من المشروع الأمريكى الإمبراطورى ومن أسلوب تنفيذه، وبدا مؤكدا أن الدورة الجديدة للأمم المتحدة وموعدها سبتمبر (٢٠٠٢) ستكون موقعة صاخبة، لأن الولايات المتحدة سوف تحاول من خلال الجمعية العامة ومجلس الأمن أن تمهد لتحالف دولى يقف معها شكليا فى شن حرب على العراق، لكنها فى القصد الحقيقى تسعى لكى تنتزع من الأمم المتحدة تفويضا يضفى الشرعية الدولية على تصرفها فى العراق (كيفما تشاء).

وكانت العواصم الأوروبية الكبرى تلك اللحظة تجرى حساباتها - عارفة أنها مقبلة على لحظة حرجة ومحيرة، فهذه العواصم لا تريد لأمريكا أن تنفرد، وفى نفس الوقت لا تريد لأمريكا أن تنعزل، ومع أن العواصم الأوروبية الكبرى وأولها «باريس» و«برلين» تدرك أنها لم تعد فى حاجة إلى المظلة النووية الأمريكية تحميها - فإنها فى نفس اللحظة ليست مستعدة لعواقب انقسام فى الغرب الذى مازال يعتبر أن الاقتصاد الأمريكى والتكنولوچيا الأمريكية والقوة الأمريكية بعموم هى قاطرات النمو فى العالم، وعليه فليس فى مصلحة أوروبا أن تتصادم مع إدارة أمريكية مستفزة أو غاضبة.

وقد زادت الهواجس فى «باريس» و«برلين» عندما أعلن فى أواخر شهر أغسطس (٢٠٠٢) أن الرئيس «چورچ بوش» سوف يحضر بنفسه افتتاح دورة الجمعية العامة، ويلقى خطابا هاما حول أزمة العراق.

ثم أعلن فى نفس الوقت أن رئيس وزراء بريطانيا «تونى بلير» سيقضى عطلة نهاية الأسبوع فى «كامب داڤيد» لخلوة مع الرئيس الأمريكى - وحدهما - فيما وُصف بأنه: «قمة قرار».

وتأكدت «باريس» و«برلين» و«موسكو» أن «تونى بلير» قرر أن يلقى الورقة البريطانية فى نفس المربع مع «چورچ بوش».

معلومات:

ولم يكن القرار سهلا فى «لندن»، فالفكرة الإمبراطورية هناك قديمة استهلكت نفسها ولم يبق انتظار نفع منها أو حنين، وخطط السلاح والغزو ثقيلة على الرأى العام البريطانى، خصوصا إذا كانت بالشراكة مع الولايات المتحدة، لأنها فيما سبق من التجارب - شريك صعب يريد أن يحصل على كل شىء ولا يترك لشركائه بعده كثيرا - أو قليلا.

ومبكرا - ووسط أسابيع الصيف قبل أن يذهب «بلير» إلى لقائه مع «بوش» فى «كامب داڤيد» لقمة قرار - قام رئيس الوزراء البريطانى بعملية استطلاع للرأى واسعة:

- دعا عددا من كبار مسئولى شركات البترول وضمنهم بالتحديد أعضاء فى مجلس إدارة شركة «داتش شل» (أهم شركات البترول الإنجليزية)، وسمع منهم جميعا دون استثناء تقريبا «أنهم لا يحبذون حربا فى العراق، لأن ما بقى لهم من امتيازات فى الخليج مأمون، وأية تغييرات على الوضع الراهن بالسلاح قد تأتى بمفاجآت مفتوحة العواقب، خصوصا إذا انتهت التغييرات إلى احتلال أمريكى عسكرى للعراق، وهو أمر لا شك فيه إذا صممت الإدارة الأمريكية على خيار الغزو العسكرى.

- والتقى «تونى بلير» مع عدد من كبار قادة حزب العمال، وكان معظمهم يعارض الحرب لأسباب عملية وقانونية وأخلاقية، وكان أخطر ما سمعه رئيس الوزراء البريطانى ما ذكره له صديقه القديم وزير خارجيته السابق وزعيم الأغلبية

بمجلس العموم الآن «روبين كوك»، وطبقا لرواية «روبين» نفسه فإنه قال لصديقه «تونى»:

«إنــه فى دهشــة من مـقـولـة أن العراق يملك أسلحة دمـار شـامل، وأن تجريده مــن هذه الأسلحة المدمــرة هو المبرر القانونى والأخلاقى للغزو.

فهو يعلم أن العـراق كانت لديه مثل هـذه الأسلحة فى حرب الخليج التى سبقت ـ قبل ١١ سنة ـ لكنه مقتنع بأنها لم تعد موجودة الآن، والأسباب متعددة:

○ العـراقيون لم يستعملوا هذه الأسلحة فى الحرب السابقة (١٩٩١)، لأنهم أدركوا أن عواقب استعمالها كارثية بعد أن تلقوا إنذارا بأن الرد على استعمالها سيكون ضربهم بالقنابل الذرية.

ـ وبعد الحرب وعندما صدر قرار تشكيل لجنة «أونسكوم» برئاسة «ريتشارد بتلر» التى ذهبت للتفتيش على أسلحة العراق ونزعها، فإن العــراقيين بادروا إلى تدمير معظم ما لديهم من هذه الأســلحة، ثم إن لجنة التفتيش السابقة («أونسكوم») قامت بتدمير الباقى.

○ وعلى فرض أن العراقيين أخفوا أشياء ـ وذلك ما تقــول به التقارير ـ فإن الخبراء البريطانيين يقررون أن هذه الأنواع من الأسلحة لها مدة صلاحيــة لا تعود نافعــة بعــد انقضائها.

مدة صلاحية الأسلحة الكيماوية خمس سنوات.

ومدة صلاحية الأسلحة البيولوچية ثلاث سنوات.

وذلك معناه أن هذه الأسلحة حتى على فرض أن بقاياها مازالت موجودة ـ لم تعد نافعة!

○ ومن المحتمل نظريا أن يسعى النظام فى العراق إلى إعادة تصنيع وتعبئة الحمولات (الصواريخ والقذائف) الكيماوية والبيولوچية ـ لكن المصانع التى يمكن بها تنفيذ ذلك وقع تدميرها، وهو (روبين كوك) واثق من أن العراقيين لم يتمكنوا من إعادة بناء وتشغيل هذه المصانع (لتجديد صلاحية أسلحتهم الكيماوية

والبيولوچية)، وهو بنفسه كان يتابع هذا الموضوع عندما كان وزيرا للخارجية، بحكم تبعية هيئة المخابرات الخارجية M.I.6 لوزارته، وقد كان يجتمع بالمسئولين عنها مرة كل أسبوع، ولم يسمع ولم يقرأ ورقة واحدة تشير إلى إعادة بناء تلك المصانع أو تشغيلها، بل العكس فقد كان تقدير خبراء «M.I.6» أن النظام فى العراق بعد أن أدرك عدم قدرته على استعمال هذا النوع من السلاح فى حرب سنة ١٩٩١ ـ وبعد اضطراره إلى تدمير ما لديه منها فى أعقاب الحرب ـ وبعد مجىء «الأونسكوم» لتكمل مهمة التدمير ـ لم يعد حريصا ولا كانت لديه الوسائل اللازمة ولا الاستثمارات الفائضة ليعيد استيراد مصانع تعبئة يجدد بها أسلحة الدمار الشامل».

....

....

معلومات:

[والحاصل أن «روبين كوك» كان قريبا من الحقيقة بأكثر مما قدر، ذلك أن العراقيين عندما وجدوا أن صلاحية ما أخفوه من الأسلحة الكيماوية والبيولوچية استنفدت صلاحيتها ـ وجدوا أنفسهم أمام خيارات مستحيلة:

فهم لا يستطيعون تجديدها، وهم لا يستطيعون الاحتفاظ بها فى حالة تآكل وتهالك، لأن بعض هذه الأسلحة (خصوصا فى المجال البيولوچى) قابلة للتسرب بحركتها الذاتية، لأنها فى الواقع من أنواع الجراثيم، ومعنى ذلك أن خطرها على الشعب العراقى بسبب التسرب يصبح أكثر احتمالا من خطرها على أى عدو مهاجم على الأقل باستحالة استعمالها.

وفى الحالتين فإن استمرار بقاء هذه الأسلحة فى هذه الأحوال يعرض أمرها للانكشاف بواسطة بعثات التفتيش، وبالتالى يؤخر رفع العقوبات عن العراق.

وهنا وفى وقت ما بين ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ تقرر التخلص من تلك الأسلحة تماما

والانتهاء من أمرها، مع الاعتماد على وجود ما يكفى من العلم بأمورها فى عقول الفنيين وفى أوراق أبحاثهم] .

....

....

معلومات:

ـ واستطلع مكتب «تونى بلير» آراء عدد من الرجال والنساء المؤثرين على اتجاهات الرأى العام ـ وبينهم زعامات فى الحركة النقابية، ولم يجد تأييدا واسعا لحرب على العراق بالشراكة مع الولايات المتحدة، ومن اللافت أن معظم التأييد الذى لقيه «بلير» جاء من أعداء تقليديين لحزب العمال وافقوه على ضرورة ـ !ـ امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ـ وكان بينهم «روبرت مردوخ» مالك مجموعة صحف «التيمس»، و«كونراد بلاك» صاحب مجموعة «التلجراف».

وفى نهاية المطاف فإن رئيس الوزراء ظل مقتنعا بأنه لا يملك خيارا غير «الالتحام» بالموقف الأمريكى ومنطقه قائم على عدة أسباب:

○ إن غزو العراق سوف يقع سواء شاركت بريطانيا أو امتنعت (ولهذا فالأفضل لها أن تشترك).

○ إن العمل الأمريكى القادم بالسلاح فى منطقة الخليج العربى ـ وهى منطقة من العالم مازالت تعترف ببقايا نفوذ إمبراطورى بريطانى (ولذلك يُستحسن أن تكون بريطانيا هناك).

○ إن أوروبا الغربية مازالت تشك فى بريطانيا المترددة فى اعتبار نفسها جزءا لا يتجزأ من القارة، فإذا زاد على الشك الأوروبى ـ شك آخر أمريكى ـ فإن بريطانيا تصبح فى عُزلة كاملة عن كافة «القوى فى العالم».

○ إن هناك مواريث ثقافية ـ بحكم اللغة الإنجليزية على الأقل ـ تربط بريطانيا مع الولايات المتحدة بعلاقة خاصة، ومن واجب بريطانيا أن تحرص على هذه المواريث، لأنها فى النهاية تقبل الترجمة إلى لغة المصالح.

وهكذا فى أوائل سـبـتـمـبـر ٢٠٠٢ قـام «تونى بلير» بإبلاغ «چورچ بوش» أنه يستطيع أن يعتمد على بريطانيا كائنا ما كان قـراره، فـذلك الحـلف بين البـلدين لا يتزعزع، ثم هـو صداقة مبرأة من انتهازية الآخرين!!

رابعـا: قـرار وخطـة الحرب!

يوم الخميس ١٢ سبتمبر وقف الرئيس «چورچ بوش» على منبر الجمعية العامة للأمم المتـحـدة، يلقى بيانه المُنْتَظَر وكـان ملخـصـه: «أنه إمـا أن يقـبل العـراق عـودة المفتشين إليه للبت فى موضوع أسلحة الدمار الشامل، والعثور عليها، والخلاص منها نهائيا مع بقاء نظام دائم للرقابة ـ وإما أنها الحرب، وليس بين الاحتمالين مجال لحل وسط، كما أنه ليس مستعدا لسماع شروط، وإنما طلبه الوحيد هو الانصياع الكامل بلا قيد ولا تحفظ».

وفى اليوم التـالى أعلنت الحكومة العراقية رفضها لطلب الرئيس الأمريكى، مؤكدة فى الوقت نفسه أنها لا تملك أسلحة دمار شامل من أى نوع: لا نووية ولا كيماوية ولا بيولوچية.

والحقيقة أنه كان هناك شبه إجماع دولى على أن العراق فقد قاعدة إمكانياته النووية عندما قامت إسرائيل بتدمير مفاعله (أوزيراك) فى غارتها الشهيرة عليه (ربيع ١٩٨١)، وكان كثيرون فى العالم على قناعة بأن النظام فى العراق توصل إلى أن الخيار النووى يتعدى قدراته الراهنة، وكـان ذلك ـ أيضـا ـ رأى لجنة الطاقة النووية، التى كان رئيسها فى ذلك الوقت هو رئيس فريق المفتشين الجديد: الدكتور «هانز بليكس»، لكن منطقة الظل الرمادى ظلت قائمة إلى حد ما فى مجال الأسلحة الكيماوية والبيولوچية، لأن أمرها يحتمل الالتباس، خصوصا أن الرأى العام العالمى ـ على مستوى المتابعة الإخبارية السريعة ـ لا يتذكر أن هذه الأنواع من الأسلحة لها مدة صلاحية لا تتجاوزها ـ إذا لم تتوافر وسائل تجديدها مرة أخرى!

وكان هناك أطراف دوليون على استعداد لتصديق العراق فى نفيه لوجود أسلحة كيماوية وبيولوچية لديه، وكان بين هؤلاء الأطراف من أبدى استعداده لمواجهة سياسية فى مجلس الأمن حول هذا الأمر مع الولايات المتحدة ـ والشرط أن يقبل

العراق بالتفتيش، باعتبار أنه إذا لم يكن لديه ما يخفيه فما الذى يخيفه من استقبال «بليكس» وفريقه فى العراق وتمكينهم من أداء مهمة تكشف براءته بشهادة الخبراء؟

لكن النظام فى العراق ظل يحاول أن يجد مخرجا، ولم تُجْدِ المحاولات، وبينها دعوة لـ «بليكس» إلى زيارة فى العراق «للتباحث فى الموضوع»، وأعلن «بليكس» أنه يرفض الدعوة.

ولم تكن الولايات المتحدة راضية - ولا كان لديها الوقت لتسمع، لأن اهتمامها كان من الأول للآخر محصورا فى الخطط العسكرية، وزادت عليه تلك الخلافات التى احتدمت حولها داخل «البنتاجون» بين مكتب وزير الدفاع وبين هيئة رئاسة الأركان المشتركة، خصوصا عندما دخل الجنرال «تومى فرانكس» قائد المنطقة المركزية المكلفة بالحرب - على الخط معتمدا على صداقة قديمة تربطه بالرئيس «چورچ بوش».

معلومات:

كان «چورچ بوش» هو الذى دعا قائد المنطقة المركزية - المكلف «بعملية العراق» إلى قضاء عطلة نهاية الأسبوع الثالث من شهر أغسطس (٢٠٠٢) معه، فى مزرعته (كراوفورد) فى تكساس، وكان الرجلان - وكلاهما من ولاية تكساس (كان «تومى فرانكس» من مواليد بلدة ميدواى - تكساس) - قد عرفا بعضهما من زمن طويل، ثم حدث أن علاقاتهما توثقت عندما تقابلا عدة مرات فى فلوريدا، لأن «جيب بوش» شقيق الرئيس هو حاكم فلوريدا، وفلوريدا هى مقر قيادة قوات المنطقة المركزية (التى يقودها «تومى فرانكس»).

وقد سُئل الجنرال «فرانكس» وهو يغادر مزرعة الرئيس بعد الغداء يوم الأحد (٢٥ أغسطس)، وكان رده على الصحفيين الذين سألوه:

«إنه جاء إلى هنا مع زوجته بوصفهما أصدقاء لأسرة «بوش»، وهو يعرف الفارق بين الاجتماعى والوظيفى، وهو لم يُفاتح الرئيس مبتدئا فى شىء لأنه لا يستطيع أن يتكلم مع القائد العام بدون حضور وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان».

لكنه طبقا للذين يعرفون التفاصيل (بحكم مواقعهم) - فإن «بوش» بالفعل أثار موضوع العراق، مبتدئا بقوله للجنرال «فرانكس»: «إنه يراجع الآن نص خطابه أمام الأمم المتحدة (بعد ذلك بثلاثة أسابيع)».

واتسع باب الكلام ووصل إلى مسألة الخلافات بين وزير الدفاع وهيئة أركان الحرب، وعندها اعتبر الجنرال «فرانكس» أن من حقه أن يشير إلى النقطة الحيوية بالنسبة له وهي حجم القوات المتاحة المخصصة لعملية العراق، وأبدى «فرانكس» أن وزير الدفاع حاول أن يتوصل خلال اجتماعات أخيرة إلى صيغة حل وسط مع هيئة أركان الحرب المشتركة، إلا أن الحد الذى عرضه لا يزال - فى تقديره - (تقدير الجنرال «فرانكس) دون الكفاية، ومع أن هيئة أركان الحرب تحاول بكل وسيلة أن لا تثير مشاكل مع الوزير ومعاونيه، فإن هناك مسائل معلقة لا يمكن أن يحسمها غير القائد العام (أى الرئيس نفسه).

كان «رامسفيلد» فى تلك الاجتماعات قد وافق على قوة توازى ضعف ما كان عرضه أولا، أى قرابة مائة ألف جندى، ولم تكن رئاسة الأركان مع تقديرها لنظرية الوزير عن معركة تدور بأقصى سرعة وأقصى خفة - Fighting Fast and Fight ing Light تعتقد أن ما يعرضه «رامسفيلد» الآن يكفيها، وأبدى «فرانكس» أنه «فيما يتعلق به شخصيا كقائد مسئول عن الحرب القادمة فهو يريد أن يساعد، ولكنه لا يريد أن يغامر، ولكى يسهل الأمور على الوزير ومعاونيه فإن ما يستطيع أن يساعد به هو تقليل مدة بقاء القوات فى الميدان إلى أقصى حد ممكن، وهو لا يريد الآن أكثر من أن يطمئن على هياكل القوات وعلى خطوط إدارة العمليات، لكنه لا يريد وصول القوات إلى مسرح العمليات إلا قبل ساعة الصفر بأسابيع قليلة، هذا مع أنه لا يرغب فى تدفق مكشوف للقوات على المسرح فى آخر وقت».

وأبدى الجنرال «فرانكس» تقديره لأن القوات البريطانية أبلغته أنها سوف تسبق فى الوصول إلى مواقع الحشد، لأن قواعدها جاهزة، ولأنها لا تريد زحاما فى اللحظة الأخيرة يُحْدِث للحكومة حرجا سياسيا إذا بدت فى موقف عناد مستفز للرأى العام البريطانى، وبالطبع فإنه مما يساعد البريطانيين على ذلك أن مشاركتهم

محدودة بأربعة ألوية من المدرعات والقوات البرية والقوات الخاصة ـ (ما بين خمسة وثلاثين إلى أربعين ألف رجل)، وذلك يريحه (الجنرال فرانكس) على نحو ما، لأن معناه درجة من الانتشار حول مسرح العمليات وعلى مداخله، خصوصا وهو شبه واثق أن العراق ليس بمقدوره أن يوجه ضربة استباقية للقوات حتى وهو يراها تحتشد أمامه. وطبقا لما لديه من معلومات فإن مواقع القوات العراقية لم تتغير خلال السنوات الأخيرة وهو أمر يدهشه، ثم إن التركيز الرئيسى لهذه القوات فى الشمال بتوقع أن تكون الضربة الرئيسية فى اتجاه «بغداد» مباشرة عن طريق كركوك (الموصل).

....

....

معلومـــات:

[وثبت أن الجنرال «تومى فرانكس» كان دقيقا فيما أورده عن تحركات القوات البريطانية، لكن الذى تكشف فيما بعد هو أن القيادة البريطانية السياسية والعسكرية ـ ورغبة منها فى التستر على تحركات قواتها نحو العراق سبتمبر ٢٠٠٢ ـ حرصت ألا تبعث بقوات إلى مسرح العمليات فى الخليج من القواعد البريطانية ذاتها، بل آثرت إرسال تشكيلات من قواتها العاملة فى ألمانيا تحت لواء حلف الأطلنطى، وكذلك بدا أن القوات التى تتحرك من الجزر البريطانية قاصدة إلى أوروبا (بالتوافق مع قوات بريطانية تغادر أوروبا فى نفس الوقت إلى الخليج)، وإمعانا فى الإخفاء فإن هذه القوات المتحركة من أوروبا إلى الخليج توجهت إليه فى البداية دون عتادها بل ودون مهماتها، وقد ظهر عند التجربة العملية (وطبقا لتقرير صادر عن الجيش البريطانى أواخر شهر يونية ٢٠٠٣ ـ أى بعد انتهاء العمليات بثلاثة شهور) «أن فرقة المشاة الخفيفة الأولى شاركت فى القتال حول البصرة بغير أسلحتها القتالية الثقيلة والعادية، وبغير ملابسها الصيفية، وبغير خوذات الميدان على رؤوس أفرادها، وبغير قنابلها اليدوية، وبغير مناظير الرؤية الليلية، وبغير حتى أحذية الصحراء».]

....

....

معلومات:

وفى نهاية لقائه مع الرئيس «بوش» فى مزرعة «كراوفورد» (تكساس) أبدى الچنرال «فرانكس» أنه سوف يسافر إلى منطقة قيادته ويغيب هناك فترة لا تزيد عن أسبوعين ثم يعود ومعه آخر صورة على الطبيعة، لكنه حتى ذلك الوقت يرجو الرئيس بوصفه القائد العام أن يهتم بقضية العلاقات بين هيئة رئاسة الأركان وبين وزير الدفاع وأعضاء مكتبه من المدنيين (وفى الغالب فإنه كان يشير إلى «بول وولفويتز» مساعد الوزير، و«ريتشارد بيرل» رئيس مجلس سياسات الدفاع)، «ذلك أن هذه العلاقة لاتزال خشنة، وتحتاج إلى عملية «تزييت» تجعلها «سلسة»».

وقبل أن يتوجه الجنرال «فرانكس» إلى مركز قيادته، دعاه نائب الرئيس «ريتشارد تشينى» إلى إفطار معه لأنه أراد أن يسمع منه مباشرة (وفى الغالب أن ذلك تم بطلب من الرئيس «بوش»).

وبعد أيام كان الجنرال «تومى فرانكس» فى طريقه إلى المنطقة قاصدا أن يتفقد مركز قيادته فى «قطر»، ويحضر تجربة عملية لمراكز الربط بين القوات فى الميدان ومع مركز الإدارة الجديدة لنقل المعلومات الفورية إلى مستوى «السرايا»، بما فى ذلك سرايا القوات الخاصة حيث تكون، وقد أنشئ لهذا الربط جهاز إدارة خاص، أدخل الفضاء عنصرا لأول مرة فى الحرب ـ وكان مقر ذلك الجهاز قاعدة الأمير «سلطان» فى «السعودية».

متابعة:

فجأة يوم الاثنين ١٦ سبتمبر ـ أى بعد أربعة أيام من خطاب الرئيس «بوش» أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد ثلاثة أيام من رفض عراقى قاطع لعودة المفتشين الدوليين ـ تلقى الأمين العام للأمم المتحدة تبليغا بأن الحكومة العراقية

غيرت رأيها، وقبلت استقبال المفتشين الدوليين - «هانز بليكس» وفريقه، وكذلك الدكتور «محمد البرادعى» (رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية).

وقام «دوفيلبان» (وزير خارجية فرنسا) بإخطار السكرتير العام للأمم المتحدة أن وزير خارجية العراق السيد «ناجى صبرى» سوف يطلب مقابلة فى دقائق لينقل إليه رسالة حُسن نية، يعلن فيها نزول العراق على إرادة المجتمع الدولى وقبول تفتيش كافة منشآته وقواعده وأى مكان فى أرضه، بما فى ذلك القصور الرئاسية - وبدون قيد أو شرط.

وكان ذلك منعطفا رآه معظم أعضاء مجلس الأمن بابًا إلى انفراج الأزمة، وجرى التعبير عن ذلك فعلا فى «باريس» و«موسكو» و«برلين».

لكن ردة الفعل فى «واشنطن» بدت مستغربة، ومؤكدة لأسوأ مخاوف هؤلاء الذين تشككوا من البداية فى النوايا الأمريكية مهما فعل العراق، لأن القضية لم تعد وجود أو عدم وجود أسلحة للدمار الشامل، وإنما القضية هى «الاستيلاء على العراق» وإسقاط النظام فيه واحتلال البلد.

معلومات:

وبالفعل فإنه يوم الاثنين ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٢، كان الرئيس «چورچ بوش» يجلس فى قاعة مجلس الأمن القومى فى البيت الأبيض ومعه نائبه «ريتشارد تشينى»، وحول المائدة من ناحية جلس وزير الدفاع ومساعدوه، وعلى الناحية الأخرى جلس رؤساء هيئة أركان الحرب ومعهم مجموعة محددة من المستشارين - فقد جاء الآن وقت عرض خطة العمل العسكرى، وكان على رئيس الأركان الجنرال «ريتشارد مايرز» أن يشرح هيكلها العام، وبعده يجىء الدور على الجنرال «تومى فرانكس» قائد القيادة المركزية المكلفة بالحرب على العراق - ليتحدث عن تفاصيل العمليات والتحركات.

....

....

شـــــهـادات:

[وطبقـا لرواية «بول وولفويتز» (مسـاعـد وزير الدفـاع) فى شـهـادة مسـجلة بصـوته فى حـديث للملحق الأسـبوعى لمجلة «نيـويوركـر» فـإن «الاجـتـمـاع بدأ بملاحظات سـريعـة حـول اتجـاهات الرأى العـام، بما فـيـهـا مظاهـرات جـرت فى نيويورك، وتعليقات نشـرتها الصـحف، وتدخل الرئيس فى المناقشـة قائلا وهو يهز رأسـه بأسف: «إن هـؤلاء «الكُتَّاب اليسـاريين» لن يرضـوا عنى مـهمـا فـعلت»، ثم راح يروى نكتة تشـرح وجهة نظره ـ روى:

«أن بابا الفـاتيكان كـان ضـيـفـا على عـائلتـه فى عطلة نـهـاية الأسـبـوع فى «كينيبنكبورت» على شـاطئ مـاين، وأخـذه هو (بوش) فى نـزهة بحـرية فى قـارب سـريع راح يشق الموج وسط الريح، وفـجأة إذا بقوة الريح تخلع قبعة البابا وتقذف بها وسط الأمواج.

يستكمل «بوش» النكتة:

النكتـة تقـول إننـى أوقـفت القـارب ونزلت إلى الماء مـاشـيـا علـى سطح الموج واستعدت قبعة البابا وعُدت بها إليه.

الصُّحُف فى اليوم التـالى لم تقل فـى عناوينها أننى حـين مـشـيت على الموج قمت بمعجزة، لكن خرجت تقول:

«هذا الرئيس الغبى لم يتعلم درس السباحة، ولم يتقن فن العوم!».

واستطرد «بوش» معلقا:

«هذه النكتـة لهـا مـعنى بالنسـبـة لى ـ هو أن ليس علىَّ أن أهتم بأى شـىء يقـوله هؤلاء المغرضـون ـ ومـهما فعلت فإننى لن أعْجِبهم، ولا يهمنى أن أعجبهم!»].

....

....

شـــــهادات:

كان وزير الخارجية «كولين باول» مشاركا فى الاجتماع بوصفه عضوا فى مجلس الأمن القومى، وقد قال لمستشارة الأمن القومى «كونداليزا رايس» قبل الاجتماع «أنه سوف يقلص تدخله عند مناقشة الشئون العسكرية إلى أقصى حد، لأنه يقدر أن ذلك الآن ليس اختصاصه، ثم إنه يريد للاجتماع أن يكون «مناقشة عسكرية راهنة» معلقة بهذه اللحظة وليس بما قبلها، وفى إطار ما يراه المسئولون عن تنفيذها وليس فى أى إطار آخر. وفيما بعد أشار «كولين باول» إلى أن ذلك الاجتماع كان من أصعب ما شارك فيه، «فهو بحكم تجربته يعرف أكثر من آخرين، لكنه بحكم مسئوليته الحالية يرد نفسه». وقد سمع أثناء المناقشات إشارات إلى آرائه التى شكلت الإستراتيجية الأمريكية العسكرية خلال السنوات العشر الأخيرة ـ لكنه برغم ذلك منع نفسه من التعليق، وإن اضطر للتدخل عدة مرات خلال المناقشة حتى لا يثير حساسيات أو مشاكل جانبية.

....

....

[روى «كولين باول» هذه التفاصيل فى إطار جلسات مخصصة لتسجيل سريع لوقائع وانطباعات حية لا تزال فى ذاكرة وناظرة أصحابها، وذلك أسوة بما فعله الرئيس «چون كنيدى» أيام أزمة الصواريخ، إذ أمر بتسجيل كل اجتماعات مجلس الأمن القومى بالصوت والصورة أثناء وقوعها لكى يمكن الإمساك بالتاريخ حيا «مرئيا ومسموعا».]

....

....

معـــلومـــات:

كان ذلك الاجتماع فى ٢٣ سبتمبر (٢٠٠٢) هو الفرصة التى تمكنت فيها هيئة الأركان المشتركة من إقناع الرئيس بزيادة حجم القوات المخصصة للعملية، بحيث

زادت من حدود الخمسين ألفا التى اقترحها «رامسفيلد» فى البداية، إلى حدود مائة ألف التى قبل بها كحل وسط مع هيئة الأركان - إلى مائة وخمسين ألفا فى حضور الرئيس، وبعد ذلك عرض الجنرال «تومى فرانكس» العائد لتوه من منطقة الحرب القادمة تقريره عما لاحظه.

وكان إطار الخطة المعروض فى الاجتماع - (طبقا لتقرير أعده «مركز دراسات الأمن العالمى» برئاسة الجنرال المتقاعد «چون بيت») - على النحو التالى:

- ٩ قواعد فى منطقة العمليات وحولها، منها سبعة فى سبع دول عربية، واثنتان إحداهما فى تركيا والثانية فى جزيرة «دييجو جارسيا» (يحدد التقرير الأصلى مواقع هذه القواعد فى الدول العربية، ولم أشأ أن أنقلها فى هذا الحديث حتى لا يتصور طرف أن إحراجه مقصود).

- ٦ حاملات طائرات تتواجد فى المنطقة على أهبة الاستعداد للاشتراك فى العمليات، تتوزع من الخليج إلى البحر الأحمر إلى المحيط الهندى.

- ٤ مناطق حشد للقوات المتقدمة على الأرض من ثلاثة بلدان عربية، واحدة منها تُخَصَّصْ لتحركات القوات الخاصة الأمريكية - ومبكرا قبل ساعة الصفر بأسابيع.

- حجم القوات المشاركة فى العملية:

٧ - ٨ فرق أمريكية (حوالى مائة وخمسين ألف رجل).

٤ ألوية بريطانية (ما بين ٣٥ إلى ٤٠ ألف رجل).

فرقتان من الجيش التركى (بحجم خمسين ألف رجل).

- قوات خاصة غير نظامية تابعة لفرق عراقية معارضة:

١٥٠٠٠ من قوات الحزب الديمقراطى الكردى (مسعود برزانى).

١٠٠٠٠ من قوات الحزب الوطنى الكردستانى (جلال طالبانى).

٦٠٠٠ قوات شيعية (تابعة لجماعات معارضة).

٥٠٠٠ قوات تابعة لأحزاب عراقية فى المنفى، وقد توجه بعضها للتدريب فى معسكر خاص فى المجر.

وكان تقدير التحركات (طبقا لنفس التقرير الذى وقعه «چون بيت») ـ كما يلى :

١٠ أيام لحشد المعدات فى مواقع الهجوم.

١٠ أيام لدخول القوات إلى الخطوط استعدادا لساعة الصفر.

١٠ أيام للوصول إلى بغداد وتجاوز المدن دون خشية، لأن أى محاولة عراقية لقطع الخطوط يمكن تثبيتها والقضاء عليها بالطيران.

وكان هناك اتفاق عام على أن الخطة يمكن تنفيذها فى هذه التوقيتات، ولم تكن هناك خشية من حرب على نطاق واسع فى المدن، لأن هذا النوع من الوقفات الباسلة (على طريقة ستالينجراد ولينينجراد) فات وقته، وأنهته أسلحة الصواريخ والليزر والقنابل العنقودية.

وكان المنطق الرئيسى للخطة هو أنه عندما تبدأ «ضربة الصدمة والرعب» الأولى وتشعر القوات العراقية (الجيش والحرس) أن الموضوع جد لا هزل فيه، وأن القتال إلى النهاية محتوم ـ وفى ظروف ينعدم فيها التوازن بين الطرفين المتحاربين، وفى غيبة هدف وطنى يستحق التضحية ـ فإن هذه القوات لن تخوض معركة يائسة من أجل لا شىء. لأن العسكريين يموتون فى المواقع دفاعا عن وطن، وأما إذا ضاع الحافز الوطنى فأى عسكرى يعرف أن التضحية بالدم انتحار لا فائدة منه، ثم إنه لا يسجل تاريخا لأن دافع المبدأ وداعى الوطنية وراءه ضائع.

وكانت كل المعلومات الواردة من الداخل خصوصا بواسطة شبكة استطلاع تصغى إلى كل همسة تجرى فى القواعد العراقية والمعسكرات ـ تزكى الافتراض الأمريكى بأن الحرب سوف تكون بالفعل سريعة وخفيفة ـ عنيفة وقاسية فى نفس اللحظة.

ويوما بعد يوم ـ ساعة بعد ساعة كانت الخطة العسكرية تتكامل، بينما انتقلت بؤرة الحركة إلى الساحة السياسية : واشنطن ونيويورك ولندن ـ باريس وموسكو وبرلين، وتصادمت وتراشقت السياسات والمواقف والبيانات والتصريحات ألسنة لهب (بارد!) تشتعل وتنطفئ ثم تعود إلى الاشتعال مرة أخرى.

خامسا: قوة الشرعية أو قوة السلاح!

متابعة:

كانت الصورة فى مجلس الأمن فوضى عارمة، فالمعلومات الواردة من واشنطن إلى نيويورك تكشف للوفود جميعا أنه برغم استعداد العراق لقبول عودة المفتشين إليه لاستئناف مهمتهم بلا قيد ولا شرط (حتى فى القصور الرئاسية) - فإن الولايات المتحدة وبريطانيا تقومان الآن بالتعطيل بادعاء عدم الجدوى، لأن النظام فى العراق لم يقبل بعودة فريق المفتشين إلا بعد أن تمكن من إخفاء ما لديه من أسلحة الدمار الشامل.

وفى أوائل أكتوبر كان الملحقون العسكريون لسفارات فرنسا وروسيا وألمانيا فى واشنطن يحضرون يوميا إلى نيويورك لإحاطة وفود بلادهم علما بمدى تقدم الاستعدادات للحرب، وبتصميم الرئيس الأمريكى على إسقاط النظام فى العراق واحتلال البلد، وباعتبار أن الولايات المتحدة وبريطانيا لديهما من الذرائع ما يكفى - دون حاجة لقرار من مجلس الأمن تصدره وفود لا تعرف ما فيه الكفاية، وتعبر عن حكومات ليست معنية بغير ما يمسها مباشرة - ثم إن معظمها حكومات لا تنوى المشاركة مهما كان فى العمليات العسكرية المقبلة، لأنها مرتبطة مع النظام العراقى إما بمستحقات ديون تنتظر تحصيلها، وإما بعقود استغلال للبترول آجلة تتمسك بها ولا يضمن تسليمها غير النظام الحاكم فى العراق الآن.

وبدا أن المواجهة السياسية فى نيويورك تجرى على عدة مستويات:

- مستوى وفود الدول الكبرى فى مجلس الأمن، ومعها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وطلب هؤلاء المُلِحْ إعطاء المفتشين الدوليين تفويضا من مجلس الأمن يمنحهم سلطة فوق حكومة العراق ذاتها.

- ومستوى آخر شعبى تولاه فكر وإعلام مستنير خصوصا فى أوروبا، وساندته قطاعات ضخمة من الرأى العام الدولى - حتى فى الولايات المتحدة - لأن الكل بدأ يرى نوايا العدوان ظاهرة وبادر إلى إدانتها، بظن أن فى الإمكان إيقاف العملية قبل أن تدور تروسها!

- ومستوى ثالث من المواجهة - حشدت فيه الإدارة الأمريكية أقطابها من الإمبراطوريين الجُدد - صروحا من الصخر لا تتأثر، وتطل على ما ترى أمامها وتسمع دون استجابة، وبدا أنه عناد تحكم فى العقل، وأنه غرور القوة وآخذ أصحابه إلى منتهاه.

شـــهادات:

على أن قصارى ما كانت الإدارة فى واشنطن على استعداد له هو إلحاحها المستمر على امتلاك معلومات سرية عن أسلحة الدمار الشامل كيماوية وبيولوچية (وربما نووية أيضا) يملكها العراق، ومن المدهش أن وكالة المخابرات المركزية فى ذلك الوقت كانت أول من يشكك فى صدق المعلومات التى تدعى الإدارة الأمريكية بامتلاكها.

وحدث بالفعل أن السكرتير العام للأمم المتحدة «كوفى أنان» انتهز فرصة لقاء مع المندوب الأمريكى الدائم السفير «چون نجروبونتى»، وسأله إذا كان ممكنا وبصفة شخصية وسرية أن يحصل على ملخص معلومات من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - يؤكد امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل.

وكانت هناك سوابق لمثل هذا الطلب فى مناسبات سابقة حين أرادت واشنطن أن تكون الأمانة العامة للأمم المتحدة على علم بدواعيها فى تصرف معين أو ظرف طارئ، وفى تلك المناسبات السابقة تلقى الأمين العام بصفة شخصية ملخص معلومات - وفى بعض الأحيان جاء إلى مكتبه مندوب خاص من الوكالة يقدم له مباشرة «إيجازا» يحوى ما يلزم له أن يطَّلع عليه.

ومع أن المندوب الأمريكى الدائم السفير «چون نجروبونتى» وعد «كوفى أنان» بنقل طلبه إلى واشنطن، إلا أن السكرتير العام للأمم المتحدة لم يتلق ردا، وقد يئس من تلقى الرد عندما شاعت فى أروقة مجلس الأمن - (نقلا عن المُلْحَق العسكرى لإحدى القوى دائمة العضوية فى المجلس) - روايات مؤداها «أن وكالة المخابرات المركزية اضطرت إلى عقد صفقة تراضى مع المجموعة الإمبراطورية فى الإدارة،

وبمقتضى الصفقة تسكت الوكالة وتكتم شكوكها ـ وفى المقابل فإن الآخرين يسكتون ويكتمون على إهمال الوكالة وتقصيرها فى شأن حوادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

....

....

متـابعـــة:

فى الوقت نفسه كانت رئاسة الوزارة البريطانية منهمكة فى عملية «دعاية سوداء» مماثلة، فقد أصدر مكتب «تونى بلير» رئيس الوزراء «بيان معلومات» لما تملكه الحكومة البريطانية من أدلة على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، وأحدث ذلك البيان توترا ملحوظا فى «هوايتهول»، داعيه أن أجهزة المخابرات المسئولة وفيها جهاز المخابرات الخارجية (M.I.8) راحت تسرب معلومات بأن ما أذيع عن طريق مكتب رئيس الوزراء لم يكن من عندها، وإنما جاء من مصادر أخرى لا يعلمها غير مكتب رئيس الوزراء، لأن ما لديها هى (M.I.6) يتناقض مع ما صدر رسميا عن مكتب «تونى بلير»، ووصل الأمر إلى حد أن بعض المسئولين فى جهاز المخابرات اتصلوا فعلا ـ فى سابقة قل نظيرها ـ بأعضاء فى الوزارة (منهم وزيرة التعاون الدولى «كلارا شورت» وفق روايتها) كى يبرئوا ساحتهم من مسئولية هذه المعلومات وما قد يترتب عليها من عواقب.

□

يوم ٧ أكتوبر (٢٠٠٢) ـ وكانت عملية المواجهة السياسية تتطور بسرعة ـ دفع الرئيس «چورچ بوش» عجلة الحوادث إلى الدوران أسرع بإعلانه فى بيان لـ: الأمة الأمريكية «أن صدام حسين يستطيع مهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها الأقربين بأسلحة الدمار الشامل فى أى «يوم يختاره»، وأن إدارته سوف تؤدى الواجب العاجل المفروض عليها لمواجهة أسوأ الاحتمالات».

وطلب الرئيس «بوش» تفويضا من الكونجرس باستعمال القوة المسلحة إذا وجد

ذلك ضروريا، وبالفعل حصل على هذا التفويض يوم ١١ أكتوبر (٢٠٠٢)، وفى ظرف ساعات كان وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» يطلب من هيئة أركان الحرب المشتركة أن تتحرك مجموعة الجيش الخامس وفرقة جنود المارينز الأولى إلى منطقة الخليج.

وفى هذه اللحظة (منتصف أكتوبر ٢٠٠٢) وقع «إشكال من نوع ما» لا يستطيع أحد أن يقطع فى تفاصيله، بين مكتب وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» وبين هيئة أركان الحرب المشتركة وعلى رأسها الجنرال «مايرز».

كان الإشكال فيما يبدو متصلا بصياغة التوجيه السياسى إلى القوات المسلحة بشن الحرب على العراق.

كانت العلاقات من الأصل متوترة بين وزارة الدفاع وبين رئاسة أركان الحرب، والأسباب معروفة:

ـ فيها رغبة وزير الدفاع الجديد فى وضع العسكريين فى مكانهم الصحيح بعد نوع من «الشرود» زمن إدارة «كلينتون» (كذلك تقدير «رامسفيلد»).

ـ وفيها نوعية الرجال الذين جاءوا مع «رامسفيلد» إلى وزارة الدفاع وأحاطوا به معتبرين أنفسهم خبراء فى الإستراتيچية، ولهم مشروع إمبراطورى عالمى شامل.

ـ وفيها اعتقاد الوزير ورجاله بأن المؤسسة العسكرية الأمريكية (چنرالات «كلينتون») ترهلوا وفقدوا شهية القتال، وأعفوا أنفسهم من مسئوليته.

ـ وفيها خلاف «رامسفيلد» مع عقيدة «باول» التى حددت شروطا لاستعمال القوة، تقوم على أساس أن ظهور تفوقها قد يغنى عن استعمال سلاحها.

ـ وفيها ما وقع خلال التحضير لعملية العراق من خلافات حول حجم القوات الضرورية لتنفيذها.

ـ وفيها أيضا ما يتصل بالخطوط الإستراتيچية العامة التى يقترحها «رامسفيلد»، والتى تعتمد على ضربة أولى بالصدمة والرعب، يعقبها تقدم سريع مباشرة إلى بغداد دون اهتمام كبير بتأمين المؤخرة والحفاظ على خطوط المواصلات والإمداد وتأمينها.

والآن وإزاء كل ما كان يجرى فى «واشنطن» و«نيويورك» و«لندن»، وفى «باريس» و«موسكو» و«برلين» - فإن رئاسة القوات عاودها ما استوجب «إشكالا» «من نوع ما» مع وزير الدفاع.

معلومات:

فى يوم من أيام الأسبوع الأول من أكتوبر (٢٠٠٢) اتصل وزير الخارجية «كولين باول» بمستشارة الأمن القومى للرئيس «بوش» السيدة «كونداليزا رايس»، ورتب معها اجتماعا على غداء لا يحضره غيرهما، وبالفعل وقع الاجتماع على الغداء فى الجناح الخاص بوزير الخارجية فى مبنى الوزارة المشهور باسم («فوجى بوتوم»).

وفيما هو متاح من التفاصيل - فإن وزير الخارجية قال لمستشارة الأمن القومى ما مؤداه «إنه يشعر بأزمة تضارب ولاءات - فولاؤه للرئيس لا يحتاج منه إلى تأكيد، وولاؤه لعمله يستطيع الرئيس تقديره، كما أن ولاءه لوطنه يشهد عليه تاريخ طويل فى الخدمة العامة، وأخيرا فإن ولاءه للمؤسسة التى أفنى فيها عمره (يقصد القوات المسلحة) مستغن عن أى شرح.

ومضى إلى «أنه حاول منذ أُسندت إليه وزارة الخارجية أن يؤدى واجبه، لكنه هذه اللحظة يشعر أنه وصل إلى موقف قد يضطره إلى ما لا يريد، وأنه لو كانت الظروف عادية لقدم استقالته للرئيس حتى يحافظ على ولاءاته كلها سليمة ومتسقة، مع علمه بأنه إذا قدم استقالته يرتاح ويريح آخرين يتصورون أنهم انفردوا بالمكتب البيضاوى وحجبوا غيرهم عن الوصول إليه - إلا أنه الآن (باول) لا يجد كملاذ أخير - إلا أن يطلب مقابلة الرئيس وحده لحديث من القلب إلى القلب، وهو يطلب - بصداقة وثقة متبادلة بينهما (باول وكونداليزا رايس) - أن ترتب لإجراء مثل هذا الاجتماع، وأن تبلغ الرئيس «چورچ بوش» نقلا عنه: «إنه فى حاجة إلى جلسة خاصة معه لا يحضرها غيرهما»، ويظهر أن «باول» شرح لكونداليزا رايس بعض أسبابه، وأنها اقتنعت على الأقل بضرورة حديث مباشر بينه وبين الرئيس.

وبعد أيام (وعلى الأرجح يوم ١٦ أكتوبر) اتصلت «كونداليزا رايس» بـ«كولين باول» تبلغه أن «الرئيس ينتظره الليلة على العشاء فى الجناح الخاص للبيت الأبيض، وأنهما سوف يكونان وحدهما، وأن الرئيس على استعداد لسماعه بعقل مفتوح وتمنت له حظا سعيدا».

ومساء (الأربعاء) ١٦ أكتوبر (على الأرجح) وفى الساعة السادسة والنصف كان «كولين باول» يدخل بابا جانبيا للبيت الأبيض يؤدى مباشرة إلى الجناح الخاص الذى يعيش فيه الرئيس مع أسرته!

□

وفيما هو مُتاح من التفاصيل ـ فإن الرئيس «بوش» بادر وزير الخارجية حين دخل عليه غرفة المعيشة المجاورة لغرفة الطعام الخاصة ـ مبديا ملاحظة عن نتائج استفتاء جرى فى العراق على «تجديد» رئاسة «صدام حسين»، وكانت هذه النتائج قد وصلت إليه قبل قليل، وكانت ملاحظة «بوش» بما معناه «هل رأيت مثل هذا الجنون؟!... «صدام» حصل على أصوات ١٠٠٪ من أصوات الشعب العراقى»، ثم أضاف أنه لا يعرف «كيف يصنع هؤلاء الناس مثل هذه النتائج؟» ـ وزاد ضاحكا «علينا فى المرة القادمة (انتخاباته هو للرئاسة سنة ٢٠٠٤) أن نطلب خبراء من عندهم!!»، وضحك الاثنان عاليا (ويبدو أن «چورچ بوش» أراد تخفيف توتر «باول» لأنه أحس «أنه مشحون بما يريد قوله له»!).

وبدأ «باول» بمقدمة قريبة مما سبق وقاله لكونداليزا رايس، وأبدى «بوش» «أنه سمع من «كوندى» وأنه من جانبه يريد أن يؤكد ثقته بوزير خارجيته الذى اعتبره دائما عمودا قويا راسخا «Pillar» من أعمدة إدارته، وهذا أيضا رأى «ديك تشينى» نائب الرئيس، (ولم يكن ذلك دقيقا، لأن «ديك تشينى» كان باستمرار أقرب إلى «رامسفيلد» ومجموعته الإمبراطورية).

....

....

وقال «باول» ما مؤداه: «إنه يريد أن يتحدث مع الرئيس فى موضوع واحد وهو

«القيمة المعنوية المطلوبة ضروريا» لأى عمل عسكرى تقوم به الولايات المتحدة فى العراق، وهو بصفة عامة يفهم ويقدر ويؤيد الأسباب التى تدعو إلى التعامل بشدة وحزم مع نظام «صدام حسين»، فهذا النظام بالتأكيد لابد له أن يسقط - وذلك موضوع لا يختلف هو عليه مع أحد وإنما الخلاف على الأسلوب.

واستطرد «باول» «بأنه كان فى «نيويورك» طوال هذا الأسبوع يشارك فى مداولات الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد رأى أشياء وسمع أشياء تخص موقف الولايات المتحدة فى مجتمع الدول، ثم إنه بعد ذلك عاد إلى «واشنطن» وفى العاصمة رأى وسمع أشياء أخرى تخص موقف القوات المسلحة الأمريكية والمهمة الموكولة إليها فى العراق».

وفى رأيه أن هناك صلة بين الاثنين، بل إنهما فى الواقع موضوع واحد وليسا موضوعين منفصلين!».

□

استطرد «باول» يحكى عما رأى وسمع فى «نيويورك» وملخص ما عنده فى هذا الصدد:

«أن الولايات المتحدة بتصميمها على المضى فى حرب ضد «صدام حسين» دون قرار من الأمم المتحدة - وفى وجه معارضة ظاهرة فى مجلس الأمن تلح على وجوب صدور قرار جديد عن المجلس يُظْهِر حزم المجتمع الدولى إزاء النظام العراقى إذا اعترض عملهم.

بينها: أن الولايات المتحدة سوف تبدو فى حالة تحدٍ لمجلس الأمن وللميثاق، وذلك يؤثر على مشروعية عملها فى العراق، ويأخذ من قيمته، ويظهره وكأنه مسألة طمع إمبراطورى فى ذلك البلد أو فى موارده، وذلك مُسىء للولايات المتحدة.

وبينها: أن ظهور مثل هذه المعارضة من جانب أصدقاء للولايات المتحدة وحلفائها، سوف يؤثر على «أخلاقية» التصرف الأمريكى، إلى جانب التأثير على قانونيته، وذلك يغذى موجات المعارضة الشعبية للسياسة الأمريكية، وهى الآن تزداد اتساعا حتى فى أقرب العواصم الأوروبية إلينا («لندن»).

وبينها: أن هؤلاء الأصدقاء والحلفاء الذين يظهرون المعارضة ضدنا فى مجلس الأمن لا يفعلون ذلك «لأنهم اكتشفوا مرة واحدة أنهم يكرهوننا»، وإنما هم يفعلون ذلك بتأثير حرص يبدونه (سواء كانوا صادقين فيه أو منافقين) على قواعد استقرت فى ممارسات النظام الدولى، وفى تقديره وهذا حساب خبراء وزارته (الخارجية) «أن هؤلاء جميعا يمكن أن يتماشوا مع قرار أمريكى صارم ضد العراق إذا جريا اتباع الإجراءات التى استقرت عليها الممارسات فى الأمم المتحدة ووفق الميثاق».

وبينها: أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى «لوى» ذراع أحد، بل إنها تستطيع بقليل من الجهد أن تحصل على القرار الذى تريده من مجلس الأمن، وهو شخصيا (كولين باول) يضمن بعد كل ما أجراه من مشاورات مع زملائه من وزراء الخارجية الذين شاركوا فى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن المجلس يمكن أن يصدر بالإجماع - وبموافقة فرنسا وروسيا وألمانيا وحتى سوريا، وهى العضو العربى الوحيد فى مجلس الأمن - قرارا قويا حازما يعطى الرخصة القانونية للقوة الأمريكية تتصرف كما تشاء.

وبينها: أنه يتفهم عدم حاجة الولايات المتحدة إلى حلفاء معها لشن الحرب، لكن الأفضل (وهذا رأى خبراء الخارجية) أن يتم ما يلزم إتمامه فى العراق بواسطة تحالف دولى واسع، ويرى أن ذلك هو الإطار الأمثل رغم كل ما يعرفه هو بالتجربة الشخصية من صعوبة «إدارة العمل فى نظام تحالفات».

□

قال «باول»: إن ذلك سوف ينقله إلى النقطة الأخرى وهى متصلة به، لكنها تخص القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية.

ثم استطرد فى هذا الصدد بما مؤداه:

«إنه لا يريد أن يتدخل فى الشأن العسكرى - بوصفه محاربا قديما - لكنه الآن وكسياسى يجد نفسه مضطرا إلى استذكار ماضيه القريب، والاعتماد على التجربة التى تعلمها - وإنما يثير قلقه أنه أحس بأصداء قوية فى واشنطن نتيجة لما يجرى فى «نيويورك»، وفى بقية العالم من معارضة للسياسة الأمريكية فى أسلوبها الراهن».

استطرد «باول»:

«إن أول درس تعلمه فى الخدمة العسكرية «أن القوة الأمريكية دائما فى خدمة مبدأ، وهذا المبدأ يلزمه دائما غطاء قانونى وغطاء أخلاقى».

ثم إن الولايات المتحدة حاربت باستمرار من أجل مبادئها ومع حلفاء لها يشاركونها نفس المبادئ.

وكان اتحاد هذين العنصرين: المبدأ والتحالف ـ هو الذى أعطى للقوات المسلحة الأمريكية أفضل أسلحتها ـ أى معنوياتها وإيمانها بما تفعل.

وأشار «باول» إلى أمثلة:

ـ فى الحرب العالمية الأولى كنا نحارب من أجل الحرية، ومع حلفاء لنا، وانتصرنا. وفى الحرب العالمية الثانية كنا نحارب ضد النازية والفاشية ومع حلفاء لنا وانتصرنا ـ وحتى فى «كوريا» ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ فإننا حاربنا تحت علم الأمم المتحدة.

أضاف «باول» «أنه حين انفردنا بالعمل وحدنا فى «فيتنام»، فإن النتيجة كانت ما يعرفه الجميع.

وأمامنا هذه المرة فى العراق خيار صعب، من ناحية نحن نستطيع شن الحرب على العراق وحدنا ـ لكننا فى هذه الحالة سوف نكون بغير عنصرين أساسيين:

ـ غطاء قانونى وأخلاقى يغطى العمل العسكرى.

ـ وتحالف معنا تبدو فيه الحرب مسئولية مشتركة مع أصدقاء لنا فى الموقف.

أضاف «باول» أنه خلال الأسبوع الأخير فى «واشنطن» ـ بعد عودته من «نيويورك» ـ أحس بالقلق الذى يساور هيئة الأركان المشتركة بسبب «الانكشاف المعنوى للتدخل العسكرى».

وأكد «أن أحدا من هيئة أركان الحرب المشتركة لم يتصل به ولم يصارحه بهمومه، لكنه من تأثير خبرة عمره شعر بأن القوات لديها أزمة».

أضاف «باول»:

«إنه بالنسبة للسياسة فإن الغطاء القانونى والأخلاقى لعمل عسكرى يكون مطلبا مرغوبا فيه، لكنه بالنسبة للعسكريين قضية أكثر دقة وحساسية، لأنه بدون الغطاء القانونى والأخلاقى يتحول القتال إلى مجرد قتل، لا يختلف فيه جنرال على كتفه أربعة نجوم عن مرتزق يمسك فى يده بسكين، وهذه مسألة بالغة الدقة - ويتعين عليه («بوش») بوصفه القائد العام للقوات المسلحة أن يضعها فى اعتباره، لأن الغطاء القانونى والأخلاقى بالنسبة للقوات المسلحة ليس مسألة إجراءات شكلية، لكنه مسألة ضرورة تميز (فى أداء المهمة) بين أن يكون المحارب مقاتلا، وبين أن يكون المحارب قاتلا، أى أن المشروعية هنا هى المبرر الحقيقى لكل ما تفرضه الحرب على الرجال!

عندها انتهى «باول» من كلامه، كان واضحا أنه استطاع إقناع «چورچ بوش» بما عرضه عليه، وفى تقدير أقرب مساعدى «باول» «أن النقطة التى تخص القوات المسلحة الأمريكية كانت العامل الحاسم فى تحول موقف الرئيس».

....

....

روايـــــــة:

هناك رواية أخرى ترددت أمامها، فقد أحسست بشىء من الافتعال فيها حتى باعتبار حساسية العلاقات بين «كولين باول» (وزير الخارجية) و«دونالد رامسفيلد» (وزير الدفاع) ومع ذلك فقد وجدتها دالة فى حد ذاتها على أجواء واشنطن السياسية ذلك الوقت وإلى الآن - بصرف النظر عما إذا كانت التفاصيل كاملة أو أصابها التحريف.

وملخص الرواية أن «كولين باول» بعد أن طلب من «كونداليزا رايس» (مستشارة الرئيس للأمن القومى) ترتيب مقابلة خاصة بينه وبين الرئيس، بعث لها قصاصة بمقال رآه فى جريدة، ويحتوى على عرض لديوان شعر تنشره «دار سيمون

وشوستر» الشهيرة بنيويورك، والشاعر هو «دونالد رامسفيلد» نفسه الذى لا يعرف كثيرون أنه شاعر له ديوان يصدر فى موسم النشر الجديد (أكتوبر ٢٠٠٣).

وفى هذه القصيدة التى نُشرت مبكرا من الديوان فى جريدة «كريستان ساينس مونيتور»، يقول الشاعر ـ «دونالد رامسفيلد» بالنص:

«كما نعرف

فهناك أشياء لا نعرفها

بعضها نعرف أننا لا نعرفه

وبعضها الآخر لا نعرف أننا لا نعرفه

الأشياء التى لا نعرفها ـ لا نعرفها

والأشياء التى نعرفها قد لا نعرفها!».

وبجوار هذه القصاصة كتب «كولين باول» بخط يده (ولعله أراد تذكير «كوندى» بطلبه):

«إذا كنا لا نعرف ما يجرى فى رؤوسنا، فكيف لنا أن نزعم معرفة ما يجرى فى العالم!»

....

....

متـــابعـــــة:

فى الأسبوع الأول من شهر نوفمبر كان «كولين باول» يقود ما أسماه هو «معركة مصداقية» فى مجلس الأمن.

وقد يختلف الناس هنا فى نسب هذه المصداقية: وهل مصداقية «كولين باول» أمام الأمم المتحدة (القانون والمبدأ)، أو أنها مصداقية «كولين باول» أمام الرئيس «چورچ بوش» (الغطاء والملاءمة).

وعلى أية حـال فقد بدا «كولين باول» فـى مجلس الأمن مقـاتلا شـديد المراس فى طلبه إلى مجلس الأمن إصدار «قرار قوى» إلى درجة الصرامة ضد العراق، ومع أنـه واجـه معارضـة شـديدة أثنـاء إعـداد مشروع قرار يحظى بموافقة إجماعية ـ فإنه مـارس جهدا امتزج فيه الحزم والمرونة مع فنون الصياغة ـ مع تلميحـات إلى عهود ووعود يمكن تفسيرها باعتبارها نوعا من التعهد بالرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى قبل التصرف النهائى ـ وقد نجح فى النهاية.

وفى هذه الأجواء يوم ٨ نوفمبر صدر قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الذى يفرض على العراق عودة المفتشين، ويأمر النظام فيه بفتح كل الأبواب أمامهم «دون عوائق»، ويعطى لرئيسـهم «هانز بليكس» مـهلة ثلاثة أسـابيع لا تزيد لكى يعود بتقرير إلى مجلس الأمن عن مهمته الأولية فى العراق، وهل وجد تعاونا كاملا وأبوابا مفتوحة فى أى لحظة وأى مكان، أو أن هناك عراقيل توضع فى وجهه، وفى وجه زميله الدكتور «محمد البرادعى» (رئيس الوكالة الدولية للطاقة النووية) ـ وكان التلويح باستعمال القوة يرن فى كل فقرات القرار وتعبيراته.

وكان اللافت للنظر أن «سوريا» وهى العضو الوحيد العربى فى مجلس الأمن ـ وافقت على القرار.

....

....

ويقول الوفد السورى إن دمشق وافقت بعد أن تلقت تأكيدات بأن صبغة الحزم الطاغية على القرار كانت تهدف إلى «تخويف العـراق» بحيث ينصـاع، وتمر الأزمة هذه المرة بسلام كما حدث فى مرات سابقة، ولم يكن فى الحسبان ووفق التطمينات التى أعطيت للوفد السورى أن القرار تفويض مفتوح للولايات المتحدة تتصرف بالسلاح كما يحلو لها.

....

....

وفى اليوم التالى لصدور قرار مجلس الأمن (١٤٤١)، أُعلن فى بغداد أنه سوف يُعرض على المجلس الوطنى العراقى ليرى فيه رأيه.

ووقف الرئيس «چورچ بوش» فى مؤتمر صحفى ليعلن أن انصياع العراق دون قيد أو شرط لقرار مجلس الأمن مسألة لا تتعلق بإرادة أحد فى العراق يقبل أو يرفض. وأن أمام «صدام حسين» أسبوعا واحدا لكى يعلن امتثاله بالكامل لقرار مجلس الأمن ودعوة المفتشين ليقوموا بمهمتهم دون عوائق، وإلا فإن الولايات المتحدة تحتفظ لنفسها بحق التصرف بالقوة دون انتظار.

وفى واقع الأمر فإن الرئيس «چورچ بوش» فى تلك اللحظة لم يكن يوجه إنذارا إلى «صدام حسين»، وإنما كان يوجه رسالة إلى القوات المسلحة الأمريكية، وإلى هيئة أركان الحرب المشتركة، بأنه يعمل جاهدا ليوفر لها الغطاء القانونى والأخلاقى الذى تحتاج إليه.

كان قد اتخذ فعلا قراره بالحرب.

لكن همه الآن كان أن يشعر الضباط والجنود الأمريكيون أنهم فى العراق لمهمة قتال - وليس لمهمة قتل!

....

....

وكانت تلك لحظة تستحق إطالة النظر فى التأثير على المستقبل، وبما هو أوسع من حرب على العراق!

القرار السياسى الأمريكى فى زمن قادم!





أولا: جيوش تبحث عن غطاء!

تبدو الإشارات المتكررة - فى هذه الأحاديث - إلى دور متزايد للقوات المسلحة فى صنع القرار السياسى الأمريكى أمرا مستغربا - لكن سبب الإشارات المتكررة مما يمكن شرحه (وذلك موضوع هذا الحديث) - كما أن دواعى الاستغراب مما يمكن فهمه، لأن الولايات المتحدة الأمريكية - ليست واحدة من «جمهوريات الموز» التى عرفتها دول أمريكا الوسطى فى عصر من العصور - أو «نظم قشر الموز» التى تزحلقت عليها أوطان عربية كثيرة - (ملكية أو جمهورية - فردية أو عائلية) - إلى حيث لا تعرف ولا تريد!

ومع ذلك - وبرغم كل شىء - فأى مراقب جاد للحياة السياسية الأمريكية يستطيع أن يلمح (حتى خلال زيارة عابرة) - إشارات تومئ إلى أن القوات المسلحة الأمريكية تتجاذبها عوامل تدفعها أكثر وأكثر إلى جدل مع القرار السياسى لم يكن مألوفا من قبل!

وكما يظهر - فإن إدارة الرئيس «چورچ بوش» وهى تشق طريقها لغزو العراق - خاضت معركتين فى نفس الوقت:

○ معركة محدودة التكاليف - حتى الآن - بداعى إسقاط نظام الرئيس «صدام حسين».

○ ومعركة مجهولة التكاليف - مازالت مستمرة - بداعى خلافها مع رئاسة القوات المسلحة الأمريكية حول «مشروعية» و«معقولية» المطالب الإمبراطورية الملهوفة التى طرحتها ومكنت لها مجموعة قليلة العدد (بضع مئات) من الرجال والنساء - سيطروا على البيت الأبيض وعلى الإدارة وعلى الحزب الجمهورى، أى على القرار الأمريكى، ثم قاموا بتوظيفه - بمنطق «الاستيلاء» - على طريقة بارونات شركات النفط، والسلاح، والصناعات الإلكترونية والاستهلاكية، واحتكارات

الإعلام والإعلان، وبورصة الأوراق المالية وغيرها - وتوصلوا لاستدراج السلاح الأمريكى نحو منحدر يتنازل بفكرة «القوة» - حتى تصبح «ظاهرة عنف»، ويهبط بإستراتيچيات الحرب لتصبح «ممارسة قتل»، وتلك هى النتيجة المحققة إذا تخلت السلطة عن القانون، وتلاعب أصحاب القرار بالمشروعية، وسخروا قيمة العمل العام ستارا للمصالح، متسببين بذلك فى أزمة ضمير تستهلك كرامة الدول، وتهين وعيها، وتقسم المجتمعات على نفسها، وتبدد الثقة الضرورية فى الضمانات الدستورية والأخلاقية التى تمنح السلطة هيبتها وتفرض طاعتها!

ذلك أن الجيوش تحارب وتضحى راضية تحت رايات أوطانها حفاظا على مصالح وأمن شعوبها، لكنه عندما يطلب من الجيوش أن تقاتل - ثم تنكشف وتنجلى دوافع الحرب، ويبين أنها جاءت خديعة للمواطنين وكذبا عليهم - إذن فهناك مراجعات، وهناك حسابات، وهناك عواقب، وذلك بالضبط ما يجرى اليوم فى الولايات المتحدة الأمريكية - (وفى بريطانيا).

....

....

[وكانت فضيحة ووترجيت التى أطاحت برئاسة «ريتشارد نيكسون» فى السبعينيات من القرن الماضى هى الخديعة والكذب على الشعب الأمريكى - ولم تكن مجرد أمر «نيكسون» بوضع أجهزة تنصت فى مقر الحزب الديمقراطى لكى يعرف الخطط الانتخابية لخصومه السياسيين - مسبقا ويفسدها عليهم!

كذلك لم تكن فضيحة «مونيكا لوينسكى» التى كادت تطيح بالرئيس «بيل كلينتون» - علاقته بمندوبة شابة فى البيت الأبيض مارس معها نوعا من الجنس فى مكتبه (والحقيقة أنها هى التى اعتدت عليه ولم يكن هو الذى بدأ) - وإنما كانت خطيئة «كلينتون» أنه عندما سُئل خادع وكذب - وأمعن فى الإنكار طويلا، مسيئا بذلك إلى منصبه، ومستهترا بأصوات الناخبين التى وضعته فى مكتبه].

....

....

[وبالطبع فإنه يصعب حتى هذه اللحظة تصور أن تؤثر خديعة الشعب الأمريكى والكذب عليه فى موضوع العراق بمثل ما أثرت فضيحة ووترجيت وفضيحة «مونيكا لوينسكى» ـ لأن قضايا الداخل مباشرة وحساسة، فى حين أن قضايا الخارج تخالطها اعتبارات كثيرة ـ لكنه الحساب العسير فى أقل القليل ـ وقد تنعكس آثاره على انتخابات الرئاسة نهاية العام القادم ـ (خصوصا إذا تفاعلت مع أزمة الاقتصاد الأمريكى)].

....

....

□

ومن الطبيعى أن أى مشروع إمبراطورى يطرح نفسه على الأزمنة الحديثة ـ يتعين عليه أن يتقدم إلى مقصده على مراحل ـ واحدة بعد الأخرى.

ثم إن أى مشروع إمبراطورى عليه أن يعرض نفسه فى كل مرحلة بما يتوافق معها، فقد انقضى الزمن الذى كان فيه الغزاة (من الإسكندر الأكبر ـ إلى چنكيز خان) يظهرون بجيوشهم فجأة على حافة الأفق، حاجبين عين الشمس بجحافلهم، تاركين الأعنة لجيادهم، شاهرين السيوف على أعدائهم ـ عواصف من النار والدم.

وعليه فإن المشروع الإمبراطورى الأمريكى ـ الحديث ـ طرح نفسه على زمانه خلال مراحل ـ لكل واحدة منها لبوسها:

□ فى مرحلة أولى كان الأسلوب هو «الغواية» (نموذج الحياة الأمريكية وحرية كل فرد فى السعى وراء الفرصة و«السعادة»!).

□ وفى مرحلة ثانية كان الأسلوب هو الاستعداد «لمشاركة» العالم مقاديره (كما حدث فى الحرب العالمية الأولى حين جاءت الجيوش الأمريكية من وراء البحار طرفا فى معركة الإمبراطوريات العجوزة أو الطامعة).

□ وفى مرحلة ثالثة كان الطرح الأمريكى استجابة لنداء «المبدأ» (كما حدث فى حالة النقاط الأربعة عشرة التى أعلنها الرئيس «وودرو ويلسون» بعد الحرب العالمية الأولى (حقا لكل شعوب الأرض فى تقرير مصائرها).

□ وفى مرحلة رابعة كان الأسلوب هو تحمل العبء الأكبر من ضريبة الحرية (فى الحرب العالمية الثانية ضد الفاشية والنازية).

□ وفى مرحلة خامسة كان الأسلوب بلوغ مرحلة قيادة العالم فى المواجهة ضد الشيوعية، وكانت لأمريكا فيها وسيلتان: المساعدات الاقتصادية من ناحية، وأعمال المخابرات الخفية من ناحية أخرى.

□ وأخيرا حلت المرحلة السادسة، ولم يعد للمشروع الأمريكى أن يتخفى أو يدارى، لأن «تفوق القوة» وتفردها أدى إلى اعتبار السلاح أداة للمشروع تسبق غيرها من الأدوات وتتقدمها دون تردد!

ومن حسن حظ الإمبراطورية الأمريكية أن قواتها المسلحة كانت جاهزة لمشروعها ـ عندما علا شأنه وحان أوانه فى نظر الحالمين به والملهوفين عليه، فقد كانت مؤسسات التفكير الإستراتيچى قائمة ـ وقوة السلاح حاضرة ـ وخطط الحرب جاهزة ـ والتواجد العسكرى الأمريكى مبسوط على قارات الأرض ومحيطاتها وسمائها وفضائها أيضا ـ وأكثر من ذلك فإن الهدف الافتتاحى كان هناك مكشوفا ـ معزولا ـ مهيأ لأن يتحول إلى ميدان لضرب النار، بالتحديد فى العراق.

لكن العُقدة أن ما كان جاهزا لم يكن كافيا، لأن الجيوش (خلافا لغيرها من أدوات الفرض والإجبار) تحتاج إلى شىء آخر مع السلاح، هو مشروعية الأخلاق والقانون ـ ولو كغطاء مقنع على نحو ما ـ وإلا سقط الفارق بين الراية الوطنية وألوانها ـ وبين المنديل الأسود الذى يضعه أى قرصان فوق رأسه!

وكان ذلك بالضبط ما دفع «كولين باول» وزير الخارجية الأمريكية ـ للذهاب (بشعور ومسئولية محارب قديم) كى يقول للرئيس «چورچ بوش» ـ مع تصاعد أزمة العراق (خريف سنة ٢٠٠٢) ـ إن الولايات المتحدة تقدر بالتأكيد أن تستولى غزوا على العراق، لكن قواتها المسلحة تحتاج بشدة إلى غطاء أخلاقى وقانونى تمارس تحته عملها هناك، لأن ذلك هو الضمان الأساسى لثقة القوات فى مهمتها، إلى جانب إحساسها بتأييد شعبها ومساندته!

ويمكن القول إن معظم ما جرى فى واشنطن ونيويورك ما بين خريف سنة ٢٠٠٢ إلى ربيع سنة ٢٠٠٣ ـ كان حوارا بين السياسة والسلاح فى طلب مشروعية الأخلاق والقانون اللازمين للقوات المسلحة الأمريكية حتى يتوفر الاحترام الواجب لدورها فى غزو العراق. وبكل الشواهد فإن القوات المسلحة الأمريكية لم تكن راضية عن التحضير محليا ودوليا لذرائع ذلك الغزو، وكان إلحاحها شديدا على إضافة أخلاقية وقانونية تكون غطاءً لكل الأجواء.

وفى المقابل فإن السياسة المؤثرة فى الإدارة ـ (كما عبر عنها نائب الرئيس «ريتشارد تشينى»، ووزير الدفاع «دونالد رامسفيلد»، ورئيس مجلس سياسات الدفاع «ريتشارد بيرل») ـ واصلت الإصرار (بصلف!) على حتمية التقدم («بجسارة»!) إلى العمل المطلوب دون النظر إلى «الشكليات» ـ باعتبار أن النتائج فى حد ذاتها تعطى القتال ذرائعه، كما أن النصر يمحو من ذاكرة الشعب الأمريكى أى اعتبار غيره، وبالتالى يضيع مع النسيان قصور الحجج إذا عراها الالتباس ـ قبل نشوب القتال!

وكان ملخص رأى هؤلاء المؤثرين فى الإدارة أنه حين تصحو أمريكا والعالم ذات صباح ليكتشفوا أن نظام «صدام حسين» اختفى، وأن العلم الأمريكى يرفرف فوق أعلى الذرى فى «بغداد» ـ فإن صفحة ما سبق ـ سوف تُطوى، لتظهر بدلها صفحة جديدة ملؤها صور مضيئة:

ـ أمريكا ـ مأخوذة باستعراض نصر وزهو (إمبراطورية تسيطر على المستقبل وتحكمه).

ـ والعالم ـ مشغول بأمر واقع له سطوته (إزاء قطب واحد يملك سلطة القرار الدولى).

ـ والدول التى ترددت وتقاعست ـ معزولة، مكسورة الخاطر (ليس أمامها غير أن تعود ذليلة إلى الملكوت الأمريكى).

ولم تكن الأمور بهذه البساطة ـ وكان صعبا أن تكون.

ثانيا: حقوق السلاح على السياسة!

عندما تكلف القوات المسلحة فى بلد متحضر بمهمة يصعب تحقيقها بغير العمل العسكرى - فإن السلاح يتوقع أن يحصل على تأكيدات وتوجيهات هى بكل المعايير حقه على السياسة:

١ - هدف واضح يلزم بلوغه لتحقيق مصلحة حقيقية أو أمن وطنى مؤكد.

٢ - مشروعية تكفل التوافق (على نحو يمكن التراضى عليه) بين المصلحة والأمن من ناحية - وبين الأخلاق والقانون من ناحية أخرى، لأن ذلك حق القوات وبلسم عقلها وروحها عندما يُطلب منها أن تواجه الموت (وكان الچنرال «تومى فرانكس» قائد غزو «العراق» هو الذى قال: «لا يمانع أحد من جنودى أن يذهب إلى قبره فى كفن من الصدق، لكنه يستشعر الجحيم إذا ذهب فى كفن من الكذب!».

٣ - ضمان أوسع تأييد شعبى للعمل العسكرى، بحيث يرضى المواطنون بالتكاليف طواعية، ويرضون بالصبر على مصاعب الظروف وتقلباتها!

٤ - توفير حجم الإمكانيات المادية اللازمة لأداء المهمة بأكبر قدر من الاقتدار والكفاءة.

٥ - تحضير المسرح السياسى إقليميا ودوليا لقرار الحرب وتبعاته.

٦ - البحث عن حلفاء فى المصلحة والأمن لتحقيق أفضلية أن تكون الحرب عملا مشتركا مع آخرين حتى لا يوحى ظاهرها بأنها عمل تعسفى من طرف واحد.

٧ - بيان النقطة التى يكون بلوغها - إشارة متفقا عليها بأن العمل العسكرى أوفى بعهده وأكمل مهمته.

□

وطوال صيف سنة ٢٠٠٢ - وبينما الرئيس «چورچ بوش» يجتمع بقادة القوات المسلحة - وبينما خطط الحرب على العراق يجرى وضعها وتمويلها - وبينما الكونجرس بمجلسيه يسأل ويستفسر - وبينما الرأى العام على طول البلاد وعرضها تتنازعه الآراء - لم تكن القوات المسلحة الأمريكية قد تلقت أيا من التأكيدات والتوجيهات التى يتحتم على السياسة أن تقدمها للسلاح.

وكـان البند الأول أى «تحـديد الـهدف الواضـح الذى يلزم بلوغـه للصـالح والأمن الوطنى» ـ عقدة العقد جميعها.

والـواقـع أن الـرئيس «چورچ بـوش» وأقطاب إدارتـه طرحــوا عــددا من الأهـداف مـختلطة ببعضـها إلى درجة غيبت عنها اليقين:

□ كان أول ما جرى طرحه «أن إسقاط النظام فى العراق جزء أساسى من الحرب ضـد الإرهـاب» ـ على أسـاس مـعلومـات ذكـرت أن أحـد «المتهمين» بالضـلوع فى أحداث ١١ سـبتـمـبر (٢٠٠١) على نيويورك وواشـنطن، وهو «مـحـمد عطا» كـان على صلة بالمخابرات العراقية ـ التقى مسئولا فى السفـارة العراقية بالعاصمة التشيكية «براج» فى مـارس سنة ٢٠٠١ ـ ولـم يقم دليل على صـحـة أى تفصـيل فى هذه «المعلومـات» (وتكشف فيما بعد أن المخابرات الإسـرائيلية هى التى روجت لها بقصد ربط العراق بحوادث ١١ سبتمبر).

□ وجـاء الطرح الثـانى بأن النظام فى العراق لابد من عقابه على تهديد جيرانه ـ والدليل غزو الكويت (١٩٩٠)، ولكن هـذا الطرح كـان مـردودا، لأن ذلك ذنب عـوقب عليه العراق فعلا (بحملة عاصفة الصحراء)، ومن الصـعب أن يعاقب متهم مرتين على نفس الذنب: مرة فى أوانه (١٩٩١)، ومرة ثانية بعد انقـضـاء اثنى عشـر عـامـا (أى سنة ٢٠٠٣).

□ وتلاه الطرح الثـالث بأن النظام فى العـراق لم يقم بغـزو الكويت فـقط (حيث وقـع عقـابه فعلا)، لكنه قبل الكويت غزا إيران، ولم يقم أحد بحسـابه، وكـان هنـاك من قاموا بتذكير وزير الدفاع (مهندس عموم خطط الغزو) بأن هذه الحجة قد يكون لها رد فـعل عكسـى، لأن غزو إيران تم بتـحـريض ومسـاعـدات أمريكية ـ ومـن أصدقـاء لأمريكا ـ أشـرف عليـها وأدار مجهودها فى ذلك الوقت «دونالد رامسفيلد» شـخـصيا، بوصفه وزير الدفاع (أيضـا) فى إدارة «رونالد ريجان» (معظم الثمـانينيات من القرن المـاضـى) ـ وعليه فإن إعادة فتح ملف إيران طردا ملغوما ينفجر فى وجه من يفتحه.

□ وجـرى دفـع طرح رابـع بأن النظام فى العـراق طغى واسـتـبـد بشـعـبـه، ولذلك وجب إسـقاطه «باسـم الشـعب العراقى ولصالحه»، وكان المنطق الطبيعى أن مـثل هذا

الادعاء يعطى الولايات المتحدة حقا وسلطة ليس لهما سند فى القانون الدولى، ثم إن إعلان مثل هذا الهدف يثير هواجس نظم صديقة للولايات المتحدة يأخذها الشك إلى أن استهداف النظام فى العراق بداية لها ما بعدها ـ واصلة إلى نظم موالية بعد نظم مارقة!

□ وكان الطرح الأخير أن امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ومعها وسائل صاروخية تنقلها إلى بعيد ـ هو الخطر الداهم على الإقليم وجواره، إلى جانب أن مثل هذه الأسلحة قد تنتقل من العراق إلى جماعات إرهابية متعاونة مع نظامه.

□

وفى مرحلة الحيرة بين العِلل والذرائع، وبالتوازى مع ذريعة امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ـ حاول وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» أن يجرب طرح المشروع الإمبراطورى ظاهرا وصريحا ـ لعله يغرى!

وطبقا لشهادة الچنرال «داڤيد ماكيرنان» (قائد القوات البرية الأمريكية فيما بعد فى العراق) ـ فقد حدث فى اجتماع بين «دونالد رامسفيلد» وبين هيئة أركان الحرب المشتركة، وبحضور قائد المنطقة المركزية الچنرال «تومى فرانكس» وعدد من معاونيه ـ أن وزير الدفاع أشار إلى خريطة تملأ جدارا كاملا لقاعة الاجتماعات السرية، عارضا ما مؤداه: «إن نظرة على الخريطة تؤكد أن الولايات المتحدة محيطة من كل ناحية بالعراق، فهى تملك قواعد على تواصل دائرة كاملة تبدأ من الخليج ـ إلى باكستان ـ إلى أفغانستان ـ إلى أوزبكستان ـ إلى قيرجستان ـ إلى تركيا ـ إلى إسرائيل ـ إلى الأردن ـ إلى مصر ـ إلى السعودية، وبجانب ذلك فإنها تملك محطات وتسهيلات مفتوحة لها دون قيود فى مياه الخليج والبحر الأبيض والبحر الأحمر، ومعنى ذلك أن العراق بالضبط نقطة فى مركز دائرة واسعة، وهذه فرصة تاريخية:

أولا ـ للسيطرة على مركز الدائرة (فى «بغداد») ليكون النقطة الثابتة فى الدائرة الأوسع المحيطة به.

ثانيا ـ لتصفية ما تبقى من مواقع المقاومة أى إيران وسوريا ـ دون حاجة لاستعمال السلاح ـ لأن وجود قوات أمريكية فى العراق يعنى حصار إيران من

ناحيتين: ناحية أفغانستان التى تحتلها بالفعل قوات أمريكية، وناحية العراق إذا وقع احتلاله بقوات أمريكية - كما أن سوريا فى وضع أصعب، لأنها بعد احتلال «العراق»، «مفتوحة» من الشرق بوجود أمريكى فى الجوار المتصل بها إلى درجة الالتحام، ومُحاصرة من الشمال بتركيا والوجود الأمريكى القائم فعلا على أرضها، وبمناطق الأكراد شمال العراق والولايات المتحدة هناك معهم - إلى جانب إسرائيل من الجنوب - إلى جانب أن النظام فى الأردن ليس صديقا مغرما بالنظام فى دمشق - إلى جانب أن هناك عناصر فى لبنان لا يرضيها تحكم سوريا فى القرار اللبنانى.

«وإذن فهذه وبضربة واحدة خريطة جديدة «مثالية» تماما للشرق الأوسط، تقوم الولايات المتحدة بـ «تشكيلها» و«رسمها» وأيضا «تنظيفها» من جيوب كارهة لأمريكا مازالت تجادل وتعاند».

وطبقا لشهادة الجنرال «ماكيرنان» فإن الخريطة كانت ملء الحائط، وقد شرح «رامسفيلد» تصوراته بالإشارة إليها، وكان شرحه منطقا إستراتيجيا محكما تصعب مناقضته، وخصوصا أن محيط الدائرة الواسعة مطبق على كل مواقع إنتاج البترول «العربى والإيرانى وبحر قزوين»، وذلك أكثر من نصف موارد العالم من الطاقة، وعليه فإن الجائزة الإستراتيجية والاقتصادية تستحيل مقاومتها».

ومع ذلك فإن محاولة إغراء هيئة أركان الحرب المشتركة الأمريكية بحلم إمبراطورى صريح لم تؤد غرضها، لأنه «حلم يستحيل إعلانه صراحة على الملأ»، لا فى مجلس الأمن ولا فى أوروبا ولا فى العالم العربى - ولا حتى للشعب الأمريكى نفسه، فليس معقولا أن تعلن الولايات المتحدة للجميع أن هدفها إمبراطورى فج ومستهتر، لا يعنيه أن يدارى نيته للسيطرة على قلب العالم وعلى موارده الاقتصادية - بل إن مثل هذا الإعلان كفيل فى حد ذاته بخلق مقاومة شديدة خصوصا فى مجلس الأمن، وعندها فإن الولايات المتحدة تكون قد حرمت نفسها من أى غطاء أخلاقى وقانونى لابد منه.

وزاد أن بعض حضور الاجتماع من هيئة أركان الحرب المشتركة - كان تقديرهم أن الهدف الإمبراطورى الأمريكى يزحف بهدوء ويحقق طلبه بحركته الذاتية، ولا يحتاج إلى صدمة استعمال السلاح بالجيوش - لأن النظام العراقى

يختنق بالحصار الاقتصادى والسياسى ـ والدولى ـ والعربى ـ يوما بعد يوم دون حاجة إلى إزعاج المنطقة والعالم بدوى الصواريخ والقنابل ـ لأنها بالكاد سنة أو سنتين وتسقط «بغداد» فى هدوء!

لكن ذلك لم يكن مقنعا لوزير الدفاع الذى كرر قوله «إن الناس يصنعون التطورات ولا يضعون أيديهم على خدودهم فى انتظار حدوثها!».

□

وفى نهاية طواف طويل حول الأسباب والذرائع والحجج والأسانيد ـ تبدى خطر امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل ـ طرحا يحوز القبول ويستوفى المطلوب، شريطة أن تقوم عليه أدلة تقنع الكونجرس والرأى العام الأمريكى، وكذلك حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة فى أوروبا (بالذات باريس وبرلين وموسكو).

وكان المهم أن تكون الأدلة مختومة بقرار من مجلس الأمن يفوض أمريكا باستعمال القوة العسكرية لتغيير النظام فى العراق، وتدمير ما يملكه من أسلحة الدمار الشامل (نووية وكيماوية وبيولوچية)، بما فى ذلك نظم الصواريخ القادرة على حمل هذه الأسلحة إلى مداها حتى لا يعيش العالم تحت رحمة «ديكتاتور صغير» «منحته موارد العراق قوة تدمير أكبر من تفكيره» (وذلك تعبير «ريتشارد تشينى» نائب الرئيس).

وقبل بداية موسم سياسى نشيط معبأ بالاحتمالات (أوائل أكتوبر ٢٠٠٢) كانت الروافد المتعددة فى واشنطن تصب ما عندها فى مجرى واحد (أو كذلك بدا للمراقبين):

ـ استقر القرار نهائيا على اعتماد ذريعة «امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل» يستعملها بنفسه عند لحظة يأس أو تنتقل منه إلى منظمات إرهابية برغبة فى الكيد والانتقام ـ فهى نقطة التوافق القادرة على جمع كل الأطراف الدولية والمحلية، كما أنها الأقوى أخلاقيا وقانونيا ـ فى شدة التأثير.

ـ وتمكن «كولين باول» من إقناع الرئيس «چورچ بوش» (فى لقاء خاص بينهما) ـ أن يعطيه الفرصة ليحصل من مجلس الأمن ـ وبالإجماع ـ على قرار يقضى

بضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق، والبداية عودة المفتشين إليه أولا، والتدخل العسكرى إذا وقع اعتراض مهمتهم من جانب نظام «صدام حسين»، (وكذلك صدر القرار ١٤٤١).

- ثم إن أوروبا تبدو مستعدة لمقابلة إدارة «چورج بوش» على منتصف الطريق، لأنها لا تريد صداما علنيا معها يقسم وحدة الأطلسى (وربما أنها لا تريد لأمريكا أن تنفرد وحدها بغنيمة العراق).

وبقيت النقطة المحورية فى ذلك كله أن يتم العثور على دليل يثبت وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، ويكشف مخابئها ويعرضها أمام الدنيا - وعندها تقوم القيامة.

□

كانت البؤرة الحرجة فى أروقة القوة الأمريكية أن رئاسة الأركان المشتركة لديها وسائل جمع المعلومات المستقلة لتعرف دون انتظار غيرها، وأجهزة التحليل لتقدر ولا تسلم فكرها لغيرها - ومع ذلك فإن وزير الدفاع فى تلك الفترة (أكتوبر ٢٠٠٢) أصدر أمرين فى نَفَسٍ واحد:

- أمر إلى جهاز مخابرات الأمن القومى N.S.A وهو تابع لوزارة الدفاع ومكلف بمتابعة الاتصالات والرسائل والإشارات (فى كل ما يخص الحكومات والجيوش فى العالم، والمؤسسات الدولية وأولها الأمم المتحدة) - بأن يرسل تقاريره فى الشأن العراقى إلى مكتبه (مكتب رامسفيلد) ولا يوزع منها شيئا إلا وفق «توجيهات» يصدرها إليه.

- والأمر الثانى تشكيل جهاز مخابرات خاص ملحق بمكتبه مباشرة - يكون جزءا من سكرتاريته يقدم له مباشرة كل ما عنده (إضافة إلى عشرات أجهزة المخابرات الأمريكية غيره).

وبدت تلك حسب تعبير منسوب إلى «ريتشارد أرميتاج» (مساعد وزير الخارجية) تصرفات «تفعلها» «أجهزة الحكم فى العالم الثالث، وليست مؤسسات الإدارة فى الولايات المتحدة الأمريكية».

وطبقا لتقارير متداولة فى ذلك الوقت (أكتوبر ٢٠٠٢) فى رئاسة أركان الحرب المشتركة (نُشر بعضها فيما بعد) ـ فقد كان اهتمام العسكريين موزعا على شواغل تداخلت وتشابكت، ذلك أن رئاسة الأركان ظل لديها شك فى شأن ما يُحتَمَل أن يكون لدى العراق مما ينطبق عليه وصف أسلحة الدمار الشامل، فقد كان معروفا على نحو مؤكد (سواء بتحقيقات وكالة الطاقة النووية الدولية ـ أو معلومات أجهزة المخابرات الأمريكية نفسها) ـ أن العراق لا يملك إمكانية نووية، ثم إنه ليس هناك دليل مقنع على أن العراق لديه (الآن) أسلحة كيماوية أو بيولوجية لها قيمة، فما كان لديه جرى تدميره سواء بقرار من النظام العراقى نفسه أو بجهد من بعثة التفتيش الأولى (التى قادها «ريتشارد بتلر») ـ ثم إن أى شىء يحتمل أن النظام فى العراق قصد إلى إخفائه، فقد صلاحيته ـ بالتأكيد ـ (بعد انقضاء أجل مفعوله وهو من سنتين إلى ثلاثة)، مع غيبة دليل على أن العراق استطاع الحصول على المصانع اللازمة لإعادة تصنيع «المواد» أو «التجهين» لاستعمالها.

وبرغم ذلك فإن وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» راح يؤكد لرئاسة الأركان المشتركة ـ أن جهاز المخابرات الجديد الذى أنشئ فى وزارته لديه معلومات أكيدة تشير إلى النقيض تماما.

وهنا فإن رئاسة الأركان راحت تتابع فريق «هانز بليكس» عندما توجه إلى «بغداد» بحثا عن الحقيقة القاطعة والدامغة، وكان موقفها «أن هذه المهمة هى القول الفصل فى أخلاقية ومشروعية أى عمل أمريكى»، والاحتمالات هنا ثلاثة:

□ إذا لم يتعاون العراق «بإخلاص وشفافية» مع فريق المفتشين، فلن تكون هناك مشكلة، لأن عدم التعاون فى حد ذاته يصبح غطاءً للحرب (مع ثقة الولايات المتحدة لحظتها فى رئيس فرق التفتيش الدكتور «هانز بليكس»).

□ وإذا تعاون العراق وظهر لديه ما حاول ـ أو يحاول ـ إخفاءه، فإن الذرائع الأخلاقية اللازمة لشن الحرب تستوفى نفسها بنفسها.

□ وإذا ظهرت براءة العراق فإن الحرب لا تعود ضرورية ولا مبررة، بسبب نقص مشروعيتها القانونية والأخلاقية (مع استمرار تساقط النظام وانتظار نهايته طبيعيا).

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثالثا: الشكوك تتكاثف على كل المواقع!

فى هذه الأجواء بدا مستغربا من الجميع - وفيهم رئاسة أركان الحرب المشتركة الأمريكية - صدور إعلان الرئيس «بوش» يوم ١٠ نوفمبر (٢٠٠٢) - (أى بعد يومين اثنين من صدور قرار مجلس الأمن ١٤٤١) - بأن «الولايات المتحدة لن تنتظر حتى يوافق مجلس الأمن على تفويضها بالعمل العسكرى ضد العراق «لأن الخطر الذى تمثله أسلحته داهم، ومهمة التفتيش لا ينبغى لها أن تتسبب فى تعطيل إجراء تراه الولايات المتحدة واقيا من هجوم مفاجئ لأنها تعلمت الدرس من بيرل هاربور ولا تزال تتذكره» - (وكان التصريح استباقا للحوادث لا لزوم له، كما أنه كان استثارة غير ضرورية لأغلبية واضحة فى مجلس الأمن تتشكك من الأصل فى النوايا الأمريكية - إلى جانب أن المقارنة بين ما استطاعت اليابان أن تفاجئ به أمريكا فى بيرل هاربور سنة ١٩٤١ - لا تجوز مع أى شيء يستطيعه العراق الآن - أو كان يستطيعه من قبل).

ولم تكن رئاسة الأركان حريصة على العراق والنظام فيه، وإنما كان شاغلها أن تجاهل مجلس الأمن على هذا النحو يحرم الولايات المتحدة من فرصة إقامة «تحالف واسع»، والنتيجة أن قواتها سوف تخوض الحرب وحدها (ومعها بريطانيا وحدها، وهو ما يصعب وصفه بتحالف دولى).

وكانت أهمية خوض الحرب بتحالف دولى واسع من وجهة نظر هيئة الأركان المشتركة عائدة إلى اعتبارين:

- اعتبار عملى: وهو أن رئاسة الأركان لاتزال مُصِرَّة على أن حجم القوات المرصودة للعملية غير كافٍ - لكنه إذا قام حلف دولى واسع، فإن وجود وحدات أوروبية (مثلما وقع سنة ١٩٩١) يضيف إلى جيوش الغزو مددا يسد الفجوة بين اللازم من وجهة نظرها، وبين المطلوب من وجهة نظر وزير الدفاع.

- واعتبار معنوى: إن العراق هو على وجه اليقين (وبنسبة ٩٥٪ على الأقل) - لم تعد لديه أسلحة دمار شامل، ومعنى ذلك أن الغزو سوف يؤكد للجميع أن تغيير النظام هو الهدف الحقيقى للسلاح، وذلك يثبت أمام الدنيا أنها حرب على غير أساس

شرعى (غير مشروعة)، وأما إذا تواجدت فى الميدان قوات أخرى غير القوات الأمريكية (والبريطانية) - ثم اكتشف الرأى العام الأمريكى والعالمى أن الهدف كان تغيير النظام - فإن شَراكة جمع من الدول تكون - فى حد ذاتها - إعلانا جماعيا بأن فكر هذه الدول تلاقى على اعتبار النظام العراقى تهديدا عاما للسِّلْم رآه كثيرون، وتوافقوا لدفع خطره بعمل مشترك بينهم، وهذه الإرادة الدولية الواسعة لها مشروعية كافية ومقنعة.

□

وفى الوقت الذى بدأ فيه مفتشو الأمم المتحدة يتوجهون إلى بغداد (٢٧ نوفمبر ٢٠٠٢) - لأول مرة بعد غياب أربع سنوات - رفعت الولايات المتحدة وتيرة استفزازها إلى سقف جديد أعلى!

كان «هانز بليكس» (طبقا لأقواله) قد رجا السكرتير العام للأمم المتحدة - أن يبذل نفوذه لدى الإدارة حتى توقف الغارات على مناطق الحظر الجوى فى العراق أثناء عمل فِرَق التفتيش هناك، وحجته «الحرص على سلامة المفتشين بالدرجة الأولى، إذا كان مطلوبا منهم أن يدخلوا فجأة دون إخطار، إلى أى موقع على طول العراق وعرضه، فى أى وقت من الليل والنهار» - ومع أن «كوفى أنان» وعده، فإن «بليكس» رأى أن يتوجه بنفسه إلى واشنطن، بعد أن تلقى دعوة لمقابلة مستشارة الأمن القومى للرئيس السيدة «كونداليزا رايس» - وفى البيت الأبيض وجد «بليكس» أن الأجواء «محمومة ونافدة الصبر»، وحاول التهدئة بكل جهده ولم ينجح، بل إنهم أبلغوه بأن كثافة الغارات سوف تزيد، وتلك خدمة لمهام التفتيش تساعد فى الضغط على النظام فى «بغداد». وأما فيما يتعلق بسلامة المفتشين، فقد تلقى «بليكس» تأكيدا بأنه سوف يكون هناك تنسيق من «مستوى خاص» بين فريقه وبين «القيادة المتقدمة فى الكويت»، بحيث يمكن المحافظة على سلامة المفتشين فى أى مكان يتوجهون إليه، وفى أى وقت!

وانتهز «بليكس» الفرصة (حسب روايته) فطلب من مستشارة الأمن القومى - مساعدة الولايات المتحدة لفريقه «بما تستطيع تزويدهم به من معلومات»، (وكرر الطلب مع «كولين باول» (وزير الخارجية))، وطبقا لبليكس فإنه تلقى وعدا أكيدا بأن

الولايات المتحدة الأمريكية سوف تضع تحت تصرفه معلومات كافية تقود الفريق الدولى إلى مخابئ أسلحة الدمار الشامل. وقالت «كونداليزا رايس» لبليكس صراحة: «لك أن تثق أن لديهم أسلحة دمار شامل، وأنهم تمكنوا من تحويل ما لديهم من مواد كيماوية وبيولوچية إلى أسلحة جاهزة (Weaponized)، بل إننا نعرف ونملك الدليل على أن لديهم برنامجا لتطوير سلاح نووى»، ثم قامت مستشارة الأمن القومى بتسليم كبير المفتشين تقريرا سريا وضعته إدارة مخابرات وزارة الدفاع D.I.A، عنوانه «المنشآت الهامة لمواقع الأسلحة العراقية!» ـ وفى نهاية لقائها مع «هانز بليكس» طرحت «كونداليزا رايس» أهمية أن يقوم فريقه (على نحو عاجل) بحصر العلماء العراقيين واستجوابهم خارج العراق، مع استعداد الولايات المتحدة لقبولهم ـ وعائلاتهم ـ فى الولايات المتحدة، ومنحهم الجنسية الأمريكية، إذا هم «اعترفوا» بما لديهم من أسرار، وكان «بليكس» مستعدا للتجاوب وإن رأى الاقتراح «مستفزا» للنظام العراقى فى اللحظة الراهنة، وفضل أن يُرجئ طرحه علنا إلى مرحلة لاحقة حتى لا تتعقد الأمور مبكرا جدا!».

□

وحدث (يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢) ـ أن النظام العراقى رغم محدودية الفترة المتاحة له، وانصياعا لطلب أمريكى أضيف إلى قرار مجلس الأمن ١٤٤١ ـ سارع بتقديم تقرير تفصيلى عن كل ما كان لديه من أسلحة الدمار الشامل، وكان التقرير من إحدى عشرة ألف صفحة بينها مئات من صور الوثائق والمستندات وفيها قوائم وحسابات فواتير الشركات الدولية التى باعت للعراق ما حصل عليه من المواد والمعدات.

وحمل الوفد العراقى الدائم لدى مجلس الأمن ثلاث نسخ من التقرير الضخم إلى مبنى الأمم المتحدة، وجرى تسليمها إلى رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر، لكنه لم تكد تنقضى دقائق حتى جرى اقتحام مكتب رئيس مجلس الأمن بواسطة مجموعة من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، يصحبها ضابط اتصال من وزارة الخارجية الأمريكية، وطلبهم ـ بإصرار ـ أن تُسلَّم إليهم النسخ الثلاث التى قدمها الوفد العراقى من «تقرير الأسلحة الذى ورد «الآن» من بغداد»، وحاول رئيس مجلس

الأمن أن يناقش، لكنه أبلغ بأن الموضوع لا يحتمل حلا وسطا، وأن عليه تسليم النسخ الثلاث، وحاول رئيس المجلس أن يتصل بالأمين العام للأمم المتحدة (وليس معروفا إذا كان تمكن من ذلك أو أنه تعذر عليه الوصول إلى «كوفى أنان») - وفى كل الأحوال فقد خرجت مجموعة «الإغارة» على مجلس الأمن من مبنى الأمم المتحدة، ومعها النسخ الثلاث من تقرير «بغداد».

وكانت تلك صدمة لكل الوفود (خصوصا وفود فرنسا وألمانيا وروسيا والصين)، وحين اتصل سفراء هذه الدول بمكتب المندوب الأمريكى الدائم السفير «نجروبونتى»، كان رده: «أن «ما وقع» كان إجراءً مؤقتا وضروريا للمراجعة، وما هى إلا ساعات قليلة حتى تصل إليهم نسخ من التقرير - كافية لكل أعضاء مجلس الأمن، وهم خمسة عشر، لأن العراقيين لم يقدموا غير ثلاث». (ولم تكن هناك جدوى من الرد بأن طبع نسخ كافية من التقرير يمكن أن يتم بواسطة جهاز الأمانة العامة، وهو المختص - لأن الجميع أدركوا أن هناك سببا خفيا وراء هذه التصرفات «المستفزة» لمجلس الأمن نفسه!).

على أن الوفود تلقت صباح اليوم التالى «نسخا من التقرير ملعوبا فيها» - فقد خضعت لرقابة حذفت أجزاء كبيرة منها، وكان التفسير الذى قدمه الوفد الأمريكى أن «النظام العراقى فى إحساسه «بالحقد والغِل» إزاء ما فرضه عليه مجلس الأمن، قصد إلى تضمين «تقريره» تفاصيل دقيقة عن الوسائل التى جرى بها تصنيع أسلحته الكيماوية والبيولوجية (وكذلك عن محاولاته النووية فى مرحلة سابقة) - وكان النظام العراقى (طبقا للتفسير الأمريكى) - خبيثا فى مقاصده بكثرة ما أورده من التفاصيل، فقد أراد فى الظاهر أن يثبت صدق استجابته، لكنه فى الباطن يضمر نية أخرى - هى العمل على توزيع ونشر تكنولوچيا تصنيع «أسلحة الدمار الشامل»، بحيث تستفيد منها «دول مارقة غيره» أو «جماعات إرهابية»، تجد الأسرار كلها مكشوفة أمامها وتحت تصرفها، وذلك كان ينبغى الحيلولة دونه (بأى ثمن)!

ولكن الملحقين العسكريين لهذه الوفود فى واشنطن ما لبثوا أن أخطروا سفراء بلادهم لدى مجلس الأمن بأن ذلك لم يكن القصد الحقيقى من «التلاعب بالتقرير» العراقى، وإنما كان القصد إخفاء دور الشركات الأمريكية (وأهمها خمسة وعشرون

شركة عملاقة) ـ هى التى باعت للعراق ما ساعده على بناء إمكانياته العسكرية، وضمنها «أسلحة الدمار الشامل» (أيام حربه على إيران)، والغريب أن عددا من مجالس إدارات هذه الشركات ضم رجالا من صُنَّاع السياسات الراهنة (أمثال «ريتشارد تشينى»، و«دونالد رامسفيلد»، و«چيمس بيكر»، و«ريتشارد بيرل» وعشرات من أعضاء مجلس سياسات الدفاع وغيرهم!).

وكان هدف الرقابة الأمريكية على التقرير طمس هذه الحقيقة وإلا أضعفت موقف «الإدارة» فى مجلس الأمن، إذ يسهل على وفود الدول ـ حينئذ ـ أن تقف فى وجه الوفد الأمريكى، وتذكره بأن ما لدى النظام العراقى جاءه بالدرجة الأولى من شركات أمريكية، وهذه الشركات هى التى قامت على توريد المواد والمعدات وعلى تركيبها وتجهيزها، وبالتالى فإن واشنطن لابد أن تعرف كل الحقائق والتفاصيل بما فى ذلك: مواقع السلاح العراقى ومخابئه، وتستطيع أن تدل عليها فريق المفتشين دون عناء وبغير انتظار.

وبالفعل فإن أجواء الشك فى مجلس الأمن تكاثفت.

□

ومن منظور رئاسة هيئة الأركان المشتركة للقوات الأمريكية فإن ذلك من أوله إلى آخره ـ لم يكن تمهيدا كفؤا يساعد على إقامة تحالف دولى واسع يخوض الحرب على العراق.

وزادت الهواجس عندما تلقت رئاسة الأركان المشتركة توجيها بتوقيع الرئيس «بوش» (يوم ٢١ ديسمبر) «يطلب فيه تمركز خمسين ألف جندى أمريكى فى منطقة الخليج الفارسى».

وتلا ذلك (يوم ٢ يناير ٢٠٠٣) قرار من وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» بالبدء فى تحريك مجموعات من هذه القوات (٣٥ ألف جندى) فعلا إلى مناطق الحشد فى الكويت (وفى الوقت نفسه أعلنت الحكومة البريطانية رسميا «استدعاء ١٥٠٠ جندى من الاحتياط إلى الخدمة، وتحريك مجموعة عمل عسكرية تقودها حاملة الطائرات «أرك رويال»، تصحبها المجموعة التابعة لها والمكونة من سبع عشرة قطعة

بحرية ـ وأن تتوجه القوة ـ برية وبحرية ـ إلى منطقة الخليج حاملة ثلاثة آلاف من جنود البحرية».

وفي اليوم ذاته وقف «هانز بليكس» ومعه «محمد البرادعى» (رئيس هيئة الطاقة النووية) ـ يقدمان تقريرهما إلى مجلس الأمن، وكان ختام ما قاله كبير المفتشين:

«لقد مضت علينا الآن فى العراق عدة أسابيع، وقد مسحنا مناطق شاسعة فى ذلك البلد، لكننا حتى هذه اللحظة لم نعثر على سلاح الجريمة «Smoking Gun »، وتقديرنا أن فرق التفتيش تحتاج إلى وقت إضافى لإنجاز مهمتها»، ثم قام الدكتور «البرادعى» بعد «بليكس» يقول: «إننا نحتاج إلى ستة شهور حتى نتأكد من الحقائق فى شأن المهمة التى كلفنا بها بعين الأمر».

□

وفى تلك اللحظة دخل على الخط فى واشنطن طرف آخر لا يُستهان بنفوذه، لأنه من عناصر أجهزة المخابرات (وكالة المخابرات المركزية ـ ووكالة الأمن القومى) ـ وراحت هذه العناصر تهمس فى لجان الكونجرس، وفى بعض مؤسسات الإعلام بما مؤداه «أن وزير الدفاع يتلاعب فى المعلومات التى تقدمها له الأجهزة المعنية، وهدفه إيجاد مبررات لحرب على العراق».

ومرة أخرى فإن هذه العناصر من أجهزة المخابرات لم تكن معنية بأمر العراق أو شعبه، وإنما كانت خشيتها على سمعتها المهنية، وهى ترى التشويه يتعمد تزييف تقاريرها بما يسىء إليها إذا انكشفت الحقائق، وهو ما كانت هذه العناصر تراه قادما دون أدنى شك بسبب «هشاشة» التفكير والتدبير، (ولعل هذه العناصر كانت مهمومة كذلك بما تراه من تجاهل دورها فى القرار الأمريكى الجارى، وتحسبه خطرا على مستقبل منطقة حساسة كانت من قبل حكرا على أجهزة العمل السرى، ثم استولى عليها وزير الدفاع وضمها إلى اختصاصه!)».

ووصل الأمر إلى حد أن واحدا من رؤساء أجهزة المخابرات قال للصحفى البارز «نيكولاس كريستوف» الذى نقل عنه (فى نيويورك تيمس) «أن وزير الدفاع تحول إلى غوريلا متوحشة تخيف المؤسسات المؤهلة لجمع المعلومات وتدقيقها سياسيا

وعسكريا، وأن تفاقم نفوذ مكتب الوزير (رامسفيلد) زاد عن اللازم - حتى أصبح خطرا على عملية صنع القرار الأمريكى بأسرها».

ومن الظاهر أن عددا من أجهزة المخابرات ضاق صدرها بالسيادة التى وضعها وزير الدفاع على مجال المعلومات - كبساط مفروش من الحائط للحائط ! - وذلك (فى تقديرها) وضع خطير.

والملاحظ أن عددا من عناصر هذه الأجهزة راحت تلوم «چورچ تنيت» (مدير وكالة المخابرات المركزية)، وتصفه بأنه «رجل باع روحه للإدارة حتى يحتفظ بمنصبه»، مع أنه كان يملك فرصة استعادة نفوذه كاملا بعد صدمة ١١ سبتمبر (٢٠٠١)، التى كشفت غفلة وكالته.

ثم يشير هؤلاء اللائمون إلى توصيات قدمتها لجنة خاصة رأسها «برنت سكوكروفت» (مستشار الأمن القومى فى إدارة «چورچ بوش» الأب)، وهذه اللجنة كُلِّفَت بالبحث فى ضرورات التنسيق بين هيئات المخابرات المختلفة، وجاءت توصياتها مشددة على أهمية «تركيز وتسييل» تدفق المعلومات عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكان ذلك منطقيا، وكذلك كان فى صالح «چورچ تنيت» شخصيا، لكن الرجل لم يبذل أى جهد فى إقناع أحد باعتماد توصيات لجنة «سكوكروفت»، وبدلا من ذلك فإنه «ألقى نفسه عاريا فى أحضان «دونالد رامسفيلد»!

□

وكان شاهد ارتماء «تنيت» فى أحضان «رامسفيلد» ملابسات تحقق له حساسية خاصة قام به السفير «چوزيف ويلسون» بطلب من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكانت وراء التحقيق قصة مثيرة، فقد حدث مبكرا (سنة ٢٠٠١) أن معلومات وردت من مصادر متعددة (بريطانية - إيطالية - عربية - إسرائيلية !!) عن مسعى يقوم به العراق فى جمهورية النيجر الأفريقية لشراء صفقة (ثلاثمائة طن) من اليورانيوم ٢٣٥، وهو «الكعكة الصفراء» «Yellow Cake» التى تُصنع منها الأسلحة النووية، وزاد أن بعضهم أبرز صورة خطاب رسمى من أحد وزراء

حكومة النيجر يتحدث عن صفقة اليورانيوم بغير لَبْس، واهتمت الإدارة الأمريكية بالمعلومات، واختار «چورچ تنيت» واحدا من أكثر خبرائه اتصالا بالشئون الأفريقية (وسبق له العمل سفيرا فى عدد من بلدانها)، وأمره أن يذهب بنفسه إلى «النيجر» (٢٠٠٢) ويعود بالخبر اليقين.

كان الرجل المكلف بالمهمة هو «چوزيف ويلسون» الذى شغل إلى وقت قريب منصب السفير الأمريكى فى الجابون، وبالفعل فإن «ويلسون» ذهب إلى النيجر وراح يتقصى ويبحث وخرج بعد شهرين بأن القصة كلها ملفقة، وأن الخطاب المُشار إليه بتوقيع أحد الوزراء مزور، بل إن ذلك الوزير المنسوب إليه توقيع الخطاب الرسمى لم يكن يشغل أى منصب فى التاريخ الذى ورد أعلى الخطاب!

....

....

[وفى الغالب فإن الخطاب كان من صُنْع عصابات «من الهواة» احترفوا تزييف الوثائق بطرق بدائية فى بعض الأحيان، وهم يجدون زبائن مستعدين لدفع الثمن، وبعضهم يجهل - وبعضهم يعلم! - أن ما يشتريه «مطبوخ»!].

....

....

وقد كشف السفير «ويلسون» هذا الخطاب من أول أسبوع قضاه فى «نيامى» (عاصمة النيجر)، ولكنه مع ذلك مضى يستوثق ويستوفى، وأكثر من ذلك فإنه عندما كتب إلى رئيس المخابرات المركزية عن نتائج مهمته، أضاف: «إنه بحث «المسألة» مع سفيرة الولايات المتحدة الحالية فى «نيامى»، وأنها قالت له (بنص ما نقل عنها) «إننا سمعنا كلاما كثيرا عن مساعٍ بذلها العراق للحصول على يورانيوم ٢٣٥، وقد تابع خبراء السفارة هذا الموضوع، وهم يتابعونه بتكليف دائم لأن اليورانيوم فى النيجر ليس مسألة هينة، لكنهم جميعا لم يعثروا على أى دليل، بل إن ما عثروا عليه ينفى نفيا قاطعا محاولة العراق من الأصل شراء يورانيوم من هنا».

وقالت السفيرة - أيضا - وفق ما نقل عنها المبعوث الخاص للمخابرات المركزية،

«إن هذه السفارة كتبت إلى واشنطن عشرات المرات عن هذا الموضوع، لكنه يبدو أنهم في واشنطن لا يصدقون إلا ما يريدون تصديقه ـ وهذا أمر غريب!».

وبرغم ذلك فإن حكاية «يورانيوم النيجر» ظلت حجة مستعملة في واشنطن إلى درجة أن الرئيس «بوش» خصص لها فقرة خاصة ومستقلة في خطابه عن حالة الاتحاد الذي ألقاه أمام الكونجرس في أواخر شهر يناير ٢٠٠٣، وفي اليوم التالي لإلقاء هذا الخطاب أصيب السفير «چوزيف ويلسون» بنوع من «الصدمة» (وفق تعبيره)، واتصل بچورج تنيت مدير المخابرات المركزية يلفت نظره إلى «أنه لا يليق أن تظهر في خطاب حالة الاتحاد وعلى لسان الرئيس وأمام الكونجرس وعلى مسمع من الشعب الأمريكي والعالم ـ معلومات أثبت خبراء الولايات المتحدة نفسها أنها غير صحيحة». وكان رد «تنيت» عليه «بأن لا يشغل نفسه لأن الإدارة تعرف ما تفعل!».

□

ولم يكن صحيحا أن الإدارة تعرف ما تفعل، وإذا كانت تعرفه فإنها أخطأت في تقديراتها، فقد حدث في هذه الفترة أن وكالة الطاقة النووية الدولية سمعت عن حكاية «يورانيوم النيجر»، وظنت الوكالة أن «الحكاية» تدخل في اختصاصها، وقد يكون وراءها تلميح مقصود إلى تقصير وقعت فيه وهي المسئولة عن «الانتشار النووي»، وهكذا استطاعت الحصول على صورة من خطاب وزير «النيجر» الذي يشير إلى «الكعكة الصفراء» المرعبة ومحاولة «العراق» شراءها، ولم يمض أسبوع واحد حتى كان الدكتور «محمد البرادعي» يكتب إلى السكرتير العام للأمم المتحدة يبلغه «أن ذلك الخطاب على وجه التأكيد مزور»، ثم يرص قائمة الأسباب في بيان التزوير.

ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية («دونالد رامسفيلد» ـ مؤيدا بنائب الرئيس «ديك تشيني») صممت على أن الخطاب مازال يمكن اعتباره دليلا دامغا يبرر غزو العراق، لأن الحكومة البريطانية أبلغتها أن لديها ما يعززه!

والأغرب من ذلك أن مكتب «ريتشارد تشيني» تلقى من مكتب مدير المخابرات

المركزية الأمريكية «چورج تنيت» نسخة من نتائج مهمة «ويلسون»، وهى قاطعة على أن الموضوع من أوله إلى آخره ملفّق، ومع ذلك فإن «تشينى» أصر على اعتماد الخطاب، بل وأصر أكثر على أن تقبل المخابرات المركزية بعدم مناقضة استعماله علنا، خصوصا «عندما يستعمله الرئيس فى أىٍّ من أحاديثه العامة».

ومارس «تشينى» فى ذلك ضغطا على وكالة المخابرات المركزية إلى درجة أنه قام بزيارة مقرها فى «لانجلى» (ضاحية واشنطن) لبحث الموضوع مع مديرها - ثلاث مرات فى ظرف عشرة أيام.

وفيما بعد وحين انكشف الموضوع بكافة تفاصيله، واضطرت الإدارة الأمريكية إلى الاعتراف بالخطأ - فإن الرئيس «بوش» لم يجد مهربا غير أن يعلن «أن رئيس المخابرات المركزية اطلع على نص خطابه عن حالة الاتحاد وفيه الفقرة الخاصة بالكعكة الصفراء - وأقره».

ورضى «چورج تنيت» أن يقوم بدور كبش الفداء بعدما أخطره «تشينى» أن أركان الإدارة ارتأوا - حفاظا على مصداقية الرئيس - «أن يضعوا المسئولية عليه («تنيت»)، وقَبِلَ الرجل على نفسه وعلى وكالته أن يصبح كبش فداء للبيت الأبيض، ناسيا أن القضية أكبر من ذلك لأنها قضية ثقة ومصداقية (ووقع تجديد مدة خدمته رغم أنه من بقايا تعيينات إدارة «كلينتون»).

....

....

وكانت رئاسة أركان الحرب المشتركة تتابع ذلك، وقد تحولت هواجسها إلى مخاوف لها دواعيها!

....

....

[وفيما بعد وحينما صدرت عن البيت الأبيض اعتذارات تعددت مستوياتها عن استعمال معلومات «غير مؤكدة» فى خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد، فإن ذلك لم

يكن مطمئنا، لأن من يعتذر مرة - يستطيع أن يعتذر مرة ثانية، لكنه حين يُقْتَل جندى أو ضابط، فإن حياته لن تعود مرة أخرى بكلمة أو كلمات!].

....

....

رابعا: قطار وقضبان ومحطة!

بعد أن ألقى الرئيس «چورچ بوش» خطابه عن حالة الاتحاد (٢٩ يناير ٢٠٠٣) - لم يبق لأحد فى رئاسة أركان الحرب المشتركة سببا يدعوه للشك فى أن الحرب على «العراق» قادمة دون تأخير، فقد كان الخطاب فى صُلْبه - درجة من الأمر الإنذارى إلى القوات المسلحة الأمريكية بأنه الضوء البرتقالى، وأنه سوف يتغير إلى الأحمر فى أى لحظة - أمرا فوريا ببدء التنفيذ!

وكان ملفتا - أن الرئيس فى خطابه قرر أن المعلومات المتاحة لدى الأجهزة المختصة فى الولايات المتحدة تبين أن أسلحة الدمار الشامل العراقية على اختلاف أنواعها «جاهزة للتشغيل فى ظرف ٤٥ دقيقة بأمر يصدر من «صدام حسين»، الذى هو «أخطر رجل فى العالم» لأنه يهدد الجميع، وبالتالى فإن مثول الخطر على هذا النحو يعطى الآخرين حق المبادرة دفاعا عن النفس بالردع قبل أن يداهمهم عدوهم!».

ومع أن الرئيس (فيما يظهر) حاول توقى اعتراض من يعرفون الحقيقة، ونسب المعلومات إلى الحكومة البريطانية - فإن تلك لم تكن رغبة فى التزام الصدق وإنما فى التشويش عليه.

وترافق مع ذلك شعور من التبرم والشكوى من أن هناك تلاعبا فى معلومات المخابرات، بمعنى أن «معلومات المخابرات» عندما يجرى تداولها بين أجهزة صنع القرار، أو إعلانها رسميا - كليا أو جزئيا - يتحتم أن تكون صادقة، بصرف النظر عن طريقة استغلالها السياسى أو العسكرى، لكن الذى يحدث الآن هو أن التقارير نفسها يجرى التلاعب بها وتغيير طبيعتها، وهو الأمر الذى لا يجوز السماح به.

وكان جوهر المشكلة أن رئاسة الأركان المشتركة حتى هذه الساعة لم تكن مقتنعة بالهدف المطلوب منها تحقيقه، وحدث فى ذلك الوقت أن وزير الدفاع «رامسفيلد» قال فى برنامج إخبارى ظهر فيه على شاشة وكالة الأخبار الأهلية «N.B.C» إن قطار الحرب بدأ رحلته على القضبان فعلا ولم يعد ممكنا إيقافه»، وسأله الصحفى الذى يحاوره وهو «تيم راذرن» «ولكن هل نحن واثقون أن ذلك القطار الذى يمشى على القضبان هو بالضبط ذلك القطار الذى يصل بنا إلى المحطة التى نريد الوصول إليها؟». ـ ورد «رامسفيلد» باقتضاب: «أظن ذلك!».

□

والشاهد أن رئاسة الأركان المشتركة (وكذلك قيادة المنطقة المركزية المكلفة بالعمليات المقبلة فى العراق) ـ ساورها قلق شديد تعددت أسبابه:

□ بينها مظاهر الفوضى السائدة فى مجلس الأمن، والتى تبدى من خلالها أن حلف الأطلنطى نفسه لم يعد توافقا سياسيا بين أطرافه، وإنما أصبح فجأة خلافا علنيا أمام العالم صورة وصوتا.

وكان افتراق الطرق فى مجلس الأمن أن غالبية أعضائه رأت إفساح مدة ـ أو مدد إضافية ـ لفريق التفتيش يؤدى مهمته فى العراق ـ لكن الولايات المتحدة قطعت بالرفض، وفى حين أن غالبية من المجلس أبدت اقتناعها بضرورة أن لا تتحرك القوة المسلحة قبل قرار من المجلس يعطيها إشارة الحرب ـ إلا أن الرئيس «بوش» بنفسه «بادر وأعلن أن الولايات المتحدة لن تنتظر ولن تقيد نفسها بقرار جديد من المجلس يبيح لها حرية العمل العسكرى».

وكان أن حكومة المستشار «جيرهارد شرودر» أعلنت رسميا «أنه حتى إذا صدر من مجلس الأمن قرار يبيح للولايات المتحدة حرية استخدام السلاح، فإن «ألمانيا» لن تشارك فى أى عمل عسكرى فى العراق».

□ وبينها ـ أسباب القلق ـ أن المظاهرات الشعبية التى جرت فى واشنطن ونيويورك وعواصم غربية عديدة ـ اشتدت إلى درجة دعت الجنرال «ريتشارد مايرز» إلى القول فى اجتماع رسمى فى «البنتاجون» «إن رسم الحرف «V» يتراءى له فى الظلام عندما يغمض عينيه، و«V» هو الحرف الأول من «ڤيتنام»!

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

□ وبينها أن كل ما يدور فى مجالس الحرب لا يدل بوضوح على وجود خطوط إستراتيچية عُليا، وإنما يدل على «أحوال طوارئ تتحول إلى خطط حرب لها بداية ولا يظهر لها سياق يؤدى خطوة بعد خطوة إلى نتائج واضحة تمثل مطلبا متكاملا للقوة الأمريكية!».

□ وبينها أن اجتماعات مجلس سياسات الدفاع راحت تسمع أقوالا مرسلة يصعب اعتبارها إستراتيچية عُليا، ومن ذلك ما ذكره «فرانك كارلوتشى» وهو من أبرز أعضاء المجلس ومن المقربين بشدة إلى وزير الدفاع «رامسفيلد» «أن الذين يسألون عما إذا كانت لدينا إستراتيچية عُليا يصح لهم أن يعرفوا أن لدينا إستراتيچية عُليا، وأن هذه الحرب القادمة خطوة على طريقها». ثم يستطرد «كارلوتشى» (وفقا لتقرير صدر فيما بعد عن مجلس العلاقات الخارجية فى نيويورك) «لدينا إستراتيچية عُليا غاية فى البساطة، نحن نريد فى المنطقة نظما موالية لنا، لا تقاوم إرادتنا، ثم إننا نريد ثروات هذه المنطقة بغير منازع، ونريد ضمانا نهائيا لأمن إسرائيل لأنها الصديق الوحيد الذى يمكننا الاعتماد عليه فى هذه المنطقة!».

ثم يستطرد «كارلوتشى» قائلا: «لابد من تغيير النظام فى العراق بالسلاح، وبعده فى «إيران»، و«سوريا» ـ وبعدهما فى «السعودية» و«مصر»، وفى الغالب فإن ذلك ممكن بغير استعمال السلاح، والواقع أن هذه كلها نظما محسوبة علينا وهى تحملنا أعباء مكلفة بغير فائدة!».

ولم يكن فى ذلك كله ما يمكن وصفه بأنه إستراتيچية عُليا لا لأمريكا ولا لعالم يهتم ويتابع مفزوعا بما يرى!

وأخيرا وصلت رئاسة الأركان المشتركة ـ راضية أو غير راضية ـ إلى أن:

○ الحرب قادمة بلا محالة فى العراق.

○ وهى حرب سوف تخوضها الولايات المتحدة وحدها.

○ ثم إن القوات المرصودة للعمليات غير كافية (وهذا موضوع يعنيها أكثر من غيرها، وليست فيه تلك السيادة المطلقة للقرار السياسى بحكم الدستور!).

□

وفى تلك اللحظات المضطربة راج فى «واشنطن» - على غير انتظار اقتراح بدا نغمة شاذة وسط دقات طبول الحرب العالية (ولعل مقصده الحقيقى كان الرغبة فى طمأنة القيادات العسكرية) - وقد ورد ذكر الاقتراح لأول مرة (يوم ١٩ يناير ٢٠٠٣) - على لسان «دونالد رامسفيلد» - حين قال بالنص: «إن الولايات المتحدة على استعداد لأن تمنح الرئيس «صدام حسين» حصانة من أى مساءلة سياسية أو قانونية، إذا قرر الخروج مع أسرته ومن يريد من أعوانه وأسرهم إلى خارج «العراق»، وفى هذه الحالة فإن الولايات المتحدة على استعداد لأن توفر لهم ملجأ كريمًا، وحياة سخية، وراحة موفورة!».

وأضاف «رامسفيلد» «إننا من أجل تجنب مآسى الحرب، رأينا أن نتقدم بهذا الاقتراح ونأمل أن يقبله «صدام»، ويجنب بلاده والعالم خطر عمليات عسكرية لسنا متحمسين لها إلا بمقدار ضرورتها للدفاع عن أنفسنا وعن العالم الحر».

وبدا الاقتراح مثيرا للدهشة وسط إلحاح الإدارة الأمريكية على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل (فيها أسلحة نووية) - واستعداد النظام الحاكم فى «بغداد» لاستعمالها فى ظرف خمس وأربعين دقيقة - وبأمر من رئيس يوصف بأنه أخطر رجل فى العالم، وأفدح تهديد يواجه أمريكا نفسها وكذلك أوروبا (فضلا عن المنطقة التى يعيش فيها).

....

....

[والمتوافر من المعلومات كما هو محقق منها (حتى هذه اللحظة) - أن ذلك الاقتراح لم يكن مجرد بالون اختبار، وإنما كان إشارة على الأفق وراءها شىء - وكان هناك بالفعل شىء يجرى فى العاصمة التركية فى وقت ما من أواخر شهر يناير ٢٠٠٣.

كانت «أنقرة» فى مرات كثيرة - وعلى نحو يكاد أن يكون منظما - ملتقى اتصالات سرية بين أجهزة الإدارة الأمريكية وبين أجهزة النظام فى «بغداد»، عندما يكون لدى أحد من الطرفين - برغم كل شىء - رسالة يرغب فى تمريرها بطريقة «موثوقة» إلى الطرف الآخر.

وفى الواقع فإن هذه الاتصالات لم تنقطع قط، وإن تغير مكانها مرات:

ـ كانت بداية هذا النوع من الاتصالات فى القاهرة (لكنْ الطرفان كلاهما اتفق رأيهما على أن القاهرة لا تكتم السر ـ ولذا يستحسن تجنبها ـ وقد كان!).

ـ وفى مرحلة ثانية جرى هذا النوع من الاتصالات فى «لندن» ـ لكن «لندن» كانت مزدحمة بفصائل المعارضة العراقية، (والطرفان لا يريدان عيونا وأرصادا ـ وبالفعل تحولوا).

ـ وأخيرا وقع اختيار الطرفين على العاصمة التركية، وبدت أحوال «تركيا» أكفأ فى حفظ السر من القاهرة، وأنجح فى توفير فرص الخفاء من «لندن».

وفى شهر يناير وصلت «رسالة» من واشنطن باقتراح لقاء فى «أنقرة» أواخر يناير (٢٠٠٣).

وكانت الرسالة فى الواقع نص ذلك الخطاب الذى ألقاه الرئيس «بوش» عن حالة الاتحاد، وفيه التصميم على غزو العراق، وكان الجديد الذى زاد، تعليق على نص الخطاب يلفت نظر القيادة العراقية «إلى أنها لا تملك حقا فى الشك أو فرصة له ـ لأن ذلك بالفعل هو «عزم الرئيس»، والولايات المتحدة تملك «الوسائل القادرة عليه».

وتلى ذلك عرض اقتراح «خروج الرئيس صدام حسين» وعائلته وأعوانه إلى ملجأ آمن تتوافر لهم فيه كل ضمانات القانون ووسائل الحياة كريمة وموفورة.

وكان المندوب الأمريكى فى هذا الاجتماع مسئولا بارزا فى وكالة المخابرات المركزية، وقد صحبه هذه المرة «رجل ثان» من الأمن القومى للبيت الأبيض، ومن الواضح أن الأتراك كانوا يعرفونه جيدا، وقد أوصوا بحسن الاستماع إليه والاهتمام بما يقول جديا ـ إلى أبعد مدى (ولم يكن الأتراك بعيدين، ففى لقاءات من هذا النوع يكون مرغوبا فيه باستمرار أن تكون «أجهزة» البلد المضيف على علم ـ وربما على مقربة ـ ولو من باب تجنب أن تتعقد الأمور بحرص أجهزة المضيف على معرفة ما يقوله ضيوفها داخل بيتها).

وفى ذلك الاجتماع ختم المندوب الأمريكى عرضه للافتتاح (وكان قاطعا) بما معناه أنه يتفهم حاجة «الطرف الآخر» إلى مهلة يعود فيها إلى «بغداد» ويعود برد «عاقل ومعقول».

وعندما عاد المندوب العراقى فإن الرد الذى حمله معه كان فيه ما يستوقف النظر، فقد ورد فيه «أنه مع الاحتفاظ بكافة الحقوق القانونية والشرعية ـ معززة بالأمر الواقع فى «بغداد» الآن» ـ فإن لدى «الطرف العراقى» سؤال مؤداه: «هل هم مستعدون للتعامل مع «قصى صدام حسين» ـ إذا تنازل له والده عن الرئاسة؟، وهل تعترف «واشنطن» به فى هذه الحالة وتتعامل معه على أساس جديد فى علاقات البلدين».

«وطبقا لمصدر تركى (لا مجال للشك فى حسن اطلاعه) ـ فإن المندوب الأمريكى أبدى «استعداده لنقل الاقتراح «إليهم» فى واشنطن، وإن لم يكن واثقا من جوابهم»، وفيما بعد وفى مناقشة بين الأمريكيين والأتراك ـ جرى بحث بالعمق فى مدلول الرسالة التى نقلها المندوب العراقى من «بغداد»، وهل تعنى ضمنا ـ بل وصراحة ـ أن مبدأ خروج «صدام حسين» من السلطة (ولو لصالح ابنه قصى) مقبول الآن من جانبه، بعد أن رأى الخطر المحدق ولم يعد لديه شك فى أنها النهاية؟!».

....

....

[ولابد من إشارة هنا إلى أن هذه الاتصالات تسرب شىء عنها إلى دوائر «الحزب» و«الحكم» فى بغداد، وفيما يظهر فقد كان لها أثرها على عدد من ساسة النظام الكبار، وكان بين هؤلاء من أحسوا بضغط الأزمة وقدروا عواقبها الوخيمة.

ولعل بينهم من رأى النهاية تقترب ـ كما أن بعضهم راح يعانى من أزمات ضمائر حائرة وولاءات متضاربة بين النظام والوطن ـ وبين العام والخاص (العائلى أيضا)].

....

....

[وفيما بعد وحين كانت التقارير ترد ساعات سقوط «بغداد» ـ عن صفقات وخيانات وعمليات حرب ـ فقد كان باديا أن ذلك كله يحتاج إلى «غربال»، وأن المحنة أشد تعقيدا من الصفقات والخيانات، والشاهد أن بعض الذين تناولتهم شائعات

الصفقات والخيانات موجودون الآن فى سجون الاحتلال الأمريكى تحت ظروف بالغة القسوة والإهانة - ومع ذلك فإنه من الصعب - واقعيا - استبعاد وقوع اتصالات بين بعض المسئولين فى الحكم والجيش (والحرس الجمهورى) - مع عناصر خارج العراق، خصوصا بصلات قرب (عائلية وعشائرية) مع ساسة وضباط عراقيين فى المنفى].

....

....

والمهم - فى السياق الأصلى - أنه لم تكد تمضى أيام حتى تحركت الحكومة التركية ورئيسها فى ذلك الوقت «عبد الله جول» تعرض على دول الجوار العراقى: الأردن والسعودية وسوريا وإيران - ومعها مصر باعتبارها مقر جامعة الدول العربية - اقتراحا بعقد مؤتمر فى «إستانبول» لبحث أمر يتصل بأمن المنطقة وينقذها من شر مستطير. وكان جدول الأعمال التركى المعروض هو نفسه اقتراح «رامسفيلد»، أى «ترتيب خروج «صدام حسين» من العراق ومعه عائلته وكبار معاونيه وعائلاتهم ومعهم حصانة قانونية وسياسية وإمكانيات مادية تكفل لهم رغد العيش والأمن مدى الحياة».

□

ولم يقدر للمسعى التركى أن يبلغ غايته لأن عددا من الدول العربية - بينها مصر - تصورت «أنه إذا كان الأمر كذلك، فالأولى أن تتم إجراءاته عربيا، لأن عروبته قد تمنحه فرصة قبول أكبر من جانب الرئيس العراقى، والشعب العراقى أيضا.

وكان ذلك أساس العرض الذى تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة أثناء مؤتمر على مستوى القمة فى شرم الشيخ (أول مارس ٢٠٠٣).

....

....

[وكان العرب طوال تصاعد أزمة غزو العراق بدون سياسة لها شكل - أو لها

مضمون، وربما أن شهادة «مارتن إنديك» (رئيس قسم الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الأمريكية، وسفير الولايات المتحدة بعد ذلك فى إسرائيل) - تكشف «حال» السياسة العربية، فقد قال «مارتن إنديك» وكتب أنه أثناء ضربات الصواريخ التى جرى توجيهها على العراق بمقتضى حملة «ثعلب الصحراء» بإذن من الرئيس «كلينتون» (سنة ١٩٩٨) - أنه حضر اجتماعا لبحث ضربات الصواريخ على العراق: وهل تستمر أكثر أو تتوقف الآن - وفجأة قال «كلينتون»:

«إننى حائر فى شأن هؤلاء العرب!».

إذا ضربنا العراق - غضب الرأى العام العربى، وصاح فى وجوهنا لماذا تضربون شعب العراق؟!

وإذا أوقفنا الضرب - غضب الحكام العرب، وهمسوا فى آذاننا لماذا - إنكم بذلك تقوون مركز «صدام»!

ولعل الأمور لم تكن مختلفة سنة ٢٠٠٣، عما كانت عليه قبل خمس سنوات (١٩٩٨ - أيام «كلينتون») - وربما أن اقتراح خروج «صدام حسين» ومن معه من «بغداد» جاء إنقاذا للحد الأدنى من وجود - مجرد وجود - سياسة عربية، فإذا خرج «صدام حسين» من العراق - فالنتيجة مرضية للساسة العرب وغير العرب، وإذا لم يخرج فهو المسئول - والساسة العرب بُرَّاء من دمه!].

....

....

ويستحق النظر أن اقتراح الإمارات الذى قدم إلى مؤتمر القمة العربية جرت صياغته فى «أنقرة»، وشارك فى الصياغة «خليل زالماى»، وهو مندوب وزارة الدفاع الأمريكية لدى المعارضة العراقية (وقبلها لدى الحكومة الأفغانية - قبل وبعد سقوط نظام طالبان) - والغريب أن هذا الاقتراح وصل لوفد الإمارات إلى القمة العربية، وهذا الوفد على وشك الصعود إلى الطائرة متجها إلى «شرم الشيخ».

وأثناء الاجتماع الصباحى للقمة جرى توزيع نسخة من ذلك الاقتراح، لكن التباسا نشأ لأن أحدا لم يطلب إدراجه رسميا على جدول الأعمال، وبالتالى تعقدت

الإجراءات، وعندما وصلت نسخة من الاقتراح إلى الوفد العراقى (وكان يتزعمه السيد «عزة إبراهيم») - توجه أحد أعضائه إلى حيث يقف مسئول من الإمارات يبلغه إنذارا «بأنه سوف يجرى تقطيعكم إربا إربا» إذا «تجاسرتم» على طلب إدراج هذا الاقتراح على جدول الأعمال، وبُهِتَ الرجل وكان قصارى ما استطاع أن يرد به «أنه لم يَطَّلِع على هذا الاقتراح إلا الآن - وفى هذه الجلسة!».

والشاهد أنه كان يمكن لاقتراح دولة الإمارات العربية المتحدة أن يلقى فرصة معقولة لو أنه استكمل نفسه بضمان تعلن فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن قواتها لن تدخل العراق مقابل إعلان «صدام حسين» قبوله بالعرض الأمريكى (التركى - العربى) - «لأنه يريد تجنيب شعب العراق مصائب حرب مدمرة تودى بما بقى من اقتصاده ومرافقه» - لكن الذى حدث أن «رامسفيلد» نفسه صَرَّح أثناء انعقاد القمة العربية بأن خروج «صدام حسين» ومن معه لا يعنى العدول عن دخول الجيوش الأمريكية إلى العراق واحتلال أراضيه، ولم يبق لاقتراح من هذا النوع «معنى»، لأن مؤداه عمليا: خروج «صدام حسين» ومن معه من العراق، ودخول القوات الأمريكية إليه «بسلام»، ووضعه بالكامل تحت السيطرة دون طلقة واحدة، وذلك بموافقة عربية على مستوى القمة!

....

....

[ومن المفارقات أنه فى تلك الظروف تبدى كرم الأغنياء العرب فى التلويح بالمبالغ التى يمكن أن يدفعوها لصدام حسين ومن معه إذا خرجوا، لكن أحدا لم يحاول أن يناقش مستقبل العراق - وما إذا كان العرب مستعدين لتطوير اقتراح الخروج وتكليف الجامعة العربية بالتعاون مع الأمم المتحدة فى مساعدة الشعب العراقى، دون حاجة إلى احتلال أمريكى لواحد من الأوطان العربية المؤسسة للنظام العربى (بصرف النظر عن نوعية الحكم المسيطر عليه فى لحظة عابرة من لحظات تاريخ طويل)، مع ملاحظة أن الأوطان المؤسسة للنظام العربى ثلاثة بالتحديد: هى مصر وسوريا والعراق، ومعنى احتلال أمريكا للعراق أن المثلث المؤسس للنظام العربى فَقَدَ أحد أضلاعه الرئيسية وانفك تماسكه، (مع اعتبار أن الأوطان أهم من

النظم الحاكمة، فالأوطان (على نحو ما) أشبه ما تكون بحاملات الطائرات العملاقة، وأما النظم فمجرد «حمولات» يتصادف وجودها على السطح لحظة عابرة، وليس مهما أن تُصاب إحدى الطائرات بالعطب، وإنما الكارثة أن تغرق الحاملة!)].

....

....

[وعلى أى حال فإن النظام فى العراق أعرض عن اقتراح الخروج (ولعله لم يكن جادا فى سماعه من الأصل أو أنه غَيَّر رأيه بعد تطورات الظروف) ـ ذلك أنه حين توجه «ييفچينى بريماكوف» رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى الأسبق إلى «بغداد» ـ سرا لمقابلة «صدام حسين» وإعادة طرح الاقتراح عليه بتكليف من الرئيس «فلاديمير بوتين» ـ فإن «صدام حسين» (وفق رواية «بريماكوف» نفسه) لم يقض معه غير ربع ساعة، قال له فى بدايتها أنه «استقبله كصديق قديم» ـ ثم لم يكد «بريماكوف» يبدأ حتى قاطعه «صدام حسين» ـ إذ هَمَّ واقفا قائلا له: «إننى سمعت منك اقتراحا مماثلا سنة ١٩٩١ ورفضته، ومنذ ذلك الوقت حتى الآن مرت اثنتا عشرة سنة وأنا مازلت هنا والآن تعود لى باقتراح مماثل!».

وقبل أن يخرج «بريماكوف» سأله «صدام حسين» «هل لديكم تأكيد بأن الأمريكان لن يحتلوا العراق إذا أنا استمعت إلى كلامك؟» ـ ولم يتوقف «صدام حسين» لكى يسمع الرد!].

....

....

□

وفى سياق التطورات فإن هذه المحاولات بدت أمام رئاسة الأركان المشتركة جهودا «مقبولة» تبذلها الإدارة حتى تستجيب لهواجس العسكريين وتَحَسُّبَهُم من استخدام القوات المسلحة الأمريكية فى عمليات «سياسة» ليست وراءها ضرورات إستراتيچية عُليا.

وكان الملاحظ أن الإدارة مضت خطوات أبعد على طريق طمأنة قواتها المسلحة:

- منها أنه عندما عاد «هانز بليكس» إلى مجلس الأمن (يوم ٢٨ يناير) يطلب منح فريقه مدة إضافية لاستكمال عمليات التفتيش قائلا «إنه يلقى استجابة فى الإجراءات من جانب العراق، وسوف يطلب استجابة أكثر فى الموضوع» - فإن الإدارة اشترطت لموافقتها على مهلة ثلاثة أسابيع إضافية - أن تعلن الحكومة العراقية فتح أجوائها بالكامل أمام طائرات الاستطلاع من طراز «يو ٢» لتمسح وتصور وتتابع كل حركة على الأرض، وانصاع النظام العراقى، وكذلك فإنه فى اللحظات الحاسمة كان العراق أرضا مفتوحة بالكامل - طول الوقت - للكاميرات الأمريكية تجوب سماءه دون قيود.

وكانت الصور تذهب إلى رئاسة الأركان تؤكد - بالزيادة - أن أرض المعركة مُباحة، وأن الدخول العسكرى للجيوش الأمريكية لا يواجه احتمالا غير محسوب!

- وعندما توقفت هيئة التفتيش الدولى أمام ما يملكه العراق من صواريخ صمود(٢)، واعتبرت أن مداها يتعدى الحد المسموح به بمقتضى اتفاق وقف إطلاق النار (سنة ١٩٩١) - فإن النظام فى العراق اضطر - بعد جدل لم يطل - إلى البدء فى تدمير نظام الصواريخ الوحيد الباقى لديه، وتدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لمنع تصوير عملية التدمير (حتى لا ينشأ انطباع لدى الرأى العام الدولى بأن النظام فى العراق يستجيب ويتعاون ويتخلص بنفسه مما بقى لديه، حتى لو لم يكن مخالفا للمتفق عليه والمسموح به).

ومع ذلك فإن فريق تصوير أمريكيا (تابع لهيئة المفتشين) تولى المهمة، وفى اليوم التالى كانت الصور تتساقط من منشورات أمريكية موجهة إلى الضباط العراقيين، ضمن حملة حرب أعصاب موجهة إليهم تنبههم إلى أنه يجرى تجريدهم من «أهم أسلحتهم» قبل بدء القتال.

ويظهر أن «رامسفيلد» كان مغرما باستعمال الصور، ففى أحد اجتماعاته مع هيئة الأركان (وطبقا لرواية الچنرال «تشيمسكى» قائد القوات البرية) - أخرج من ملف أمامه صورا لاجتماع عسكرى عقده الرئيس «صدام حسين» مع قادة القوات

المسلحة العراقية وقادة الحرس الجمهورى (خلال شهر فبراير ٢٠٠٣)، وسأل ـ وهو يشير إلى جلوس نجلى «صدام» (عُدى وقصى) حول المائدة مع القادة العسكريين ـ وسأل «رامسفيلد»: «أريدكم أن تفكروا لحظة فيما يمكن أن يشعر به أى ضابط عراقى يشارك فى مثل هذا الاجتماع أو يرى صورته على تليفزيون «بغداد» أو جرائدها!ـ هل يمكن له فى أعماقه أن يواصل اعتقاده بأنه يدافع عن وطن أو أنه سوف يفتح عينيه ويكتشف أنه حامٍ لعائلة؟ـ أضاف «رامسفيلد» «إننا سألنا بعض من نعرف من الضباط العراقيين اللاجئين هنا وفى بريطانيا ـ عن رأيهم فى تأثير مثل هذه الصورة على معنويات الضباط؟ـ وكان رأيهم بغير استثناء أنه «تأثير مدمر»، يفقد القوات إرادة الحرب واستعداد التضحية بالنفس!».

وكان قطار الحرب يجرى على القضبان بأقصى سرعة!

□

خامسا: منحنى على الطريق التركى

على غير انتظار، وفى الوقت الذى بدأ فيه قطار الحرب يتحرك على قضبانه، وتزداد معدلات سرعته يوما بعد يوم ـ ظهر منحنى على الطريق فى الشمال ـ التركى.

كان المقدر وفق الخطة أن الفرقة الرابعة الميكانيكية سوف تدخل إلى شمال العراق من «تركيا» ـ وكان باديا أن «تركيا» لا تمانع، بل على العكس تحبذ، خصوصا إذا كان هناك مقابل ـ وكان المتصور أن المقابل مساعدات مادية: مالية وعسكرية يسهل الاتفاق عليها مهما اشتدت المساومات ـ لكنه مع تقدم المفاوضات بدأت الريب تداخل بعض الأطراف فى أن المقابل المادى الذى يطلبه الأتراك ليس مالا وليس سلاحا، وإنما شيئا آخر مضمرا فى النوايا أكثر مما هو مُعْلَن على الموائد، وكانت جماعات الأكراد العراقيين هى التى بادرت وألحّت، ورأيها أن الأتراك يسعون إلى أهداف إقليمية وإستراتيچية، ويرون الفرصة سانحة لتحقيقها:

١ ـ يريد الأتراك تصفية بقايا حزب العمال الكردى (التركى) التى لجأت إلى المناطق

الكردية العراقية، على اعتبار أن حركتهم المنادية بنوع من الاستقلال الذاتى لأكراد تركيا ـ وهم ما بين ١١ إلى ١٨ مليون كردى (أى أكبر مجموعة من الأكراد بين جميع بلدان المنطقة) ـ تهديد خطير لوحدة الوطن التركى نفسه تتعهد به المؤسسة العسكرية (وهى الأقرب فى علاقتها مع الأمريكيين)، باعتبارها المسئولة ـ بنص فى الدستور ـ عن وحدة وعلمانية «الأمة التركية» و«الوطن التركى»!

٢ ـ وفى سبيل تحقيق هذا العهد فإن السلطة التركية لديها العزم على تصفية الدويلات الكردية التى قامت بالأمر الواقع فى شمال العراق بعد حرب سنة ١٩٩١، واحدة برئاسة السيد «مسعود البرزانى»، والثانية برئاسة السيد «جلال الطالبانى»، ومن وجهة نظر تركية فإن هذه الدويلات «نماذج سيئة» أمام أكراد تركيا وخصوصا أن أكراد العراق يعتبرون أكراد تركيا «عمقا إنسانيا وتاريخيا» لهم بمقدار ما يعتبر أكراد تركيا الشىء نفسه بالنسبة لأكراد العراق، وفى رأى قادة الجيش التركى أن الحرب الآن «فرصة سانحة» لوضع الأمور فى نصابها على الجانب الآخر من الحدود التركية.

٣ ـ وفى النهاية فإن الأتراك يحلمون بمنطقة «الموصل»، وفى خيالهم أنها جزء من «تركيا» فُصل عنها (بمعاهدة «مونترو» سنة ١٩٢٣)، وكان الفصل تعسفيا فرضه الإنجليز عندما استقروا فى العراق وأنشأوا فيه مملكة هاشمية موالية لهم، ومعنى ذلك أنه إذا دخل الجيش التركى إلى شمال العراق، فإنه لن يخرج سواء بالدعاوى التاريخية القديمة (الباقية من إرث الخلافة العثمانية) ـ أو بعلة حماية الأقليات التركمانية هناك، وهى مرتبطة بالدم مع الوطن التركى.

وعندما بدا أن المفاوضات مع تركيا تتلكأ دونما سبب مقنع، قصد «كولين باول» (وزير الخارجية الأمريكية) إلى «أنقرة» يظن أن مسئولية التأخير تقع على حكومة «طيب رجب أردغان» (ذات التوجه الإسلامى) ـ لكنه فوجئ هناك بأن التأخير الحقيقى ـ موقف جنرالات «أنقرة» (مجلس الأمن الوطنى)، وكان اعتماد الولايات المتحدة دائما عليهم.

واكتشف «باول» أيضا أن التأخير لا يرجع إلى خلاف حقيقى حول دواعى غزو

العراق أو المساعدات المطلوبة من الأتراك - وإنما يرجع لشىء أو أشياء أخرى - نوايا وأحلام تراود سادة البوسفور!

□

وفى هذه اللحظة المحفوفة بالشكوك حول النوايا، ألقى زعماء الأكراد العراقيين ورقتهم الأخيرة والحاسمة، ومؤداها ببساطة:

«أنه إذا دخل الجيش التركى إلى شمال العراق شريكا فى المعركة ضد نظام «صدام حسين» - فإن مقاتلى الأكراد من الجماعتين (البرزانى والطالبانى) سوف يتصدون بالسلاح للجيش التركى، باعتباره الخطر الداهم - وليس الجيش العراقى.

فالجيش العراقى بالنسبة لهم «خطر الأمس الذى انتهى» - وأما الجيش التركى فهو «خطر اليوم الذى يوشك أن يطلع صبحه»، وبالتالى فإن على الولايات المتحدة أن تختار.

وكان الاختيار المتاح للإدارة الأمريكية:

● مع الأكراد (وهم ملء شمال العراق فعلا حتى ضواحى «كركوك»).

● أو مع الأتراك واحتمال تصدى الأكراد لهم، وبالتالى فهى معركة إضافية فى الشمال العراقى بحرب داخل الحرب (وضد الهدف الأمريكى فى كل الأحوال).

وفى ذلك الوقت كانت الفرقة الرابعة الميكانيكية الأمريكية قد وصلت بالفعل إلى قرب الموانئ التركية المطلة على شواطئ البحر الأبيض - تنتظر إذنا بالنزول إلى البر، والانتقال عبر الأراضى التركية إلى شمال العراق، ودخول «الموصل».

ومع حقيقة أن شمال العراق «جاهز» كرديا لاستقبال قوات أمريكية محمولة جوا إلى أرض مؤمنة وصديقة، ومع الشك فى النوايا التركية المضمرة - فإن الخيار مع صعوبته - فرض نفسه على السياسة الأمريكية.

□

وكذلك وجدت هيئة أركان الحرب المشتركة نفسها فى اللحظة الأخيرة أمام توجيه إستراتيجى يغير خطة الغزو على نحو لم يكن منتظرا، بل إنه يثقل عليها بخلل إستراتيجى أساسى!

وهنا وقع ما يسميه عدد من الخبراء الأمريكيين (بينهم «أنتونى كوردسمان» نصف تمرد عسكرى فى أمريكا «Mini Mutiny»).

وكان التمرد محصورا، لكنه وفقا لكل الشهادات ـ كان مثيرا.

ووفقا لشهادة نائب رئيس الأركان المشتركة الجنرال «كين»، فقد تبودلت بين الأطراف عبارات حادة.

قال «رامسفيلد» (موجها كلامه دون تحديد لشخص بالذات): «أنتم مازلتم مصرين على أن تحاربوا المعركة التى «تعرفونها» من قبل، وأنا أريدكم أن تحاربوا المعركة المستجدة الآن ـ على الأرض!

وقال الجنرال «ماير» رئيس الأركان: «إن هناك إجابة مطلوبة عن سؤال: هل نخترع علما جديدا للحرب فى مناخ معركة ـ أو نحارب بالعلم المستقر مُضافا إليه ما استفدناه من التجربة؟».

ويضيف رئيس الأركان: هذا سؤال لابد من رد واضح عليه.

□

كانت الخطة العسكرية الأمريكية لغزو العراق تعتمد على ما أسماه خبراء «البنتاجون» «الصخرة والثعبان».

□ «الصخرة»: ضربة تنقض من الشمال، فرقتان من الجيش الأمريكى ومعهما فرقتان من الجيش التركى، إلى جانب مجموعات (ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألفا من قوات «البشمرجة» الأكراد، وهذه الصخرة تتدحرج من مرتفعات «كركوك»، ثم تطبق على «بغداد».

□ «والثعبان»: عملية تزحف من الجنوب، وبدايتها أن تبدأ قوة المهام الخاصة البريطانية (ثلاثة ألوية) بالتقدم فى اتجاه البصرة على شكل قوس، يطوق الفرقة العراقية المدرعة (الواحدة والخمسين)، ويزيحها إلى الشرق ـ محصورة بين الحدود الإيرانية ومدينة البصرة.

وفى الوقت نفسه تقوم المجموعة الأمريكية رقم ٧٠ (لواءين)، واللواء الخامس

المدرع ـ بالزحف على شكل قوس أيضا يعزل قوات «منطقة غرب الفرات» العسكرية العراقية، ونتيجة ذلك ينفتح فى ظهر القوسين طريق سالك إلى وسط العراق وقلبه.

ولحظتها يتحرك «الثعبان» نفسه وهو ثلاث فرق تتقدمها فرقة المشاة الأمريكية الثالثة ـ وهذه القوة تنطلق من الجنوب (الكويت)، وتمضى مسرعة مباشرة إلى «بغداد»، وهى فى زحفها الخاطف نحو العاصمة العراقية تتجنب المدن الرئيسية فى جنوب العراق، وتتلوى فى طريقها (كالثعبان)، على أن تعود فيما بعد إلى تطهير أية مقاومة تبقى فى مدن مثل «البصرة» و«النجف» و«كربلاء» و«الرمادى» و«الحِلة» وغيرها.

والتقدير أن انقضاض «الصخرة» على «بغداد» من الشمال ـ ووصول رأس الثعبان من الجنوب إلى نفس الهدف ـ يشل تفكير القيادة العراقية التى تُفاجأ بوصول قوات الغزو إلى مشارف وضواحى العاصمة.

□ وكان أهم تفصيل فى المفاجأة التكتيكية للعمليات العسكرية ـ «أنه لن تكون هناك حملة جوية طويلة تمهد لقوات الغزو (وهو ما كانت تتوقعه القيادة العراقية على أساس تجربتها السابقة فى حرب تحرير الكويت، حين تواصل الضرب الجوى أكثر من أربعين يوما، وكذلك على أساس ما رأته هذه القيادة (العراقية) فعلا فى حرب أفغانستان التى استمر التمهيد الجوى قبل نزول القوات البرية على الأرض مدة مماثلة).

أى أن المفاجأة ضربة صدمة ورعب، وبالتوافق معها اقتحام للأرض العراقية فى اندفاعة لا تتوقف ـ حتى وإن تلوت على طريق الجنوب ـ حتى العاصمة العراقية، وكذلك تنقض «الصخرة» ـ ويزحف «الثعبان».

□

وفى هذه اللحظة المتأخرة ـ النصف الثانى من فبراير ـ وجدت هيئة الأركان المشتركة نفسها أمام تغيير جوهرى فى بنيان الخطة:

ـ «الصخرة» لن تنقض من الشمال على الأقل بالقوة التى كانت مقدرة ـ وأول الأسباب أن «تركيا» ليست هناك!

ـ ومعنى ذلك أن «الثعبان» سوف يكون وحده يتلوى فى جنوب العراق مكشوفا من أجنابه لمدن كان التقدير تجاوزها ـ لكنها الآن يمكن أن تتحول إلى «أشواك» حادة تجرح ـ على الأقل ـ جسم الثعبان وهو بالطبيعة أملس وناعم!

وكان أول ما خطر لهيئة الأركان المشتركة أن ذلك «المنحنى على الطريق التركى» يفرض تأجيل «ساعة الصفر» حتى تصل الفرقة الميكانيكية الرابعة من البحر الأبيض عبر قناة السويس إلى الخليج العربى، وتتخذ مواقعها الهجومية هناك مع بقية القوات ـ أى تغذية «ثعبان الجنوب» لكى يؤدى مهمته باعتبارها «المجهود الرئيسى فى الحرب»، مع غيبة «صخرة الشمال» النازلة على «بغداد».

ورفض وزير الدفاع «دونالد رامسفيلد» طلب التأجيل، ووقعت فى مكتبه مواجهات حادة ـ انضم إليها من «الدوحة» الجنرال «تومى فرانكس»، الذى ظهر ميله هو الآخر للتأجيل فى انتظار وصول الفرقة الرابعة على الأقل ـ أى أن القيادة المركزية على أرض المعركة تضامنت مع هيئة أركان الحرب المشتركة فى واشنطن ـ لكن «رامسفيلد» صمم على رأيه عارضا:

□ أن التأجيل لا مبرر له لأنه لا توجد مقاومة حقيقية يُخشى خطرها من جانب الجيش العراقى أو الحرس الجمهورى (فكلاهما ـ فى رأيه ـ فقد إرادة القتال!).

□ أن المدن التى يجرى تجنبها يمكن تدبير أمرها بالضرب الجوى المكثف عليها.

□ أن أى تأخير ـ الآن ـ يؤدى إلى وهن يصيب معنويات «عناصر» متصلة بالمعارضة العراقية صبرت طويلا وعملت فى السر ـ إلى جانب عناصر أخرى «غامرت واتصلت فى اللحظة الأخيرة»، والخشية أنها ساعات ويكشف النظام أمرها، وبالتالى يصب عليها نار غضبه وانتقامه!

أن أى تأخير سوف يفتح فجوات على جبهة مجلس الأمن والرأى العام العالمى، إلى جانب أن حالة التعبئة النفسية والسياسية قاربت ذروتها، بصرف النظر عن كل أصوات الاحتجاج، فإذا طال انتظار العمليات عن هذا الحد ـ تعرضت الولايات المتحدة «لتطاول على إرادتها» مارسه كثيرون ولا داعى لتشجيعهم أكثر على التزيد فيه!

□ أن بقاء موعد الخطة كما هو (بدون تأجيل) يضيف إلى «المفاجأة التكتيكية»، ذلك أن القيادة العراقية وهى تتابع ما يجرى على «المنحنى التركى» سوف تتصور - وتتصرف - على أساس أن العمليات مؤجلة على الأقل إلى حين وصول الفرقة الرابعة إلى الكويت، فإذا خابت توقعات العراقيين - عانوا من خلل نفسى مُضاعَف!

وعندما لاحظ «رامسفيلد» أن «القادة» لم يقتنعوا بمنطقه، ثار غضبه (وفق رواية أحد المشاركين) - وقال للچنرالات ما مؤداه:

«إننى أحاول منذ عُدت إلى البنتاجون أن أطرح عليكم «قضية الحرب فى زمن المعلومات» - لكنكم لا تفهمون غير القديم الذى تعودتم عليه. إن فكرة «الثعبان» لم تدخل عقولكم، وأنتم تريدون الانتظار حتى يتضخم «الثعبان» ويتحول إلى «تمساح» له أنياب ضخمة - لكنه بطىء الحركة إلى درجة تسمح لفريسته أن تهرب من فكه!».

□

واضطر البيت الأبيض إلى الدخول مباشرة لفض الاشتباك بين وزير الدفاع وهيئة أركان الحرب المشتركة، وكان وسيط الرئيس إلى ساحة «التمرد المحدود» - «ريتشارد تشينى»، فهو إلى جانب كونه نائبا للرئيس - رجل يعرف المؤسسة العسكرية الأمريكية عن قرب من زمن توليه منصب وزير الدفاع أثناء حرب تحرير الكويت.

....

....

[وليس فى مقدور أحد أن يزعم معرفته بالمقترحات التى عرضت لتخفيف حدة التوتر، ولا بالأجواء التى سادت الاجتماعات والمناقشات، بل إن المحاولات جرت لنفى «وقوع التمرد من الأصل»، وإيحاء إلى من تحدثوا عنه بأنهم بالغوا فى تقدير حجمه، على أنه كان ظاهرا أن «تشينى» ساعد فى طمأنة رؤساء الأركان بزيادة فى استخدام قوة النيران بأكثر مما كان مقترحا بمقتضى مشروع الخطة الأصلى (وكانت تلك إضافة ترتبت عليها نتائج فيما بعد)].

....

....

ففى الخطة الأصلية كانت الضربة الأولى «صدمة ورعبا» ليوم واحد، وبعدها تكون العمليات الجوية متوازية مع التحركات لا تزيد عليها، حتى يكون ضررها محصورا على الجيش العراقى والحرس الجمهورى من ناحية، وكذلك على بنية العراق الأساسية من ناحية أخرى.

وكانت التقديرات المُصاحِبَة للخطة ترى أن وحدات من الجيش والحرس يمكن تحويل ولائهما بمنطق إنقاذ العراق من دمار لا لزوم له.

وكانت التقديرات كذلك أن مرافق العراق لا يصح تدميرها، لأن القوات الأمريكية والإدارة فى العراق - بعد النصر - تحتاج إلى استعمالها - وليس معقولا أن تدمرها اليوم ثم تكتشف أنها تحتاجها غدا»!

والآن كان «تشينى» لا يمانع فى زيادة عيار التدمير، مع تصاعد العمليات، حتى يحصر خطر المقاومة العراقية فى أضيق نطاق ممكن (ولم يجر حساب ذلك - سياسيا - بدقة)!

سادسا: ثم ماذا بعد الآن؟!

خلال النصف الأول من شهر مارس ٢٠٠١ - زاد تخوف «المجموعة الإمبراطورية الأمريكية» من أن هناك تحولا فى الرأى العام العالمى تزيد به معارضة غزو العراق.

فقد أظهر استطلاع للرأى العام - (أجرى يوم ٢٩ فبراير وأذيعت نتائجه كاملة يوم ١ مارس، وقامت عليه جريدة «الواشنطن بوست» بالاشتراك مع قناة أ. بى. سى A.B.C وهى أكبر شركات التليفزيون الأمريكية) - «أن ٥٦٪ من الرأى العام الأمريكى تحبذ إعطاء فرصة مفتوحة لمفتشى الأمم المتحدة فى «العراق»، يكملون مهمتهم - فى حين أن ٣٩٪ فقط يؤيدون الرئيس «بوش» فى توجيه ضربة للعراق دون انتظار».

وفى الوقت نفسه كانت استطلاعات الرأى العام فى «بريطانيا» تكشف أن ٥٢٪ ممن أعطوا أصواتهم فى استفتاء جرى على عينة حجمها خمسة آلاف بريطانى من الرجال والنساء (أجرتها مؤسسة «هاريس»)، أن ٥٢٪ يعارضون غزو العراق مهما كانت الظروف.

وحتى فى «أستراليا» كشفت الاستفتاءات أن ٦٤٪ من الرأى العام تشترط لدخول الحرب ـ موافقة الأمم المتحدة بقرار لا اعتراض عليه فى مجلس الأمن.

وأصبحت المجموعة الإمبراطورية فى واشنطن أكثر عصبية، بينما قطار الحرب يتحرك على القضبان ـ بطيئا وينتظر زيادة السرعة، وليس استعمال الكوابح ـ إلى حد التوقف!

ووقع مشهد له دلالته فى مكتب الرئيس «بوش» فى البيت الأبيض، فقد كان الموعد المقرر لبدء خطة غزو العراق آخر ضوء من يوم ٢٠ مارس (٢٠٠٣)، ومع ذلك فإن الرئيس «بوش» وَقّع أمرا رئاسيا بقتل «صدام حسين» بضربة عاجلة، ولو أدى الأمر إلى استباق ساعة الصفر، وذلك على أساس معلومات قيل له: إن مصدرها الآن فى موقعه يتابع عن قرب تحركات «صدام حسين» داخل «بغداد».

وقال الرئيس «بوش» وهو يُوَقّع الأمر الرئاسى بالقتل المسبق:

«إن صاروخا واحدا «يقتل» هذا الرجل الآن، كفيل بأن يوفر حربا بأكملها! وعاد يؤكد لنفسه: «أليس صحيحا أن طمأنة جيش كامل تساوى قتل رجل واحد؟!».

وكانت الملاحظة موحية.

ولم تمض ساعات حتى كان «تنيت» يتصل على عجل بالبيت الأبيض، فهم يعرفون الآن بالضبط أين يوجد «صدام حسين».

وأعطى «چورچ بوش» موافقته، وكذلك بدأت ضربة الحرب الافتتاحية قبل موعدها المقرر بأربع وعشرين ساعة، والأمل أن يُقتل «صدام حسين»، بحكمة أن «قتل رجل واحد يطمئن جيشا كاملا»!

□

والحقيقة أن هيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية لم تكن لديها شكوك من أى نوع فى نتيجة عمل عسكرى ضد العراق، فقد كانت الدفاعات العراقية أمامها واهية، وقلب العراق مفتوح، والطريق إلى «بغداد» مهما كان أو يكون سالكا، وأية مقاومة «لحركة الثعبان» محدودة، حتى لو تأخر مجىء الفرقة الرابعة القادمة بحرا من تركيا - ولم يكن الجنرال «ريتشارد مايرز» متواضعا حين قال لرامسفيلد: «أنا أعرف أن ما نحن مُقبِلون عليه معركة بين طائرة من طراز ف ١٥، وطائرة من «الورق» (Kite) التى يلهو بها الأطفال، لكن ذلك ليس من شأنه أن ينسينا أننا سوف ننزل من أعالى الجو إلى تراب الأرض، (وفى الغالب فإن قيادة الأركان المشتركة لم تكن تريد خسائر فى أرواح جنودها يمكن توفيرها، علما بأن هناك جماعات غير نظامية (فدائيو صدام) تملك فرصة التعرض لأجناب طابور مندفع إلى أمام لا يلتفت يمينا أو يسارا!).

والواقع أن الخشية الحقيقية للقيادة المشتركة كانت أوضاع ما بعد الغزو، لأن الصور والمعلومات والمتابعة تكشف ظاهر ما يجرى فوق الأرض، لكنها لا تعرف ما فيه الكفاية عن دخائل النظام وأجنحته ورجاله - ثم حقيقة المشاعر فى عقول وقلوب أهله، وفى كل الأحوال فإن رئاسة القوات المشتركة تقبلت حقيقة أن قطار الحرب مشى على القضبان، لكن هذه القيادة كانت تريد الوصول إلى «بغداد» ثم تنقل مسئولية ما بعد ذلك إلى غيرها، وفكرها أنه مادام ذلك ما طلبوه منها، فهى توفره لهم لكنها تترك البقية على عهدتهم!، والمنطق أن قواتها «أداة حرب»، وليست «أداة حفظ نظام» - ووسيلة غزو وليست مهمة حفظ أمن.

وفى رغبتها الجارفة للحسم العسكرى سريعا، فإن قيادة القوات استعملت رخصة كثافة النار بأكثر مما كان مقدرا فى الخطة الأصلية، وهكذا فإن ضربة الصدمة والرعب على «بغداد» تكررت - وزادت، وفى بعض الليالى كان الضرب الجوى مروعا فوق «بغداد» وحولها، وطبقا لتقرير هيئة عمليات القيادة المشتركة، فقد قامت الطائرات الأمريكية فوق ميادين الضرب بـ ٤١٤٠٤ طلعة جوية، وأطلقت ١٩٩٤٨ قذيفة مُوَجَّهة، إلى جانب ٩٢٥١ قذيفة غير مُوَجَّهة، تغطى بالنار دوائر واسعة دون هدف بالذات، وكان ذلك مخيفا - وفى المحصلة فإن هذه الكثافة فى

النيران لم تهدأ لتترك الفرصة لمن يريد أن يراجع أو يفكر أو يتصل سواء: من قادة الجيش والحرس الجمهورى، وبالتالى فإن غضب النار المنهمر من السماء لم يترك لأحد من الزعماء والقادة المحليين - (كالمرجعيات الدينية والقبائل والعشائر) - مجالا لأمل، فهذه النار غضب عدو ويصعب اعتبارها تحية صديق.

....

....

[ومن الواضح الآن أن السياسة العراقية فى «بغداد» لم تكن تعرف ما فيه الكفاية عن معنويات قواتها (الجيش والحرس الجمهورى) - ولا عن المراجعات التى تزحم الآن مشاعرها وأعصابها وإرادتها، خصوصا وقد تفجرت الحقائق وبانت نتائجها المحتومة - وفى الغالب فإن القيادة العسكرية العراقية آثرت أن تتظاهر بتنفيذ ما لديها من أوامر (ولعلها آثرت أن تعفيها التطورات المتسارعة من حرج العصيان المكشوف فى تلك الظروف)، وعلى الناحية الأخرى فإن السياسة فى «بغداد» بدت وكأنها لا تريد أن تطل على الحقائق وجها لوجه، والغالب أنه كان نوعا من «القدرية» تأمل فى معجزة لن تجىء.

ووسط دخان أوهام معزولة عن الواقع - فوجئ الجميع بأن القوات الأمريكية فى مطار «بغداد» فعلا، وتبددت الأوهام].

....

....

ثم لمعت شرارة فى أجواء «بغداد» (وغيرها من المدن الكبرى) - ذلك أن قوات الغزو العسكرى المتقدمة، فشلت فشلا ذريعا فى إدارة لحظة اللقاء الحرجة بين جيش غريب غازٍ وأصحاب وطن ينتظرونه بحذر على الأقل! وفى العادة فإن لحظة لقاء الغرباء، وبينهم قوى وضعيف، وغالب ومغلوب - لحظة شديدة الحساسية، وإذا فلت عيارها فإن الانطباعات والتشوهات التى تُوَلَّد منها تعيش طويلا مهما تنوعت عقاقير علاجها.

ولعل القيادة المركزية أحست بأن اللحظة أفلتت، وكذلك كان قول الجنرال

«فرانكس»: «إن قواتى كانت تشكيلات محاربة، واجبها البحث عن العدو وقتله، وليس الابتسام فى وجهه وأخذه بالأحضان».

وكان الجنرال «فرانكس» محقا، وكانت المسئولية واقعة بالكامل على نقص الأداء السياسى للخطة حين انتهاء القتال.

□

ومع ذلك فإن «المجموعة الإمبراطورية فى واشنطن» ـ ظهر لديها الميل إلى تغطية قصورها فى التخطيط السياسى لما بعد الحرب ـ بتوجيه المسئولية إلى غيرها من الذين لم يستطيعوا التفريق بين مهام القتال ـ ومسئوليات الاحتلال.

ولم تمض أيام على الاحتلال حتى كانت قوات الغزو فى موقف يسمح لها برؤية الحقائق كاملة، مكشوفة على الأرض، وأول الحقائق أن جميع الذرائع القانونية والأخلاقية التى دفعت بها «إلى هنا» غير صحيحة، بل إن القائلين بها كانوا أول من يعرف أنها كذلك (غير صحيحة):

ـ ليست هناك أسلحة دمار شامل (نووية أو كيماوية أو بيولوچية).

ـ ليست للنظام الذى سقط فى العراق إمكانية من أى نوع لتهديد الولايات المتحدة (أو أوروبا أو جيرانه) فى ظرف ٤٥ دقيقة!.

ـ ليست للنظام العراقى صلة بتنظيم القاعدة (وبالتالى بما جرى يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

ـ وأسوأ من ذلك فإن الشعب العراقى لا يبدو سعيدا بهذه القوات التى جاءت لكى تحرره.

وعلى نحو ما فإن القوات المسلحة ورئاسة أركان الحرب المشتركة ـ بدت ضيقة الصدر فى تعاملاتها مع كل الأطراف.

ـ تشعر من ناحية أن السياسة فى «واشنطن» لم توفر لها الغطاء (الأخلاقى والقانونى) الذى يحفظ لها «قيمة وكرامة العلم الوطنى».

ـ وتشعر أن المجموعة الإمبراطورية تأخرت فى إيجاد بديل يأخذ عن عاتق

القوات عبء القيام «بدور بوليس محلى» فى العراق، ثم إن هذه المجموعة تخبطت فى خياراتها من عسكرى سابق مثل الجنرال «چاى جاردنر» - إلى موظف دبلوماسى مثل «بول بريمر» - إلى عرض «المهمة» على سياسى عجوز مخضرم مثل «چيمس بيكر».

- وتشعر أن الرأى العام فى الولايات المتحدة - وفى العالم - لم تعد فيه حماسة للمهمة التى قامت بها والتى تزداد تكاليفها - ولا تقل بعد أول يوم - وذلك يضايق ولعله يجرح!

- وتشعر أخيرا - وهذا هو الأمر المزعج - أن الشعب العراقى ليس راضيا وليس حامدا، بل إنه ساخط وناقم على الكل بغير استثناء.

وفى هذه الأجواء اتخذت قرارات عصبية ومتسرعة:

□ جرى حل الجيش العراقى ووزارة الداخلية، والخارجية، والإعلام، مع ظن بأنه من الأفضل إعادة الخلق من جديد.

□ ولم تكن مصفحات القوات الأمريكية تملك - ولا كان ذلك واجبا - كفاءة مراعاة التضاريس التاريخية والدينية والاجتماعية والنفسية للشعب العراقى، وكذلك وقعت أخطاء مهولة.

□

والغريب أن الإمبراطورية الأمريكية عند ذروة علوها - تصرفت بثقافة تجربتها الأولى مع الهنود الحُمر بعد أن تمكنت من قتل «عُدى» و«قصى» نجلى الرئيس العراقى السابق، وتصرفت كما كان يفعل قواد جماعات المهاجرين الزاحفين إلى قلب القارة الأمريكية فى القرن الثامن عشر - أى أن قوات الإمبراطورية الأمريكية أوائل القرن الحادى والعشرين أرادت أن تثبت للهنود الحُمر على الناحية الأخرى من النهر أن الزعيم الكبير قتل، وها هى جثته على ظهر حصانه تعود إليهم ليروا بأنفسهم ويتحققوا!

وتكرر المشهد بعد قرون، لأن الموروث الثقافى لديه فرصة الكمون حتى تستدعيه المستجدات، فإذا هو يعيد نفسه على المثال الذى تشكل به ابتداءً.

وعلى نحو ما فقد تبدى حرص شديد فى «واشنطن» على احتواء كل الشكوك، وعلى كتمان توترات وتقلصات عاشتها العاصمة الأمريكية بين السياسيين والعسكريين.

وظهرت أسئلة لعلها تعثر على إجابات فى المستقبل:

ـ لماذا ترك قائد القوات البرية الجنرال «تشيمسكى» منصبه ولم يجدد مدة خدمته كما عُرض عليه؟

ـ ولماذا اعتذر قائد القيادة المركزية الجنرال «تومى فرانكس» عن قبول منصب وزير الجيش الذى عرضه عليه «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع (الذى يعاونه ثلاثة من الوزراء: للجيش والبحرية والطيران)؟

ـ ولماذا صمم «فرانكس» على الاعتزال دون أن ينتظر لكى يسبح وسط أضواء النصر بعد غزو العراق؟

ـ ولماذا عهد بالقيادات الميدانية الكبرى إلى جنرالات ينحدرون من أقليات عرقية هاجرت عائلاتهم أخيرا إلى الولايات المتحدة: مثل الجنرال «ريكاردو سانشيز» الذى عُين قائدا لقوات الاحتلال فى العراق (وهو من أسرة مهاجرة من أمريكا اللاتينية) ـ والجنرال «جون أبو زيد» (وهو من أسرة مهاجرة من لبنان) الذى عُين قائدا للقيادة المركزية الأمريكية ـ بينما المعروف أن عِماد قيادة القوات المشتركة باستمرار يقوم بها العناصر التقليدية ذات الأصول الأوروبية (الواضحة).

ولماذا؟ ـ ولماذا؟ ـ ولماذا؟!

ومن الواضح فى واشنطن أن المستقبل يلزمه ـ من وجهة نظر هيئة الأركان المشتركة ـ كلام كثير وكلام جديد!

وكذلك تواجه الإمبراطورية الأمريكية ـ أواخر سنة ٢٠٠٣ ـ لحظة شديدة الحساسية والأهمية، وذلك منطق الأشياء طالما أن القوات المسلحة أصبحت وسيلة المشروع الإمبراطورى وعليها مسئوليته!



الفهـــرس



مطابع الشروق
القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)







هذه الفصول

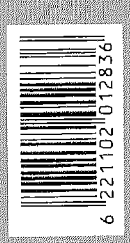
قصة وقائع سياسية قائمة

وهى فى الوقت نفسه

شكل احوال سياسية قادمة

محمد حسنين هيكل

الغلاف الفنان حلمى التونى



دار الشروق